سلسلة أعمال ملتقيات

مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة

الهجرة، الحراك والنفي وآثارهم

على الصعيد الثقافي واللغوي



جوان 2010

الأستاذ الدكتور كمال فيلالي

(الإشراف)

الهجرة، الحراك والنفي وآثارهم
على الصعيد الثقافي واللغوي

سلسلة مطبوعات الملتقيات السنوية / 2010 (5)
جوان 2010

سلسلة أعمال ملتقيات

مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة

الهجرة، الحراك والنفي وآثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي

جوان 2010

الأستاذ الدكتور كمال فيلالي

(الإشراف)

لا تلزم المقالات بما فيها من أراء إلا أصحابها

سلسلة مطبوعات الملتقيات السنوية / 2010 (5)
لمخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة
عمارة مخابر العلوم الانسانية
ص ب. 317، جامعة منتوري قسنطينة / الجزائر
الهاتف : 21 34 20 30 213+
الفاكس : 25 81 81 31 213+
البريد الالكتروني : kmlfilali@gmail.com
الويب : http://www.kml-filali.com

ردمك : 978-9947-0-3160-5
رقم الإيداع القانوني : 2011-933

الفهرس

▪ المقدمة 09
أ.د كمال فيلالي

▪ الهجرة القبائلية إلى بلاد الشام و فلسطين على اثر ثورات المقاومة و أثرها الثقافي والحضاري 11
أ.د كمال فيلالي

▪ تأثر بنية المجتمع الجزائري بالتهجير والهجرة مع بداية الاحتلال ... 25
د. الطاهر عمري

▪ الهجرة واللغة في أسبانيا : بين التفاعل والتنازل.................. 57
أ.د. فضيل دليو

▪ هل تلعب الأفلام القصيرة دورا في حياة المهاجر ؟.................. 77
د. العربي القلي

▪ الألقاب التركية في الجزائر في العصر الحديث 83
د.خليفة حماش

▪ حرقة " الحرقة " مساهمة في فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية 107
د. بوبكر جيملي

▪ المدارس العربية الفرنسية : ماذا حققت من أهداف ؟ 125
أ. شمبازي محمد

▪ الهجرة غير الشرعية في الجزائر والمشكلات الاجتماعية
– مقاربة سوسيولوجية – 145
أ. نجاح بوالهوشات

▪ سجون الأسرى المسيحيين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني 179
أ. حفيظة خشمون

▪ صورة الأخر في رحلة سليمان ابن صيام الملياني
إلي باريس عام 1852..199
أ. محمد كراغل

▪ هجرة الأسرة المشرفية إلى المغرب الأقصى في عهد الإحتلال الفرنسي... 215
أ. فارس كعوان

▪ الهجرة والتيه في الشخصية اليهودية
من خلال رواية رولان دخان برشت (البداية والتكوين)................... 235
أ. أحمد سيساوي

▪ الهجرة الجزائرية لسوريا في القرن الـ 19
وأثرها السياسي والإعلامي 251
أ. نصرالدين بوزيان

▪ النفي في العهد الاستعماري الفرنسي بالجزائر :
دراسة مصطلحيّة وعرض قانوني 267
أ. عاشور بوشامه

▪ جوانب من تأثير الاستيطان الأوروبي في المغرب العربي 301
د. شايب قدادرة

المقدمة:

" الحراك والهجرة " هما، كما يعلم ذوي الاختصاص، أساس الظاهرة الاجتماعية المسؤولة على كل التغيرات الثقافية والحضارية واللغوية.

وقد اخترنا موضوع الثقافة واللغة لأنه موضوع مهم لما له من إسقاطات على الهوية التي تعاني بفعل الأزمات التي أملتها الظروف الناتجة أساسا عن الهجرات والغزوات بمصنفاتها. فالهجرة أخذ، عطاء، تأثير، تأثر، تعدد لغوي ومسخ ثقافي. فهي ديكوطوميا وانقسام، تعدد يصب في قلب الحضارات الانسانية باسهامه في اثراء الحضارة البينية والإقلمية.

نعم، كانت الهجرة التاريخية الجزائرية في البداية، أكثر شيوعا من المشرق إلى المغرب، وبعد الفتح الإسلامي أصبحت عكسية من المغرب في اتجاه المشرق، مغذية ومؤثرة بإسهاماتها التمدنية والحضارية في بناء الأمصار، وإصلاح الأنوار، إذْ ساهم أجدادنا منذ العهد الفاطمي، الذي دعا نوره من أعالي الجبال البربرية بإقجان ولوّح ببزوغ منارات علمية مستقطبة وجذابة مثل الأزهر الشريف في القاهرة وزلتن ومصراتة في ليبيا، فكان لهذه الهجرات دورًا فعالاً في المشرق العربي وبلاد الشام في التنوير والجهاد وكانت البداية نصرة صلاح الدين في إخراجه الفرنجة من القدس الشريف.

فالهجرة والرحلة الغاليتان في السنة النبوية، منحتانا عزةَ وحضارةَ الإسلام، وقدمتا لنا من خلالهما في إطار جدلية الأخذ والعطاء العلم والإصلاح لأفخر معالمه الحضارية. من هذه المعالم نذكر القاهرة، القدس الشريف دمشق والمدينة المنورة التي أسست بها أحياء مغاربية، كانت بمثابة مشكاة نيّرة أضاءت المحاور و الأطراف والحواضر الإسلامية.

فلقاءنا هذا، الميمون حول موضوع : " الهجرة، الحراك والنفي وآثارهم "، يوفر لنا على طبق من ذهب موضوعات متعددة التخصصات وواعدة على الصعيدين المعلوماتي و المنهجي، ليس فقط في المجال الاجتماعي التاريخي بل أيضا في المجال الفكري.

وسنتدارس موضوعات تاريخية اجتماعية تحليلية، وأخرى انثروبولوجية تطبيقية، ميدانية، تصب كلها في خانة إشكالات القضايا الراهنة، التي لها علاقة بمشاكل الماضي والحاضر والصانعة لتاريخ المستقبل.

أشكركم على اسهامكم في اثراء هذا الموضوع الحيوي وأتمنى النجاح لأعمالنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د.كمال فيلالي

الهجرة القبائلية إلى بلاد الشام على إثر ثورات المقاومة وأثرها الثقافي والحضاري

أ.د. كمال فيلالي
مخبر الدراسات والأبحاث السوسيوتاريخة حول حركات الهجرة

الإطار التاريخي للرحلة القبائلية إلى فلسطين وبلاد الشام :

كانت الهجرة إلى بلاد الشام في البداية أساسا، لزيارة المسجد الأقصى المبارك، أكثر المعالم استقطابا للحراك الاجتماعي وأكثر المواقع جذبا للهجرة من المغرب العربي في مختلف الاحقاب التاريخة، منذ صدر الاسلام إلى احتلال فلسطين سنة 1948. فكانت الهجرة إلى بلاد الشام في القرون الوسطى إلى الله، دينية في أبعادها، تقتصر على زيارة أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين والصلاة في مسجدها الأقصى الذي اصطفاه الله ليسري منه بعبده ورسوله محمد المصطفى (ﷺ)، وتواصلت الرحلة والهجرة التاريخيتين على مرّ الأزمنة والأحقاب الإسلامية إلى فلسطين وبلاد الشام تارة لزيارة الأولياء ومجاورة الصحابة لأداء مناسك الحج، وتارة أخرى تطوعا للجهاد و مقاومة الغزو الإفرنجي لبلاد

الشام. و أثناء الحملات الصليبية، نشطت الهجرة الجهادية لنصرة صلاح الدين الأيوبي (1138-1193)، وساهم هذا النوع من الهجرة على استقرار بعض المغاربة في بلاد الشام واندماجهم في المجتمع الشرقي [1] منذ القرون الوسطى.

فكانت فلسطين أرض ميعاد الرسل والأنبياء ومقصد الرحلة الصيفية ومرتعا لقوافل بني هاشم، وهي أيضا لم تخلُ من المعالم الإسلامية الثقافية والحضارية الجذابة لكل أنواع الرحلات، وقد أحبها ولجأ إليها المغاربة بشكل عام وسكان قبائل البربر بشكل خاص منذ العهد الأموي والفاطمي (القرن الثامن والتاسع الميلاديين) الذي نشطت فيهما الهجرة الدينية والجهادية للدفاع على تخوم الشرق الإسلامي، و العهد المملوكي، الذي غلبت فيه صبغة التجارة والسياحة الدينية على الهجرة. كما عادت الهجرة الجهادية إلى واجهة الحراك اتجاه المشرق بين القرنين 12 و 15 الميلاديين لمواجهة المدّ البيزنطي في بلاد الأستانة. أما الرحلة فقد بقيت على مرّ العصور تتناوب بوجهين متناظرين متكاملين : التجارة والدين. فكانت على العموم دينية وتجارية في نفس الوقت، إتباعا للسنة المحمدية في الشتاء إلى اليمن وشرق بلاد العرب، وفي الصيف إلى بلاد الشام. بهذه المجالية الظرفية والمكانية أعطى الإسلام طابع خاص للرحلة الغالية في الأدبيات العربية، لترفع الظاهرة إلى مصاف القداسة : "رحلة الشتاء والصيف" المؤمنة والمغذية [2]. وتجدر الإشارة هنا أن ظاهرة ازدواجية طابع الرحلة الإسلامية

1. افد أبو حسنة، أملاك المغاربة في فلسطين، دار كنعان للنشر والتوزيع، دمشق د.ت.60.

2. أنظر مداخلتنا في الملتقى الأول "هجرة علماء المغرب الى قسنطينة في عهد العلامة شيخ الاسلام عبد الكريم الفقون. مطبوعات مخبر الدراسات والابحاث التاريخية الاجتماعية حول حركات الهجرة 2008.

(تجارة / دين) لم تحظَ باهتمام من قبل علماء الاجتماع. وفي نطاق المبدأ الدكوطومي (الانقسامي) للهجرة "المغذية والمؤمنة" والمعاكسة في الاتجاه والزمان (كما ورد في السورة الكريمة : قريش) وعكس السنة النبوية يعتقد اليهود القبَليين أن الرحلة نحو الغرب تكون أساسًا من اجل الثروة ونحو الشرق إلى الله ويربطون ذلك بعقيدة أرض الميعاد : « ليخ ليخة... أذهب لتسعى قبل أن تعود إلى أرض إسرائيل » [1].

كما شكلت بلاد المقدس وبلاد الشام أحسن خيار للجُوء علماء المغرب من الاضطهاد الديني الذي عرفته بعض ولايات الدولة العثمانية خاصة في عهد البايات (1519-1589) بالنسبة للجزائر، فكانتا مقرًا للجوء الجزائريين الفارين من مصر على سبيل الحصر لما يكونوا عرضة للاضطهاد و لصراع ما [2]. ولم ينقطع التواصل بين الجزائر وبلاد الشام منذ عهد صلاح الدين الأيوبي، من خلال أثر التفاعلات الحضارية والثقافية التي أحدثتها هذه الهجرات التاريخية، منذ القرن الثاني عشر الميلادي إلى اليوم. وفي هذه المساهمة سأحاول التركيز على الجالية البربرية في بلاد الشام و تفاعلها الثقافي لما توفره من نمطية حية وأثر بالغ في المجتمع العربي من خلال ستة مراحل ميَّزت تاريخ الهجرة القبائلية إلى المشرق في العهد الاستعماري [3] : 1847، 1852، 1854، 1857، 1861، 1871، 1882، هو تاريخ (وفاة الأمير عبد القادر) آخر هجرة جماعية من بلاد القبائل إلى بلاد الشام على أن تبقى مفتوحة

1. 13، 10 الإصحاح.
2. أنظر مساهمتي في المؤتمر الدولي (مصر في العهد العثماني) 2007، حول : " الهجرات المغاربية الى مصر في أواخر العهد العثماني ".
3. وليس أربعة مراحل كما ورد في بعض الكتابات أنظر مثلا سهيل الخالدي، الإشعاع المغربي في بلاد المشرق، دمشق 1996.

في بعض المناطق، مثل هجرة 1912 بالنسبة لتلمسان التي تزعمها شيخ الطريقة في تلمسان محمد بن يلس وطالبت السلطات الفرنسية من لسياني LUCIANI التقرير بشأنها[1].

وقد كانت الهجرة من مختلف أنحاء القبائل تحت إمرة الخلفاء والأعيان إلى بلاد الشام خيّارية و لزومية استجابة للفتاوى التي أصدرها بعض الشيوخ والقاضية بأن المقاومة هي هلاك للأمة خاصة بعد استعمال بيجو المدفعية في محارق قبائل الفليسة (1845)[2] وجاءت في نفس الوقت هروبا من التدنيس والعيش تحت سلطة الكافر، حسب الاعتقاد السائد في المجتمع المغاربي آنذاك. وكان خليفة الأمير في برج حمزة (البويرة)، أغا الفليسة، وهو سي أحمد الطيب بن سالم، بمثابة الأسطورة التاريخية المؤسسة للهجرة إلى بلاد الشام. إذ طلب من السلطات الفرنسية السماح له ولأنصاره اللجوء إلى بلاد الشام مقابل الإعلان عن وقفه المقاومة المسلحة. وفي الحقيقة كانت فكرة الهجرة في حد ذاتها بالنسبة للشيخ و أتباعه هي نوع من الجهاد اقتداءًا بهجرة الرسول (ص) إلى المدينة المؤمنة و المجددة للعهد. ووافق الحاكم العام في الجزائر، بيليسي Pélissier آنذاك، بالتكفل بعملية ترحيل الشيخ وأتباعه، فأرسل له في 24 سبتمبر 1847، إلى دلس، باخرة. فجمع أحمد بن سالم وخطب فيهم : " أن العدو صار شرسا ومسّرًا على حرق البلاد والعباد فلا صحته و لا أوضاع القبائل وحالتها المأسوية تسمح بالوقوف أمام العدو... وأعتبر البقاء في هذه الظروف هلاك للأمة". وكان المناصرين له والمؤيدين لفكرة الهجرة على طريق السنة المحمدية، من أتباعه و ومريديه أمثال : شيخ الطريقة

1. Rapport Luciani, Archives d'Outre Mer.

2. Cf. Arthur Ponroy, Le Maréchal Bugeaud, Paris Michel Frères éditeurs 1849.
Le 24 Janvier 1845, Bugeaud Déclare : «Je brûlerai vos villages et vos moissons.»

الرحمانية في قجالة، محمد المهدي السكلاوي [1] وتلميذه الشيخ محمد المبارك الدلسي، الحاج عبد الله ريغي المهدي وعبد الرحمان الدلسي أمين سره والطيب وأحمد بوسبسي من قبيلة وقنون وعبد القادر عويد والشيخ أعراب، زعيم المقاومة في قبيلة أيت أراثن، والفقيه الحاج واعمر وسيدي بوزيد خليفة زاوية سيدي عبد الرحمان بوقبرين وآغا عسكر الأمير في بلاد القبائل والشريف محمد بوشارب... وآخرون، المهم أن تقرير الجنرال السابق الذكر يتكلم عن أكثر من 300 شيخ بين عالم وفقيه ممن أرادوا الهجرة من بلاد القبائل بعد مرض ابن سالم الذي زامن معاهدة دي ميشال سنة 1847 والصراع القبلي الذي نشب بين عائلة بن زمعون وابن قاسي الهلاليتين في سهول الايسير وبلاد سبو و الذي حال دون توحد المقاومة في الفترات الاولى من الاستعمار.[2]

وقد تواصلت الهجرات القبائلية من سهول سبو، وجبال جرجرة عبر 14 حملة عسكرية عرفتها منطقة القبائل بين 1847 و 1871 كما سبق ذكرها، وكانت هذه الهجرات أكثر تدفقا بين 1851 و 1857. وهذان التاريخان يمثلان ثورة محمد بن عبد الله لمجاد المدعو سيدي بوبغلة، ولالا فاطمة نسومر التي تم اعتقالها بعد حملة الجنرال رونو Renault، على قبيلة نايت ايراثن، وقبيلة نسومر كما كانت هذه الهجرة موجهة أساسًا إلى بلاد الشام التي كانت حينها تشمل فلسطين والأردن وسوريا.

1. تذكر بعض التقارير الإستعمارية أن لالا فاطمة درست على يد الشيخ السكلاوي.
Rapport sur les Ait Irathen et Nsoumer, AOM, E 25/

2. N. Robin, L'Histoire du Cherif Boubaghla, in R.A, 1883.

جغرافية الهجرة القبائلية ببلاد الشام :

من خلال دراستنا للإطار التاريخي يتبين أن الهجرة القبائلية منذ مطلع التاريخ، كانت نخبوية، فهي عبارة عن سيل من العلماء و الأعيان لم ينقطع إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، ولهذا اختارت كمقر لها مراكز الحواضر في أغلب مدن المشرق العربي وبلاد الشام، وقد أسست حارات وأحياء تتوسط هذه المدن العريقة سميت باسمها، وأصبحت تعرف باسم أحياء المغاربة.

وكان تأثير هذه الهجرات على الوسط الطبونومي واضح الأثر كما تدل على ذلك أسماء الحارات (السويقة، باب الجابية، المرجة). فاكتساح النخبة المهاجرة لأوساط الأمصار كان له تأثير هيكلي حضاري وثقافي ومهني. وقد استقر المهاجرون الجزائريون من بلاد القبائل خصوصا قرب السوق الرئيسية بدمشق والمسجد الأموي بين باب طومة وباب الجابية، وهي المنطقة الصناعية آنذاك، على غرار باب الجابية بقسنطينة التي أخذت عنها التسمية، وقرب باب السريجة وسوق ساروجة والشاغور والعمارة والفحص وقد التقينا بأحفادهم من الجيل السادس والسابع في إطار أعمالنا الميدانية[1].

إن تمركز المهاجرين في الوسط الحضاري كان معتبرًا جدا منذ مطلع القرن التاسع عشر وذلك لأن العناصر المهاجرة كانت أغلبها نخبوية. ويقول Pierre Bordin أن عدد الرجال من أصول بلاد القبائل، سنة 1861، في حي المغاربة فقط كان يقدر بـ 95 رجلا راشدا أغلبهم من أيث إيراثن. ثلث منهم يمارس التدريس وثلث التمهين، وثلث آخر مجندون في

1. Kamel Filali, Entre Damas et Brousse, sur les traces des résistants kabyles de Maatka, d'Aït Irathen et d'ailleurs, REV n°3 avril 2010, pp. 129/143.

الجيش العثماني[1]. و قد عملت السلطات العثمانية على توجيه الهجرات القبائلية بعد الهجرة الثانية والثالثة (1851-1854) (1857-1861) إلى بلاد الريف إلى أن طبيعة هذه الهجرات النخبوية جعلت أصحابها بالرغم من اقتطاعهم السلطة رأس بقر وقطعة أرض لكل أسرة مقابل ولائهم وتعاملهم مع الإدارة العثمانية، إلا أنهم كانوا يعودون من الأرياف إلى المدن الرئيسية مثل حلب وحمص واللاذقية كعائلة الدرويش التي أسست حي الدرويشية قرب باب الجابية (الذي يتوسطه مسجد الدرويشية) وانتشر بعضها في حلب. وفي الجليل (فلسطين) أستقر بعضهم في قرى بمنطقة صفد و ديشوم و التليل[2] في جنوب لبنان بمنطقة القنيطرة و بالجولان.

المهن التي برعت فيها الجالية القبائلية :

تذكر أحد التقارير القنصلية الفرنسية وعلى رأسها تقرير Luciani[3] سنة 1861، أن رجال القبائل كانوا يوفرون الخبرة و المهارة في عدد معتبر من الصناعات، وإنه كان يوجد بمختلف الورشات الصناعية بدمشق وحدها 95 خياطا وغرازا، و35 نجارا و07 تجار، من المستوى العالي، و05 ملاك لحرف بحي السويقة، و05 خبازين، و06 تباغين، و05 كتاب عموميين (طلاب)، ويضيف تقرير آخر أن أغلب الخياطين من قبيلة أيث يراثن[4].

كما يؤكد تقرير عسكري آخر مؤرخا في دمشق في جويلية 1868 أن الحدادين كانوا في غالبيتهم من قبيلة المعاتقة وقد كانوا يمّولون حركة المقاومة بالبندقيات الطويلة التي كان يطلق عليها المستعمر الفرنسي Fusilles

1. Pierre Bordin, Algériens et Tunisiens dans l'empire Ottomanes de 1848/1914, Paris, Éd. CNRS, 1978, p. 11.

2. أنظر الموسوعة الفلسطينية. بأسماء هذه القرى.

3. Rapport Luciani sur l'émigration en Syrie 1889.

4. Pierre Bordin, op-cit, pp. 10-11.

damascènes (البندقيات الدمشقية) [1]، وتدل كل المعطيات الأرشيفية التي هي بحوزتنا أن المهاجرين من بلاد القبائل كانوا يسيطرون ليس فقط على الوسط العمراني، والمعالم المستقطبة للحراك بل كانوا أيضا يسيطرون على الحقل الاقتصادي والمهني، وكانت بصمتهم واضحة الأثر في ورشات النسيج من خلال إدخالهم الألوان البربرية الزاهية كاللون الأسود والأصفر والأحمر، والغريب في الأمر أن القميص السوري والفلسطيني التقليديين يشبهان إلى حد كبير الجبة القبائلية.

أثر مجازر 1860 على الهجرات القبائلية من وإلى بلاد الشام :

إن موقع حي المغاربة الذي يقع بين الباب الصغير وباب السويقة ويتوسط المدينة العتيقة بين مسجد الأمير عبد القادر وباب القلعة وحارة الموارنة، جعل مهمة حماية المارونيين واجب أملته الطبيعة الطوبوغرافية والعرف الديني وسماحة الشيخ الأمير عبد القادر الذي بدأ يتوغل في التصوف ومروءة الجزائريين في طبعهم، إلا أن بعض الشامين كانوا يرون بأن حماية الأمير عبد القادر للمارونيين هي نصرة للمسيحية، فأصبحوا يعاملونهم معاملة الأجانب [2]، الشيء الذي أدى ببعضهم إلى الهجرة إلى فلسطين والبعض الآخر أصبح يطالب المسئولين في السفارة الفرنسية بالعودة إلى ديارهم خاصة بعد نهاية المقاومة الثانية في بلاد القبائل واعتقال فاطمة نسومر سنة 1857. وكانت السلطات الفرنسية تفرض ضريبة على كل جزائري يريد الحيازة على وثائق فرنسية [3] للعودة إلى أرض الوطن الشيء الذي دفع بسيدي يوسف بلمرابط أن يكتب خطابا

1. AOM, E12Mic
2. Mouloud Haddad, immigration, islam et eschatologie, EHESS, Paris, p. 13.
3. Rapport Luciani, CAOM.

إلى الحاكم الفرنسي ليبدي فيه عن تأسفه للوضعية المأساوية التي أصبح يعيش فيها بعض الجزائريين ويطلب منه إلغاء هذه الضريبة الفاحشة إزاء الجزائريين وكان هذا أحد أسباب ظهور مشكلة الجنسية بالنسبة للجزائريين منذ 1860 إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى[1]. ولكن هذه المشاكل الإدارية والطائفية لم توقف وتيرة الهجرة بل زادت أكثر بعد سقوط قبيلتي المعاتقة والنسومر 1954/1957.

ولم يكن تأثير الجالية البربرية حضريا فحسب، إذ سيطرت على أغلب المهن في الجزء الشرقي من دمشق والقدس الشريف بل أيضا على ضواحي المدن والفحوص، إذ أسس مهاجرو القبائل في فلسطين 07 قرى، أهمها ديشوم، و كفرسبت، و مولى، وغيرها، حيث نقلوا إليها زراعة الزيتون الذي أصبح رمز الدولة الفلسطينية، كما انتشر سكان البربر في فحوص جنوب مدينة دمشق وأصبحوا من المزارعين الكبار وقد شجع مدحت باشا خروج الجزائريين إلى فحوص دمشق باقتطاعهم قطع زراعية مقابل قبولهم للجنسية العثمانية، وكان ذلك بعد موت الأمير عبد القادر سنة 1883م وقد استقرت بهذه الضاحية 09 أسر أغلبها من بلاد جرجرة لا زالت تقطن بهذه الضاحية وتتكلم اللغة الأمازيغية[2]، وبعد نكبة 1948 فَرَّ أغلب الجزائريين من سكان ضاحية كفر قاسم عائدين إلى دمشق حيث أسسوا حيا جنوب دمشق سمي باسم الشهيد مصطفى بن بو العيد[3].

---

1. أنظر كذلك 64، 34، E 13 بالنسبة إلى مشكلة الجنسية أنظر أرشيف أكس مارسيليا .pp 320344/ ،-Tufan Buzpinar, surye' yerlesen cezayirli muhacirlerin Tâbiiyeti Meselesi '184761900, islam Arastirmalari Dergisi, Soui, 1, 1997,916106

2. انظر دراستنا الميدانية المهجرين الجزائرية إلى بلاد الشام من خلال دراسة ميدانية، على موقع المخبر : في العدد الخاص بتكريم ميكل دي ابالزا ،2009

3. المرجع نفسه،

أسر وأعيان رجال القبائل الفاعلة في بلاد الشام :

لما كانت أغلب الهجرات من النخب الدينية والشريفية والبيتات العلمية الرائدة لحركة المقاومة كان من الطبيعي أن تكون هذه الهجرات الفردية والجماعية هجرات فاعلة ومؤثرة بقوة في الهيكل الثقافي والنسيج الاجتماعي.

فكان رجال القبائل أهل علم وشريعة وإفتاء وتدريس فبرعوا في التنوير والتكوين وجعلوا من أوساط الحضر لبلاد الشام معالم نيّرة مستقطبة للعلم والعلماء وقد نتج عن الجيل الأول للهجرة علماء أجلاء كانت لهم الريادة العلمية والدينية، أهمهم : الطاهر الجزائري وهو ابن الشيخ صالح ابن أحمد السمعوني الوغليسي الذي هاجر أبوه إلى دمشق على إثر الهجرة التي عرفت "بهجرة المشايخ" التي جاءت بعد حملة بيجو Bugeaud على واد الساحل سنة 1847 وكان الشيخ صالح من علماء زواوة، التي برع أهلها في الفقه واشتهروا بعلم الفلك وعلم الميقات، وله رسالة في هذا العلم كما أنه مال إلى علوم الطبيعة والرياضيات. وقد ولد الطاهر الجزائري بدمشق سنة 1851 الموافق لـ 1268 هـ، وتعلم على يد أبيه الذي كان معلما بالمدرسة الجقمقية المجاورة للجامع الأموي ثم لازم جمعا من الشيوخ أغلبهم مغاربة. وفي سنة 1875 عين الطاهر الجزائري مدرسا وتخرج على يده بعض العلماء الشاميون منهم والمغاربة أهمهم : محمد المبارك والشيخ سليم البخاري وهم من مشايخ الطبقة الثانية المغاربية، وكان الطاهر الجزائري قد ألف في اللغة والأدب وعلم الاجتماع والتاريخ والفقه والفلسفة، كما كان داعية للإصلاح الاجتماعي والإقدام على التأليف والترجمة والنشر والتناغي بأثر الأجداد والاقتباس العلمي من الغرب. وكان الطاهر الجزائري من الأعلام المؤثرة في الثقافات العلمية وفي النخبة الدمشقية الشامية،

ويكفي أن محمد كردغلي أحد كبار علماء العصر في القرن 19 تخرج على يديه. وكان للطاهر الجزائري، مثل أبوه صالح، أثرا كبيرا على المدرسة الفقهية لبلاد الشام، لأن معظم المهاجرين الجزائريين كانوا من المذهب المالكي علاوة على كونه مؤسس المجمع اللغوي العربي في سوريا مع ثلة من العلماء المغاربة، أمثال : الشيخ عبد القادر مبارك والشيخ عبد القادر مغربي في عهد ابن باديس وابن تومرت وغيرهم. و قد أعترف وزير الإعلام السوري الأسبق بأن المجمع اللغوي هذا من أهم المجامع في الوطن العربي، وإن دل هذا إنما يدل على أن أعلام القبائل ساهموا بقسط كبير في تطوير الدراسات العربية مثلما ساهموا في إرساء دويلات الإسلام في بلاد المغرب و نشر الفقه المالكي في المغرب و المشرق العربين خاصة في فلسطين.

وقد كان لأثر المهاجرين المغاربة بصفة عامة ومهاجري القبائل بصفة خاصة دورًا كبيرًا على تطور الدراسات الفقهية وانتشار المذهب المالكي السني على حساب المذهب الشيعي، كما كان شقيقه سليم الجزائري من مؤسسي الجمعية القحطانية وجمعية العهد. وعلى ذكر التأثير اللغوي والمذهبي تجدر الإشارة أن المغاربة أدخلوا الخط المغربي والكثير من الكلمات البربرية في اللهجات الشامية. على سجل آخر، يلاحظ انتشار الزوايا القبائلية في بلاد الشام، و أصبح للشيخ السكلاوي، شيخ الطريقة الرحمانية في بلاد القبائل، أتباع حتى في النظام مثل أحمد عزت باشا[1]، وقد منح والي دمشق العثماني الشيخ ابن يلس الزاوية الصمدية المهملة منذ عهود وكان ذلك في عشرين رمضان 1329 الموافق لـ 14 سبتمبر 1911، إذ حولت إلى زاوية ذات مكانة دينية واجتماعية،

1. سهيل الخالدي، الإشعاع المغربي في المشرق - دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام - شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر، الطبعة الأولى سنة 1997، ص33.

وقد ساهمت هذه الزاوية في مواجهة الحملة الفرنسية على دمشق عام 1920.[1]

ومن جهة أخرى بادرت الإدارة العثمانية إلى منع بعض الطرق الصوفية التي عرفت بمناوأتها للنظام العثماني في الجزائر كالطريقة الذرقاوية على سبيل الحصر التي حاصرتها منذ ثورة ابن لحرش ضد باي قسنطينة إلى مطلع القرن التاسع عشر.

وقد كان ظهور جيل ثاني بزغ بأنواره على المجتمعات الشامية كانتا بدايته شعلة الطاهر الجزائري التي بزغت بلاد الشام في وقت بدأ فيه الليل الاستعماري والجمود الفكري والتعصب والتخلف ينشر سدوله على العالم العربي، فانفتحت على أنواره عقول الشباب الذين رفعوا لواء النهضة العربية الإسلامية والإصلاح بعد الحرب الأولى، وكان المغاربة والبربر على وجه الخصوص قد نشروا التعليم في المدارس ببلاد الشام بطريقتين إحداهما طائفية تبشيرية عصرية تقوم على اللغات الأجنبية وروادها مارونيين، ومدارس دينية أدبية، تقليدية يشرف عليها المغاربة، والمشارقة على السواء.

آثار المهاجرين البربر في نشر اللغات والعلوم النقلية والتجريبية :

لم يقتصر دور المهجرين وأبنائهم منذ الجيل الثاني والثالث على الجانب الديني فقط بل تعدى إلى نشر اللغة العربية و إصلاح المناهج العلمية. وقد ضمَّ المجمع اللغوي العربي الحديث الكثير من الجزائريين أمثال الشيخ بهجت البيطار والأمير جعفر الجزائري... وعرفانا وتكريما لدور الجالية الجزائرية سميت عدّة مؤسسات علمية بإسم أبنائها و ليس

1. الحافظ محمد مليح، تاريخ أعلام دمشق في القرن 14، دمشق 1986، ص 47.

إفراطا أو تفريقا بين أبناء الشعب الجزائري الأبي إذا قلنا أن اغلبهم من البويرة و سمعون و مشد الله و أيت أيراثن و صدوق، برج موسى و العزازقة. و تحمل ثانوية جودة الهاشمي، وهي أقدم ثانوية في دمشق، اسم أحد كبار هو أحد طلبة الشيخ طاهر الجزائري الذين تأثروا بإصلاحاته وقد عرب علم الرياضيات، وعمم تدريسهما في بلاد الشام [1].

و كان اهتمام الجالية البربرية باللغة اهتماما خاصا و هذا ليس بالغريب إذا كانت أصول الأجرومية الصغرى والأولى بربرية (أجرم) مؤسسها محمد الزواوي المشدلي حسب تقدير الشيخ الحفناوي [2]. وعلى سبيل المثال ليس الحصر أسس الشيخ عبد القادر المبارك حفيد محمد المدرسة الريحانية، وأسس والد هذا الأخير وهو محمد أبو محمد المبارك مدرسة النهضة العلمية، التي كانت تدرس فيها اللغتين الفرنسية والعصمنلية، والعلوم الحديثة، كما أسس الشيخ الشريف اليعقوبي عدة مدارس تدرس اللغات الحديثة و العلوم بالاشتراك مع آل مبارك في دمشق ولبنان وبنوا العديد من القرى والمساجد في ضواحي لبنان، كما أن الشيخ الهاشمي فتح مدرسة الإرشاد والتعليم. وقد كان الكثير من المهاجرين الجزائريين يبادرون في نشر المدارس والجمعيات الخيرية كما قاموا بإصلاحات لأغلب المساجد إذ حولوها إلى مساجد جوامع.

ويعود الفضل للطاهر الجزائري في إقناع مدحت باشا وهو الصدر الأعظم للسلطان عبد الحميد بالقيام بإصلاحات تعليمية كلف على إثرها الطاهر الجزائري بتأسيس عدة مدارس حديثة في سوريا وفلسطين.

---

1. رواية عبد الرزاق الطواهري (وأصوله من مهجري البويرة) أخذت عنه بالفحص بدمشق ، جويلية 2009.
2. الحفناوي. علماء السلف في رجال الخلف، المجلد الأول.

وكان يسترجع المباني المهملة وبعض مباني الأوقاف ليؤسس فيها مدارس حديثة. كما برعت أسرة البيطار في تدريس اللغة العربية والطب [1]. وآخر المستجدات أن مترجم القاموس الصيدلي إلى اللغة العربية هو إبن عبد الرزاق الطواهري من الجيل السابع المنحدر من أصول فليسة القبائل.

والخلاصة هو أن أثر الثقافة العلمية كان ثريا وينافس الأثر الاجتماعي واللغوي وأن أبناء المهاجرين لا زالوا متمسكين بلغتهم البربرية وبعادات أجدادهم على الرغم من انقطاع علاقتهم العضوية بالوطن في غالبية الحالات واندماج الجالية البربرية مع إضافة عناصر ثقافية جمة في الوسط الشامي الثري.

أ.د. كمال فيلالي

1. سهيل الخالدي، الإشعاع المغربي في المشرق - دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام - المرجع السابق، ص ص 221،224.

تأثر بنية المجتمع الجزائري بالتهجير والهجرة مع بداية الاحتلال

د. الطاهر عمري
المدرسة العليا للأساتذة - قسنطينة

ملخص :

يهدف هذا المقال إلى توضيح ما آلت إليه بنية المجتمع الجزائري بفعل توغل الاستعمار، ويحلل العناصر التي جعلت الاستعمار يقوم بعمليات التهجير وكذا صعوبات الواقع الاستعماري النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي حملت الجزائريين على اختيار طريق الهجرة. وسنتناول تأثر البنية الاجتماعية كسبب ونتيجة في الوقت ذاتة.

تمهيد :

إن النظام الاستعماري، في الواقع، لا يمكن أن يوجد و يستمر إلا خلال نظام من " نفي الآخر ". ذلك أن الاستعمار-كما يؤكد الباحثون - " ارتبط

منذ نشأته بالاستغلال أوثق ارتباط . بل كان الاستغلال هدفا أساسيا من بين أهدافه .. "[1].

ويفترض هذا الاستغلال - منذ بداياته - عنصرين هامين : ترسيخ نوع من العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، وبالتالي تحطيم العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية (= البنية الأصلية) ، من ناحية، أو إخضاع هذه الأخيرة للبنية الرأسمالية الجديدة، من ناحية ثانية. وهذان العنصران " شرط أساسي لاستمرار الوجود الاستعماري "[2]. وتجب الإشارة هنا أن البنية الأصلية للمجتمع الجزائري، ظلت تسري فيها روح العامل الديني، وهو الأمر الذي كان يجعل من الصعب ترسيخ علاقات اجتماعية رأسمالية على حساب البنية الأصلية، ومن هنا صار القضاء على هذا العامل أو على الأقل التخفيف من حدته، أمر استراتيجياً بالنسبة لرواد الغزو. ولكي يتم لهؤلاء العسكريين التخفيف مما كانوا يسمونه التعصب الديني، ولكي يستميلوا إليهم الجزائريين، كان ينبغي، كما يقول ح. خوجة،" أن تغير استعداداته. فتمحي من ذهنه تلك الأفكار السوداء التي كونها عن الطبع الفرنسي، والتي لم يكن يعرفها من قبل، وهي اليوم، من سوء الحظ، تزداد تفشيا في أعماق قلوب الأهالي.. "[3].

غير أن هذا المشروع المقترح من ح. خوجة، والذي يهدف إلى تطبيع العلاقات بين الفرنسيين والمجتمع الجزائري، لن يتبلور - جزئيا على الأقل - إلا بعد عقود من الفوضى الإدارية والعسكرية. وقد بقي الشعور المتفشي

1. جلال (يحي)، **الاستعمار والاستغلال والتخلف**، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر 1956. ص.5.

2. Djeghloul (A.), «M'Hamed Ben Rahal et la question de l'instruction des Algériens» in : Huit études sur l'Algérie, (cours polycopies), p. 101.

3. الزبيري (محمد العربي)، المصدر السابق، ص. 153.

في أعماق الجزائريين يتمثل في النفور المتزايد من المستعمرين. وذلك راجع – حسب ح. خوجة دائما – إلى أسباب أربعة رئيسة، وهي : " الشعور بالاستعباد من طرف أمة أجنبية، استعملت لذلك القوة والتحايل. 2- اختلاف الديانة، لأن سكان الإيالة يتصورون أن الفرنسيين لا يحاربون إلا بدافع التعصب الديني. وهي فكرة تولد لديهم أعمال العنف التي يقومون بها 3- خشية المآل إلى الفاقة، نتيجة اغتصاب أملاكهم. 4- وأخيرا الأحداث التي وقعت في مدن مختلفة، والتي أمرت السلطة الفرنسية بوقوعها." [1].

أولا- مقاربات لفهم السياق التاريخي للتهجير والهجرة

لقد ساهمت هذه الأسباب، مجتمعة أو متفرقة، في إقناع الجزائريين أن الغزاة الفرنسيين يتصرفون بدافع الانتقام والحقد الديني. ولكن هل قام منظرو الاستعمار بعمل شيء لتغيير الاستعدادات ومحو هذه " الأفكار السوداء " من أذهان الجزائريين، على حد تعبير ح. خوجة.

تدعونا محاولة الإجابة عن هذا التساؤل، إلى فحص مقترحات العسكريين في ذلك الوقت، في اتجاه إزالة هذا العائق النفسي. وسوف نركز على السنوات الأولى للغزو، أي سنوات 1830-1851، باعتبارها حقبة مفتاحيه لفهم مستقبل المجتمع الجزائري، و قراءة جميع التحولات التي طرأت فيما بعد على بنيته الأصلية [2]. كما يجب - للأمانة العلمية - الإشارة إلى أنه كان هناك تناقض واضح في تحليل المشكلات السياسية بالجزائر بين السلطات العليا بباريس، وبين تنظيرات وتصرفات

1. نفسه، ص. ص. 153-154.

2. Lacheraf (M.), Op. Cit, p. 45.

العسكريين المتواجدين على أرض الجزائر[1]، وهو ما يجعلنا نعتقد أن بعض العسكريين كانوا يصدرون عن أرائهم الخاصة، ويؤكد ذلك ما جاء في رد لوزارة الحربية على شكاوى ح. خوجة، بقولها : " يجب علينا أن لا نثق بعمى، في السلطة المحلية بالجزائر، و التي يمكن أن تحاول تغطية الأخطاء التي ترتكبها هناك"[2].

إن الجزائر لم تكن أرضا شاغرة، يسهل الاستقرار فيها دون صدام مع السكان الأصليين[3]، والذين قدر عددهم بثلاثة ملايين نسمة سنة 1830[4]. فقد ذكر ياكونو Yacono أن أغلب المؤلفين الذين تعرضوا لتاريخ الجزائر تأثروا بآراء ذات طابع سياسي فيما يخص تقدير عدد سكانها عشية الاحتلال، ورأى، بعد فحص هذه الآراء، أن تعداد السكان آنذاك كان يقدر بثلاثة ملايين على الأقل، وهو العدد الذي أكده أكثر الرجال اطلاعا على شؤون البلاد[5]. و هذا عنصر ضروري لفهم مدى التأثير على البنية السكانية فيما بعد.

و قد كان المجال الحيوي للاستعمار، في بداياته يتحدد بالمنطقة التلية الأكثر سكانا، و الأكثر خصوبة في لأرض.

- **ماذا نفعل بالجزائريين ؟**

ولأجل إزالة " العائق"، أصبح السؤال يطرح نفسه : ماذا نفعل

1. التميمي (عبد الجليل)،المصدر السابق، ص. 145.
2. نفسه، ن-ص.
3. Sahli (M-c), **Décoloniser l'histoire**, Éd. Maspéro, (S.L), Paris 1965, P. 103.
4. بن أشنهو (عبد اللطيف)، **تكون التخلف في الجزائر**، ترجمة : نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1979، ص. 86.
5. Yacono (X.), "Peut-on- évaluer la population de l'Algérie vers 1830 ?", In : **Revue. Africaine**, 1954, p. 277.

بالجزائريين ؟ وهنا كثرت المقترحات والمشاريع[1]. وطبيعي أن تختلف المقترحات باختلاف المشارب الأيديولوجية للعناصر المشاركة في الغزو: من جيش، وكنيسة، وبرجوازية، وطبقة كادحة مهاجرة، ومنفيين سياسيين، وأفكار اشتراكية أو شبه اشتراكية، وملكيين وجمهوريين و إنسانيين، و شعوبيين وملحدين. ولكنها - في نظر الجزائريين - كانت تهدف كلها إلى أمر واحد[2]، هو إحلال أمة مكان امة أخرى، مرورا بالإبادة العرقية للجزائريين.

والذي يجعلنا نؤكد على وجود فكرة الإبادة العرقية، هو أن هذا الرأي كان منتشرا بكثرة بين المعمرين و رجال الجيش، في تلك المرحلة. فقد ذكر ش.ر. آجرون أن هذه الفكرة وضعها منظر المجتمع الاستعماري في الجزائر، المسمى أرموند فيكتور هان A.V.Hain، الذي وجه سنة 1832 " نداء إلى الأمة بالجزائر"، يقول فيه باستحالة إدماج السكان الأصليين، و أفتى بشرعية طردهم إلى الصحراء، أو إبادتهم، في حالة المقاومة " مثلهم مثل الوحوش المفترسة، ينبغي أن يتراجعوا أمام زحف مؤسساتنا، و أن يشردوا في رمال الصحراء "[3].

وقد كان بيجو في هذه الأثناء، هو العقل المفكر لمجموعة كبيرة من الضباط الشبان[4]، ذوي توجهات واستعدادات مختلفة ولكنها مميزة. ذلك أن هؤلاء فهموا أن الحرب في الجزائر تقتضي طرقا أخرى غير تلك المستعملة في الحروب الأوربية، وكان منهم لاموريسيير Lamoricière الذي يوصف بذي العقل الخلاق والمنظم، مع معرفته باللغة العربية وتقاليد

---

1. Sahli (M-C), Op. cit, mp.
2. Lacheraf (M.), Op. Cit, p. 217.
3. Adala (M.), Op. Cit, p. 290.
4. Lacheraf (M.), Op. Cit. p. 230.

المجتمع، إضافة إلى كونه رافق تجارب الاستعمار بالجزائر منذ 1830 والى غاية 1848 [1]، وكانت أفكارهم تروج بكثرة في صفوف العسكريين. إذ نجد الكولونيل دومنتنياك De Montegniac، وهو من تلاميذ بيجو يتحدث في مراسلاته، عن ترحيل الشعب الجزائري كله إلى جزر ماركيز. و كان القائد العسكري ريشار Richard، وهو من تلاميذه أيضا، قد اقترح، سنة 1845، حشر الشعب الجزائري خلف الأسلاك الشائكة.

وكان بيجو يعي صعوبة تنفيذ هذه المقترحات، و لذلك فإنه صار يتحدث في منشور مؤرخ في 19 فيفري 1847، عن مزاحمة الشعب الجزائري على أرضه عن طريق انتزاع الأراضي الخصبة من الأعراش، بحيث لا يترك لها سوى الحد الأدنى [2]. وكانت هذه الفكرة - في رأينا - طريقة أخرى لإبادة الشعب الجزائري عن طريق الفقر، و فسح المجال للمعمرين الأوربيين. و ذلك ما حدث لقبيلة أولاد يحي، في نواحي قسنطينة. إذ جردت من أراضيها، و عادت إلى حالة مؤسفة من الفقر. وكل ذلك من أجل " ضمان المستقبل " [3] لصالح المعمرين الوافدين.

وإلى غاية مجيء الإمبراطورية الثانية، سنة 1848، لم يكن أمام الشعب الجزائري سوى الإفناء الجسدي أو الطرد من أراضيهم نحو الصحراء. وينبغي أن نشير هنا إلى كون مسألة الأرض ظلت، في هذه المرحلة، تطرح من زاوية إيجاد مجال حيوي للمعمرين، وكانت تتم بواسطة العنف المادي، دون أن يكون وراءها هدف واضح يتعلق بتفكيك بنية المجتمع الأصلية، مثلما سيحدث فيما بعد. إذ يذكر أن مرسوم 22 تموز 1834، قد عين الأراضي التي ستطبق عليها النصوص المتعلقة بانتزاع الملكية، والتي ستجعل من

1. Bernard (A), **L'Algérie**, Paris 1930, p. 218.
2. Sahli (M-C), Op. Cit, p. 103.
3. Lacheraf (M.), Op. Cit, p. 74.

الاستيطان على حساب القبائل عملا قانونيا ومشروعاً[1]. ولذلك فإن تأثير هذه القوانين سوف يظهر على البنية السكانية (=الديمغرافية)، أي على تعداد السكان وحركيتهم قبل أن يظهر على البنية الاجتماعية، أي على العلاقات الاجتماعية.

لقد كان الاستيطان الأوربي فكرة تفرض نفسها على المسؤوليين الفرنسيين، لأن ذلك - في نظرهم - كان أفضل طريقة للاستعمار، مثلما هاجر كثير من الأوربيين قبل ذلك نحو أمريكا وأستراليا. و لأن فرنسا لم تشارك في هذا النوع من الهجرة، فقد بدأت تشعر بمشكلات البطالة في المدن و الفقر في الأرياف. و من ثم بدأت تحرص على مستقبل وجودها في الجزائر، الذي كان يرتبط بوجود تعمير أوربي، إلى جانب وجود الجيش الفرنسي[2]، أو حتى استقدام مهاجرين من العرب المسيحين (المارونيين) من المشرق العربي، لأجل وضعهم في مواجهة العنصر اليهودي و المسلم بالجزائر"[3] مثلما اقترح ذلك أحد المفكرين الفرنسيين سنة 1847، بهدف تبديل البنية السكانبة الجزائرية.

ثانيا - التهجير والإبادة

لقد وجدت أغلب المقترحات النظرية مجال تطبيقها في المدن و الأرياف الجزائرية. إذ تم أولا ترحيل الجنود العثمانيين، يوم 21 يوليو 1830، بطريقة محزنة. وكان عدد الإنكشارية في مدينة الجزائر حينئذ حوالي 5092 جندياً، أما البقية فقد حملتهم- جماعيا - سفن فرنسية إلى آسيا

1. الهواري (عدي)، المرجع السابق، ص. 61.
2. Sahli (M-C), Op. Cit, p-p. 101-102.
3. Yver (G.), « les Maronites et l'Algérie », In : **Revue Africaine**, 1920, p-p. 174-175.

الصغرى (=أناضوليا) بدعوى أنهم ولدوا هناك[1]. وقد لجأ كلوزيل Clauzel إلى الانتقام من سكان البليدة، الذين دافعوا عن بلادهم. وانتقم، في مدينة الجزائر، ممن كان يسميهم الحزب الإسلامي، وعلى رأسهم المفتي ابن العنابي. كما دخل في حرب مع فئة الحضر أمثال بوضربة وحمدان خوجة[2].

وحاول بيجو إلغاء فئة الحضر في المدن، عن طريق الإرهاب والنفي والتفقير وإحلال الأوربيين محلهم[3]. وبدأ يظهر في المدن، خلال هذه المرحلة، مجتمع ذو فئتين متنافرتين : فئة المعمرين، وفئة السكان الأصليين. وكان هذا التنافر راجعا إلى نظرة الفئة الأولى إلى الجزائريين، كما قال جول فيري J. Ferry، فيما بعد، "كفئة ينبغي استغلالها إلى أقصى حد"[4]. ويقول بوايير Boyer بهذا الشأن : « كانت الجزائر العاصمة هي المدينة الأولى التي مسها التعمير الأوربي،والذي كانت له علاقة مباشرة بسيطرتنا على البلاد .وقد ظهر التعمير بوجهين : الاول فوضوي وفردي أخذ طابعا حضريا .وهناك نوع آخر أخذ طابعا زراعيا،وكان العنصر الفرنسي فيه غالبا.. »[5].

أما الريف، فقد سلك دورفيقو DE ROVIGOT فيه سياسة بوليسية، إذ قام ليلة الخامس من أبريل 1832 بذبح قبيلة العوفية التي كانت تقطن وراء وادي الحراش. وقد وقعت الإبادة ليلة السادس إلى السابع أبريل حينما حاصرت القوات العسكرية تحت قيادة الجنرال فونسون أفراد

1. سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج. 1، ص-ص. 19-20.
2. نفسه، ص. 39.
3. نفسه، ص. 254.
4. Agéron (Ch. R), **Histoire de l'Algérie contemporaine**, Que sais-je ?, p. 48.
5. Boyer (P.), **L'Évolution de L Algérie médiane** ,p. 120.

القبيلة وهم نائمون، وذبح الجنود كل من وجد، وألقي القبض على شيخ القبيلة، ونفذ فيه حكم الإعدام[1]. وسلط بيجو على سكان الريف حربا قاسية، فشردهم وفرقهم، ونصب عليهم عملاء من الأشراف والمرابطين والأجواد، وذلك من أجل تسهيل عملية اخترق المجتمع الجزائري[2]. وقد أحرق المارشال بيليسيه Pellissier، سنة 1845، قبيلة أولاد رياح، بغار الفراشيش في ناحية الظهرة. و قد شغلت هذه المجزرة، في وقتها، أعمدة الصحافة الفرنسية والدولية، وتحدث عنها الرأي العام في فرنسا، وأثارت ضجة في البرلمان الفرنسي[3]. وعندما استولى هذا الأخير على مدينة الأغوط، قتل جنوده أكثر من ألفين وثلاثمائة 2300 ساكن بما فيهم الرجال و النساء والأطفال[4].

وكتب الجنرال لاباسييه Lapassiez إلى صديقه ف.لاكروا Lacroix، يحدثه عن قبيلة في دائرة أورليانفيل ORLEANS Ville (الشلف حالياً) يقول فيها : " إن أفضل قبيلة في أورليانفيل، أولاد قصير، التي كانت تعد في أيامي (1842)، 14 ألف نسمة، و التي تملك العديد من القطعان، وزراعات غنية، تناقصت إلى النصف، وباتت فقيرة. إنها معدمة تماما "[5].

إن ما يهمنا، في خاتمة هذا المطلب، هو استعراض بعض النتائج التي أدت إليها عمليات الإبادة العرقية للسكان. ونلخصها في عناصر أربعة هي : اختلال التوازن السكاني لصالح المعمرين، وتوغل الاستعمار، والتأثير على البنية الاقتصادية و تصاعد التعصب الديني.

1. صاري (الجيلالي)، " إبادة قبيلة العوفية "، **مجلة الثقافة**، عدد : 77، 1983، ص. 126.
2. سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج. 1، ص. 254.
3. نفسه، ص. ص. 238-239.
4. Lacheraf (M.), Op. Cit, p. 255.
5. الهواري (عدي)، **الاستعمار الفرنسي**، ص ص. 75-76.

- **الاختلال السكاني وتوغل الاستعمار**

ذكرت المراجع أن عدد سكان الجزائر الأصليين بين 1840-1848، انخفض، بحوالي 10%، أي أن الجزائر خسرت من سكانها حوالي ثلاثمائة ألف نسمة، بناء على تقدير عدد سكان الجزائر، سنة 1830 - كما أشرنا- بثلاثة ملايين نسمة، ولم يتم استدراك هذا النقص في عدد السكان الجزائريين بعد هذه الكارثة الديمغرافية، إلا في سنة 1880 [1]. أي أن الجزائر احتاجت إلى حوالي أربعين سنة لتعويض العدد الذي فقدته من السكان الأصليين.

وبلغ اختلال التوازن السكاني في الجزائر العاصمة، أن سكانها الأصليين لم يبق منهم، سوى 16 ألف نسمة، بينما قدر عددهم غداة الاحتلال، بين أربعين وسبعين ألف نسمة. وبلغ عدد الأوربيين، في مدينة الجزائر وحدها 42113 نسمة. وقد لاحظ الرحالة بوجولا Poujoulat، سنة 1844م، وجود مجتمعين متناقضين بهذه المدينة : قبائل عربية تسكن أكواخا كالحيوانات. و مبان فرنسية كبيرة، توجد إلى جانبها ورشات عمل تمثل النشاط الأوربي [2]. وقد زادت الهجرة الأوربية الأمر تعقيدا،إذ أنه خلال سنة 1848 وصلت الهجرة الرسمية إلى حوالي 12000 ساكن تقريبا ذوي جنسية فرنسية في أغلبهم [3].

إن الملاحظ هو أن الفراغ السكاني قد سهل توغل الاستعمار إلى المجتمع الجزائري. إذ أن الفرنسيين ظلوا، إلى سنة 1839، محصورين في الشريط الساحلي للجزائر، و لم يحتلوا من المدن الداخلية، آنذاك، سوى

1. ابن أشنهو (عبد اللطيف)، **تكون التخلف في الجزائر**، ص. 86.
2. سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**،ج1، ص. 251.
3. Boyer, **L'évolution de l'Algérie médiane**, p.

قسنطينة، أما بقية الوطن، أي أكثر من الثلثين في الشمال وحده، فقد كانت تحت سيادة الأمير عبد القادر. وبسقوط دولة هذا الأخير، عرفت الجزائر وجود مائة ألف جندي محتل، يعززهم مائة و أربعة آلاف اوربي، أكثر من نصفهم فرنسيون [1].

كما تأثرت البنية الاقتصادية في الجزائر، إذ أن الاقتصاد الذي كان يقوم في جله على الزراعة والرعي والمبادلات التجارية بين الأرياف و المدن الداخلية، تعرض إلى شبه توقف نتيجة الحروب العنيفة، ونقل السكان من بيئاتهم الأصلية إلى بيئات جديدة، خططها الاستعمار، و نتيجة- كذلك- لانعدام الأمن في الطرق الداخلية، والاستيلاء على المحاصيل الزراعية، وإتلاف الحبوب في المخازن الأرضية (=المطامير)، ومصادرة الأرض، و بوار هذه الأخيرة، بسبب توقف فلاحتها. كما استولى الاستعمار -تدريجيا- على وسائل التجارة الداخلية، وراقب طرقها، وحولها لفائدة المعمرين، واحتكر لصالحه التجارة الخارجية.

وقد توقف اقتصاد المدن - جزئيا على الأقل - بسبب الهجرة و خروج الرأسمال المحلي، وتوقف الصناعات والحرف. وافتقر سكان المدن بالاستيلاء على أملاكهم دون تعويض، وزيادة المضاربات المالية، واستيلاء اليهود و التجار الأوربيين على وسائل الإنتاج و البنوك في المدن، وعجز الحضر عن المنافسة. وقد سيطر الفرنسيون على النقابات الحرفية واضطروها إلى الإفلاس، و تولوا مهامها بعد ذلك. و تحول البرانية إلى يد عاملة غير حرفية، و رجع بعضهم إلى مدنهم الأصلية وقراهم [2].

إن هذه الصور التي استعرضناها -باختصار- تعطينا فكرة عن بدايات

---

1. نفسه، ص. 262.
2. نفسه، ص ص. 249-250.

التحول السكاني والاقتصادي للمجتمع الجزائري، حيث بدأ العسكريون، منذ 1841، يتصرفون - بكل حرية - في القيام بمبادرات لتحويل المجتمع بكامله، بل إن فكرة التحويل هذه أصبحت تشكل أيديولوجية قائمة بذاتها [1]، واستمرت تؤدي وظيفتها إلى غاية التفكيك النهائي لبنية المجتمع الجزائري.

ثالثا - من محفزات الهجرة

سوف نبدأ تحليلنا بالحديث عن التنصير، وذلك باعتباره المجال الذي التقت فيه مجهودات العسكريين ورجال الدين معا، وظهرت من خلاله الجوانب الثقافية و الروحية للغزو الاستعماري بكل وضوح. ثم نتحدث عن الأوقاف، التي تمثل ببعديها، المادي و الروحي، الخيط الذي ينتظم جميع مؤسسات المجتمع الجزائري الاجتماعية والثقافية. ثم تنتهي إلى الحديث عن مصير التعليم، لأنه مجال لالتقاء موضوعي الأوقاف ومشروعات التنصير.

1- التنصير

ذكرت المصادر أن المارشال بيجو صرح - بعد أن قضى على مقاومة الأمير عبد القادر- سنة 1845، قائلا : " إن كره العرب لنا ولديننا سوف يستمر قرونا عديدة " [2]. وقد علق تورنييه Tournier على هذا التصريح، بأن الإنجيل و القرآن لا يمثلان مجرد ديانتين متناقضتين، و لكن يمثلان - وهذا هو الأهم - حضارتين متعارضتين. وأضاف أن الشعب المنهزم يحن -دائما- إلى حريته، وأن إدماجه لا يكون بسلطان القوة، ولا بإغراءات المصلحة. ذلك أن الجزائري على حد تعبيره - إذا كسرت مقاومته الدينية

1. Lachraf (M.), Op. Cit, p. 231.
2. Tournier (J.), Op. Cit, p. 247.

والوطنية، فإن هذه الأخيرة سوف تتشكل في قلبه و فكره، و حينها لا يكون للأسلحة و المدافع أي تأثير بل يجب استعمال السلاح الديني الذي ينفذ إلى أعماق الروح [1].

إن الإبادة العرقية، الذي تحدثنا عنها- سابقا- و ما صاحبها من تأثير على البنية السكانية و الاقتصادية، يجعلنا نطرح تساؤلا، هو نفسه الذي طرحه ح. خوجة، مع بدايات الاحتلال في قوله : " لو كان الشعب الجزائري يعتنق الديانة المسيحية مثل الغزاة الفرنسيين، فهل كان هؤلاء يستعملون معه نفس الطريقة ؟ " [2]. ورغم قناعتنا – مع ح. خوجة- أن الدافع الديني لم يكن وحده وراء غزو الجزائر، إلا أن المعطيات التاريخية تفيد أن هذا الرأي كان رائجا بين الكثير من سكان الجزائر [3]. بل يذكر أنه كانت تروج في هذه الأثناء أخبار، مفادها أن الحكومة الفرنسية كانت قد أعطت أوامر من أجل تنصير المسلمين الجزائريين. و لم يصدر عن الصحف الفرنسية الرسمية آنذاك أي تكذيب لهذه الأخبار [4].

وليس هناك ما يدعونا إلى استغراب وجود مثل هذا المشروع في أذهان القادة الفرنسيين- آنذاك- خاصة إذا عرفنا أن قادة الجيش الفرنسي كان معظمهم من الاشتراكيين الملحدين، أو المتحمسين لفكرة جزائر ريفية مسيحية، قائمة على مصادرة الأراضي، وطرد الفلاحين الجزائريين [5].

وذكر م. إيميريت أن أغلب السانسيمونيين الذين دخلوا الجزائر كانت توجهاتهم ذات بعد ديني واقتصادي في آن واحد. غير أن بعضهم غلب

1. Ibid, pp. 247-248.
2. Khodja (H.), Op. Cit, p. 213.
3. Ibid, p. 213.
4. Ibid, p. 215.
5. Lacheraf (M.), Op. Cit, p. 218.

عليه الجانب الاقتصادي، أما الأفكار الدينية فعرفت أكثر بين الضباط والموظفين"[1]. والى جانب هؤلاء العسكريين كان يوجد مناضلون كاثوليك، مشبعون بأفكارهم، ومنخرطون في حرب مسيحية مقدسة، "لإعلاء كلمة الله ونشر الحضارة "[2].

وكانت فكرة نشر الحضارة بواسطة الحرب من بين الأفكار الرائجة آنذاك، وكان ذلك يعني لدى أصحاب هذه الفكرة "فرض أفكارهم ومؤسساتهم بواسطة العنف المادي، لأن الجزائريين في نظر هؤلاء المنظرين، لا يندفعون إلى الحضارة إلا بالقوة لأن مواهبهم الذاتية لم تكن تسمح لهم بالذهاب بعيدا في سلم الحضارة !! "[3].

ولا يخفى على المهتمين بتاريخ الاحتلال أن الدافع الديني كان له دور هام باعتباره دافعا لاحتلال الجزائر سنة 1830، وذلك بالنظر إلى الوضع الديني الذي ساد فرنسا عشية الاحتلال. فيذكر أنه، منذ سنة 1814 أي منذ عودة أسرة البوربون إلى الحكم، شهدت فرنسا محاولات كبيرة لأجل إعادة الاعتبار للمسيحية. وقد صرح أحد رجال السياسة الفرنسيين المدافعين عن المملكة البوربونية وهو لويس غابريال بونالد (1745-1840)، وذلك يوم 26 ديسمبر 1815 أنه " حان الوقت ليرجع للدين اعتباره وتأثيره وفعاليته، وأن يجعل منه قوة للإدارة "[4]. بل أنه من بين الأسباب التي دعت فرنسا لغزو الجزائر ادعاؤها إنقاذ المسيحية و المسيحيين من أيدي القراصنة الجزائريين. ولأن فرنسا كانت تعتبر نفسها - آنذاك -

1. Emérit, **Les saint-Simoniens en Algérie**, p. 315.
2. Lacheraf (M.), Op. Cit, p. 210.
3. Poujoulat (M.), Voyage en Algérie, Paris (s.d), p.
4. بقطاش (خديجة)، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر**، مطبعة دحلب، الجزائر 1992، ص. 15.

حامية للكنيسة الكاثوليكية. ويذكر أن قرار شارل العاشر بغزو الجزائر كان مدفوعا من الأسقف الكبير وزير الشؤون الدينية فريسنوس Frisnos الذي كانت تدعمه روما. وقد عبر كليمون تونير Clément Tonnerre، وزير الحربية الفرنسي في تقرير قدمه لشارل العاشر يوم 14 أكتوبر 1827 عن آماله في تنصير الجزائر قائلا : "يمكن لنا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نمدن الأهالي ونجعلهم مسيحيين" [1].

2- القضاء على الأوقاف

لقد نص البند الخامس من معاهدة 5 جويلية 1830، بين قائد الحملة الفرنسية ديبورمونت Dé Bourmont و حسين باشا داي الجزائر، على حرية العمل بالدين الإسلامي، واحترام كل ما يتعلق به و يرمز إليه. كما نص البند نفسه على احترام الممتلكات. ولكن الأيام أثبتت أن هذه المعاهدة كانت كما قال دوروفيقو مجرد خدعة حرب، لأن الفرنسيين خرقوها، باستيلائهم على مؤسسات العبادة والأوقاف والزوايا، والمؤسسات الدينية الأخرى [2].

غير أننا نفضل أن لا ندخل موضوع الأوقاف من جانب المعاهدات السياسية، لأنه - في رأينا- لم يعد هناك مجال سياسي، ما دام الطرف الوحيد في السلطة - بعد زوال سلطة الداي العثماني - هو الإدارة الاستعمارية ومؤسساتها. وإنما نريد أن ندخل الموضوع - جريا على المنهج الذي اخترناه منذ البداية - من فهم الاستعمار لبنية المجتمع الجزائري.

1. نفسه، ص. 17.
2. بقطاش (خديجة)،" أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي"، **مجلة الثقافة - الجزائر** : عدد 62 (مارس - أبريل 1981)، ص. 75.

لقد أكد ح. خوجة أن الفرنسيين كانوا يجهلون الدور الاجتماعي والثقافي و السياسي الذي كانت تؤديه الأوقاف بالجزائر، و شرح للسلطات الفرنسية كل ذلك بالتفصيل. وأكد على كون الأوقاف، في تشريعاتها وتنظيمها " قائمة على مبادئ أخلاقية و حضارية "[1].

- **السياسة الاستعمارية تجاه الأوقاف**

لم يكن لدى السلطات الاستعمارية الفرنسية، سياسة واضحة بخصوص التصرف في الأوقاف، في هذه المرحلة خصوصا، بل إنها كانت تقوم بمجموعة من الإجراءات حسب الحالة التي تواجهها. ولم يكن لها، في ذلك مذهب واضح، إذ كانت تتعامل مع الواقع، ومع " الممكن كما يمكن "[2]. كما أن جهلها- هذه المرة - بشؤون الأوقاف، كان - حسب المصادر الفرنسية - راجعا إلى انعدام الوثائق الإدارية التي ضاع أغلبها بعد الغزو، وهو الأمر الذي صعب إدارة شؤون البلاد، بعد خروج الأتراك[3].

إن احترام الأتراك، من قبل، لشؤون الأوقاف والمؤسسات التابعة لها، ضمن خضوع السكان للسلطة المركزية، ووفر الأمن عبر طرق المواصلات. وهذه هي الفكرة التي حاول ح. خوجة توضيحها للإدارة الاستعمارية. إذ ذكر أنه " لا يمكن إخضاع القبائل في داخل البلاد، إلا بالتأثير على العقول و الأرواح، و لا يكون ذلك إلا بتطمين العرب على مصير مؤسساتهم الدينية"[4].

و قد اتضح أن نظرة الاستعمار للأوقاف كانت جزئية، ذلك أنها كانت تفصل هذه الأخيرة عن البنية الكلية للمجتمع الجزائري. و كانت

1. Khodja (H.), Op. Cit, p. 231.
2. Germain (R.), Op. Cit, p. VII.
3. Emérit (M.), l'Algérie à l'époque d'Abdelkader, p. 240.
4. Khodja (H), Op. Cit, pp. 97-98.

- أيضا - تنطلق من زاوية واحدة، هي زاوية السلطة. فقد قدر بعض القادة العسكريين خطورة بقاء هذه الأوقاف بأيدي أصحابها لأنها سوف تساعدهم على الثورة. و يمكن إن يكون هذا التفكير في محله إذا عرفنا أن معظم الثورات ضد الاستعمار كانت من تحريك الجمعيات الدينية [1].

إن فرنسا الغازية - يقول منظرو الاستعمار- "لا يمكن أن تقبل بوجود معاقل للثورة، ولا تقبل أن تؤخذ الأموال، التي امتلكتها بشرعية الغزو، لتدعيم أماكن تجمع أعدائها اللدودين" [2]. وكان هناك، إلى جانب هذا الهدف العسكري، هدفان آخران : أحدهما سياسي و الآخر اقتصادي. أما الأول فيتمثل في خوف الفرنسيين من أن يؤدي بقاء الأوقاف في أيدي الوكلاء والمفتين، يتصرفون فيها بحرية، إلى تحول هؤلاء إلى زعماء سياسيين معارضين للوجود الفرنسي. والثاني يتمثل في كون بقاء هذه الأملاك في أيدي المسلمين يجعلهم أغنياء، ومستقلين عن السلطة الجديدة [3].

ثم إنه كانت هناك نظرة خاصة لطائفة من العسكريين اللائكيين، الذين كانوا ينظرون لأملاك الأوقاف، انطلاقا من تجربتهم التاريخية، إذا كان موقفهم منها هو نفس الموقف الذي وقفه أسلافهم في الماضي بالنسبة لممتلكات الكنيسة، إبان الثورة الفرنسية [4]. ولم يكن هؤلاء يفهمون أن المجتمع الجزائري لم يعرف الفصل بين المؤسسة الدينية والسلطة. بل إن الحكام العثمانيين في الجزائر، لم يكونوا يسيطرون كلية على شؤون ومؤسسات الدين الإسلامي، رغم تدخلهم أحيانا لترتيبها والعناية بها [5].

1. بقطاش (خديجة)، "أوقاف مدينة الجزائر"، مقال سابق، ص. 76.
2. Dépont (O.) et Copolani (X.), Op. Cit, p. 231.
3. سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، ص. 69.
4. Turin (Y.), Op. Cit, p. 112.
5. Christellow (Allan), Op. Cit, pp. 124-130.

وذكر بوايير Boyer Pierrer أن أغلب العقارات في الجزائر العاصمة كانت، سنة 1830، تابعة لمؤسسة الأوقاف، وقد جاء الماريشال كلوزيل بقرارين : الأول هو قرار 8 سبتمبر 1830 وقرار 7 ديسمبر من نفس السنة يقضيان بضم الأوقاف إلى أملاك الدولة[1]. وانطلاقا من هذه النظرة النفعية لشؤون الأوقاف، و بمقتضى قرار 7 ديسمبر 1830، صارت جميع الأوقاف ملكا للدولة الفرنسية، و تابعة لمصلحة أملاك الدولة. غير أنه أبقي على الوكلاء الذين كلفوا بجمع دخلها، و تسليمه إلى السيد جيراردين Gérardine، الذي عين مديرا لهذه الأملاك[2]. كما ضمت إليها - في عهد بيجو - جميع العقارات التابعة لها. وقد صارت مداخيلها تصب في ميزانية الدولة الفرنسية. وأصبحت الأملاك مفتوحة للمعمرين، الذين شرعوا في هدمها وتغييرها لتناسب حاجاتهم التجارية و الصحية. و كان في ذلك تمكين واضح لحركة الاستيطان الأوربي[3].

- **رد فعل الجزائريين..**

اعتبر الجزائريون قرار 7 ديسمبر 1830 تدخلا صارخا في شؤونهم الدينية، و رأوا فيه اعتداء صريحا على بنية اجتماعية كاملة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ما كان يفهمه الجزائري، في ذلك الوقت بشأن الأوقاف، ربما أكثر مما يفهمه اليوم الموظف الذي يجمد مرتبه أو يسرح من العمل ويحرم من مصدر رزقه. وهذا إضافة إلى طابع القداسة الذي كانت تحمله مؤسسة الأوقاف في أذهان الجزائريين. ولذلك فقد لقيت هذه المصادرات معارضة شديدة من السكان، وكان من المعارضين لذلك

---

1. Boyer, **L'évolution de l'Algérie médiane**, pp. 126-127.

2. بقطاش، " أوقاف مدينة الجزائر "، مقال سابق، ص. 77.

3. سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**،ج1، ص .256.

محي الدين آغا العرب، وكذلك العلماء والمفتون والقضاة، أمثال محمود بن العنابي، المفتي الحنفي، و ابن الكبابطي، و شخصيات أخرى من أعيان مدينة الجزائر مثل ح.بن عثمان خوجة وبوضربة و غيرهم[1].

غير أن هذه المعارضة - في رأينا - ظلت في مرحلة المبادرات الفردية، وربما صاحبها في بعض الأحيان سخط هؤلاء الأعيان بسبب المناصب التي خسروها، و انحطاط مكانتهم داخل المجتمع. و لم يصل هذا الإنكار إلى مستوى السخط الجماهيري، خاصة في المدن التي كان ينقصها الاستعداد النفسي والحماس الديني، مقارنة مع الريف الذي كانت تؤطره الطرق الصوفية. كما أن الاستعمار سلك طريق التحايل، إذ حاول إفهام السكان أنه يسعى إلى تنظيم الأوقاف، و تخليصها من الوكلاء الذين كانوا يستغلونها لمصالحهم الخاصة[2]. و لذلك فإن هذا النوع من الإنكار الفردي، لم يكن ذا جدوى في المحافظة على الأوقاف، بل إن القمع الذي صاحبه جعل بعض الجزائريين يجدون مبررا لمساعدة الاستعمار في الإجهاز على ما تبقى من المؤسسات الثقافية و الدينية[3].

أما عن الآثار الناتجة عن مصادرة الأوقاف، فلخصها دوتوكفيل A- De Tocqueville بقوله : "لقد تركنا المجتمع الجزائري، بتصرفنا هذا، أكثر فقرا و فوضى و جهلا، و أكثر بربرية مما كان عليه قبل قدومنا"[4]. وبما أننا تناولنا الآثار الاقتصادية عند الحديث عن الجانب السكاني، فإننا سوف نحاول أن نفحص، في العنصر القادم، التأثير الثقافي - الروحي، في مجال التعليم.

1. بقطاش (خديجة)، المرجع السابق، ص ص. 80-81.
2. Dépont (O.) et Copolani (X.), Op. Cit, p. 233.
3. Christellow (A.), Op. Cit, p.125.
4. Agéron (Ch-R), **Histoire de l'Algérie contemporaine**, série « que sais-je ? », p. 233.

3- القضاء على التعليم وشؤون العبادة

إن نتائج الحرب التي شنها الاستعمار ضد بنية المجتمع الجزائري لم تكن مادية فحسب، وإنما كانت لها آثارها المعنوية. ذلك أن مصادرة الأوقاف كانت لها نتائج وخيمة على الجانب الثقافي، وقام التنصير بإكمال المهمة بالعمل على ملء الفراغ الذي أحدثه الاستعمار. لقد كتب دوتكفيل A. De Tocqueville، في تقرير اللجنة البرلمانية الكبرى، سنة 1847، يقول : " إننا وضعنا أيدينا في كل مكان على الأوقاف، التي كانت توجه للمصالح الخيرية والتعليم، وحولناها عن استعمالاتها الأصلية. وكان نتيجة ذلك أن نقصت المؤسسات الخيرية، و تركنا المدارس تسقط، وفرقنا حلقات العلم. و لم يعد هناك توظيف لعلماء الدين ورجال القضاء، لقد انطفأت حولنا الأنوار التي كانت تضيء "[1]. فقد كانت الأوقاف- إضافة إلى وضيفتيها الاقتصادية والاجتماعية - مرتبطة ارتباطا وثيقا بشؤون العبادة والتعليم. و سنبدأ بالحديث عن المساجد والزوايا في المدن، لأن التعليم كان مرتبطا بها، ولأن الاستعمار لم يتوغل- بعد - بقوة في الأرياف، خلال هذه المرحلة.

- **الجهل بوظيفة المساجد**

عندما قدم ح. خوجة شكاية حول هدم جامع السيدة و نهب ممتلكاته، و طلب تعويضا عن كل ذلك، جاء رد وزارة الحربية الفرنسية : " ... كيف يمكن تثمين هذا المسجد ؟ ما هي قيمة أي مسجد ما إذا أخذنا بالاعتبار (كذا) أن المسجد في نظر المسلمين لا يستعمل لغير أداء الصلاة ؟ وعليه فليس للمسجد قيمة مالية، إلا في حالة واحدة، عندما يلمس الاحتياج لإقامة الصلاة. ففي ذلك الوقت

1. Ibid., pp. 19-20.

يعمد الجزائريون على بناء (كذا) مسجد آخر. غير أن كثرة المساجد اليوم، لا يؤدي حتما إلى ذلك "[1].

ونلحظ هنا خطأ هذا التقرير الصادر عن وزارة الحربية الفرنسية من جانبين : أولا أن كثرة المساجد بالمدن كانت قبل قيام الاستعمار بالإجهاز عليها. وثانياً وهو ما يعنينا أكثر، نظرة منظري الاستعمار لوظيفة المساجد، ذلك أن هذه النظرة القاصرة سوف يكون لها أثر على تفكيك البنية الثقافية للمجتمع الجزائري من ناحية، و على مقاومة هذا المجتمع من ناحية أخرى.

فهذا التصريح الأخير، الصادر عن جهة رسمية فرنسية، يفيد أن الاستعمار - في هذه المرحلة على الأقل - كان يجهل تماما، وظيفة المسجد لدى المسلمين، فدور المسجد بالنسبة إليه، لم يكن يختلف كثيرا عن الدور الذي كانت تؤديه الكنيسة في أوربا. أي أنه - في نظره - لا يمثل سوى مكانا للاتصال بين الإنسان و ربه، و هو بهذه الصورة - كما وصفت الباحثة كريستلو Cristellow - كان يشبه - في تصور الاستعمار - جميع المرافق العامة الأخرى كالمدارس والدكاكين والمستشفيات، ومراكز الشرطة[2]. ولكن التقرير السابق - مع هذا - اعترف بأن الاستيلاء على المساجد كان يثير سخط الجزائريين. وكان هذا السخط موضوع مناقشة بين وزير الحربية و السلطات المحلية في الجزائر[3].

وإذا أخذنا المساجد في إطارها التاريخي، أي مع بدايات القرن التاسع عشر، خصوصا في الجزائر التي عرفت منذ زمن طويل هجمات الأوربيين، فإننا نجد أن دورها كان أخطر من الدور المختزل الذي حاولت السلطات

1. التميمي (عبد الجليل)، المصدر السابق، ص. 150
2. Christellow (A.), Op. Cit, Art. cite, p. 125.
3. التميمي (عبد الجليل)، المرجع السابق، ص. 150.

الاستعمارية أن تنسبه إليها. إذ أن المساجد ظلت تمثل - دوما - القوة السياسية الخفية، وذلك بمحافظتها على استمرارية الثقافة العربية - الإسلامية، وباستعمالها كمراكز، ينظم العلماء - انطلاقا منها - جميع أنواع المقاومة الثقافية والسياسية ضد الاستعمار [1].

إن هذا الخطر الذي كانت تمثله المساجد في الجزائر، إلى جانب الأوقاف التي كانت تمونها، يفسر لنا إمعان الجيش الفرنسي في هدمها من أجل التأثير على الثقافة العربية - الإسلامية، بقصد اجتثاث جذور الشعب الجزائري الثقافية و الروحية، و تجريده من دوافع المقاومة المنبعثة من بناه الذاتية [2]. و لا يتناقض هذا الحكم مع ما سبقت الإشارة إليه من جهل الاستعمار بوظيفة المساجد في الجزائر. ذلك أن الاستعمار-كما شهدت بذلك المصادر- كان يتعامل مع الواقع اليومي، و يعمل للقضاء، على جميع العوائق التي كان يجد أنها تمنعه من ترسيخ وجوده بالجزائر.

وهناك ما يؤكد - أيضا - على أن منظري الاستعمار كانوا يجهلون تماما نفسية المجتمع الجزائري [3]. ذلك أنه عندما كانت الإدارة الاستعمارية تصادر الأوقاف، و تهدم المساجد التابعة لها، فإنها لم تكن تعي - في نظرنا - المكانة التي كان يتمتع بها المشايخ والعلماء في المجتمع - آنذاك - وكذلك الخطر الذي كان يمكن أن ينتج عن تهميشهم ودفعهم إلى العزلة والفقر.

وانطلاقا من هذا "الجهل بالآخر" شرع الاستعمار في هدم المساجد والكتاتيب وبعض الزوايا التي كانت - كما شرحنا - تقوم بوظيفة تعليمية - ثقافية، وذلك دون أن يكون لها - في بدايات الاستعمار - أي بديل يعوضها في

1. Taliadoros (G.A), Op. Cit, p. 46.

2. عز الدين (نجلاء)، **العالم العربي**، ترجمة : محمد عوض وآخرون، دار إحياء الكتب العربية، (د-م)، (د-ت)، ص ص. 283-284.

3. Lacheraf (M.), Op. Cit, p. 74.

مجال الثقافة و التعليم. وكانت مبررات الاستعمار الظاهرية تتمثل في كون " بعض المساجد يوشك على الانهيار، وبعض الكتاتيب لا تتوفر على الشروط الصحية اللازمة، وبعض الزوايا تعوق مد الطرق العامة "[1].

وقد عرف عهد بيجو بأنه عهد الحرب الشاملة، وكان - كما وصفه المؤرخون - عهد الظلام بالنسبة للعلم والثقافة الإسلامية، إذ حولت الأموال التي كانت ترصد لهذا الغرض عن مقاصدها، و هدمت مؤسسات التعليم أو بيعت، و افتقر الوكلاء والعلماء والطلبة، وهجرت المساجد والمدارس[2]. ولا نحتاج إلى ذكر التفاصيل في هذا الموضوع[3]، لأن ما يهمنا هنا هو الوضع الذي آلت إليه البنية الثقافية - الروحية للمجتمع الجزائري، في هذه المرحلة .

و قد كان لدى الإدارة الاستعمارية و لدى رجال الدين المسيحي مشاريع تعليمية، في المناطق التي كانت تخضع لنفوذهم في هذه المرحلة[4]. ولم يكن منظرو الاستعمار يتساءلون عن حاجة المجتمع الجزائري والمؤسسات التي تناسبه، وإنما كانوا ينطلقون من الفراغ، و من نظرتهم الخاصة بالنسبة لبناء المشروعات المتعلقة بالتعليم. إذ جاء في بعض التصريحات قولهم : " إن علينا نحن أن نضع له المؤسسات التي تناسبه، وأن نفرضها عليه مهما كان رأيه "[5].

1. سعد الله (أبو القاسم)، **أفكار جامحة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص ص .60-61.

2. **سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية**. ج1، ص. 257.

3. انظر : نفسه، ص ص. 72 وما بعدها.

4. أحمد محمود (حسن)، **الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا**، دار الفكر العربي، القاهرة 1986، ص. 39.

5. Lacheraf (M.), Op. Cit, p. 258.

إن هذا التصريح من منظري الاستعمار، يمثل ما يسميه م. الأشرف بمشروع " الحضارة عن طريق إحداث الفراغ " في البنية الأصلية للمجتمع الجزائري. إذ صرح بعضهم : " إننا لا نرى حرجا في رؤية مؤسساته التعليمية و مساجده تتهاوى، وأن نراه يرجع إلى الجهل، لأنه في هذه الحالة يكون بإمكاننا أن نستولي عليه عن طريق التعليم "[1]. و قد اعتقد بعضهم أنه بمجرد جمع التلاميذ من المسلمين واليهود والفرنسيين، في قاعة واحدة، وتحت إشراف معلمين فرنسيين، وبقليل من الوقت، " يحدث انصهارهم وذوبانهم في المجتمع الفرنسي"[2]، غير أن هذا الطموح بدا بعيدا عن الواقع. ذلك انه بعد تأسيس المدرسة الفرنسية الوحيدة سنة 1836[3]، لم تلبث هذه الفكرة أن اصطدمت بالواقع، و رجع منظرو الاستعمار، سنة 1839، إلى الحديث عن التعصب الديني الذي كان يعيق نجاح هذه المبادرة.

و قد لاحظ الكونت قيو Guyot أن الجزائريين كانوا يرفضون إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية، وأن المفتي الذي كان من المفروض أن يساعد الاستعمار في مهامه لم يكن يتحمس لهذا النوع من التعليم، لأنه - حسب قيو دائماً - كان يدرك الخطر الذي يمثله الأوربيون ومدارسهم بالنسبة للعقيدة الإسلامية[4]. كما تفطنت السلطات العسكرية، سنة 1847، إلى أخطائها عند محاولة تنظيم المدارس الرسمية للتأثير على البنية الثقافية - الروحية، وذلك بعد أن اصطدمت بمواقف العداء من

1. Ibid., p. 258.
2. Turin (Y.), Op. Cit, p. 41.
3. Sahli (M.C), Op. Cit, p. 113.
4. Turin (Y.), Op. Cit., pp. 49-50.

السكان[1]، وكذا من طرف الزوايا[2]. وقد فسر تورنييه هذا النفور لدى الجزائريين من التعليم الفرنسي، على أنه نفور من المعلمين الملحدين، أو غير المتدينين[3]. و يفهم من هذا انه من الضروري - في نظر صاحب هذا الرأي- أن يكون التعليم الفرنسي تحت إشراف رجال التنصير. وننبه إلى أن هذه الفكرة المتعلقة بالتعليم المسيحي في الجزائر سوف تتبلور فيما بعد على يد لافيجري Lavigerie، وهو ما سوف نتناوله لاحقاً في مكانه. وخلاصة القول في هذا الموضوع أن الجزائر اعتبرت، في سنة 1848، جزءًا لا يتجزأ من فرنسا، و بالتالي فإن شؤون العبادة والتعليم سوف تصبح تابعة للوزارات المعنية، وملحقة مباشرة بفرنسا[4]. وسيكون لهذا الوضع الجديد تأثير على الجانب التعليمي فيما بعد.

ومما يمكن ملاحظته هو أن البنية الثقافية - الروحية بدأت تتأثر بتوغل الاستعمار، خاصة و أن مؤسسات الاستعمار بدأت محاولات تكوين نخبة جزائرية متفرنسة بعيدة عن البنية الثقافية الأصلية، وستعمل هذه النخبة - بعد عقود لاحقة - على تكريس الواقع الاستعماري وتسهيل عملية اختراق المجتمع الجزائري[5]، وفصله عن بنيته الأصلية، وإعطائه توجها أوربيا " تكون قبلته باريس "[6]. و لكن هذا الهدف ظل في هذه المرحلة مطلبا بعيدا، لأن الجزائريين مازالوا ينتظرون خروج المستعمر من بلادهم[7]، و لأن الاستعمار في هذه المرحلة كان مشغولا - كليا - بضرورات الحرب

1. سعيدوني (ناصر الدين) والبوعبدلي (المهدي)، المرجع السابق، ص. 145.
2. Dépont (O.) et Copolani (X.) , Op. Cit, p. 260.
3. Tournier (L.), Op. Cit, p. 217.
4. Agéron (CH.R), **Histoire de l'Algérie contemporaine**, (Que sais-je ?), p. 25.
5. ابن النعمان (احمد)، المرجع السابق، ص. 119.
6. Bousquet (G.H), **L'Islam Maghrébin**, 4e Éd. Alger 1954, p. 216.
7. سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، ص. 84.

والغزو، ولم يتفرغ بعد لتحليل الأمور تحليلا قائما على المنطق. ولذلك فإنه لم يكن لدي هذا الأخير وقتا كافيا لمراجعة تصرفاته التي كانت تثير سخط الجزائريين وخاصة ما كان منها يتعلق بالجانب الثقافي - الروحي[1]. و هذا ما جعل الاستعمار يتعرض إلى مقاومة قوية من طرف البنية الاجتماعية - الثقافية، التي كانت لا تزال قائمة و قوية، خلال هذه المرحلة، بالمدن و الأرياف، وهذا ما دفع أيضا كثيرا الجزائريين وخصوصا العلماء إلى اختيار طريق الهجرة.

رابعاً - حوار العلماء حول الهجرة [2]

1- المؤيدون للهجرة

ترجع دوافع الهجرة، في معظمها، إلى تأثر البنية الاجتماعية - الثقافية، في المدينة، بدخول الاستعمار. و قد أخذ العلماء على عاتقهم مهمة تحريك موجة الهجرة، أو معارضتها باعتبارهم كانوا يمثلون الإسلام، الذي هو محور الثقافة داخل المجتمع. ويهمنا بهذا الصدد أن نعرف عناصر النقاش الذي دار بين علماء الإسلام في الجزائر حول مسألة الهجرة، ثم نحاول تقييم نتائجها على بنية المجتمع الجزائري.

لقد ظهر الخلاف بين علماء الجزائر في المدن حول مسألة الهجرة

1. Dépont & Copolani, Op. Cit, p. 231.

2. نريد أن نؤكد هنا أن الهجرة في هذه المرحلة، وإلى غاية بدايات نهاية مقاومة الأمير عبد القادر، ظلت ظاهرة خاصة بالمدينة وحدها، وذلك لأن الاستعمار في بداياته مس المدن الساحلية بصفة خاصة، ولأن الفرد الجزائري في البنية الاجتماعية - الثقافية للمدينة، كان يتمتع باستقلالية جزئية أو تامة عن القبيلة وعن الطرق الصوفية، كما سبق أن أوضحنا في الفصل التمهيدي من هذا البحث. وسوف نرى فيما بعد، أن الأمر سيكون مختلفا بالنسبة للريف، الذي لم تظهر فيه حركة الهجرة إلا في وقت متأخر نسبيا.

مباشرة عقب احتلال مدينة الجزائر. فالعلماء الذين هاجروا من الجزائر العاصمة والتحقوا بالمقاومة المسلحة، أو خرجوا من البلاد متجهين نحو المشرق أو المغرب العربيين أفتوا بكفر من بقي من السكان في الجزائر راضيا بأحكام الكفار. وكان من بين هؤلاء العلماء، علي بن الحفاف الذي التحق بالأمير عبد القادر وتولى إدارة ديوان الإنشاء بمليانة[1]، وبعد سقوط دولة الأمير عبد القادر، هاجر ابن الحفاف نحو مدينة فاس، ثم نحو المدينة المنورة حيث اشتغل كقاض مالكي[2].

وقد كان دعاة الهجرة من الجزائر، يحكمون بالخيانة على العلماء الآخرين، باعتبارهم قد رضوا بتولي وظائف في مؤسسات الاستعمار، تحت سلطة الكفار[3]. ويظهر أن أصحاب هذا الاتجاه الداعي إلى الهجرة كانوا يحرصون على جعل عملية الاستعمار أمرا مستحيلا، وذلك بإفراغ البلاد من نخبتها القيادية المتمثلة في علمائها، و وضع الفرنسيين أمام الأمر الواقع، بإثبات عجزهم عن تسيير مؤسسات المجتمع،خصوصا و أن الاستعمار في هذه المرحلة كان يعاني من إشكالية فهم المجتمع الجزائري ومؤسساته.

وينبغي أن لا يغيب عن بالنا – أيضا – أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية لعبت دورا رئيسيا في حركة الهجرة داخل المدن. و يرجع الأمر بالدرجة الأولى إلى التأثير الاستعماري على البنية الاقتصادية الأصلية و تحويلها لخدمة مصالح المعمرين[4]. وقد تحدثت الشهادات التاريخية عن العديد من العائلات الجزائرية التي كانت ثرية فأصبحت في عهد بيجو وغيره

1. البوعبدلي (المهدي) "جوانب مجهولة من آثار زيارة محمد عبده للجزائر"، **مجلة الأصالة - الجزائر** : عدد 54-55 (1978)، ص. 73.

2. Adala (M.), Op. Cit, p. 221.

3. Ibid, p. 222.

4. Ibid, p. 222.

ضحية الفقر. ومن تلك العائلات عائلة ابن الحفاف ومصطفى باشا، وعلي بن عيسى، وحمودة الفكون، وبعض العائلات في بجاية [1].

كما لعب الدافع الثقافي دورا بارزا في حركة الهجرة، ذلك أن سكان المدن كانوا يحاولون الهروب من ضغط الاستعمار، و يبحثون عن مجال ثقافي يوافق أذواقهم الاجتماعية في المدن البرجوازية مثل تطوان في المغرب الأقصى و الإسكندرية بمصر، ودمشق بسوريا، و أزمير و اسطنبول بتركيا [2]. وذكر راجيه أن الدافع وراء حركة الهجرة نحو المغرب الأقصى - خصوصا - كان يرجع إلى الخوف من المحتلين من ناحية، وإلى الفكرة الدينية من ناحية أخرى.ذلك أن المهاجرين كانوا، آنذاك، يحرصون على الابتعاد عن المسيحيين، خوفا من أن يضايقهم الفرنسيون في ممارسة شعائرهم الدينية [3].

ونركز هنا على فكرة تتمثل في كون الجزائريين خلال حركة الهجرة كلها في هذه المرحلة، كانوا يحتكمون إلى مذهبهم السياسي، فكانوا يعتقدون أنه لا يجوز لهم أن يرضوا بالبقاء تحت سلطة كافرة. ومما يذكر أن مجموعة من الجزائريين الطاعنين في السن، طلبوا من الحكومة الفرنسية الترخيص لهم بالهجرة نحو تونس من أجل أن تكون وفاتهم وآخر أيامهم في ظل حكومة مسلمة.

وحتى لا ننزلق نحو التفسير بالعنصر الواحد أو ببعض العناصر المستقلة، بالنسبة لموضوع الهجرة، فإننا نطرح السؤال التالي : ما الذي كان يجعل مجتمعا كاملا يتطلع نحو الهجرة من الجزائر ؟ علما أن الأمر لم يكن يتعلق بالبدو الرحل، و لكن بسكان المدن الذين تعودوا على الاستقرار و غلب على

1. سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، ص. 251.

2. Lacheraf, Op. Cit, p. 39.

3. Rager (M.J.J), **Les musulmans algériens en France et dans les pays islamiques**, Paris 1950, p. 32.

أكثرهم ترف المدينة ؟ الجواب هو أن المسألة - في نظرنا - صارت تتعلق بأمر فوق الرفاهية المادية. ونورد هنا رأي بواييـر BOYER الذي قال بهذا الصدد : "لقد كان هناك عامل نفسي أدى إلى التوجه نحو الهجرة، وهو شعور سكان الحضر القدامى بالمرارة الناتجة عن معاشرة سكان جدد يجهلون عاداتهم وتقاليدهم، ولم يكونوا ذوي طبع متحضر"[1]. ثم إن وجود سكان المدن وبقائهم ظل مرتبطا ببقاء بنية المجتمع في المدينة، وما دامت هذه الأخيرة مهددة بالتفكيك من طرف الاستعمار فإن بقائهم ذاته صار معرضاً للخطر.

- **المعارضون للهجرة**

إن هذا الرأي المؤيد لفكرة الهجرة لم يكن وحده - آنذاك - في الميدان، فقد كان محمد بن الشاهد، وهو عالم ومفت وصفه معاصره أبو راس الناصر بأنه "عالم الجزائر وقطب رحاها"[2]، يرد على انتقادات زملائه بسبب بقائه في الجزائر، مبرزا العوائق المادية التي كانت تقف أمام حركة الهجرة. إذ قال هذا الأخير ردا على زميله ابن الحفاف : "... كيف يمكن مغادرة البلاد، إذا علمنا أن طلبة العلم لا يملكون وسائل الهجرة، التي كانت تتم بطريق البر". ثم تساءل : "..هل يضمن المهاجر حسن الاستقبال من الجهة التي يلجأ إليها"[3]. وتساءل ابن الشاهد - أيضا - إذا لم يكن من الأفضل البقاء في الجزائر، ما دام المسلم غير ممنوع من أداء شعائره الدينية[4].

ويظهر أن ابن الشاهد كان حريصا على البقاء في الجزائر، لإنقاذ ما

1. Boyer, **L'évolution de l'Algérie médiane**, p. 130.

2. سعد الله (أبو القاسم)، "الشاعر المفتي محمد بن الشاهد واحتلال الجزائر"، مقال سابق، ص. 11.

3. Cf. Berque (J.), **L'initiateur du Maghreb**, Cf. Adala (M.), Op. Cit, p. 223.

4. Cf. Berque (J.), **L'initiateur du Maghreb**, Cf. Adala (M.), Op. Cit, p. 223.

يمكن إنقاذه من مؤسسات المجتمع الجزائري. ونجد نفس هذه الفكرة عند ح. خوجة أيضا، الذي كان يرى أن فرنسا نفسها كانت تسعى - بشتى الوسائل - لإخراج هؤلاء العلماء و الوجهاء، لكي يخلو لها الجو، ويتسع لها المجال، ولتفعل ما تشاء بعامة الجزائريين [1]، وكذا بمؤسساتهم و وبنيتهم الاجتماعية والثقافية.

ولعل وجاهة هذه الآراء المعارضة للهجرة هي التي جعلت دعاتها، ومنهم ابن الحفاف نفسه، يتراجعون عن موقفهم ويعودون إلى الجزائر و يقبلون بالوظائف الرسمية. و يذكر أن ابن الحفاف، في حوار له مع كاتب تونسي، صرح أن بقاء العالم في وظيفته لخدمة الشعب هو أفضل من الهجرة بدافع الخوف على ذاته [2].

إن هذا الحوار كان يدور في قمة المؤسسة الثقافية في المدن الجزائرية حول موضوع، أما بقية المجتمع فقد كانت - حينها - تتعرض، بصورة يومية ومباشرة، لصدامات عنيفة مع الاستعمار. وقد تحدث السكان فيما بينهم بأن هدف الاستعمار هو " استئصال العرب، و تجريدهم من ذخائر وطنهم ". وإذا وجد بين الجزائريين من كان يتظاهر بالطاعة للسلطة الفرنسية فكان - غالبا - عاجزا عن المقاومة، ومجرداً من حرية اليد و اللسان [3]. أما القادرون على المقاومة العسكرية فقد اختار معظمهم طريق الهجرة نحو دواخل البلاد أو إلى الخارج.

وذكر بواييرBOYER أن الجزائر العاصمة خسرت بسبب الهجرة ثلثي سكانها من المسلمين، وكان المهاجرون يؤجرون أو يبيعون أملاكهم، مما

1. ابن عبد الكريم، المصدر السابق، ص. 154.

2. Adala, Op. cit, p. 225.

3. ابن عبد الكريم، المصدر السابق، ص. 211.

أدى إلى تحولات كلية في قاعدة الأملاك الحضرية بالجزائر "[1]. و بعد احتلال مدينة وهران سنة 1833، خرج سكانها وتفرقوا في الشعاب[2]. كما غادر سكان عنابة و بجاية، في نفس العام، مدنهم[3] ونفس الأمر حدث لمدينة قسنطينة سنة 1836[4]. وكذلك مدينة المدية، التي وصفها أحد الضباط بعد غزوها الأخير سنة 1836، بقوله أنها " أفرغت من سكانها، الذين حملوا معهم كل شيء. "[5]. كما هاجر السكان من مدينة معسكر، بعد نقض معاهدة التافنة، و أفرغ الأمير عبد القادر مدينة تلمسان من جزء كبير من سكانها[6].

- **نتائج الهجرة**

أما عن نتائج الهجرة الفردية والجماعية، فيمكن القول أنها أفرغت المدن الجزائرية - تقريبا - من سكانها الحضر الأصليين، وبدأ يحل محلهم أعداد كبيرة من المعمرين، و الأخطر من ذلك أن المدن فقدت عناصرها القيادية الممثلة في الطبقة المثقفة والثرية[7].

ولكن كان هناك جوانب إيجابية لحركة الهجرة في هذه المرحلة، إذ أنها دعمت لدى الجزائريين مشاعر الانتماء إلى العالم العربي - الإسلامي. بحيث صار المهاجرون الجزائريون يشكلون أحياء سكنية خاصة بهم في كل من سوريا، و فلسطين، ومدن الدولة العثمانية الأخرى. وظل كثير منهم

1. Boyer, **L'évolution de l'Algérie médiane**, p. 330-331.
2. Lacheraf, Op. Cit, p. 167.
3. Ibid, p. 169.
4. Ibid, p. 170.
5. Ibid, p. 166.
6. Ibid, p. 168.
7. سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**. ج.، ص ص. 250-251

على صلة وثيقة بأحداث الجزائر[1].

ولعل توجه كثير من الجزائريين نحو المشرق العربي كان في ذاته دليلاً على قناعتهم بأن ذلك هو محيطهم الطبيعي، الذي يمكنهم أن يحققوا داخله جميع النجاحات التي حرموا منها في بلادهم[2]. وبذلك وجد الجزائريون في الاتجاه نحو العالم العربي والإسلامي متنفساً لهم من الضغط الذي مارسته السلطات الفرنسية ضدهم. و سوف يصبح لهذه الهجرة آثار واضحة على الحركة الوطنية مع بدايات القرن العشرين. كما أن الهجرة الداخلية، رغم أنها كانت فسحت المجال لوجود المعمرين في المدن، فإنها - في رأينا - دعمت المقاومة العسكرية في الريف الجزائري، كما دفعت الاستعمار إلى التفكير في موقفه من المجتمع الجزائري، الذي لم يكون عنه - إلى غاية هذا التاريخ - صورة صحيحة.

1. Lacheraf, Op. cit., p. 39.

2. Jaques (J-J), Op. Cit., p. 9.

الهجرة واللغة في أسبانيا : بين التفاعل والتنازل

أ. د. فضيل دليو
قسم علوم الإعلام والاتصال
جامعة منتوري قسنطينة

المقدمة :

إن من أكثر مظاهر العولمة وضوحا هي التدفقات المكثفة للهجرة بين البلدان والقارات، حيث تشير بعض إحصائيات الأمم المتحدة (José Antonio Alonso & Rodolfo Gutiérrez : 2009) أن عدد المهاجرين بلغ في العشرية الأخيرة أكثر من 190 مليون شخص، أي أن ما يعادل تقريبا 3% من سكان العالم يعيشون في بلد غير الذي ولدوا فيه.

والهجرة تنطوي على أناس يحملون معهم لغاتهم، بالإضافة إلى عاداتهم وتقاليدهم الأخرى... كما تشير العديد من الدراسات إلى أن للعامل اللغوي دورا مهما في تحديد وجهة المهاجر. وهو موضوع جدير بالملاحظة بشكل خاص في الحالة الإسبانية، بالنظر إلى الأبعاد التي

اتخذتها هذه الظاهرة في بلد تغيرت ملامحه الديمغرافية واللغوية، بكثافة وفي وقت قصير.

والغرض من هذه الورقة هو التعريف بإيجاز بالهجرة وبالوضع اللغوي في أسبانيا في إطار مستلزمات العلاقة بينهما. وهي تستهدف التعرض للاحتكاك اللغوي العربي الأسباني من جهة والأسباني الانجليزي من جهة أخرى، بأبعادهما التاريخية والمعاصرة. فللعوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية والنفسية الدافعة أو المرافقة للهجرة دور تلعبه في الاحتكاك والتنوع اللغويين، وبجرعات متفاوتة من التأصيل والإبداع والتلقيح والهجْر...

1- الهجرة والوضع اللغوي في أسبانيا :

يعتبر التفاعل اللغوي قديما قدم التفاعل البشري بين الشعوب والقبائل المتفرقة. وقد نتج عنه مع مرور الزمن تنوع لغوي متزايد. وفي محيطنا القريب "زمكانيا" تجتمع ظاهرة الهجرة والتنوع اللغوي في فضاء البحر الأبيض المتوسط، حيث تتميز معظم دوَله العربية والأوروبية بتنوع عرقي وثقافي ينعكس في الحياة العامة في تعدد لغوي أصيل ودخيل. ففي أوروبا، بالإضافة إلى الازدواجية أو التعددية اللغوية الرسمية في بعض الدول الأوروبية (سويسرا، بلجيكا، أسبانيا...)، نجد العديد من اللهجات المحلية غير الرسمية ومن لغات المهاجرين (التركية، العربية بلهجاتها المختلفة...) الذين يقارب عددهم من الشباب ثلث سكان أوروبا...

وللحد من إمكانية تأثيرهم الثقافي المغاير - فمعظمهم ينحدر من أصول تركية، عربية وأفريقية -، تعمل السلطات السياسية في البلدان الأوروبية على اعتماد قوانين أكثر تصلباً فيما يخص شروط الهجرة، من خلال استخدام الاختبارات اللغوية والثقافية... ومن جهتها تعمل جمعيات

ومؤسسات المهاجرين الرسمية وغير الرسمية على المحافظة على عوامل الهوية الأصلية من دين وثقافة ولغة.

وفي أسبانيا تحديدا، ارتبط الوضع اللغوي بالهجرة منذ القدم، ولكننا سنقتصر هنا على عرض بعض محددات الظاهرتين في العصر الحديث:

-1.1 **الهجرة في أسبانيا** :

يتكون المجتمع الأسباني من قرابة 46 مليون مواطنا منهم أكثر من 05 ملايين ونصف مهاجر غير مجنس، بالإضافة إلى قرابة مليون مواطن ولد خارج أسبانيا. فظاهرة الهجرة ليست جديدة في أسبانيا، ولكنها أصبحت منذ عشرية 1990، ظاهرة ذات أهمية كبيرة ديموغرافيا واقتصاديا. فالمعهد الوطني للإحصاء (تعداد 2009)، يشير إلى أن أكثر من 12 % من سكان أسبانيا هم من جنسيات أجنبية، أي ضعف المتوسط الأوروبي (El mundo 5/11/2010).

لقد تحولت أسبانيا منذ سبعينيات القرن الماضي، من بلد مصدّر للمهاجرين إلى متلق للهجرة. فمنذ عام 1973، ومع أزمة النفط العالمية، بدأ تدفق الهجرة الإسبانية إلى الخارج يتراجع، بالموازاة مع عودة المهاجرين التي لا تزال مستمرة حتى اليوم. ويعتقد أن ذلك راجع أساسا إلى انخفاض الجاذبية المهنية في البلدان المستقبلة الأخرى وإلى عوامل متعلقة بسن التقاعد.

كما تزامنت عودة الديمقراطية في مطلع الثمانينيات مع مرحلة توازن نسبي في ميزان الهجرة من وإلى أسبانيا، والتي استمرت حتى منتصف التسعينيات. وفي الوقت الحاضر، يعتقد أن الأجيال الجديدة من الأسبان المولودين في الخارج تعود أيضا لأسباب مهنية أساسا.

وفي مقابل ذلك، نجد أن حركية الاقتصاد الأسباني التي ظهرت منذ ذلك الحين، أدت إلى تزايد سريع لتيار الهجرة نحو أسبانيا. فمنذ عام 2000، سجلت أسبانيا واحد من أعلى معدلات الهجرة في العالم (ثلاث أو أربع مرات أكبر من متوسط الولايات المتحدة، وثماني مرات أكبر من الفرنسية) واستمر الوضع كذلك تقريبا في 2005. أما اليوم، فإن معدل الهجرة الصافية إليها في تراجع بحيث أصبح لا يتجاوز 0.99 %، لتحتل بذلك المرتبة رقم 15 في الاتحاد الأوروبي (بعدما كانت ثالثة في 2005 خلف "قبرص" و" أندورا ")، وهي تعتبر أيضا تاسع أكبر بلد من حيث نسبة المهاجرين داخل الاتحاد الأوروبي.

لكن الأزمة الاقتصادية الحالية لم تترجم بعودة جماعية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية كما كان متوقعا، بل لم تكن حتى "عودة معتبرة"، حسب ما أبرزه التقرير السنوي حول الهجرات الذي قدمته مؤسسة "سيميغرا " (Ceimigra) الأسبانية. فبالرغم من ارتفاع معدلات البطالة بين المهاجرين في السنوات الأخيرة، فإن نسبة وفودهم لم تنخفض كثيرا. وبالطبع قد تساعد على تفسير ذلك عوامل أخرى مثل قلة فرص العمل في بلدانهم الأصلية أو وجود روابط اقتصادية (ديون، شراء سكنات أو محلات، تجارة...) وعاطفية (Jaime PRATS: 2010).

1.1.1- أصول المهاجرين

تعتبر الهجرة في أسبانيا شديدة التنوع، مع ملاحظة غلبة الوافدين من المناطق القريبة ثقافيا. فحسب المعهد الوطني للإحصاء، تعداد 2006، معظم المهاجرين أصلهم من أمريكا اللاتينية (36.21 % من العدد الإجمالي للأجانب المقيمين في أسبانيا)، يليها الاتحاد الأوروبي (34.45 %) وشمال أفريقيا (14.83 %)... ثم بنسب أقل بكثير يأتي الأجانب من أوروبا غير الاتحادية (4.40 %)، أفريقيا جنوب الصحراء (4.12 %)، الشرق الأقصى

(2.72 %)، وشبه القارة الهندية (1.67 %) أمريكا الشمالية (0.66 %) والفلبين (0.48 %)...

أما الجزائر فتأتي - حسب المعهد الوطني للإحصاء (INE) - في المرتبة العشرين من حيث عدد مهاجريها المتواجدين في أسبانيا وفي مرتبة أكثر تقدما (14) من حيث نسبة تزايد توافدهم.

-2.1 الوضع اللغوي في أسبانيا :

بعد الحرب الأهلية في أسبانيا (1936-1939)، فرض نظام الجنرال "فرانكو" المنتصر الأحادية السياسية واللغوية طيلة الأربعين عاما الموالية والتي سبقت إقامة الديمقراطية في أسبانيا بموجب دستور 1978، الذي أقر التعددية السياسية واللغوية من جديد ورسّم بعض اللغات في المقاطعات التاريخية مثل كاتالونيا وبلاد الباسك... مع منحها صلاحيات واسعة في المجال الثقافي والتعليمي.

حاليا، تنقسم أسبانيا من الناحية الإدارية إلى 17 مقاطعة، ستّ منها مزدوجة اللغة (كتالونيا، بالنسيا، جزر الباليار، غاليسيا، بلاد الباسك، نافارا)، تتكلم الأسبانية (أو الكاستيانو / القشتالية) بالإضافة إلى إحدى اللغات الجهوية الثلاث : الباسكية، الكتالانية أو الجليقية.

وتستخدم حاليا في أسبانيا أربع لغات رئيسة : القشتالية (Castellano) أو الأسبانية (Español) في كل مقاطعات أسبانيا، الكتالانية (Catalán) في ثلاث مقاطعات : كتالونيا (Catalunya)، بالنسيا (Valencia) وجزر الباليار، الجليقية (Gallego) في مقاطعة غاليسيا (Galicia)، والباسكية (Vasco أو Vascuense أو Euskara) في مقاطعتي بلاد الباسك وفي نافارا (Navarra). تعتبر الثلاث الأولى منها فقط رومانية الأصل (مشتقة من اللاتينية). أما الباسكية فقد كانت موجودة قبل مجيء الرومان إلى شبه

الجزيرة الإيبيرية. كما أن للغات الأربع لهجات خاصة، ولكن القشتالية تعتبر، دون شك، حسب تقديرات 2005 على الأقل (Etxeberria : 2005، 11) الأكثر استخداما (قرابة 100 % من المواطنين)، مقابل حوالي 25 % من مزدوجي اللغة "الإيجابيين" (يتكلمونهما) وحوالي 30 % من مزدوجي اللغة "السلبيين" (يفهمونهما).

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنه توجد في أسبانيا لغات أخرى خاصة ببعض الجماعات من المهاجرين أو السياح الدائمين: بعض اللهجات العربية، الرومانية، الإنجليزية...

2- الآثار اللغوية للهجرة في أسبانيا :

نظرا للهجرة الكثيفة التي تلقتها أسبانيا منذ 1990، ظهرت عدة مجموعات كبيرة نسبيا من مزدوجي اللغة. وتتوزع اللغات غير الأهلية في أسبانيا حسب المعهد الوطني للإحصاء (INE 2006-2010) كما يلي:

- **اللغة العربية**، وبصورة رئيسة الدارجة المغربية، وهي لغة الأغلبية بين المهاجرين الوافدين من المغرب العربي. في عام 2006 كان هناك 618 332 مواطنا مسجلا في أسبانيا، من جنسية مغربية، جزائرية، مصرية، سورية، لبنانية، أردنية، تونسية وعراقية. بينما تضاعف العدد في 2010 ليصل إلى 723000 مهاجرا مغربيا فقط. ويتوزع المهاجرون العرب في جميع أنحاء أسبانيا، على الرغم من تواجدهم أكثر في مقاطعات سبتة، كاتالونيا وأندلوسيّا.

- **الرومانية**، التي تتحدث بها مجموعة متنوعة من أصول رومانية (000 747 مسجلين في 2010) ومولدوفية (11 330 في 2006). فهي عديدة ولا سيما في مقاطعات مدريد، كاستيليا - لامانشا، أراغون وفالنسيا.

- **الإنجليزية**، يتحدث بها بشكل رئيس في مقاطعات "مَلَقة"

و "أليكانتي" من قبل مواطنين من المملكة المتحدة، ايرلندا وأميركا، كندا و أستراليا، بلغ عددهم 315 122 مسجلا حسب المعهد الوطني للإحصاء (INE:2006). وتشكل اللغة الإنجليزية أكثر من 30 % من السكان في العديد من المدن الساحلية من أليكانتي وملقة، حيث يمتلكون صحفا وقنوات إذاعية خاصة بهم. ويعتبر وجودهم كبيرا أيضا في جزر الباليار وموْرسيا وألميريا. وقد يرجع ارتفاع نسبة المتكلمين بالإنجليزية –بالإضافة إلى الثقل الديمغرافي - إلى الوضع أو المكانة العالمية المريحة للغتهم (مع اعتزاز ذاتي وتقدير غيري) وكذا وضعهم الاقتصادي الميسور.

- **الألمانية**، يتحدث بها بشكل رئيسي في منطقة جزر الباليار وجزر "الخالدات" (الكناري). وهناك، في عام 2006، 173 651 مواطنا مسجلا في أسبانيا من جنسية ألمانية أو سويسرية أو نمساوية.

- **اللغات البربرية**، التي يتحدث بها 563012 من المغاربة الذين يعيشون في أسبانيا. تعتبر الأمازيغية الريفية هي الأكثر انتشارا في أوساط المهاجرين في مليلية.

- **لغة الكيتشوا**، التي يتحدث بها سكان بيرو وبوليفيا الذين يعيشون في أسبانيا.

- **البرتغالية**، ويتحدث بها المهاجرون من البرتغال (ولا سيما في "غاليسيا" و"ليون") والبرازيل (في جميع أنحاء أسبانيا). ويبلغ عدد المسجلين في أسبانيا من الجنسيتين 153.076 مواطنا في عام 2006.

- **لغتا "الوو" و"الماندرين"** : وهما لغتان صينياتان يتحدث بهما معظم المهاجرين الصينيين في أسبانيا، ومعظمهم آت من مقاطعة تشجيانغ (Zhejiang) الصينية. لقد بلغ عدد المواطنين الصينيين المسجلين عام 2006 في أسبانيا : 104 681 مهاجرا.

- **البلغارية** : هناك 617 101 بلغاريا مسجلا في أسبانيا، وهم يشكلون جنسية أغلبية المهاجرين في مقاطعتي بلد الوليد (Valladolid) وسيغوفيا (Segovia).

- **اللغة الفرنسية** : تواجدت في أسبانيا في العصر الحديث من خلال التجار الفرنسيين الذين استقروا في مدن مثل : قادش، إشبيلية، أليكانتي وبرشلونة. بعد حرب التحرير الجزائرية (1962)، هاجر أكثر من 30.000 من الأقدام السوداء (فرنسيي الجزائر) واستقروا في أسبانيا، ولا سيما في مقاطعة أليكانتي. وفي عام 2006، بلغ عدد فرنسيي اللغة حوالي 90.021 فرنسيا مسجلا، و 219526 بلجيكيا، و15385 سويسريا. هناك أيضا العديد من المهاجرين من بلدان أفريقية احتلت سابقا من طرف فرنسا أو بلجيكا، ولا زالت اللغة الفرنسية تعتبر لغة رسمية أو مهمة فيها (السنغال، الجزائر والمغرب...).

- لغات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي من بينها تبرز من حيث عدد المتكلمين لغات : فولا، الولوف، وماندينكا وسونينكي.

ولقد انعكست هذه التعددية اللغوية بالطبع في المجال التعليمي، بحيث لوحظ في الفترة الأخيرة زيادة مكثفة في عدد التلاميذ المهاجرين، بحيث بلغ حوالي 4 % من مجموع الأسبان، من بينهم 45 % من أصل أمريكي-لاتيني و 24 % من أفريقيا و 16% من دول الاتحاد الأوروبي و10 % من باقي دول أوروبا و 6 % من آسيا (Félix Etxeberria. 22/4/2010. 9).

3- التفاعل اللغوي في أسبانيا

إن التفاعل اللغوي قديم قدم الظهر، فبعد أن أصبحت البشرية شعوبا وقبائل متفرقة، اضطرت للتعارف وتبادل المنافع الفكرية والمادية عبر تواصلها القسري والطوعي. ونتجت عن ذلك استعارات وترجمات

واشتقاقات... أثرت في مختلف اللغات من حيث المفردات والمعاني والصيغ... ولعل التفاعل اللغوي العربي الإسباني أولا ثم الإسباني الإنجليزي ثانيا يمثلان أوضح نموذجين لذلك، مما جعلنا نخصهما ببعض التفصيل فيما يأتي :

-1.3 التفاعل اللغوي العربي الإسباني

مارست اللغة العربية درجة كبيرة من التأثير على اللغة الاسبانية إلى درجة حدوث رد فعل عنصري إقصائي للكلمات من أصول عربية. ومع ذلك، فإن التدفق التاريخي بين هاتين اللغتين لم يكن أحادي الاتجاه، لأن اللغة العربية قد اتخذت أيضا عددا كبيرا من الكلمات الإسبانية. وبالإضافة إلى ذلك، ففي التفاعل مع اللغات الأخرى، استعارت اللغتان الاسبانية والعربية العديد من المفردات. كما امتزجت اللغتان - بين القرنين الرابع عشر والتاسع عشر - ضمن لغة مشتركة أو مبسطة (Sabir، Lingua franca. Pidgin) تستعمل من قبل البحارة والتجار في منطقة البحر الأبيض المتوسط للتواصل بين المتحدثين بلغات مختلفة: الإيطالية، الكتلانية، الأوكستانية، القشتالية والبرتغالية (أول استخدام موثّق يعود تاريخه إلى 1353 في "جربة" بتونس) تغذت على مر السنين وعلى الساحل التونسي والجزائري بالفرنسية والعربية. ورغم زوالها حاليا فبعض علماء الأجناس يقدرون وجود إحدى فروعها اللغوية المشتركة في "جزر بحر ايجه" (Aegean Islands) (بين تركيا واليونان)، متميزة باعتماد الجملة العربية كبنية لغوية أساسية، في حين تتغذى مفرداتها بالإيطالية والإسبانية والفرنسية والكتلانية والتركية.

أما **التفاعل اللغوي العربي الأسباني** تحديدا فيمكن إجمال أهم عوامله فيما يأتي :

- أولها وأهمها **العامل التاريخي المرتبط بالفتح الإسلامي** لما كان يسمى بالأندلس،

- **حركة الترجمة** التي تلت ذلك (من ثقافة عربية إسلامية متفوقة إلى الإسبانية الناشئة)،

- **محاكم التفتيش** التي تلت خروج المسلمين من أسبانيا، والتي طالت فيما طالت كلما له علاقة بالثقافة العربية الإسلامية من عادات وتقاليد ولغة.

- **الغزو الأسباني لشمال أفريقيا** (المغرب، غرب ووسط الجزائر...)،

- **الإقصاء المعاصر للكلمات من أصول عربية** لأسباب نفسية وعرقية مرتبطة بالاختلال الواضح بين المكانة الحالية للغتين ولقومهما.

- **الهجرة المعاصرة إلى أسبانيا** ودورها في الاستعارة والتهجين اللغويين خاصة على المستوى الشعبي، أي في اللغة العامية... وقد يحدث التلاقح في الاتجاهين كما حدث ويحدث في أسبانيا وبعض بلدان أوروبا (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا...).

-2.3 التفاعل اللغوي الإسباني الانجليزي

تمارس الآن اللغة الإنجليزية درجة كبيرة من التأثير على اللغة الاسبانية. وهو أمر عادي بالنظر إلى هيمنتها العالمية وكونها الوعاء الرئيس للمعرفة والثقافة وسبيل التواصل الدولي المعاصر. لكن ما يقلق بوجه خاص بعض الأسبان - مثل غيرهم من الفرنسيين والعرب... - هو اعتماد كلمات إنجليزية في مكان كلمات موجودة في اللغة الوطنية أصلا، أو عدم اشتقاق تعابير جديدة لمصطلحات ومفاهيم جديدة، وخاصة في مجال التكنولوجيا. ومع ذلك، فإن التدفق التاريخي بين هاتين اللغتين لم

يكن أحادي الاتجاه، لأن الإنجليزية تبنت أيضا عددا معتبرا من الكلمات الإسبانية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار التفاعل مع اللغات الأخرى، أعارت واستعارت اللغتان الاسبانية والانجليزية العديد من المفردات.

تعود أصول اللغتين الإنكليزية والإسبانية - كما هو معروف - إلى اللغات السلتية والإيبيرية، والتي زُحزحت من البلدين منذ 2000 سنة مضت. فلم يبقى تقريبا من هذه اللغات "ما قبل الرومانية" سوى بعض أسماء الأماكن، مثل : "سالامانكا"، "صوريا"، "تالافيرا" (Salamanca، Soria، Talavera)... في اسبانيا، و"ميلروز"، "روس" و"ادنبره" (Edinburgh، Melrose، Ross) في المملكة المتحدة. فالمتعارف عليه أن الاسبانية تطورت من فرع من الفروع اللاتينية المحلية التي تجاوزت فترة "القوط" في شبه الجزيرة الايبيرية ؛ في حين أن اللغة الإنجليزية، على الرغم من التواجد التاريخي الروماني هناك، تطورت من اللغات الجرمانية لغزاة القرن الخامس للميلاد، بالإضافة إلى تأثير لغات الغزاة الاسكندنافيين في وقت لاحق.

فالإنجليزية والإسبانية تنبعان إذن، من جذور لاتينية - سلتية - جرمانية متقاربة نظريا، لكن غزوات القرن الثامن الميلادي لفضائيهما الجغرافي حددت لهما توجهات لغوية مستقبلية مختلفة، واستمر ذلك حتى القرن الحادي عشر في بريطانيا (تاريخ آخر غزو اسكندنافي) والقرن الثامن في أسبانيا تاريخ بداية الفتح الإسلامي (711). وكانت النتيجة اللغوية لهذه الغزوات والفتوحات والهجرات المرافقة لها، ظهور من جهة، فرع محلي من اللاتينية هو "الاسبانية - الرومانية" (hispano-romance)، مع حد أدنى من التأثير السلتي - الإيبيري (celtibérica) وقليل من الجرمانية، و الذي تأثر لاحقا وبشكل كبير باللغة العربية ؛ ومن جهة أخرى، عدة لهجات جرمانية ممزوجة ببعض المفردات السلتية واللاتينية، ومتأثرة بلهجة إسكندنافية قديمة، بالإضافة إلى تأثيرات متنوعة لاحقة...

وقد لعبت الترجمة دورا هاما في تطوير اللغتين، وخاصة من خلال ترجمة مختلف المعارف الفلسفية والأدبية والعلمية اليونانية والعربية، وذلك منذ القرن الثاني عشر. وكانت حينها القشتالية عبارة عن لغة شفهية وسيطة في الترجمة متعددة اللغات. ثم استخدمت للتعبير عن المفاهيم التي كانت مكتوبة أصلا في المعاهدات اللاتينية، قبل أن تدخل مجال اللغة المكتوبة ومعها الكثير من النسخ والاستعارات العربية. وفي انجلترا، أدت الترجمة إلى الكثير من الاستعارات والتلاقح مع لغات أخرى. والدليل على ذلك هي ترجمة الإنجيل (بدأت في القرن الرابع عشر) التي أدخلت الكثير من الكلمات اللاتينية إلى اللغة الإنجليزية.

أما فيما يخص تفاعلهما المباشر فقد تم لاحقا في عصر الاكتشافات والمغامرات الجغرافية... والذي رافقه العصر الذهبي للغة الانجليزية (نهاية القرن 16)، حيث بدأت انجلترا تلعب دورا رئيسا في السياسة والثقافة الأوروبيتين وأصبحت لغتها - على غرار الأسبانية - لغة امبراطورية، وبلغا كليهما مكانة معتبرة جعلتهما يتفاعلان معا ويؤثران في اللغات الأوروبية المعاصرة الأخرى. وكان للعصر الذهبي الاسباني تأثير كبير على مفردات لغات أخرى: الفرنسية والايطالية وبدرجة أقل على اللغة الانجليزية؛ وهو ما يفسر العديد من الحقول الدلالية التي تشملها الاستعارة من الاسبانية في اللغة الإنجليزية في مجالي الأدب والموسيقى خاصة : غيتارة، كوة، قبعة، جيش، حصار (guitar. alcove. sombrero. armada. embargo)...

وكان للغتين موقف مؤثر في العالم بفضل توسيع إمبراطوريتهما عبر المحيط الأطلسي. فقد كان لغزو واستعمار الأراضي الأمريكية الفضل في جعل اللغة الاسبانية أولا، والانجليزية في وقت لاحق، وسيلة لانتقال العديد من المفردات الأمريكية الأصلية (Americanismos) إلى اللغتين ومنهما إلى اللغات الأخرى. ومثال ذلك : من لغة "التاينو" المحلية (Taino) : كلمة

Amaca (الأرجوحة) إلى الأسبانية: hamaca والانجليزية : hammock، وكلمة canaoua (الزورق) إلى الاسبانية : canoa والانجليزية والفرنسية : canoe... واستمر أسلوب استيعاب المفردات الاسبانية (والانكليزية و الفرنسية) من قبل لغات أوروبية أخرى لعدة قرون.

لقد استعارت اللغة الإنجليزية " الأمريكية " مفردات اسبانية أكثر من أي لغة أخرى (Mencken، 1963 : 191). وبالطبع فإن طبيعة الحدود المتحركة بين اللغتين الانجليزية والاسبانية في أمريكا الشمالية والوسطى تفسر نسبيا كمية المفردات الاسبانية التي استعارتها اللغة الإنجليزية. فقبل أن تنتقل سيادة الأراضي، التي تشكل الآن ولايات كاليفورنيا، أريزونا، نيو مكسيكو، تكساس، كولورادو، يوتا، نيفادا وأجزاء من ولاية أوريغون... إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 1848، كانت العديد من الكلمات الأسبانية قد عبرت بالفعل إلى اللغة الإنكليزية : ساحة، مزرعة... (corral، plaza، ranch...). وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من الكلمات الإسبانية التي عبرت من المكسيك إلى الولايات المتحدة اعتمدت في الإنجليزية " العامة " (عبر العالم)، ولكن هناك أيضا كمية لا بأس بها بقيت تستخدم كمفردات إقليمية. وفي المقابل، وعلى الجانب الآخر من الحدود، حدثت العملية العكسية حيث اندمجت الكلمات الأنجلوسكسونية في إسبانيةِ أمريكا اللاتينية. مع ملاحظة أن ذلك ينطبق أكثر على المكسيك منه على بقية المناطق المجاورة (Moreno de Alba، 1972: 23، y 1999: 148).

وعلى العموم، فإن اللغة الإنجليزية كان لها أثر كبير في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وفي الأسبانية بشكل عام، وعمليا في العديد من اللغات الأخرى، من خلال الهجرة، ونتيجة للعولمة.

يشير "روزنبلات" (Rosenblat : 1990،350-354) إلى الطبيعة العالمية للاستعارات اللغوية ويبين أن اللغة الإنجليزية كانت واسطة اعتماد

الكلمات التي صيغت من العناصر اليونانية واللاتينية، وكذا الاستعارات من الفرنسية، الإيطالية، الألمانية، الهولندية، الدنمركية / النرويجية، الفنلندية، التركية، الهندية، اليابانية، الملايوية / البولينيزية ولغات استراليا و الصين.. فضلا عن لغات سكان أمريكا الأصليين بمن فيهم المكسيكيين. إذن، فكل اللغات الحديثة، عبارة عن فسيفساء لغوية، ذات مكونات متنوعة المصادر، والكثير منها يكون قد مر عبر مصفاة اللغة الإنجليزية. وتعتبر هذه المكونات كلمات أنجلو سكسونية باعتبار اللغة الانجليزية وسيلة انتشارها ولكن يمكن اعتبارها مكونات لغوية "عولمية" (globalicisms).

فاللغة الإنجليزية هي اللغة العالمية اليوم. ومما لا شك فيه أن جزء من نجاحها يعود لكونها لغة "مُنجلِزة" (anglicanizante) بطبيعتها، أي تستسهل استعارة الكلمات من لغات أخرى. فمنذ تأسيسها كان من طبيعتها دمج أفكار ومفاهيم وتعبيرات عن غيرها من المجتمعات وجعلها ملكية لها (Strevens. 1992 : 31). والآن يحدث العكس أيضا، حيث يبدو أن اللغة الإنجليزية قد طورت قدرتها أيضا على التدخل في المجتمعات الأخرى وغزو لغاتها.. وخاصة في مجالي العلم و التكنولوجيا باعتبارها لغتهما العالمية.

فبصفتها مثلا، اللغة العالمية لتكنولوجيا الاتصالات، أعارت الإنجليزية اللغة الاسبانية -كغيرها من اللغات- العديد من المفردات ذات الصلة بالحاسوب. فكلمات مثل الكومبيوتر، الانترنت... رغم أصلها اليوناني والروماني فتبنيها مرّ من خلال اللغة الإنجليزية، ولهذا تعتبر كلمات انجليزية. كما مرت من خلالها صيغ دلالية وترجمات حرفية، مثل: "الماوس" و "الإيميل" (ratón. correo electrónico)...

بالإضافة إلى مجالي العلوم والاتصالات، تهيمن اللغة الانكليزية في الثقافة الشعبية العالمية وفي السياحة الدولية. ومن المثير للاهتمام أن

كلمتي : (فيلم وسياحة : Filme. Turista) اللتين تبدوان لأول وهلة كلمتين اسبانيتين ذات أصول تقليدية يونانية-رومانية هما مستعارتان من اللغة الإنجليزية، منذ القرن التاسع عشر. وبالمثل، نجد أن كلمة (Pop) كصيغة مختزلة لكلمة (شعبي: Popular)، تعتبر أيضا من قبل الأكاديمية الملكية الأسبانية للغة كلمة انجليزية دخيلة، وذلك بالرغم من وضوح أصلها اللاتيني، من حيث دلالتها عن نمط موسيقى وعن تيار فني.

وكخلاصة، يمكن القول في الأخير أن مجرد قراءة سريعة لتاريخ اللغتين الانجليزية والاسبانية تكفي لملاحظة أنهما تتميزان بأصول متعددة، بالابتكار، بالتلاقح اللغوي وبكمية هائلة من الاستعارات. لقد استعارت الإنجليزية من معظم لغات العالم الرئيسة، وحتى من لغات أقل انتشارا أو انقرضت، وكذلك فعلت الاسبانية تقريبا. ولقد لعب المترجمون دورا مهما في انتشار استخدام هذه الاستعارات على مر التاريخ، حتى أصبحت لا تكاد تتميز عن مفردات اللغة المضيفة. ولا تعتبر الاستعارة إستراتيجية جديدة بل قديمة جدا، ولا زال العمل بها ساري المفعول، وليس هناك من سبب للشك في قدرتها على الاستمرار في المستقبل.

4- الوضع اللغوي للمهاجرين العرب والانجليز في أسبانيا :

يمثل المهاجرون من الدول العربية حصة معتبرة (أكثر من 15 %) من التدفق العام للمهاجرين الذين استقروا في إسبانيا خلال العقد الماضي. والسؤال الذي تفرضه هذه الملاحظة هو : ما هي العوامل المحددة لجاذبية اسبانيا كوجهة للمهاجرين من الدول العربية ؟. هناك سوابق دولية (أوروبية وأمريكية) تبرر وتؤكد ثقل العامل اللغوي في اختيار الأسواق المستهدفة من الهجرة. فامتلاك المهارات اللغوية يعتبر ميزة مهمة قد تحدد الوجهة المحتملة للمهاجر لاحتمال مساعدتها في توفير فرص أكبر

لحصوله على وظائف أفضل، كما تسهل اندماجه الاجتماعي في المجتمع الجديد. وهو عامل متوفر في حالة الكثير من المهاجرين المغاربة بحكم الإرث الاستعماري اللغوي والقرب الجغرافي. ومما ساعد هذا الاندماج في حالة المهاجرين المغاربة عموما والمغربيين خصوصا العوامل الاجتماعية (الالتحاق بأحد أفراد العائلة، الجيران، الأصدقاء...). وهناك في الحالة العربية العامة عوامل تاريخية - نفسية مرتبطة بالتواجد التاريخي العربي الإسلامي لعدة قرون في ما كان يسمى "الأندلس".

ويتمثل تواجد "اللغة العربية" أساسا، في الدارجة المغربية، بالإضافة إلى لهجات مواطني عدة دول عربية من شمال أفريقيا والمشرق العربي. ويتوزع المهاجرون العرب في جميع أنحاء أسبانيا، على الرغم من تواجدهم أكثر في جنوب أسبانيا وشرقها.

وإذا كان الجيل الأول منهم محافظا عموما - على الأقل في وسطه العائلي - على لغته، فإن مسار الجيل الثاني كان متقلبا بين جدلية الرفض والبحث عن هوية جديدة لا تتعارض كليا مع مرجعيات وسطه العائلي... فقد تجد تلاميذ يرفضون صراحة التكلم بالعربية حتى فيما بينهم، أو يلتزمون السكوت (أو اقتصار كلامهم على بعض صيغ التحية والوداع) في أقسامهم، في حالة عدم إتقانهم اللغة الاسبانية، كما لو كانوا يخجلون من لغتهم، التي قد يظهر التحدث بها ضعفهم وتخلفهم. بينما قد لا تجد ذلك عند متكلمي اللغة الأنجليزية - كما سنرى لاحقا -... ربما لقلة الضغط النفسي والاجتماعي والأمني عليهم.

ولكنك، في المقابل، قد تجد في الجيل الجديد من هو أشد تمسكا بدينه ولغته حتى من الجيل الأول، بعد تخطيه عقدتي تعلم اللغة الأجنبية وتفوق ثقافة أرض المهجر. فلم تعد ثقافته وأصله وصمتي عار، بل قد تصبحان مستقبلا وسام تميز، كما حدث مؤخرا للاتينيي الولايات المتحدة

الأمريكية... فالأمر يتعلق بعدة محددات : التنوع اللغوي الأسباني، وضع المهاجرين العرب الديني والاقتصادي، مدى تمكنهم من تكوين أقليات لغوية أو مجموعات اقتصادية أو ثقافية متضامنة...

أما تواجد المتكلمين باللغة الإنجليزية في أسبانيا فيعود لعوامل أخرى أهمها العامل الاقتصادي والعامل الترفيهي (سياح، متقاعدون...) المرتبطين بالظروف المعيشية والمناخية الجذابة في الجنوب الأسباني خاصة، بالإضافة طبعا إلى قرب مستعمرة "جبل طارق" التي ما زالت تابعة للتاج البريطاني.

فالإنجليزية، يتحدث بها، بشكل رئيس في بعض مدن جنوب شرق أسبانيا وفي الجزر الأسبانية، ومن قبل مواطنين من المملكة المتحدة، ايرلندا وأميركا، كندا وأستراليا. وبخلاف المهاجرين العرب تتكلم هذه المجموعات اللغة الأنجليزية في الأماكن العامة إلى درجة أصبحت تشكل اللغة الإنجليزية أكثر من 30 % من السكان في العديد من المدن الساحلية (في " أليكانتي " و " ملقة " خاصة) (INE : 2006)، حيث يمتلكون صحفا وقنوات إذاعية خاصة بهم. وقد يرجع ارتفاع نسبة المتكلمين بالإنجليزية - بالإضافة إلى الثقل الديمغرافي - إلى الوضع أو المكانة العالمية المريحة للغتهم (مع اعتزاز ذاتي وتقدير غيري) وكذا وضعهم الاقتصادي الميسور.

خاتمة :

إن التنوع اللغوي في أسبانيا وكذا كونها أرض هجرة " جذب وطرد " على مر التاريخ، جعلا عاملي الهجرة واللغة فيها متلازمين. ويتراوح تلازمهما المستمر بين التفاعل الإيجابي والتنازل الاضطراري... مع تميزه تباعا بالتأثير اللاتيني اليوناني التأصيلي ثم الحضور العربي القوي ذي العمق التاريخي المرافق للفتح الإسلامي، ثم بالتأثير الطفيف العكسي،

الموالي للغزو الأسباني لشمال أفريقيا، والمصحوب لاحقا وبقوة بالهيمنة الانجليزية العالمية المرافقة أساسا للتفوق العلمي والتكنولوجي الأمريكي المعاصر.

المراجع

- زهية سويشي : العرب والغرب، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 10، 2010، ص.75...
عن: عبد المجيد عمراني : محاضرات في الفكر الفلسفي والسياسي، الجزائر، منشورات الخبر، 2008.
- مجلة "الهجرة والرحلة"، عدد خاص رقم 3، أبريل 2010، مخبر الأبحاث الاجتماعية والتاريخية حول حركات الهجرة، جامعة منتوري قسنطينة.
- الهجرة : التنوع اللغوي باب النجاح. في :

http://typo38.unesco.org/ar/courrier-archive.html.2008
- ANNA MARIA D'AMORE: La influencia mutua entre lenguas: anglicismos, hispanismos y otros préstamos, Revista digital universitaria 10 Marzo 2009, in : http://www.revista.unam.mx/vol.10/num3/art13/int13.htm
- ARTHUR MONTAGUE : El elemento español en el vocabulario inglés: Prolegómenos a una lista, in : www.cvc.cervantes.es/obref/aih/pdf/04/aih_04_ 2_ 027.pdf 20/6/2010.
- Enrique Páez: "Escritura, inmigración y extinción de lenguas", Ponencia en el XIII Congreso Internacional de Inmigración y Biculturalismo, Almería, 22 de abril de 2010, in http:// enriquepaez.blogspot.com 26-4-2010.
- Elmundo.es 5/11/2010
- Félix Etxeberria: "Lenguas inmigrantes en la escuela en España", cuadernos interculturales, año3, n°5, Julio-diciembre2005 in www.redalyc.org 22/4/2010
- Hedi Oueslati : La presencia árabe en la lengua española, in http://www.galeon. com/documenthedi/aficiones1262908.html,12/12/2005
- Jaime PRATS: La inmigración se mantiene estable pese a la crisis: La mala situación no expulsa a los extranjeros, según Ceimigra -Valencia-04/11/2010, Elpais.es 5/11/2010
- José Antonio Alonso & Rodolfo Gutiérrez (Directores): Emigración y lengua: el papel del español en las migraciones internacionales, Madrid 2009, Colección Ariel & Fundación Telefónica
- Moreno de Alba, José G. (1972) *El Español de América. El Español de México*, México : Programa Nacional de Formación de Profesores (PNFP), Asociación Nacional de Universidades e Institutos de Enseñanza Superior (ANUIES).
—— (1999) El lenguaje en México, *México: Siglo Veintiuno Editores*.
- Rosenblat, A. (1990[1978]) 'Actual nivelación léxica en el mundo hispánico', en la Biblioteca Angel Rosenblat, vol. III, *Estudios sobre el español de América*, Venezuela: Monte Avila editores, 339–388.
- Strevens, Peter (1992) 'English as an International Language. Directions in the 1990s', en

Kachru, Braj B. (ed) *The Other tongue: English across Cultures*. Segunda edición, Urbana and Chicago: University of Illinois Press, 27– 47.

- http://es.wikipedia.org/wiki/Influencia_del_árabe_en_el_español, 20/6/2010
- http://jonkepa.wordpress.com/2007/07/17/una-carcel-para-
- www.es.wikipedia.org/wiki/Inmigraci%C3%B3n_en_Espa%C3%B1a
- www.ine.es...

هل تلعب الأفلام القصيرة دورا في حياة المهاجر ؟

د. العربي القلي
رئيس فرقة بحث بمخبر حركات الهجرة
أستاذ بقسم الانجليزية - جامعة منتوري - قسنطينة

لقد أكد desaussure أن اللغة لا ترتكز فقط على الأداء اللفظي بل ترتكز أساسا على الدليل اللفظي linguistique signe ودليل غير لفظي signe non linguistique.

فاللفظ الذي غالبا [1] ما يستعمل لإبلاغ رسالة ما إلى المهاجر خارج الوطن هو في الواقع ليس فقط تلك اللغة التي غالبا ما تلجأ إليها مختلف الجهات الفنية للتخاطب مع مختلف الحساسيات الموجودة في طبقة المهاجرين، فمثلا يمكن توظيف الصورة و الألوان و النغمات لإيصال فكرة ما إلى المهاجر أينما وجد خارج حدود الوطن.

1. أنظر جون جوزيف : اللغة والهوية، قومية أثنية دينية. ترجمة د. عبد النور خراقي : عالم المعرفة، عدد 342 الكويت 2007.

فالصورة مثلا التي يأتي بها الفيلم القصير تعبر عن وضع حياة المهاجر داخل بلده الأصلي وهي غالبا ما تكون متحررة من اللفظ الغوي إذ أن مكون الصورة الأساسي هو الحياة بصفة عامة.

فاستعمال الأعمال الفنية في الفيلم القصير كالشكل و الحركة و اللون و النغمة والموسيقى و الصورة المعبرة في الفيلم القصير يسمح للمهاجر أن يستغني عن اللفظ اللغوي الذي عادة ما يصعب استعماله كاللغة العربية و الفرنسية و الألمانية ولغات أخرى، ويسهل على المهاجر أن يخاطب ويتخاطب مع الغير كي يعرف الكثير عن محيطه الذي يعيش فيه ومحيط بلاده الأصلي دون اللجوء إلى أي كان كي يترجم له ما يجري في الفيلم القصير من أحداث.

ففي العمل الفني المعروض أمام المهاجر و المتمثل في هذا الفيلم القصير تخلق علاقة حسية تمتزج فيها حاسة النظر بالسمع دون اللجوء إلى استعمال لغة ما كالفرنسية التي غالبا لا يفهم معانيها والتي من شأنها أن تزيد في تعقيد الأمور وتجعل المهاجر عاجزا حتى على فهم وتفهم الوضع المحيط به.

فاللغة السينمائية التي يلجأ إلى استعمالها المخرج هي في الواقع مزيج بين مؤثرات صوتية ومرئية وملابس التي تمثل المنطقة التي كان يعيش فيها المهاجر في بلده الأصلي.

ويشكل الحوار الجاري بين مختلف الممثلين في الفيلم وكذلك الإشارات اللفظية المرسومة على الشاشة doublage مساهمة فعالة من طرف المخرج لإيصال الرسالة إلى المهاجر.

في هذه الوضعية الخاصة تستعمل الدبلجة للاستجابة للمتطلبات الحضارية و الثقافية و اللغوية للمهاجر، ذلك أن الدبلجة في هذه الحالة

ليس فقط عملية لغوية بل هي كذلك تقنية، إذ تخضع لمقاييس عديدة كاختيار وتركيب جمل تتماشى و المستوى الثقافي للمهاجر، ومن بين هذه المقاييس نذكر مثلا التوقيت الزمني للمشهد لعرض الفيلم الذي يجب أن يتلاءم مع حدث تاريخي يعيشه البلد الأصلي للمهاجر و هذا حتى تكون الصورة المعروضة في الفيلم منسجمة تماما مع إحساسه ومع اللفظ المرافق لها.

كما يجب أن يأخذ الفيلم بعين الاعتبار الخوصصة الثقافية للفئات المختلفة للمهاجرين لهذا يجب على الفني الساهر على تركيب مختلف صور الفيلم أن يستنبط مرادفات وتعبيرات تساعد المهاجر على فهم معنى محتوى الرسالة المراد إيصالها إليه من خلال عرض الفيلم هذا ولو أدى الأمر إلى استعمال طريقة تبتعد نوعا ما عن اللفظ الأصلي للمعنى. فمثلا بعض الأفلام تصور غزو ألمانيا لبعض المناطق الفرنسية خلال الحربة العالمية الأولى، فعوض استعمال ألفاظ وصور تمجد هذا الاجتياح للأراضي الفرنسية يمكن للفني أن يستعمل الصورة والعبارة لإبراز دور المهاجر في دحر العدوان الألماني و إعادة المجد المفقود للأمة الفرنسية التي ذاقت الذل الهوان للأول مرة منذ أزمان طوية. لهذا فالدبلجة المستعملة في الفيلم يجب أن تكون مراوحة بين الترجمة التامة و الوفية والاقتباس الذي يجب أن يلجأ إليه الفني المكلف بإعداد الفيلم.

لهذا فعملية الترجمة في هذه الحال هي في واقع الأمر عملية معقدة نوعا ما لا تقوم فقط على مقاييس اعتاد على استعمالها المترجمون بل تتعدى هذه الوضعية لكي تصبح عمل فنينا مبنيا على قواعد لغوية واضحة تمتزج بقواعد المونتاج السينمائي الذي يقوم على عمل إيقاعي معين ويكون ملما به السينمائي المحنك كالموسيقى و الرقص و الألوان المستعملة في الفيلم.

فهنا يجب أن يقوم الفني بمزج العناصر السمعية مثل الموسيقى المستعملة في الفيلم والمؤثرات الصوتية بالألفاظ و العبارات المستعملة من طرف مختلف الممثلين .لهذا يجب أن يكو ن الفيلم القصير أداة حوار فاعلة بين الثقافة الجزائرية و الثقافات و الحضارات والأديان التي غالبا ما يحتك بهم المهاجر. فالفيلم في هذه الحالة أصبح يلعب دورا فعالا في واقع عالمي أصبح أكثر من أي وقت مضى في حاجة أكيدة إلى تنمية الوعي بضرورة تأسيس حوار إنساني يلتمس الدلالات المتعددة التي تتيحها العنونة المستعملة في الفيلم و يكشف عنها التأويل الذي غالبا ما يلجأ إليه المتلقي.

لهذا لا يبقى أمام المختص [1] في الدبلجة المستعملة في مثل هذا النوع من الأفلام القصيرة إلا اللجوء إلى استعمال جمل غالبا ما تكون قصيرة وسهلة الفهم.

وتكمن هنا أهمية الدبلجة المستعملة في مثل هذا النوع من الأفلام في تحقيق الفائدة الثقافية وتفعيلها اعتبارا بأن الوعي بضرورة تجربة نهضة ثقافية مهجرية تتأسس بالدرجة الأولى على الجذور المعرفية العربية الإسلامية وروافدها من المنقولات الضرورية من الآخر وهذا مساهمة من الفيلم في خلق تواصل حضاري بين ضفتي المتوسط.

ومن خلال هذه المنطلقات وهذا التمشي نرى أن الدبلجة الفاعلة و المنشودة والتي تستعمل ألفاظا سهلة، لا تقتصر فقط على مجرد النقل للأفكار و الأحاسيس، بل يجب أن تكون استفزازية تسعى لخلخلة الثقافة المتلقية و من ثم المساهمة في الإبداع الحضاري العالمي.

1. أنظر الأزهر الزناد، درس مدخل إلى اللسانيات العامة، مبحث الإفتراض اللغوي (السنة الجامعية 2004-2005) منوبة تونس.

لهذا فالدارس للمادة السينمائية المدبلجة يلاحظ أن مقاييس الترجمة اللغوية تتطور لا بتقدم التقنيات الفنية للسينما فحسب، بل وكذلك بتغير القيم الثقافية والأخلاقية و الحسية لمجموعة الأفراد المهاجرة.

واللافت للانتباه هنا هو أن ميدان الدبلجة حاليا أصبح منحصرا في عدد قليل من اللغات، وهي غالبا ما تكون لغة المستعمر الذي كان يصول ويجول سابقا في بلد المهاجر كاللغة الفرنسية و الإنجليزية و الإسبانية.

فالإنسان المتواجد في بلاد الغربة و بالذات في فرنسا يحبذ مشاهدة أفلام أمريكية وإنجليزية وإيطالية وحتى روسية و لكن مدبلجة للفرنسية، وتشذ عن هذه القاعدة البلدان الأوروبية حيث تتم الدبلجة فقط في حدود البلد الذي يعيش فيه المهاجر كألمانيا وإيطاليا وذلك أن هذه البلدان لن تخضع في يوم من الأيام إلى سيطرة اقتصادية سياسية أو ثقافية أجنبية.

أم الأفلام ذات الطابع الثقافي، والمعدة أساسا إلى جمهور المهاجرين الذين بلغوا درجة ثقافية هامة كجمهور الطلبة والتجار، وبعض الحرفيين المثقفين فهذه الأفلام لا تحضى غالبا بعملية الدبلجة و لكن في هذه الحالة يلجأ السينمائي إلى استعمال ما يسمى بعملية العنونة sous titrage.

وهذه العملية غالبا ما يستحسنها هذا النوع من جمهور المهاجرين المثقفين إذ تمكن من أن يقارنوا بين زادهم اللغوي الذي تحصلوا عليه في البلد المضيف ولغة التخاطب الأصلية التي في غالب الأحيان لا تكون سوى اللغة العربية.

وعملية العنونة تم أيضا استعمالها في العديد من المهرجانات السينمائية التي وقعت في العديد من أصقاع العالم والتي منحت الأفلام المعنونة مكانة مميزة ومكنت الأفلام الثقافية من أن توصل الرسالة إلى المتلقي بدون صعوبة تذكر.

وفي الختام يمكن القول أن الدبلجة و العنونة و الصورة إذا ما تم انتقاؤهم إنتقاءا هادفا يمكنهم أن يساهموا في إيصال أي رسالة يريد كاتب السيناريو و السينمائي إيصالها إلى المهاجر كما يمكنهم أن يساهموا في التواصل و التحاور و التلاقح بين الثقافات و الحضارات و الأديان و من ثم دفع حركة التاريخ الإنساني إلى الأفضل.

ولا حرج في الإقرار بأن ما تحقق حتى الآن يبقى دون المأمول وأقل مما تستوجبه استحقاقات المرحلة الراهنة التي أصبحت فيها الترجمة و الدبلجة العنونة المستعملة في الأفلام قناة تواصل تربط ضفتي المتوسط.

لهذا يجب تضافر جهود الأفراد والمؤسسات والباحثين قصد استعمال الفيلم إلى جاني وسائل المعلومات والاتصالات الأخرى لدخول معترك العصر بثقة وتبصر وجعل المهاجر على صلة دائمة بوطنه الأم.

الألقاب التركية في الجزائر في العصر الحديث

د. خليفة حماش
جامعة الأمير عبد القادر ـ قسنطينة

لقد دام الوجود العثماني في الجزائر أكثر من ثلاثة قرون من الزمن : (925 ـ 1246 هـ / 1520 ـ 1830 م)، وكان ذاك الوجود قائما على عنصر بشري أساسي هو العنصر التركي الذي يعود إليه تأسيس الدولة العثمانية ومد نفوذها إلى أقطار عديدة في القارات الثلاث : آسيا وأوروبا وأفريقيا، ومنها الجزائر التي بدأت طلائع ذلك العنصر في القدوم إليها في إطار الكيان العثماني مع أوائل القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) [1]. وبعدما تأسس نظام الأيالة [2] الذي جعل من الجزائر مقاطعة

1. يعود قدوم طلائع الأتراك الأولى إلى الجزائر وبلاد المغرب عموما إلى ما قبل العهد العثماني، فتشير الدراسات أن قبائل الغز، وهي قبائل تركية، وجدت في المنطقة منذ القرن السادس الهجري، وهاجرت إليها من المشرق. (راجع : عمر (مصطفى أبو الضيف أحمد)، القبائل العربية في المغرب، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 79 وما بعدها، وبشكل خاص الهامش 61.

2. نظام الأيالة هو نظام إداري اعتمدته الدولة العثمانية في تقسيم مجالها الجغرافي

تابعة للدولة العثمانية، أصبح قدوم الأتراك إلى الجزائر يتم في شكل هجرات جماعية منظمة تنطلق من مدينة إزمير على البحر المتوسط في الأناضول في إطار تجنيد المتطوعين للعمل العسكري في الأيالة ضمن المؤسسة التي تسمى الأوجاق. ولكن الأوجاق لم يكن في الواقع مؤسسة عسكرية فقط، وإنما إدارية وحتى اجتماعية وثقافية واقتصادية أيضا، ومنه أتت المظاهر المتعددة للتأثير الذي أحدثه العنصر التركي في المجتمع الجزائري، وبقيت بصماته بادية إلى ما بعد سقوط الأيالة في يد الفرنسيين في عام 1246 هـ / 1830 م، واستمرت حتى عصرنا الحديث، كما يتضح ذلك في الثقافة الشعبية كما بين ذلك محمد بن شنب،[1] وكذلك في منظومة الألقاب العائلية الذي رأينا أن نُخصِّص له نحن عملنا هنا، معتمدين في جمع المادة المتعلقة بالألقاب على "**دليل المستخدمين للهاتف في مدن الشرق الجزائري**" الذي أصدرته وزارة البريد والمواصلات عام 1990 م. أما في شرحها وبيان خصوصياتها اللغوية فقد اعتمدنا على قدر من المعلومات بعضها مستخلص من تجربتنا المتواضعة في البحث،

وإدارته، وكانت أيالة الروميلي أولى الأيالات التي تأسست في الدولة، ويعود تاريخها إلى عام 1362 م، وتبعتها أيالة الأناضول عام 1393 م. وتبلور ذلك النظام واتخذ شكله النهائي في أوائل القرن 10 هـ (16 م)، حيث تأسست أيالات أخرى في الدولة ومنها أيالة الجزئر عام 926 هـ / 1520 م. ووفقا لذلك النظام فإن الأيالة كانت أكبر الوحدات الإدارية والعسكرية في الدولة، ويتولى حكمها حاكم برتبة بكلربي (بايلربايي)، أي أمير أمراء، ويساعده في أداء مهامه ديوان يضم ضباط الجيش وكبار الإداريين والعلماء. واستمر نظام الأيالات قائما في الدولة حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، حيث استبدل به نظام آخر هو نظام الولايات.

1. وذلك في عمله : "الألفاظ التركية والفارسية في العامية الجزائرية" (Mots turks et persans coservés dans le parler algérien, Alger, Bastide – Julien, 1922)، حيث تناول بالدراسة 634 كلمة تركية وفارسية، غطّت مجالات متعددة من الثقافة الشعبية في الجزائر : الجيش، والبحرية، والأغذية، والآلات والأواني المنزلية، والألبسة، والحرف، وغيرها.

وبعضها أمدتنا به القواميس المختصة [1]. وسنتناول تلك الألقاب من خلال خمسة أوجه : أولها من حيث الأصل اللغوي الذي تعود إليه، وثانيها الشكل الذي توجد عليه، وثالثها الوضوح والغموض اللذين تظهر بهما، ورابعها الأبعاد التاريخية والثقافية التي تمثلها، وخامسها الإشكالات التي تحيط بدراستها. وأنهينا عملنا بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها.

أولا : الأصل اللغوي :

إن الألقاب التركية باعتبارها ألفاظا فإنها تحمل من حيث الأصل اللغوي خصائص اللغة التركية التي تعود إليها ذاتها. ولما كانت هذه اللغة متفتحة عن غيرها من اللغات ومتأثرة بها، وبشكل خاص اللغتين العربية والفارسية، فإن الألقاب التركية في الجزائر جاءت كذلك أيضا. ولذلك فإنها لم تكن كلها ألقابا ذات أصل تركي، وإنما كان منها ما هو من أصل عربي وفارسي. فمن الألقاب التركية نذكر لقب "قارا Kara"، وهو نفسه في اللغة التركية (قره kara)، ويعني "الأسود" ؛ ولقب "دالي Dali"، وهو "دلي deli" في اللغة التركية، ويعني "المختل عقليا، أو المجنون" ؛ ولقب "باشا Bacha"، وهو "پاشا Paşa" في اللغة التركية، وكان يطلق في العهد العثماني على الولاة ومنهم والي الجزائر ؛ ولقب "داي Dey"، وهو "دايي dayı" في اللغة التركية، ويعني الخال، وهو لقب عرف به ولاة الجزائر في مرحلة معينة من العهد العثماني، حيث صار الحكم فيها ثنائيا يجمع بين الباشا الذي يرسله السلطان من إستانبول، والداي الذي يعينه الجيش (الأوجاق) في الجزائر ؛ ولقب "باي

1. من تلك القواميس : كلكيان (ديران)، قاموس فرانساوي مصور تركچه دن فرانسزجه يه لغات، استانبول، مهران مطبعه سي، 1329 هـ / 1911. رد حاوس (جيمس)، كتاب معانيء لهجه (قاموس عثماني أنكليزي)، إستانبول، 1890 ؛ طبعة جديدة مصورة، بيروت، مكتبة لبنان، 1974. صاري (مولود)، الموارد، قاموس تركي عربي، استانبول، حسن باش پهليوان، 1985).

Bey"، وهو "بك Bey" في اللغة التركية، ويعني "الأمير، والسيد"، وكان يطلق في العهد العثماني على حكام المقاطعات الصغيرة التي تتشكل منها الأيالات كما كان الحال في قسنطينة ووهران وتيطري بأيالة الجزائر؛ ولقب "شالابي تشالابي Chalabi - Tchalabi - Tchelebi"، وهو "چلبي çelebi" في اللغة التركية، وهو من الألقاب القديمة عند الأتراك، ويعني الأمير والحكيم والنبيل، وأطلق على أحد أشهر سلاطينهم وهو (چلبي سلطان محمد) ابن السلطان بايزيد، وجد السلطان محمد الفاتح، وحَكَم بين سنتي 1403 ـ 1422 م؛ ولقب "شاوش Chaouche"، وهو "چاوش çavuş" في اللغة التركية، وهو اسم يُطلق على الجنود الذين يُشكِّلون فرقة الجاوشية" في الجيش العثماني، ووظيفتهم الحفاظ على الأمن كما تفعل الشرطة في العصر الحديث من جهة، والقيام بمهام المبعوثين الذين يحملون الرسائل والأوامر من جهة ثانية.

ومن الألقاب التي تعود إلى أصل عربي لدينا لقب: "رازي Razi"، وهو "راضي" في اللغة العربية، ولكنه ينطق (razı) في اللغة التركية، لأن الأتراك ينطقون حرف الضاد في هذه الحالة زايا، ولقب "شازلي Chazli، وهو "شاذلي" في اللغة العربية، ولكنه "Şazlı" في اللغة التركية، لأن الأتراك ينطقون الذال زايا؛ ولقب "عصمان Osman"، و "بن عصمان Benosman"، وهما "عثمان" و "بن عثمان" على الترتيب في اللغة العربية، ولكنهما "Osman"، و "Ben Osman" في اللغة التركية، لأن الأتراك ينطقون في هذه الحالة حرف الثاء صادا؛ ثم لقب "بستانجي Bestendji"، وهو "بُستانجي bustancı" في اللغة التركية، وهو مشكل من لفظة "بستان" في العربية، واللاحق "جي cı" الدالة على الوظائف والمهن، ويعني "البستاني"، وهو الشخص الذي يحترف العمل في البساتين؛ ولقب "دوابجي Douabci"، وهو "دوابجي davapçı" في اللغة التركية، ويعني الشخص الذي يمتهن حرفة بيع الدواب أو الحمير، وهو اشتقاق محلي من لفظة "دواب" العربية.

ومن الألقاب التي تعود إلى أصل فارسي : لدينا لقب "خوجه Khodja"، وهو "خوجه ـ خواجه hoca" في اللغة التركية، ويعني المُعلم، وكذلك الكاتب في الإدارة، أو الموثق، ولقب "خان Khan"، وهو "خان han" في اللغة التركية، ويعني المَلك أو السلطان، كما يعني الفندق أيضا، ولقب "شيهان Chihane"، وهو "جهان cihan" في اللغة التركية، ويعني : الدنيا أو العالم.

ثانيا : الشكل :

تنقسم الألقاب التركية في الجزائر من حيث الشكل إلى مجموعتين :

1 . **الألقاب البسيطة** : وهي التي تتشكل من لفظة واحدة أصلية غير مزيدة حسب قواعد اللغة التركية. وقد تكون تلك اللفظة تركية خالصة مثل : "قارا Kara"، وهو "قره kara" في اللغة التركية، و "دالي Dali"، وهو "دلي deli" في اللغة التركية، و"باشا Bacha" وهو "پاشا paşa" في اللغة التركية، و "داي Dey"، وهو "دايي dayı" في اللغة التركية، و "باي Bey"، وهو "بك bey" في اللغة التركية، و"شالابي ـ تشالابي Chalabi – Tchalabi - Tchelebi"، وهو "چلبي çelebi" في اللغة التركية ؛ أو تعود إلى أصل عربي مثل لقب "رازيRazi"، وهو "راضي razı" في اللغة التركية، و"عصمان Osman"، وهو "عثمان Osman" في اللغة التركية، و"شازلي Chazli"، وهو "شاذلي Chazlı" في اللغة التركية ؛ أو إلى أصل فارسي مثل : "خوجه Khodja"، وهو "خوجه hoca" في اللغة التركية، و"خان Khan"، وهو "خان han" في اللغة التركية، و"شيهان Chihane"، وهو "جهان cihan" في اللغة التركية. وقد سبق شرح هذه الألقاب.

2 . **الألقاب المزيدة (أو المشتقة)** :

وهي المشَكَّلة من لفظة واحدة تكون ملحقة بإحدى الأدوات المستخدمة في الاشتقاق اللغوي حسب قواعد اللغة التركية. ولدينا منها :

أ ـ الألقاب المزيدة (المشتقة) بالأداة "لي Li" التي تستخدم في اشتقاق الألفاظ الدالة على النسب الجغرافي كما نجد ذلك في لقب "زميرلي Zmirli"، وهو "ازميرلي izmirli" في اللغة التركية، ويعني الشخص الذي ينسب إلى مدينة إزمير ؛ ولقب "بورصاليBoursali"، وهو بورصالي ـ بورصه لي ـ bursalı" في اللغة التركية، ويعني الشخص الذي ينسب إلى مدينة "بورصا"، و"بن صاكسلي Bensakesli"، وهو لقب مركب من "بن" العربية، و"صاقِزلي ـ ساقزلي sakızlı" في اللغة التركية، ويعني ابن الشخص الذي ينسب إلى جزيرة "صاقز ـ ساقز Sakız" الواقعة في بحر إيجه، وهي نفسها جزيرة "شيو".

وعلاوة على ذلك فإن الأداة "لي Li" تستخدم لاشتقاق الصفات أيضا كما نجد ذلك في لقب "شاكرلي Chekarli"، وهو ـ كما يبدو ـ "شكرلي şekerli" في اللغة التركية، ويعنى الحُلو ؛ ولقب "حرزل Harzli"، وهو "حِرْصلي hırslı" في اللغة التركية، ويعنى الطماع، ويبدو أنه نفسه حور إلى لقب "حرزالله Harzallah" ؛ ثم لقب "حواسلي ـ هواسلي Hawasli"، وهو "هوَسلي hevesli" في اللغة التركية، ويعنى "صاحب الهواية أو الهاوي" ؛ ولقب "شنتلي Chentli ـ جندليDjendli"، ويبدو أنه "جنَّتلي cennetli" في اللغة التركية، ويعني الشخص الذي هو من أهل الجنة ؛ ولقب "بالي ـ بللي - Belli Bali"، وهو كما يبدو "باللي ballı" في اللغة التركية، ويعني الشيء المصنوع من العسل ؛ ولقب "صحلي Sahli"، وهو ـ كما يبدو ـ "صحلي sahlı" في اللغة التركية، ويعني "على صح ـ على صواب" ؛ ولقب "ڨجالي Guedjali"، وهو : ڮايجه لي geceli" في اللغة التركية، ويعني "ليلي"، ويقصد بها العمل الليلي، وفي ذللك يقال "ڮايجه لي ڮوندوزلي geceli gündüzlü"، ويعني : العمل في الليل والنهار، أو ليلا ونهارا.

ب ـ الألقاب المزيدة بالأداة "جي"، وهي الدالة على الوظائف والمهن وبعض الصفات، منها ما هو من أصل تركي، ومنها ما هو من أصل عربي أو فارسي، مثل "خزنجي ـ خزناجي Kheznadji – Khaznadji"، وهو "خزنجي hazneci" في اللغة التركية، ويعني الموظف المكلف بالخزنة، بمعنى ناظر الخزينة ؛ ولقب "قهواجي Kehouadji"، وهو "قهوه جي kahveci" في اللغة التركية، ويعني الشخص المختص في إعداد القهوة وبيعها ؛ ولقب "حاجي Hadji" وهو نفسه في اللغة التركية (أي : حاجي hacı)، وهو في الأصل "حاججي haccı" ولكنه خُفف وصار بذلك الشكل، ويعني الشخص الذي أدى فريضة الحج ؛ ولقب "زرناجي Zernadji"، وهو "زُورناجي zurnacı" في اللغة التركية، ويعني الشخص الذي يمتهن العزف على آلة الموسيقى التي تسمى "زورنا"، وهي فارسية ؛ ولقب "جلواجي Djelouadji"، وهو "جلوه جي cilveci" في اللغة التركية، ويعني الشخص المداعب ؛ ولقب "دوابجي Douabci"، وهو "دوابجي davapçı" في اللغة التركية، (سبق شرحه).

ج ـ ألقاب مزيدة بأدوات أخرى : وهي قليلة، ومنها الأداة "سز" الدالة على الصفة المناقضة للصفة المشتقة بالأداة "لي"، كما هو الحال في لقب "بن كولاكسيس Benkoulaksis"، ويقصد به "ابن كولاكسيس"، ولفظة "كولاكسيس" هي "قولاقسيز kulaksız" في اللغة التركية، وتعني الشخص الذي ليس له أذن، أي "المبتور الأذن". ثم تأتي الأداة "دار"، وهو أداة فارسية تستخدم لاشتقاق الوظائف، بمعنى "المشرف على كذا، والمكلف بكذا"، كما هو الحال في لقب "خزندار– Kheznadar Khanadar"، وهو "خزنه دار ـ خزينه دار– hazinedar haznedar" في اللغة التركية، ويعنى المشرف على الخزينة، أو الناظر عليها، وكانت إحدى وظائف دار الإمارة في مدينة الجزائر في العهد العثماني.

3. الألقاب المُركَّبة :

وهي الألقاب التي تتركب من أكثر من لفظة واحدة، وعادة ما تكون من لفظتين، وهي على أنواع :

أ ـ الألقاب المُركبة من لفظتين تركيتين مثل لقب "آقداش Akdache – Akdeche"، وهو "آق طاش ـ آق داش ak taş" في اللغة التركية، ويعنى (الحجر الأبيض)، و"عقباش Akbach – Akoubache"، وهو "آق باش" في اللغة التركية، ويعني "الرأس الأبيض"، ولقب "داغداش"daghdache، وهو "طاغ طاش ـ dağ daş" في اللغة التركية، ويعنى "الجبل والحجر"، ويقصد بذلك "كل حدب وصوب" كما يقال في اللغة العربية ؛ ولقب "كول أوغلى Kouloughli"، وهو "قول اوغلُي kul oğlu" في اللغة التركية، ويعني "ابن العبد" ؛ ولقب "سيكسيك Siksik"، وهو "صيق صيق sık sık" في اللغة التركية، ويعني "دائما، وباستمرار"؛ ثم لقب "دالي شاوش Dalichaouch"، وهو "دلي چاووش deli çavuş" في اللغة التركية، ويعنى "الشاوش المختل"؛ ولقب "باشاغا Bachagha"، وهو "باش آغا baş ağa" في اللغة التريكة، ويعني كبير الآغاوات (سبق شرحه).

ب ـ الألقاب المركبة من صفة تركية واسم علم، مثل "قارا علي Karali"، وهو "قره علي Kara Alı" في اللغة التركية، ويعني "علي الأسود"، و"قارا مصطفى Kara Mostafa"، ويعني مصطفى الأسود، و"كتشوك علي Koutchoukali"، وهو "كچوك علي küçük Ali" في اللغة التركية، ويعنى "علي الصغير"، و"دالي علي Daliali"، وهو "دلي علي deli Ali" في اللغة التركية، ويعنى "علي المختل"[1].

1. ذلك وفقا للمدلول اللغوي، أما وفقا للمدلول الاصطلاحي، فإن لفظة "دلي"، كانت تطلق في الجيش العثماني على فرقة عسكرية مختصة في العمليات العسكرية الخطيرة، وهي شبية بفرق الكوموندوس في العصر الحديث، وجمعها : "دليلر".

ج - الألقاب المركبة من لفظة عربية تكون في الغالب "بن" التي تفيد النسب، أو "بو" التي تفيد "صاحب، أو ذو"، وبعدها لفظة تركية، مثل "بن قاره Benkara"، واللفظة التركية هنا هي "قره kara، وتعنى "الأسود" ؛ ثم لقب "بن لاغا Benlagha"، (بمعنى ابن الآغا)، واللفظة التركية هنا هي "آغا ağa"، وهو مصطلح عسكري كان يطلق على قادة الجيش في العهد العثماني ؛ ولقب "بن صياح Ben Siyah"، واللفظة التركية هنا هي "سياه siyah"، وتعنى الأسود الحالك، و"بو طاغان Boutaghane"، واللفظة التركية هنا هي "طاغان taghan"، وهي "يتاغان - ياتاغان yatağan" في اللغة التركية، وتعنى نوعا من السيوف اشتهر به العثمانيون ؛ ولقب "بوزرنة Bouzerna"، واللفظة التركية هنا هي "زرنه zerna"، وصوابها "زورنا zurna"، وهي من أصل فارسي (سرنا)، وتعني آلة موسيقية يعتمد العزف عليها على النفخ بواسطة وعاء يشبه القربة ؛ ولقب بوجادر Boudjadir"، واللفظة التركية هنا هي "جادر djadir"، وصوابها "چادِر çadır"، وهي الخيمة ؛ ولقب "بوتسبيح Boutesbih"، واللفظة التركية هنا هي "تسبيح"، وهي من أصل عربي، وتعني "المِسبحة التي تستخدم في الذكر لدى المصلين".

ثالثا : الوضوح والغموض :

إن أهم خاصية تحمِلها الألقاب التركية في الجزائر أن كثيرا منها تعرَّض بسبب سوء النطق، للتحريف بشكل كلي أو جزئي. ولذلك فإن تلك الألقاب ليست كلها على مستوى واحد من الوضوح، وإنما على مستويات مختلفة، وبناء على ذلك يمكن تصنيف تلك الألقاب إلى مجموعتين :

أ . **الألقاب الواضحة** : وهي التي نجت ولو بشكل جزئي من التحريف الذي يلحق الألفاظ بسبب النطق غير السليم لها وسوء كتابتها، وبذلك حافظت تلك الألقاب على شكلها كما هي عليه في اللغة التركية أو قريبة من

ذلك، بحيث يمكن تمييزها عن غيرها من الألقاب المحلية بسهولة كبيرة. وكثير من هذه الألقاب يرتبط بالواقع التاريخي المستمدة منه وهو العهد العثماني وينسجم معه، ولذلك فإن تلك الألقاب تعد اليوم دليلا تاريخيا قويا على التواصل الثقافي والاجتماعي الذي حدث بين سكان الجزائر المحليين والأتراك في ظل النظام العثماني الذي كان قائما في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي. وتدل تلك الألقاب في غالب الحالات على وظائف مثل لقب: باشا Bacha، وهو "پاشا Paşa" في اللغة التركية، (سبق شرحه)، وداي Dey، وهو "دايي dayı" في اللغة التركية، (سبق شرحه)، وباي Bey، وهو "بك Bey" في اللغة التركية، (سبق شرحه)، وخزناجي Khaznadji، وهو خزنه جي hazneci" في الغة التركية، (سبق شرحه)، وخوجه Khodja، وهو "خوجه hoca" في اللغة التركية، (سبق شرحه)، وشاوش Chaouche، وهو "چاوش çavuş" في اللغة التركية، (سبق شرحه).

أو تدل على حِرف أو صنائع مثل لقب "قهواجي Kahouadji"، وهو "قهوه جي kahvecı"في اللغة التركية، (سبق شرحه)، و"بستانجي Bestendji"، وهو "بستانجي bustancı" في اللغة التركية، (سبق شرحه)، و"زرناجي Zernadji"، وهو "زُورناجي zurnacı" في اللغة التركية،(سبق شرحه)، و"دولماجي Doulmadji"، وهو "دولمه جي dolmacı" في اللغة التركية، ويعني الشخص الذي يحترف حشو الأطعمة، ويقصد بذلك إعداد الأطعمة التي تحشى باللحم والأرز والفستق وغيرها، وهي كثيرة عن الأتراك، و"سركاجيSerkadji"، و هو (سركه جي sirkeci) في اللغة التركية، ويعني الشخص الذي يحترف صناعة الخل وبيعها.

أو تدل على انتماء جغرافي أو عرقي مثل لقب "بورصالي Boursali"، وهو "بورصالي bursalı" في اللغة التركية، ويعني الشخص الذي يُنسب إلى مدينة "بورصا" في الأناضول" ؛ ولقب "زميرلي Zmirli"، وهو "ازميرلي

"İzmirli" في اللغة التركية، ويعني الشخص الذي ينسب إلى مدينة إزمير في الأناضول أيضا ؛ ولقب "قاراباغلي Karabaghli"، وهو "قره باغلي karabağlı" في اللغة التركية، ويعني الشخص الذي ينسب إلى مدينة "قاراباغ - قاراباخ" الواقعة اليوم بين أذربيجان وأرمينيا، ومتنازع عليها بين الدولتين ؛ ولقب "تركي Tourki"، وهو نسبة عربية إلى اسم "ترك Türk"، ويعني الشعب التركي ؛ ولقب "عصماني Osmani"، وهو نسبة عربية إلى اسم "عثمان Osman"، بمعني عثماني، وهو الاسم الذي كان يعرف به رعايا الدولة العثمانية التي تنسب إلى السلطان عثمان، ويقابل في اللغة التركية "عثمانلي osmanlı" ؛ ولقب "تاتار Tatar"، وهو نفسه في اللغة التركية، وهو اسم شعب يشترك في الأصل مع الشعب التركي، وكانوا يشكلون إحدى القوميات في الدولة العثمانية، ونظرا إلى براعتهم في ركوب الخيل وقدرتهم على التنقل السريع، فإن السلطان كان يعين منهم الرسل الذين يحملون رسائله وأوامره إلى المناطق البعيدة، ويعرفون بالاسم نفسه (أي تاتار).

أو تدل على صفات، مثل لقب "قارا Kara"، وهو "قره kara" في اللغة التركية، بمعنى الأسود، وتستخدم هذه الصفة مع أسماء العلم، مثل لقب : "قارا مصطفى Kara Mostafa" و "قارا مولاي Kara Moulay" وقارا علي Kara Ali"، ويعني ذلك "مصطفى الأسود" و "مولاي الأسود"، و "علي الأسود" ؛ ولقب "كوشوك - كوتشوك Kouchouk – Koutchouk"، و هو "كچوك küçük" في اللغة التركية، ويعني "الصغير"، و تستخدم هذه الصفة مع أسماء العلم أيضا، مثل لقب "كشوك علي - كوتشوك علي– Kouchoukali Koutchoukali" و "كوشوك - كوتشوك مصطفى Kouchouk – Koutchouk Mostafa"، ويعني ذلك "علي الصغير، و "مصطفى الصغير" ؛ ثم لقب "دالي Dali"، و هو "دلي deli" في اللغة التركية، و يعني "المختل".

أو تدل على أسماء مشاهير وألقاب تعود إلى ذلك العهد مثل لقب "دارغوث Darghout" وهو "تورغوت Turgut"، في اللغة التركية، وهو اسم عُرف به أحد البحارة الكبار في الدولة العثمانية وهو "طورغوت رئيس"[1] فاتح طرابلس الغرب عام 958 هـ/ 1551 م ؛ ولقب "شندرلي ـ تشندرلي Tchanderli Chandarli - Chanderli"، وهو "چاندارلي Çandarlı" في اللغة التركية، وهو لقب لعائلة تركية قديمة توارثت الصدارة العظمى في الدولة العثماني منذ عام 775 هـ (1373 م) حتى فتح القسطنطينية عام 857 هـ (1453 م)." ؛ ولقب "قانوني Kanouni"، وهو اللقب الذي عرف به السلطان سليمان الأول ابن سليم (926 ـ 974 هـ / 1520 ـ 1566 م)، فيقال : قانوني سلطان سليمان.

وهناك من هذا الصنف من الألقاب ما هو ألفاظ تركية عادية تدل على أشياء أو معان لها علاقة بمظاهر الحياة بشكل عام، مثل لقب "ياتاغان yataghane"، وهو "يتاغان yatağan" في اللغة التركية، وهو نوع من السيوف اشتهر استخدامه عند العثمانيين ؛ ولقب "أرسلان Arselane"، وهو "آرسلان arslan" في اللغة التركية، و يعني "الأسد" ؛ ولقب "صاري Sari"، وهو "صاري sarı" في اللغة التركية، و يعني "اللون الأصفر" ويقصد به "الأشقر"، وكان من الألقاب المستخدمة في العهد العثماني بالجزائر ؛ ولقب "قرداش، Kardache - Kardeche"، وهو "قرداش kardeş" في اللغة التركية، ويعني الأخ ؛ ولقب "شالابي ـ تشالابي Tchalabi - Chalabi"، وهو "چلبي çelebi" في اللغة التركية، (سيأتي شرحه).

1. يكتب هذا الإسم في المؤلفات التاريخية بأشكال أخرى منها : درغوث، وطرغول. وتوفي هذا القائد الشهير في طرابلس الغرب، ودفن في مدينة "تاجورة"، وتوجد العائلة التي تنسب إليه، في مناطق مختلفة ومنها لبنان.

ب . **الألقاب الغامضة وشبه الغامضة** : وهي التي لحقها تحريف في النطق والكتابة بقدر جعلها قريبة من الألقاب المحلية من عربية وبربرية، وصار تمييز شكلها التركي لا يتم إلا بقدر من الصعوبة، وبعضها بصفة احتمالية فقط، ومن ذلك لقب " شنتلي Chentli "، فهو كما يبدو " جنّتلي cennetli " في اللغة التركية، ويعنى " الذي سيكون من أهل الجنة " ؛ ولقب " كورميش Kourmiche "، وهو كما يبدو إما اللفظة التركية " ڭورمش görmüş"، وهي ماضي شهودي من المصدر " ڭورمك görmek " بمعنى " رأى أو شاهد "، وإما اللفظة " قيرمش kırmış "، وهي ماضي شهودي من المصدر " قيرمق kırmak " بمعنى " كسر أو حطّم ". ولقب " بو برداخ Bouberdakh "، وهو مركب من " اللفظة العربية المحلية " بو " (أي أبو)، و اللفظة التركية " برداخ berdakh "، وهي إما اللفظة " پرداخ perdah "، وهي من أصل فارسي، وتعني " الصقل و التلميع "، ويكون معنى اللقب في هذه الحالة " الشخص الذي يتقرب من الآخرين من أجل تحقيق مصالحه الشخصية"، وإما تكون اللفظة " بارداق bardak " التي تعنى " الكوب أو الفنجان المصنوع من الزجاج أو الطين "، ويكون معنى اللقب في هذه الحالة هو " صاحب الفنجان ". ثم لقب " هركاس Harkas "، و هو كما يبدو " هركس herkes " في اللغة التركية، بمعنى " جميع أو كل " ؛ ولقب " كموش kemouche "، وهو كما يبدو " ڭموش gümüş " في اللغة التركية، ويعنى " الفضة ".

وهناك من هذا الصنف من الألقاب ما له علاقة بالواقع التاريخي المرتبط بالعهد الثعماني، ولذلك فإن صفته التركية تبدو واضحة عليه، على الرغم من التحريف الذي لحقه في النطق و الكتابة، ولدينا من ذلك لقب " دَنش Deneche "، و هو اشتقاق عربي محلي من اللفظة التركية " دونش dönüş " بمعنى العودة، وهي مصطلح إداري كان يطلق في العهد

العثماني على الزيارة التي كان يقوم بها البايات إلى الجزائر العاصمة في كل ثلاث سنوات لمقابلة الباشا وتقديم التقارير المالية والإدارية له، ويحصلون منه في مقابل ذلك على تجديد الولاية لهم أو تنحيتهم وتعيين من يخلفهم. ومن تلك اللفظة جاء فعل "دَنَّش" بمعنى قام بتلك الزيارة.

وهناك ألقاب من هذه المجموعة لم يلحقها في الواقع تحريف، وإنما هي في أصلها شبيهة بالألفاظ المحلية من عربية أو بربرية، ولذلك فعلى الرغم من أنها تحمل الصفة التركية، إلا أن ذلك لا يمنع عليها الصفة المحلية، ولذلك فمن الصعب الجزم بأنها ألقاب تركية، كما هو صعب أيضا الجزم بأنها ألقاب عربية أو بربرية، ومثال ذلك لقب "قرداش Kardache - Kardeche"، فهو من جهة لفظة "قرداش kardeş" في اللغة التركية ويعني "الأخ"، ومن جهة ثانية هو اللفظة المحلية التي تعني الآلة المستخدمة في تقطيع الصوف لإعدادها للغزل ؛ ولقب "صاري Sari"، فهو من جهة لفظة "صاري sarı" في اللغة التركية وتعني "اللون الأصفر"، و من جهة ثانية هو اللفظة العربية التي تعني العمود الذي يعلق عليه شراع السفينة وكذلك الرايات ؛ ثم لقب "ڨندوز Guendouze"، فهو من جهة لفظة "ڭوندوز gündüz" في اللغة التركية، وتعنى "النهار"، و من جهة ثانية هو اللفظة البربرية "ڨندوز" التي تعني الثور.

رابعا : الأبعاد :

إذا كانت الألقاب التركية في ظاهرها مجرد ألفاظ لغوية استخدمت لتمييز العائلات بعضها عن بعض، فهي من جهة أخرى شهادات ثقافية معبرة عن واقع تاريخي كان قائما في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، بمختلف أبعاده، من إدارية وعسكرية وسياسية واجتماعية وثقافية. وذلك الواقع هو العهد العثماني.

فمن جهة البعد الإداري فإننا نجد الألقاب الدالة على الوظائف التي كان يقوم عليها نظام الإدارة المركزية و الإقليمية بمختلف أنواعها ومستوياتها في الجزائر في ذلك العهد، فنجد بخصوص الأولى (الإدارة المركزية) لقب " باشا Bacha "، و هو " پاشا Paşa " في اللغة التركية، (سبق شرحه) ؛ ولقب " داي Dey "، وهو " دايي dayı " في اللغة التركية، (سبق شرحه) ؛ ولقب " باي Bey "، وهو " بك Bey " في اللغة التركية، (سبق شرحه) ؛ ولقب " خزناجي Khaznadji "، وهو " خزنه جي hazneci " في اللغة التركية، (سبق شرحه) ؛ ولقب " خزندار – Kheznadar Khaznadar "، و هو " خزنه دار . خزينه دار – hazinedar haznedar " في اللغة التركية، (سبق شرحه) ؛ ثم لقب " خوجه Khodja "، وهو " خوجه . خواجه hoca " في اللغة التركية، (سبق شرحه) ؛ و " دنش deneche "، وهو فعل عربي محلي مشتق من لفظ " دونش dönüş " التركية، (سبق شرحه) ؛ ولقب " فندي Fendi "، و هو " افندي efendi " في اللغة التركية، وهو لقب يستخدمه الأتراك في الخطاب الرسمي والعام بخصوص الشخصيات ذات المنزلة العالية كما كان الحال بخصوص السلطان الذي يخاطب بلقب " أفندمز efendimiz " بمعنى " سيدنا ومولانا "، ذلك علاوة على الوزراء والولاة، وأعضاء الهيئة العلمية من العلماء وكتاب الإدارات، ولكن خطابهم لا يكون بصيغة الجمع مثل السلطان وإنما بصيغة المفرط، فيقال " افندم efendim "، بمعني " سيدي ".

ومن جانب البعد العسكري فإننا نجد الألقاب الدالة على الرُّتب التي كانت مستخدمة في الجيش ومنها لقب " لاغا Lagha "، وهو لفظة " آغا ağa " في اللغة التركية، ولكن أُدخلت عليها أداة التعريف العربية فصارت تكتب بحرف لام في بدايتها، وهي مصطلح عسكري كان يستخدم في العهد العثماني في الجزائر للدلالة على ضابطين ساميين في الجيش هما آغا الانكشارية : " يكيچري آغاسي "، و آغا السباهية أو الفرسان : " سپاه آغاسي "، ذلك

علاوة على قادة وحدات الجيش المقيمة في المدن، ويسمون آغاوات النوبة. ثم لقب " باشاغا Bachagha "، وهو " باش آغا Baş ağa " في اللغة التركية، ويعني الآغا الكبير، أو رئيس الآغاوات أو كبيرهم، وهو مصطلح كان يطلق في الجزائر على آغا السباهية، باعتباره القائد الأعلى للجيش، وهو الذي يرأس بتلك الصفة الآغاوات الذين يقودون الوحدات العسكرية المتمركزة في المدن، ولكن استخدام هذا المصطلح شاع أكثر في عهد الإدارة الفرنسية التي استخدمت فرقا عسكرية من السكان المحليين ونظمتها على الطريقة العثمانية وجعلت عليهم قائدا بذلك الاسم ؛ ثم لقب " شاوش Chaouche "، وهو "چاووش çavuş " في اللغة التركية، وكانت تطلق في الجيش العثماني على وحدة عسكرية مكلفة بالأمن، يرأسها " باش چاووش " ؛ ثم لقب " يايا Yaya "، وهو نفسه في اللغة التركية، وكان يطلق على جيش المشاة بشكل عام ومنه الجيش الانكشاري، ومنه جاءت أسماء بعض الرتب العسكرية التي كانت مستخدمة في الجيش الانكشاري، وهي رتبة "يايا باشي yaya bachı "، و" باش يايا باشي baş yaya başı " ؛ ثم لقب " صبايحي Sebaihi "، وهو " سپاهي Sipahi " في اللغة التركية، وأصله فارسي، وكان يطلق في العهد العثماني على الفرق العسكرية التي تتشكل من الخيالة أو الفرسان ؛ ثم لقب " كاهيا ـ كاهيه Kahia "، و هو " كهيا kahya " في اللغة التركية، ويقال " كتخدا " أيضا، وأصله فارسي، ويعني النائب أوالوكيل، وكانت في الجزائر وفي الدولة العثمانية تستخدم للدلالة على وظائف إدارية وعسكرية متعددة، ومن ذلك الضابط العسكري الثاني بعد آغا الانكشارية، وهو الذي يحمل رتبة " باش يايا باشي "، والمؤهل لتولي رتبة الآغا بعد تقاعد الشخص الذي يكون فيها. كما يطلق في إستانبول على وكلاء ولاة المقاطعات ومنهم والي الجزائر، ويُسمَّون " قپو كاهيه سي kapı kahyası "، ويعني " وكيل الباب "، ويقصد به " وكيل الباشا لدى الباب العالي ".

وفي هذا المجال المتعلق بالعمل العسكري فإن لدينا ألقابا تدل على الأسلحة وهو لقب "ياتاغان yataghan"، وهو "يتاغان yatağan" في اللغة التركية، وهو نوع من السيوف كان يستخدمه الأتراك ؛ ولقب "قونداقجي Kondakdji"، وهو (قونداقجي Kundakçı) في اللغة التركية، ويعني الشخص الذي يحترف صناعة القونداق، وهو الهيكل الخشبي للبنادق، ولكن ذلك المصطلح له معنى آخر أيضا في اللغة التركية، إذ يطلق في نظام الجيش على الجنود المختصين في إحراق المنشآت التابعة للعدو أثناء الحروب. ولدينا ألقاب تدل على حالة الحرب، مثل لقب "دوشمان Douchemane"، وهو "دوشمن düşman" في اللغة التركية، ويعني العدو. وتستخدم هذه اللفظة في بعض الكتابات التاريخية للتعبير عن الحروب مع الدول الأجنبية، ويقصد بها عادة الحملات العسكرية التي كانت تشنها الدول الأوروبية على الجزائر.

ومن جانب العمل والنشاط اليومي لأفراد المجتمع فإننا نجد الألقاب الدالة على المهن مثل لقب "قهواجي Kahouadji"، وهو (قهوه جي kahveci) في اللغة التركية، (سبق شرحه) ؛ ولقب "سركاجي Serkadji"، وهو (سركه جي sirkeci) في اللغة التركية، (سبق شرحه) ؛ ثم لقب زرناجي Zernadji"، وهو "زورناجي zurnacı" في اللغة التركية، (سبق شرحه) ؛ ولقب "قونداقجي Kondakdji"، وهو (قونداقجي Kundakçı) في اللغة التركية، (سبق شرحه) ؛ ولقب "دولماجي Doulmadji"، وهو (طولمه جي - دولمه جي dolmacı) في اللغة التركية، (سبق شرحه)؛ ولقب "وزنجي Ouznadji"، وهو (وزنجي vezneci) في اللغة التركية، (سبق شرحه)، وهو مرادف في معناه للقب "مسقالجي Meskaldjı"، وهو "مثقالجي miskalcı" في اللغة التركية، ويعني الشخص الذي يحترف استعمال المثقال، وهو الميزان، ليحدد وزن البضائع التي يأتي بها التجار

لبيعها في الأسواق، وهو "الوزان" في اللغة العربية. ثم لقب " دومانجي Doumandji "، وهذا اللقب قد يكون في اللغة التركية هو لفظة " دومانجي dumancı "، وهو الشخص الذي يحترف بيع الدخان وهو التبغ، وقد يكون لفظة " دومنجي dümenci "، وهو البحار الذي يحترف توجيه الدفة في السفينة، ويطلق مجازا على الشخص الذي يقوم ببث الدسائس والمكر بين أفراد المجتمع ؛ ولقب " بهشاشي Bahchachi " وهو " باغچه جي bahçeci " في اللغة التركية، وهو الشخص الذي يحترف العمل في الحدائق والبساتين حيث تغرس الأشجار المثمرة والورود ؛ وذلك اللقب مرادف في المعنى للقب " بستانجي . بوستانجي Bestendji - Boustandji "، وهو " بستانجي bustancı " في اللغة التركية، ويعني " بستاني " في العربية. وهذه اللفظة العربية الأخيرة (أي بستاني) موجودة كلقب أيضا.

ومن جانب التركيبة الاجتماعية فإننا نلمسها في أنواع متعددة من الألقاب التركية، منها تلك الدالة على الانتماء الجغرافي، وبالتحديد إلى المدن التي كان يأتي منها المجندون في العهد العثماني إلى الجزائر، ولدينا منها لقب " ازميرلي Izmirli "، و " زميرلي Zmirli "، وهي " ازميرلي izmirli " في اللغة التركية، (سبق شرحه) ؛ ولقب " بورصالي Boursali "، وهي " بورصالي bursalı " في اللغة التركية، (سبق شرحه)، وهو مرادف للقب " بورصوي Boursaoui " ؛ ولقب " قاراباغلي Karabaghli "، وهو " قره باغلي karabağlı " في اللغة التركية، (سبق شرحه) ؛ ولقب " بن صاكسلي Bensakesli "، وهو لقب مركب من اللفظة العربية (بن)، والاسم " صاكسلي sakesli "، وهو " ساقزلي sakızlı " في اللغة التركية، (سبق شرحه) ؛ ثم لقب " كلتالي Calatali "، وهو " غلطه لي Galatalı " في اللغة التركية، ويعني النسبة إلى حي " غلطه Galata " الواقع إلى الشمال الشرقي من إستانبول، وهو حي كبير ومميز في العاصمة العثمانية، بحيث يكاد يشكل مدينة متصلة إستانبول.

وكما نلمس التركيبة الاجتماعية في ذلك النوع من الألقاب فإننا نلمسها في نوع آخر أيضا وهو الألقاب الدالة على الانتماء العرقي، ومنها لقب " تركي - Tourqui - Turqui Tourki "، و" بن تركيBentourki "، وهو نسبة إلى شعب التُّرك ؛ ولقب " تركمان Tourkman "، وهو " تركمان ـ تركمن Türkmen " في اللغة التركية، وهو اسم شعب يشترك مع الأتراك في الأصل ؛ ولقب " أرناووط Arnaut "، وهو " ارناووط، ـ ارناؤوط Arnavut) في اللغة التركية، وهو الاسم الذي يعرف به الألبان لدى الأتراك؛ ولقب " بوشناق Bouchnak "، وهو " بشناق " بوشناق Boşnak " في اللغة التركية، وهو الاسم الذي يعرف به سكان البوسنة ؛ ولقب " خرواتي Kherouati "، وهو " خروات Hırvat " في اللغة التركية، وهو الاسم الذي يعرف به شعب " الكوروات " الذين يسكنون البلقان ؛ ولقب " زيبك Zeybek "، وهو اسم قبيلة تركية سكنت المنطقة المحيطة بمدينة إزمير ؛ ولقب " تشركاسكي Tcherkaski "، وهو لقب حُوِّر بزياد حرف الكاف في آخره، ويقصد به " تشركسي Tcherkasi "، وهو نسبة عربية إلى الشعب الذي يسمى " چركز ـ چركس Çerkez "، وهم الشراكسة الذين يقطنون جبال القافقاز (القوقاز)، وكانوا إحدى القوميات الإسلامية التي شكلت المنظومة الاجتماعية للدولة العثمانية، واشتهروا بالذكاء والشجاعة ؛ ولقب " تاتار ـ Tatar "، (سبق شرحه) ؛ ولقب " عصماني Osmani "، وهو نسبة عربية إلى اسم " عثمان Osman "، (سبق شرحه).

كما نلمس التركيبة الاجتماعية في الألقاب الدالة على الانتماء الأسرى العريق عند العثمانيين، ومنها لقب " شندرلي ـ تشندرلي Tchanderli Chandarli - Chanderli "، وهو " چاندارلي Çandarlı " في اللغة التركية، (سبق شرحه) ؛ ولقب " دارغوث Darghout " وهو " تورغوت Turgut "، في اللغة التركية، (سبق شرحه) ؛ كما تلمس التركيبة الاجتماعية كذلك من

بعض الألقاب المركبة الدالة على المولدين نتيجة المصاهرات التي كانت تتم بين الجنود الأتراك الوافدين (الانكشارية) والأسر المحلية، كما يعبر عن ذلك لقب " كول اوغلي Kouloughli "، وهو " قول أوغلي Kul oğlu " في اللغة التركية، ويعنى " ابن العبد "، ويُقصد بالعبيد هنا الجنود الانكشارية الذين كانوا يُعتبرون عبيدا للسلطان العثماني، وكان يُطلق عليهم اسم " قوللر kullar ". وكان لقب "قول أوغلي Kul oğlu" هو اللقب الذي يُعرف به المولدون عموما في أقاليم الدولة العثمانية، وحتى في مدينة إستانبول نفسها، وجمعه " قول اوغللري Kul oğulları ". ولدينا لقب آخر يجدر إدراجه في هذا العنصر من العمل، ولكن لا نعرف ما إذا هو تحوير للقب الذي كنا بصدده وهو " قول أوغلي Kul oğlu "، أم هو لقب آخر غيره، وذلك اللقب هو "كرد اوغلي Kourdoughli "، ويعني " ابن الكردي "، ولفظة " الكردي "، هي نسبة إلى الشعب الذي يعرف بالكرد، وهم أنفسهم " الأكراد "، وكانوا إحدى القوميات الكبرى التي تتشكل منها الدولة العثمانية، وكانوا يأتون إلى الجزائر في إطار التجنيد، و بتلك الصفة فإن ذلك اللقب هو شبيه بلقب " بن تركي Bentourki "، نسبة إلى الترك.

ومن جهة البعد الثقافي فإن الألقاب التركية في الجزائر تبين أن المجتمع كان يستخدم في لغته اليومية إلى جانب لغته العربية، ألفاظا تركية كثيرة، فعلاوة على الألقاب الدالة على الوظائف الإدارية والرتب العسكرية والحرف كما سبق الإشارة (مثل : داي، باي، خزناجي، قهواجي، قنداقجي، بستانجي، دومانجي وغيرها)، فإنه كان يستخدم ألفاظا أخرى غيرها دالة على مظاهر حياتية متعددة، منها الدالة على الحيوان مثل لقب " ارسلان Arslan – Arselan – Arslani "، وهو " ارسلان arslan " في اللغة التركية، وهو الأسد ؛ ولقب " زكار Zeggar "، وهو كما يبدو " زاغَر . زغَار Zağar " في اللغة التركية، وهو نوع من كلاب الصيد ؛ كما نجد

ألقابا تعبر عن الاقتصاد والوضع الاجتماعي المرتبط به، مثل لقب " بارا Bara "، وهو " پاره para " في اللغة التركية، وهي العملة الفضية الأولى التي سكت في الدولة العثمانية، وعليها كان يقوم حساب باقي العملات؛ ثم لقب " سلطاني Soltani "، وهو عملة ذهبية كانت مستخدمة في الجزائر وفي الدولة العثمانية، ولقب " محبوب Mahboub "، وهو عملة ذهبية أيضا كانت مستخدمة في الدولة العثمانية ؛ ولقب " دينار Dinar "، وهو اسم عملة قديمة في البلاد الإسلامية، وكان يستخدم في الجزائر في العهد العثماني للدلالة على نوعين من العملة، إحداهما حسابية تمسى الدينار الخمسيني، والثانية ذهبية تسمى الدينار الذهبي السلطاني. أما الألقاب المعبرة عن الوضع الاجتماعي فلدينا لقب" زوالي Zaouali "، وهو " زواللي zevallı " في اللغة التركية، ويعني " الفقير ".

خامسا : الإشكالات :

يطرح موضوع الألقاب التركية في الجزائر في العصر الحديث أمام الدارس إشكالات متعددة، من بينها اختلاط كثير منها بالألقاب ذات الأصول المحلية، من عربية وبربرية، ويرجع ذلك إلى التحوير الذي لحق تلك الألقاب بسبب عدم معرفة اللغة التي تعود إليها وبالتالي عدم معرفة معانيها وصعوبة نطقها وكتابتها. ومن ثمة يصطدم الدارس بصعوبة التمييز بين تلك الألقاب ومعرفة ما هو التركي منها وما هو المحلي. ولذلك فإن دراسة تلك الألقاب لا يقوم على أداة لغوية واحدة هي اللغة التركية، وإنما على أدوات أخرى غيرها أيضا، ومنها اللغة العربية، واللهجات المحلية، وعلوم اللغة التي تدرس تطور الألفاظ، ودلالاتها، وأصواتها. ولكي نوضح ذلك فإن لدينا لفظة " فاس " في لقب " بو فاس Boufas "، فهل هي لفظة " فأس " العربية، ويصبح المقصود بذلك اللقب هو " أبو فأس "،

بمعنى "صاحب الفأس، أو حامل الفأس" ؛ أم أنها لفظة " فس fes " التركية، وهي القبعة الحمراء التي كان يلبسها الأتراك، ويقال أنها سميت كذلك لأنها كانت تصنع في مدينة فاس المغربية، وبذلك المعني يصير اللقب يعني "صاحب القبعة"، وهو بذلك مرادف للفظة " فسلي fesli " في اللغة التركية؛ ثم لقب "ڨندوز Guendouz " فهل هو اللفظة التركية " ڮوندوز gündüz " بمعنى النهار، أم هو اللفظة البربرية " ڨندوز " بمعنى الثور. ثم لقب " صاري Sari "، فهل هو اللفظة العربية التي تطلق على العمود الذي تثبت عليه الأشرعة في السفينة، وكذلك الرايات والشارات، (وجمعها : صواري) أم هو اللفظة التركية " صاري sarı "، وتعني اللون الأصفر، أو الأشقر، وكانت مستخدمة لقبا في الجزائر في العهد العثماني، كأن يقال " صار مصطفى "، بمعنى مصطفى الأشقر.

ثم لدينا الألقاب المشتركة في الأصل اللغوي الواحد، ولكنها تختلف في النطق والكتابة، ومثال ذلك الألقاب الآتية : " بوتاغان Boutaghan "، و"بوتغان Boutghan "، و" بوتيڨان Boutigane "، و"بوتيغان Boutighane". فهل تلك الألقاب هي ألقاب مختلفة بالفعل، أم أنها لقب واحد نطق وكتب بأشكال مختلفة. وإذا صح الاحتمال الثاني فكيف يُفسر، في ضوء علوم اللغة، اختلافُ نطقه من منطقة إلى أخرى بالجزائر ؟ ومن جهة ثانية هل يمكن القول بأنه لقب مركب من اللفظتين "بو" العربية، وأصلها " أبو" بمعنى صاحب، ومعها اللفظة التركية "يتاغان yatağan " التي تدل على نوع من السيوف كان مستخدما عند الأتراك ؛ وإذا كان الأمر كذلك فهل يمكن أن نقول بأن ذلك اللقب هو مرادف للفظة "يتاغانلي yatağanlı " في اللغة التركية والتي تعني " صاحب السيف ". وإذا لم تكن تلك الألقاب هي اللفظة التركية المذكورة ذاتها، فماذا يمكن أن تكون، فهل هي ألفاظ محلية، (عربية أو بربرية)، أم هي ألفاظ غيرها لها علاقة بلغات أخرى وواقع تاريخي وثقافي آخر ؟

ومن ثمة يأتي أحد الأسئلة المهمة في هذه الإشكالية وهو : هل الألقاب التي تبدو في صورتها ألفاظا تركية، هي كلها ألقاب تركية فعلا، أم وجه الشبه الكبير الموجود بينها وبين الألفاظ التركية فقط هو الذي يجعلها تبدو كذلك (أي تركية)، أما في حقيقتها فهي ألقاب محلية، عربية أو بربرية ؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف نميز بين ما هو تركي منها وما هو محلي ؟

والإشكال الثالث هو أن موضوع الألقاب التركية، ليس موضوعا لغويا فقط، وإنما هو موضوع تلتقي فيه اللغات مع التاريخ مع الثقافة. ذلك أن الألقاب إذا كانت في ظاهرها مجرد ألفاظ لغوية فهي في باطنها وعمقها منظومة تراثية تجتمع فيها عناصر ثقافية و تاريخية متعددة يصعب في كثير من الحالات على باحث واحد الإحاطة بها. وتظهر هذه الإشكالية عندما نعرف بأن الألقاب في الجزائر بالصورة التي هي عليها الآن لم يبدأ تقييدها في نظام الحالة المدنية إلا في عام 1882 م، ويعني ذلك بعد مرور أكثر من خمسين سنة من نهاية العهد العثماني. ومن ثمة فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف حافظ الجزائريون على الألفاظ التركية الدالة على تلك الألقاب في ذاكرتهم الثقافية طوال تلك المدة، خصوصا أن كثيرا من تلك الألقاب ليست مصطلحات و ألفاظا تقنية يضطر المجتمع إلى استخدامها لتعوده عليها في العهد العثماني وعدم وجود ما يقابلها في لغتهم المحلية، وإنما هي ألفاظ عادية يمكن الاستغناء عنها واستخدام ما يقابلها في اللغة العربية واللهجات المحلية. ومن أمثلة ذلك لقب "ڤنيش Gueniche"، وهو "ڰنيش geniş" في اللغة التركية، ويعني "فسيح أو واسع"؛ ولقب "شيهان Chihane"، وهو "جِهان cihan" في اللغة التركية، وأصله فارسي، ويعني "الدنيا، أو العالم"؛ ولقبى "كندي Kendi"، وهو نفسه في اللغة التركية، ويعني "هو ذاته، هو نفسه"؛ ولقب "طوبال Toubal"، وهو "طوپال topal" في اللغة التركية، ويعني الأعرج.

خاتمة :

إن أهم النتائج التي يمكن أن نخلص إليها في نهاية هذا العمل هي أن الألقاب التركية في الجزائر تشكل رصيدا معرفيا ثريا وذا أهمية كبيرة في دراسة مكونات المجتمع الجزائري من ثقافية وتاريخية واجتماعية، بل أن تلك الألقاب هي في درجة عالية من الأهمية بحيث يمكن اعتبارها حتى تراثا ثقافية للجزائر يجب جمعه وتصنيفه، ولذلك فهو موضوع يستحق الدراسة لإبرازه على الساحة الثقافية والعلمية حتى لا يبقى مجهولا من جهة، ولا يُستغل في غير محله من جهة أخرى ؛ ولكن تلك الألقاب إلى جانب ذلك فهي تشكل موضوعا واسعا ومتشعبا بحيث لا يستطيع باحث واحد الخوض فيه منفردا وإنما يحتاج إلى فريق عمل من المتخصصين الذين يملكون آليات العمل المنهجي في علوم اللغة و اللهجات والتاريخ و الثقافة، حتى يستطيعوا الوقوف على جوانبه المختلف ويمكنهم معالجة إشكالاته المتعددة بطريقة علمية تحقق الهدف المتوخى من دراستها.

حرقة "الحرقة"
مساهمة في فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية

د. بوبكر جيملي
قسم علم الاجتماع
جامعة سطيف

■ **تمهيد :**

أصبحت ظاهرة الحرقة ظاهرة ملفتة للانتباه ليس فقط في تزايد أعداد "الحرّاقة" وإنما في بعدها المأساوي الذي يصل بالشباب إلى حالة تستوي الموت عنده بالحياة، تدفع بالشباب لامتطاء قوارب الموت من دون مبالاة بالعواقب المترتبة، من هذا المنطلق يصبح فهم هذه الظاهرة ذا أهمية وفي هذا السياق جاءت المداخلة الحالية التي تهدف إلى تسليط الضوء على ظاهرة "الحرقة"من منظور سوسيولوجي، مستندين إلى نقطتين أساسيتين :

أولهما أن مواجهة المشكلات الشبانية بصفة عامة والهجرة السرية بصفة خاصة لا يجب أن يتم بصدور عارية من الفهم الصحيح والتناول

العلمي وإلا فإن الكثير من الجهد والوقت والإمكانيات ستضيع من دون تحقيق نتائج ملموسة، وحتى النصوص التشريعية التي يراد لها الحدّ من الظاهرة، لا يجب أن تؤسس من فراغ وعليها أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد النفسية والاجتماعية والدينية إذا أرادت أن تؤتي أكلها.

ثانيهما أن مشكلة "الحرقة" ليست مشكلة معزولة عن الواقع الشباني والوضعية الاجتماعية التي يعيشها الشباب بصفة عامة في الجزائر، وهو ما يتطلب تسليط الضوء على الارتباط بين واقع هذه الشريحة و"الحرقة".

1. "حرقة" المصطلح :

الحرقة هي منتوج شباني بامتياز، وهي إحدى مفردات اللغة الشبابية، واللغة الشبابية هي انعكاس للثقافة الشبابية باعتبارها ثقافة فرعية، وفي المراحل الأولى من إنتاج هذه العبارة واستخدامها، لم تكن تخرج عن حدود الفضاء الشبابي : سواء كان جغرافيا كالشارع ومختلف نقاط الالتقاء الشبابي أو كان فضاء افتراضيا ونقصد على وجه الخصوص منتديات الانترنت ورسائل الهواتف النقالة.

لكنّها انتقلت في الآونة الأخيرة إلى فضاءات وحقول أخرى بدء بالحقل السياسي غير الحكومي، ثم الفضاء الرسمي الحكومي، ولم تكتفي بذلك بحيث نشهد اليوم أن هذا المصطلح شرع في اقتحام الفضاءات العلمية والأكاديمية والفنية،

فعلى مستوى الأحزاب السياسية، أصبح المصطلح على لسان قيادييها في خطاباتهم الرسمية وغير الرسمية، وقد نجد استخدام عبارة الحرقة في برامج البعض من هذه الأحزاب من دون الحاجة إلى شرح. وفي المجال الفني لم يقتصر استخدام العبارة على مستوى بعض الأعمال الدرامية الهاوية، ولكنّ هذا الاستخدام انتقل غلى مستوى الأعمال المحترفة. ولم

يتوقف انتقال العبارة عند المستوى غير الحكومي، حيث تطالعنا وسائل الإعلام المختلفة بتصريحات لبعض الوزراء مستخدمين كلمة الحرقة من دون حرج وبصفة جدّ طبيعية، ولذلك فإنّه ليس من المستبعد أن ينتقل استخدامها غلى المستوى الدبلوماسي.

ويجب أن نشير هنا أنّ انتقال عبارة الحرقة من مستوى إلى مستوى وهجرته من حقل إلى حقل يتمّ بطرق ارتجالية منفلتة من القواعد الأكاديمية، لتفرض نفسها كحالة أمر واقع، مما يجعلنا نحكم على هذا الانتقال باعتباره حرقة. فإلى أي مدى يمكن أن يكون مصطلح " الحرقة " كبديل عن مصطلح الهجرة غير الشرعية أو مصطلح الهجرة السرية خصوصا من أجل فهمها في الواقع الجزائري ؟

2. الهجرة غير الشرعية والهجرة السرية :

ويحق لنا في هذا السياق أن نتساءل عن دواعي استخدام مصطلح " الحرقة " للتعبير عن هذه الظاهرة، بالرغم من الجدل الذي يمكن أن يثيره، والعزوف عن توظيف مصطلح الهجرة السرية ومصطلح الهجرة غير الشرعية، هل هو مجرّد نرجسية طالما تميّز بها السوسيولوجيون المغاربة بإنتاج وإعادة إنتاج بعض المصطلحات في محاولة إضفاء الصبغة العلمية على الموضوع أو للتميز عن المشارقة، أو لمجرّد لفت الانتباه للأفكار المطروحة. قد تكون بعض هذه الأسباب تميز حالات أخرى غير أن السياق الحالي الذي دفعنا لتوظيف هذا المصطلح لم يكن مبني على دوافع ذاتية بقدر ما جاء تلبية لمتطلبات موضوعية تعين في فهم الظاهرة، وهي كما يلي :

- ليس هناك اتفاق على مصطلح واحد للتعبير عن الظاهرة، فمرّة تسمّى الهجرة غير الشرعية، ومرّة الهجرة السرّية، ويطلق عليها في بعض الأحيان الهجرة غير الرسمية، أو الهجرة غير المنظمة، أو الهجرة

الفوضوية... الخ. غير أنّ أشهر المصطلحات المستخدمة تبقى الهجرة غير الشرعية والهجرة السرية. وفي اللغة الفرنسية يطلق على الظاهرة: IMMIGRATION CLANDESTINE، أو IMMIGRATION ILLEGALE.

- إنّ استخدام التعبيرات سالفة الذكر للدلالة على هذه الظاهرة، يشير إلى توظيف كلمات مركبة، من الجذر: الهجرة مضاف إليها كلمات أخرى: غير شرعية، سرية... الخ، وهي تعبّر عن دلالات مختلفة، ويثير استخدامها بعض الغموض والضبابية.

و الهجرة غير الشرعية تقابلها الهجرة الشرعية و هما نوعان من بين الأنواع العديدة للهجرة بصفة عامة، لأن هناك تصنيفات عديدة للهجرة، تقوم على أسس مختلفة، فقد يكون التصنيف على أساس طبيعة المهاجر، وعلى أساس الوضع القانوني للهجرة، أو على أساس المدى الزمني أو الجغرافي للهجرة وغيرها. وبناء على ذلك ينتج لنا عدة أنواع من الهجرة: هجرة طوعية وهجرة إجبارية، هجرة محلية وهجرة خارجية أو دولية، هجرة دائمة وهجرة مؤقتة، هجرة فردية وهجرة جماعية، هجرة شرعية وهجرة غير شرعية.

والهجرة الشرعية هي ذلك النوع من الهجرة المرتبط بسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة، حيث تتم بجوازات سفر أو وثائق معتمدة من قبل الدولة المهاجر إليها وموافقتها، و الهجرة غير الشرعية هي الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية، حيث يقوم المهاجر بدخول دولة أخرى دون و ثائق سفر أو موافقات وعبر طرق ووسائل غير قانونية.[1]

فعندما نقول عن نوع معين من الهجرة بأنها غير شرعية، فذلك حكم

1. البشير الكوت، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوربية الافريقية، مجلة دراسات، السنة 8، ع28، طرابلس، ليبيا، 2007، ص. 52.

نسبي يتوقف على المرجعية التي ينبني عليها هذا الحكم، فالنظرة السائدة عموما ترى أن الصفة : غير الشرعية، تشير إلى مخالفة القوانين الرسمية التي لها علاقة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بالهجرة وتنقل الأفراد، غير أنّه قد يرى آخرون أن هذه الهجرة شرعية، وشرعيتها لا تحصل بالمراسيم والنصوص، وإنّما تستمدّ من مصادر أخرى، وتنبع من ثلاث مسائل أساسية :

- **أوّلها** أنّ الهجرة - أية هجرة - هي في الأساس حاجة إنسانية، مارستها البشرية منذ القدم، ولا يجب أن تعمل القوانين على إلغائها أو الحدّ منها. "وتعتبر الهجرة ظاهرة طبيعية وحاجة إنسانية حثت عليها الشرائع والأديان، فالدين الإسلامي على سبيل المثال يشجع على الهجرة ويدعو إليها، وخاصة في حالة استحالة العيش بكرامة وأمان، وذلك في مثل قوله تعالى : "ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها"[1].
- **ثانيها** أنّ فعل الهجرة "الحرقة"، هو ردّ فعل و امتداد طبيعي لتدهور الوضعية الاجتماعية التي تعرفها الشبيبة. و الشباب هم في حقيقة الأمر ضحايا أكثر منهم جناة.
- **ثالثها** أنّ هناك نوع من التناقض أو كيل بمكيالين، فالدول الغربية المتقدمة تدعو إلى العولمة و فتح الحدود، و تضغط من أجل تحرير التجارة، و تسهيل انتقال السلع و البضائع و تدفق رؤوس الأموال، ولكنّها تعمل على منع أو فرملة حرية تنقل الأشخاص. و هذا الأمر يمس في شرعية الشرعية في حدّ ذاتها.

---

1. نجاح قدور، الهجرة السرية في بلدان المغرب العربي : حالة المغرب، مجلة دراسات، السنة 8، ع28، طرابلس، ليبيا، 2007، ص. 69.

كما أنّ الحديث عن هجرة سرّية قد لا يقتصر فقط على الحرقة، حتى وإن كانت طريقة المغادرة تكتنفها سرّية كبيرة، مخافة إفشال المحاولة، أو الإمساك بالمعنيين أو بالمتعاونين معهم، غير أن مصطلح الهجرة السرية لا يتوقف عند هذه الحدّ فقط، فقد يهاجر الفرد سرّا ومن دون علم أهله أو جيرانه أو أصدقاءه أو أقرباءه، ... الخ، وهي هجرة يمكن أن تندرج تحت عنوان الهجرة السرية،

3. **خصوصية استخدام وتوظيف عبارة "الحرقة" :**

تجذر الإشارة هنا، أن مصطلح الحرقة يحمل في طياته ثلاثة أبعاد أساسية لفهم الظاهرة، هذه الأبعاد قد تطمسها العبارات المركبة السالفة الذكر (هجرة غير شرعية، سرية، غير قانونية، فوضوية، غير منظمة، غير رسمية، وغيرها)، هذه الأبعاد هي :

- **البعد المأساوي للظاهرة** : بحيث لا يمكن الحديث عنها دون استحضار الصور المأساوية التي تخلفها، سواء تعلق الأمر بفعل الحرقة في حدّ ذاته أو ما تعلّق بتفاقم الظاهرة وتزايد أعدادهم خصوصا المفقودين منهم.
- **ارتباطها بالشباب** : و بصفة عامة الذكور منهم، وهي شريحة ذات خصوصية كبيرة نظرا لحجمها الكمي و وزنها النوعي و الدليل على ذلك هو الهالة الإعلامية الكبيرة التي تقام عند اكتشاف تحظى بها حالة معينة يتم اكتشاف من خلالها حراق لا ينتمي للفئة الشبانية (امرأة متزوجة، طفل صغير، ...) و عملية المخاطرة التي تميز الحرّاقة نابعة من خصوصيات الشباب في التحدّي، بل إنّ الهجرة في حدّ ذاتها ترتبط بخاصية رئيسية من خصائص المرحلة الشبانية وهي حب التغيير.

- **ارتباطها بأبناء المغرب العربي** : تونس والجزائر و المغرب، ولا تبدو ليبيا معنية كثيرا بهذه الظاهرة، و نستثني هنا الهجرة التي يقوم بها الأفارقة انطلاقا من منطقة المغرب العربي، خاصة ليبيا و المغرب وحتى موريطانيا.

ويقابل كلمة " **الحرقة** " بالفرنسية كلمة BRULURE، والذي يقوم بهذا الفعل BRULEUR أي " الحرّاق " والجمع " حرّاقة " وتسمّى عند المغاربة " الحريك ". و من بين المرادفات المقابلة لمصطلح الحرقة في قاموس اللغة الشبانية نجد أيضا " الهدّة " وتشير إلى الفرار بسرعة، ويرى البعض أنّ هذه التسمية كانت أكثر استخداما للتعبير عن الظاهرة قبل أن تنسخها كلمة " حرقة ".

عبارة " الحرقة " تدفع للتساؤل عن دواعي استخدام هذه العبارة وما علاقتها بالهجرة، و الجواب يحيلنا إلى الإشارة إلى بعض السلوكات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالظاهرة ولعلّ أهمها ما يلي :

1- قد تكون العبارة على علاقة بسلوك هؤلاء "**بحرق المراحل**" أي تجاوز المراحل القانونية التي تتطلبها الهجرة والانتقال من بلد على آخر، " **فالحرّاق** " قد لا يملك جواز سفر، وليست لديه تأشيرة، وحتى المركب الذي يقوم بعملية النقل لم تتمّ تسوية الإجراءات القانونية اللازمة له. " **فالحرّاقة** " قفزوا على جميع المراحل والمحطات القانونية، ولم يتوقفوا عند أية مرحلة من هذه المراحل.

2- وقد تكون عبارة الحرقة على علاقة بما يقوم به الحراقة عادة عند الوصول إلى الدفة الأخرى ناجين بعد عملية المخاطرة والمغامرة، وهو **حرق أوراق هويتهم**، والقيام بتزوير أوراق هوية أخرى. أي محاولة محو آثار الهوية الأصلية، وحرق تاريخه في البلد المستقبل.

3- وقد تكون جذور مصطلح " الحراقة " على علاقة بما فعله القائد الأمازيغي طارق بن زياد، حينما قام بحرق أسطوله أي إشعال النار فيه بمجرّد أن وطئت أقدام جيشه سواحل الأندلس إسبانيا حاليا، وقال قولته الشهيرة : العدو من أمامكم والبحر من ورائكم، وهذا حتى لا يفكّر جنوده في الفرار.[1]

4- وقد يكون مصطلح الحرقة على علاقة بما يمكن أن نطلق عليه : **حرقة الأهل والأقارب**، وتشير إلى الحالة النفسية المتردية والمترتبة عن هذه الظاهرة، ليس باعتبارها هجرة عادية، ولكن باعتبارها هجرة غير عادية، تشوبها مخاطرة بالحياة.

ويبدو بالنسبة لنا أن التفسير الأوّل الذي يربط " الحرقة " بعملية حرق المراحل هو أكثر إقناعا، نظرا لأنّ كلمة الحرقة تستخدم أيضا في الواقع الجزائري بمعنى مقارب، كأن نقول لمن لا يلتزم الطابور ويتخطّى الواقفين في الطابور بأنّه قام بحرق الطابور.

4. تفسير ظاهرة الحرقة :

وينبغي أن نشير هنا إلى إمكانية اختلاف النظرة إلى هذه الظاهرة باختلاف الموقع أو الزاوية، وعليه يمكن ملاحظة تباين الرؤى حول الموضوع لثلاث فئات على الأقلّ :

- **فئة الحرّاقة ذاتهم والشباب المنتمين لنفس الوضعية**، ويغلب عليها التركيز انتقاد الوضع القائم والمتسببين فيه، مع تبرير فعل " الحرقة "، واعتبارها كحل وحيد للخروج من الوضعية.

1. حتى وإن شكّك بعضهم في هذه الحادثة، فهي تبقى حاضرة في الذهنية المغاربية عموما.

- **فئة الهيئات الرسمية والسلطات :** ويغلب عليها المعالجة القانونية، ومحاولة تجريم الحراقة.

- **فئة الأكاديميين والباحثين والمختصين :** يغلب على التناول الأكاديمي لظاهرة الحرقة إدراجها ضمن إطار الهجرة، كإطار وحيد لفهم هذه الظاهرة. من جهة أخرى ما زال الإسهام الأكاديمي في بدايته، ولا يكافئ على الأقل من الناحية الكمية حجم الظاهرة ومأساويتها، بغض النظر عن نوعية وكفاءة هذه الإسهامات، ويكشف هذا الوضع تخلّف الأنتلجانسيا المتعوّد عليه عن مواكبة مستجدات الواقع الاجتماعي لمجتمعاتها.

ومن أجل فهم ظاهرة الحرقة يتبادر إلينا السؤال التالي : هل يمكن اعتبار الحرقة نوع من أنواع الهجرة أم أنها شكل من أشكال الانتحار ؟

أ- الحرقة كشكل من أشكال الهجرة

الهجرة كلمة مشتقة من فعل هاجر يهاجر ويعني ترك الشيء أو أعرض عنه، ويقصد بها الخروج من أرض إلى أخرى.[1] وتعني في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية والسياسية والعلاقات الدولية : تلك الحركات الإرادية أو القسرية للأشخاص لأسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية، دينية أو بيئية، من سكنهم الأصلي إلى مناطق أخرى من بلادهم (هجرة داخلية) أو من مناطق ريفية إلى مدن (تحضّر أو تمدّن) أو إلى بلدان أخرى في المنطقة أو إلى قارات أخرى أو ثقافات أخرى(هجرة خارجية أو دولية).[2]

1. فضيل دليو وآخرون، الهجرة والعنصرية، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة قسنطينة، 2003، ص. 14.
2. المرجع نفسه، ص. 16.

ويقابل كلمة الهجرة في اللغة العربية ثلاث عبارات في اللغات الأوربية هي : Migration، Emigration، Immigration، والبحث في معاني هذه الكلمات قد يمنحنا بعض الفوائد لفهم الظاهرة.

فالعبارة : Immigration أصلها اللاتيني (immigrare) وتعني الدخول إلى بلد خارجي من أجل البقاء فيه[1]، ويشيع استخدامها في الدول المستقبلة للمهاجرين، وتثير مواضيع تتعلّق بالإسهام في النشاط الاقتصادي للمهاجرين في هذه البلاد، والمشكلات المترتبة عن تواجدهم على أراضيها، و يكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة في النقاش الدائر في الدول الغربية حاليا باعتبارها أهداف مفضلة للهجرة.

أمّا عبارة : Emigration وأصلها اللاتيني (emmigrare)، فتعني فعل الهجرة أو مجموع المهاجرين[2]. ويشيع استخدامها في البلدان الأصلية للمهاجرين، التي تمثل في أغلبيتها دول متخلفة وتعاني من اللاّاستقرار، للتعبير عن الارتحال والنزوح، من بلدانهم الأصلية نحو البلدان المتقدمة.

وتعني كلمة Migration وأصلها اللاتيني (migratio) الحركة الدائمة للناس على نحو ما عبر الحدود الاجتماعية.[3] ومن هنا يستخدم مصطلح : Migration للإشارة إلى الهجرة العادية التي ينتقل فيها الناس بين البلدان المختلفة من دون أن تثير أية مشكلة بين دولة وأخرى.

وقد لاحظنا من خلال هذا التدقيق في المدلولات، بأنّه لا يبدو أنّ هناك اختلاف كبير بينها، سواء من حيث البنية اللغوية الخاصة بكل واحد منها

1. Le petit LAROUSSE, Paris, 2002, P. 530.

2. Ibid, P. 373.

3. ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، نقلها إلى العربية عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص. 449.

أو من حيث الدلالة العامة لها، رغم أنّ كل عبارة من العبارات الثلاث تتقاطع مع باقي العبارات في الإشارة إلى ظاهرة الهجرة، إلاّ أنّها تتميز بخصوصية معينة في دلالتها، وهذه الخصوصية أدّت إلى وجود على الأقل ثلاث رؤى مختلفة للهجرة : رؤية الدولة المستقبلة، ورؤية الدولة الأصلية، والرؤية العالمية (الأممية). وكل رؤية تفسّر الهجرة من زاوية معينة وتركّز بالتالي على قضية معينة دون سواها. وينسحب اختلاف هذه الرؤى على ظاهرة "الحرقة".

من جهة أخرى، يحيلنا التراث النظري إلى عدد من النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الهجرة، وما دامت "الحرقة" شكل من أشكالها أو نمط من أنماطها، فقد تفيدنا هذه النظريات في فهم الظاهرة، وتصنّف عادة إلى نظريات كلاسيكية وأخرى حديثة، ومن بين النظريات الكلاسيكية نجد النظرية الاقتصادية التي تفسر الهجرة بـ : " الكل الاقتصادي"، عن طريق التركيز على الفوارق الاقتصادية والديمغرافية بين الدول الأصلية والدول المستقبلة، كعوامل حاسمة للهجرة، و"الحرقة" من هذا المنظور ترجع أسبابها إلى تفشي البطالة وتردّي المستوى المعيشي. وفي نفس الاتجاه برزت المقاربة التي تعتمد على الثنائية (طرد، جذب) حيث تفسّر "الحرقة" على أساس أنّ هناك عوامل طرد لـ: "الحرّاقة" في بلدانهم الأصلية تدفعهم لمغادرة البلاد، وفي ذات الوقت هناك عوامل جذب - على الأقل حسب اعتقاد "الحرّاقة" - تميز البلدان المستقبلة، وقد ساهمت العولمة في تعزيز عوامل الجذب. والسؤال الذي يجذر بنا طرحه هنا : قد يبدو من الطبيعي جدا أن ترغم بعض العوامل الداخلية مجموعة من الشباب، أو تغريهم عوامل خارجية، ولكن هل يمكن أن تصل عوامل الطرد أو عوامل الجذب إلى مستوى تجعل الشاب يخاطر بحياته إلى هذا الحدّ ؟ وهو سؤال يبقى مطروحا ما دام الواقع يشير إلى استمرارية الظاهرة بل وتفاقمها.

إنّ أوّل قصور يلاحظ على المدخل الاقتصادي التقليدي هو عدم قدرته في الإجابة على التساؤل : لماذا تتميز بعض الدول بقوة هجرتها بخلاف البعض الآخر، رغم تشابه ظروفهما الاقتصادية، ولماذا لا يهاجر الناس بنسبة أكبر مما هو واقع ؟ كما يؤخذ على المدخل اعتباره جميع الناس سواسية من حيث الدوافع وغير فاعلين أو مخيرين، بالاضافة طبعا إلى عدم صلاحيته لتفسير أنواع الهجرة غير الاقتصادية. [1] وينطلق الاطار : طرد - جذب من افتراضه لنوع من التوازن - الكامن على الأقل - بين عوامل الطرد وعوامل الجذب، غير أنّ الواقع المعاصر يؤكّد الهيمنة المطلقة لعوامل الطرد إلى درجة الاخلال بالتوازن بين الزوجين، فسيطرة الأشكال الجديدة للهجرة القانونية وغير القانونية (الهجرة العائلية، هجرة طالبي اللجوء،...) تؤكّد ذلك، حيث أصبحت الدول المستقبلة لا تكتفي بعدم طلب اليد العاملة الأجنبية، كما كان عليه الوضع سابقا، بل تضع سياسات تقييدية تحاول من خلالها منعها أو الحدّ من دخولها بواسطة قيود قانونية وحدود مانعة. [2]

وقد أدّت الانتقادات العديدة التي تعرضت لها النظريات الكلاسيكية إلى بروز إسهامات جديدة لتفسير الهجرة، من بينها مقاربة شبكات الهجرة، حيث تشير إلى نمو شبكات تربط بين البلدان الأصلية والبلدان المستقبلة، بواسطة علاقات اجتماعية تضمّ أفراد العائلة وأبناء العرش والقبيلة والمنطقة، والجيران والأصدقاء، ...الخ، وهي شبكات ذات فعالية في تنامي الهجرة أو في إدماج المهاجرين، وتتميز بالاستمرارية والتراكم.

1. فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق،ص. 20.
2. المرجع نفسه، ص. 24.

وفي نفس السياق وتحت أشكال مختلفة، تطورت شبكات أخرى غير قانونية، وذلك منذ دخولنا زمن الحدود المغلقة. ولعلّ أكثرها خروجا عن القانون ما يمكن تصنيفها في خانة شبكات الوسطاء والممرّين، والتي تشرف فعلا على ما أصبح يسمى بـ: صناعة الهجرة أو مافيا الهجرة، وتتخذ عادة بعدا دوليا وتتسبب في كوارث انسانية كتلك التي تحدث حاليا في الحدود الجنوبية لاسبانيا ويذهب ضحيتها العديد من المغاربة والأفارقة أو تلك التي تحدث في شمال فرنسا أو في الحدود البحرية الايطالية، أو حتى على السواحل البريطانية. [1]

تناول الحرقة تحت عنوان الهجرة على العموم، قد لا يشير بصفة واضحة إلى البعد المأساوي والألم المترتب عن تفاقم الظاهرة، ووصولها إلى الحدّ الذي أصبحت فيه فئة الشبانية ترمي بنفسها في البحر وهي تفضل أن يأكلها الحوت على أن تبقى فوق تراب بلادها تعاني ويلات المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها. وفي ذات الوقت فإنّ تناولها أيضا تحت إطار الهجرة، قد ينأى بهذا التناول عن المساهمة في الحدّ منها أو القضاء عليها، وربما قد يعطيها نوعا من المشروعية، باعتبار الهجرة حاجة إنسانية.

ب- الحرقة كشكل من أشكال الانتحار :

الربط بين الحرقة والانتحار جدّ واضح، بحيث يتمّ تسمية الظاهرة في كثير من الأحيان برحلات قوارب الموت. وقد جاءت هذه التسمية بناء على المخاطرة بالنفس البشرية التي يقوم بها الشباب عن طريق الاعتماد على قوارب صغيرة طاقة استيعابها لا تزيد عن أربعة أشخاص وهي

1. المرجع نفسه، ص26.

مخصصة لمسافات قصيرة على الشريط الساحلي، ثم وركوبها بأعداد تفوق طاقتها بكثير لا يقل في أحسن الأحوال عن تسعة ركاب مع أمتعتهم التي غالبا ما يحاول الحراقة التقليل منها قدر الإمكان، وما يزيد في شدة المخاطرة نقص الماء والزاد خصوصا عند التيه في البحر، وهو الأمر الذي قد يسبب الصراع والشجار بينهم ويدفعهم للتضحية بعدد من الأفراد منهم عن طريق رميهم في عرض البحر. وتطالعنا العديد من التقارير عن أعداد كبيرة من الحراقة الذين تبتلعهم البحار العاتية أو تقذف بجثثهم الأمواج على الشواطئ. وهذا ما يجعل فعل " الحرقة " قريب جدا من فعل الانتحار.

وفي الأصل اللغوي اليوناني يقابل كلمة الانتحار كلمة : Autolyse، وهي مركبة من لفظ: Auto أي الذات، ولفظ : lyse أي تدمير، والمعنى تدمير الذات.[1] ويعرّف معجم Larousse الانتحار Suicide بأنه قتل الإنسان لنفسه وشرحه كما يلي :

- الفعل الذي يقوم به الفرد فيقتل نفسه بنفسه.
- الفعل الذي يؤدّي إلى هدم الذات أو إلحاق الأضرار بها.
- سلوك يتضمّن خطورة الموت.[2]

وتلتقي أغلبية التحديدات العلمية للانتحار في نقطة بكونه تعبير عن الموت الإرادي، حيث يعرّفه دوركايم بأنّه كل حالة يكون الموت فيها ناشئا عن عمل القتيل نفسه قصدا بطريق مباشر أو غير مباشر. ومن بين ما ينطوي عليه الانتحار من مفاهيم نجد : **محاولة الانتحار الفاشلة** وهي في حالات أخرى تعبير عن طلب النجدة أو إشارات استغاثة يرسلها المعني

1. Pierre MARON, Le suicide, Presse universitaire de France, 1975, p. 8.
2. Le petit Larousse Illustre 2001, Larousse, Paris Cedex, 2000, p. 973.

لمحيطه بهدف جلب اهتمامه. ونجد أيضا **السلوكات الخطيرة** وهي أفعال تؤدّ بصاحبها إلى حالة مشابهة للسلوك الانتحاري.

الانتحار في الجزائر ليس ظاهرة جديدة، وفي هذا السياق يمكن العودة إلى الدراسة التي قدمها ب. بن اسماعيل وبين فيها انتشار الظاهرة في الوسط المغاربي، والجزائر ليست مستثناة منها، ومن بين التساؤلات التي طرحها: لماذا كان الانتحار ناذرا في المجتمع الجزائري التقليدي ؟ ويربط الإجابة بعاملين أساسيين :

- الإسلام باعتباره الاسمنت المجتمع القاعدي، وفي هذا الاتجاه احترام الحياة الإنسانية هو واجب والانتحار محرّم شرعا.

- النظام الاجتماعي العائلي، الذي يرتكز على : الانسجام والتضامن والانضباط وهي عوامل ضرورية لحياة الجماعة، والركيزة الأساسية للنسق الجمعي هو الشعور بالانتماء (الضمير الجمعي عند دوركايم) هذا الأخير ينقل بدوره الشعور بالثقة والحماية ويساعد في اندماج الفرد، وهو ما دفع بن اسماعيل للقول : عندما يعاني الأنا الفردي من صعوبات، يقوم الأنا الجمعي بمساندته. ومن بين النتائج التي توصل إليها، أن الانتحار يمسّ :

- الرجال أكثر من النساء.
- غير المتزوجين أكثر من المتزوجين.
- الشباب الذين يتراوح عمرهم بين 25 و 40 سنة.
- البطّالين أو العاطلين عن العمل.[1]

1. BENCHIKH LEFGOUN. F., L'approche relationnelle du suicide,
في : حسين خريف وآخرون، الانتحار في المجتمع الجزائري، مخبر العلوم الاجتماعية وقضايا المجتمع، جامعة منتوري بقسنطينة، 2005، ص ص 40-41.

هذه المعطيات المتعلّقة بالانتحار قد تلفت انتباهنا إلى مجموعة من العناصر، التي تشير إلى ارتباط الانتحار بالحرقة، من بينها :

- ارتفاع معدل الانتحار لدى الشباب، يعبر عن الوضعية التي تعرفها هذه الفئة.
- المنتحر في العادة يحاول توجيه رسالة إلى من يهمه الأمر.
- عملية المخاطرة والإلقاء بالنفس إلى التهلكة.

حتى نفهم الحرقة وفق هذا المنظور باعتباره فعلا انتحاريا علينا أن نحدّد ما يلي :

- **طبيعة علاقة الحرّاق مع نفسه** : الانتحار حالة مرضية تعبّر عن درجة اليأس التي يصل إليها المعني، بحيث يفتقد فيها جميع الخيارات التي تسمح بمواصلة الحياة ما عدا خيار واحد، بمعنى أنّ هذه الخيارات لم تعد ممكنة أو لم تعد مجدية، وهنا قد لا يصلح استخدام مصطلح خيار لأنّ الأمر يتحوّل إلى حتمية. وكأنّ هذه الحالة تشير على أنّ جميع الأوراق التي يمتلكها الشاب لم تعد صالحة، ولم تبق في يده إلا ورقة واحدة ولا مناص له من أن يجربها. وما دام الاختيار لم يعد متاحا، فالمنتحر في هذه الحالة يتشكل لديه استعداد وقابلية لتحدّي العوائق المحتملة و تحمّل العواقب المترتبة، حتى لو كلفه ذلك أغلى ما يملك وهي الحياة، فالحالة التي يصل إليها الشاب تنتج لديه منطق تفكير خاص يختلف جذريا عن المنطق الذي نعتمده في الحكم على سلوكه. وتلك هي الحالة التي ربما يصل إليها الشاب الذي ينوي القيام بالحرقة.

- **طبيعة علاقة الحرّاق مع بيئته ووطنه** : يكشف لنا ذلك درجة العزلة التي يصل إليها الشاب، وتدفعه إلى إجراء عملية فك الارتباط والعلائق التي تحكمه وتتحكم في قراره، مع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.

- **طبيعة علاقة الحرّاق مع ربّه** : وتميزها حالة فقدان التوازن بين الجانب المادي والجانب الروحي لديه.

غير أنّ النظر إلى الحرقة على بأنها انتحار قد يبدو أنها تنطوي على متناقضات عديدة، تجعلها لا تتطابق تماما مع عملية الحرقة، تتعلق خاصة بالهدف المقصود، وعواقب الفشل في المحاولة، وردود الفعل التي تتلقاها أسرة المعني. ذلك أنّ هدف " الحرّاقة " من الانتقال إلى الضفة الأخرى، ليس وضع حدّ للحياة وإنما وضع حدّ للمعاناة، والاستمرار في الحياة مع تغيير البيئة. كذلك الأمر بالنسبة لنجاح عملية الحرقة، والوصول إلى الضفة الأخرى على قيد الحياة، لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره محاولة انتحار فاشلة، وفق منطق الانتحار. والقانون قد لا يعاقب من يقوم بعملية انتحار فاشلة، ولكن الحرقة الفاشلة تستحق العقوبة. وحتى ردود الفعل التي تتلقاها أسرة " الحرّاق " الغريق أو المفقود، من طرف المجتمع الذي يبدي لها نوع من التعاطف، يجعلها لا تحسّ بشعور العار الذي تحسّ به لو تعلّق الأمر بعملية الانتحار.

■ **الخاتمة** :

إنّ الاقتصار على تفسير ظاهرة الحرقة باعتبارها نوع من أنواع الهجرة، قد يؤدّي إلى أن تأخذ الظاهرة بعدا مطمئنا، وتجعل منها ظاهرة طبيعية، لا تبعث على القلق، وبالتالي تفرغها من محتواها المأساوي، ومن جهة أخرى فإنّ تفسير ظاهرة الحرقة باعتبارها شكل من أشكال الانتحار، قد يحمل نوع من التهويل والمبالغة، وقد لا ينطبق على العديد من الحالات الراغبة في العيش في ظل ظروف أحسن، غير أنّ المزاوجة بين التفسيرين وعدم إهمال أي منهما، كفيل بأن يضمن التوازن في فهم الظاهرة، وتقدير حجم خطورتها، ومدى الاهتمام الذي تستحقه الإجراءات العلاجية والوقائية.

المدارس العربية الفرنسية :
ماذا حققت من أهداف ؟

أ. شمبازي محمد
باحث بمخبر الدراسات التاريخية الاجتماعية
حول حركات الهجرة
.أ بجامعة فرحات عباس سطيف.

مدخل :

إن التعليم في الجزائر كان أحد المواضيع التي أسالت الكثير من الحبر وشغلت الكثير من الملفات والتقارير، سواء أثناء الحقبة الاستعمارية أو بعد الاستقلال. والسبب يعود بالتأكيد إلى العلاقة الوطيدة بين المنظومة التعليمية ومسألة الهوية. بمعنى : دور اللغة المَميز كمُقوم أساسي للشخصية الوطنية وكِوعاء يحمي الموروث الثقافي للمجتمع.

والدارس لهذا الملف خلال الحقبة الاستعمارية : يلاحظ 03 مراحل كبرى ميزت مسيرة العملية التعليمية بصفة عامة، والتعليم العربي

الفرنسي بصفة خاصة، (بداية الفترة الاستعمارية - فترة الجمهورية الثانية والإمبراطورية- فترة الجمهورية الثالثة وما بعدها).

- التعليم خلال الفترة الاستعمارية الأولى : من 1830 إلى 1848 :

لم يعرف قطاع التعليم خلال هذه الفترة المبكرة من الحقبة الاستعمارية الاهتمام الكافي، والسبب في ذلك يعود بالتأكيد إلى انشغال السلطات الاستعمارية بالتوسع، و إخماد الثورات المشتعلة في شرق الجزائر وغربها [1].

كما يمكن اعتبار تذبذب المواقف وغموض الأهداف سببا إضافيا لذلك، فقد تعددت مواقف السلطات الرسمية الفرنسية بتعدد الأهداف المرجوة من العملية التعلمية، فمعظم المسؤولين يُسوق الأهداف السياسية، ويرى في التعليم الوسيلة المثلى للتقرب من الأهالي وتحقيق الأمن. فقد ورد في أحد التقارير لسنة 1848 ما يُشير إلى ذلك،حيث يذكر "... نعتقد أنه بإمكاننا اليوم - على الأقل في المدن الكبرى - اكتساب عقول الأهالي عن طريق عملية التعليم، فالحاجز بيننا وبينهم يمكن كسره، وهو يتهاوى في كل مرة، حتى يأتي ذلك اليوم الذي يتكلمون فيه معنا نفس اللغة : اللغة الفرنسية... " [2]

ويضيف في موقع آخر"... إن هذا سهل في المدن، وليس مستحيل في الوسط القبلي الريفي، فيمكن ترغيب الأهالي في التعليم، بتقديم الغذاء لأبنائهم، فالدولة الفرنسية تمتلك الإمكانات لفعل ذلك... " [3]

1. Yvonne Turin, affrontement culturels dans l'Algérie coloniale, 2ème éd., ENL,1983, p. 75.
2. Ibid., p. 164.
3. occit.

وفي موضع آخر يشير أحد التقارير إلى دور المدرسة في مسألة الأمن، فيذكر ما يأتي"... من الناحية السياسية، إقامة مدرسة في الجزائر يُعادل بالنسبة لمسألة فرض الأمن دور فيلقين عسكريين... "[1]

وفي تقرير لـ (le duc d'Aumale) نقرأ ما يأتي : "..يجب التفريق بين رجال السيف ورجال الكلمة"[2]، فقد أهملنا الصنف الثاني، وكان يجب منذ البداية إيجاد مصلحة مشتركة بيننا وبينهم، تسمح لنا باستغلال نفوذهم القوي في المجتمع الجزائري، بهدف الحفاظ على الأمن، فمقابل اجر زهيد يمكن الحصول على نتائج عظمى... "[3]

وعلى النقيض من الآراء السابقة، ذكّر الجنرال (BUGEAUD) في خضم النقاش الدائر حول هذه المسألة قائلا " من غير المفيد وصول أبناء الأهالي إلى تعليم نوعي، فيوغرطة كان خريج المدرسة الرومانية... "[4]

في الحقيقة لم يتوقف الأمر عند الإهمال وتسييس التعليم بل ساهمت سلطات الاستعمار بهمجيتها في تراجع التعليم الأهلي، بعد أن صادرت مؤسساته الوقفية وحوّلت مقراته إلى أغراض أخرى مدنية وعسكرية.

وكل ما تم إنجازه خلال هذه الفترة : فتح بعض المدارس في المدن الكبرى (وهران سنة 1833 - عنابة سنة 1834 - اثنتان بالجزائر العاصمة واحدة للإناث والثانية للذكور)، كما تم إنشاء أكاديمية الجزائر سنة 1848[5].

1. Yvonne Turin, opcit, p. 164.

2. رجال السيف هم الثوار ورجال الكلمة هم من يشتغل في الحقل التعليمي والثقافي بصفة عامة.

3. Yvonne Turin, opcit, p. 174.

4. Ibid, p. 75.

5. عبد القادر حلوش السياسة التعليمية في الجزائر، جامعة قسنطينة، ص. 16.

- التعليم خلال فترة الجمهورية الثانية والإمبراطورية : من 1848 إلى 1870

إن السلطة الحاكمة في الجزائر خلال هذه الفترة ذات طبيعة عسكرية ورغم ذلك عرف قطاع التعليم نوعا من العناية والاهتمام، فكانت أشهر المراسيم والقوانين التي نظمت هذا القطاع، نذكر أهمها :

-1 مرسوم 14 جويلية 1850 : يخص المدارس العربية الفرنسية، وينص على تأسيس 10 مدارس (6 للذكور- 4 للإناث) في عدة مدن جزائرية (الجزائر - وهران - عنابة - قسنطينة - مستغانم - البليدة)، يُشرف عليها مدير فرنسي يساعده موظف جزائري، يُعينهم الحاكم العام باقتراح من الوالي، وتحظى اللغة العربية والدين الإسلامي بنصيب ما في برامجها.[1]

-2 مرسوم 30 سبتمبر 1850 : الذي نص على تأسيس و تنظيم المدارس الإسلامية أو ما أصبح يُعرف بـ (Les Medersas) من اجل تخريج مرشحين لمناصب إدارية ترتبط بالأهالي مثل (الإفتاء - القضاء - الإمامة - التعليم) وغيرها من الوظائف، وأقيمت هذه المدارس العليا في مدن (الجزائر- قسنطينة - تلمسان).

-3 المرسومان الإمبراطوريان في 14 مارس 1875 و16 جوان 1865 :

وقد سمحا بإنشاء المعاهد العربية الفرنسية (Collège) ذات المستوى الثانوي[2]، وتشكل حلقة وصل بين المدارس العربية الفرنسية الابتدائية

1. Pierre morlan, Législation et réglementation de l'enseignement primaire publique des indigène en Algérie, 1903, pp. 28-29.

2. اللغة العربية في هذه المدارس اختيارية والتعليم الديني لمن يرغب فيه مع دفع ثمن الحصص المخصصة لذلك.

والمدارس الإسلامية العليا (Medersa)، وأُقيمت هذه المعاهد في كل من الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة.

-4 مرسوم 11 ماي 1865 : الذي نص على وجوب وضع المدارس العربية الفرنسية تحت مسؤولية البلديات في المناطق المدنية، ويُعتبر أول مرسوم يضع العصا في عجلة هذا النوع من التعليم، بسبب هيمنة المعمرين على مجالس البلديات ومعارضتهم للتعليم الأهلي، وكانت النتيجة ارتفاع مجموع المدارس العربية الفرنسية سنة 1870 بالجزائر كلها إلى 36 مدرسة (31 مدرسة في المناطق المدنية، 05 في المناطق العسكرية) بمجموع طلابي يناهز 13000 تلميذ [1].

وبغض النظر عن إيجابيات هذه المدارس أو سلبياتها، فإن نية السلطة الاستعمارية كانت في الحقيقة ترمي إلى مراقبة التعليم الأهلي، والإشراف عليه، ومحاولة سحبه من المدارس والمعاهد الحرة التي يديرها الجزائريون كأفراد أو هيئات (الزوايا)، خاصة وأن هذه الأخيرة مُتهمة بالوقوف وراء الكثير من الثورات الشعبية خلال القرن 19.

- التعليم خلال الجمهورية الثالثة وما بعدها : منذ 1870.

إن ما جاءت به الجمهورية الثالثة من مراسيم وقوانين لم يكن في صالح التعليم العربي الفرنسي، بقدر ماكان في صالح التعليم الفرنسي الرسمي، الذي يُطبق المناهج الفرنسية ويؤمه الأوروبيون وغير الأوروبيين، ولعل أشهر المراسيم التي صدرت في زمن هذه الجمهورية هي :

1. عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص. 30.

- **مرسوم 13 فيفري 1883 و 09 ديسمبر 1887** : اللذان نصا على مجانية التعليم وتعميمه، وتطبيق المناهج الفرنسية فيه [1]، وكنتيجة لهذه المراسيم والتي سبقتها - خاصة مرسوم 11 / ماي -1865 لم تعرف المدارس العربية الفرنسية النجاح المطلوب، فأخذ عدد مؤسساتها ومرتاديها يتراجع لحساب المدارس الحكومية الرسمية، وقد ذكر (Yacono) في سياق حديثه عن هذا الموضوع " ... أن المدارس العربية الفرنسية الثلاث الموجودة في منطقة (أورليانفيل) نزل عدد تلامذتها إلى الصفر في سنة 1869 بعد أن كان هذا العدد 110 تلميذ... " [2]

هذه بعض الملامح التي ميزت التعليم العربي الفرنسي، أما عن الصعوبات والعراقيل التي واجهته فيمكن إيجازها فيما يأتي :

-1 الرفض وعدم تحمس الجزائريين للالتحاق بمثل هذه المدارس، وتفضيلهم الكتاتيب والمدارس الجزائرية الحرة، حتى أن المسؤول عن عمالة وهران ذكر في أحد تقاريره الموجهة إلى الحاكم العام قائلا " ...للوصول إلى رفع عدد تلاميذ المدارس العربية الفرنسية، هناك إجراء واحد، هو القضاء كليا على الكتاتيب الموجودة في المدن، حيث يكون بالإمكان تأسيس مدارس عربية فرنسية..." [3] وصدر فعلا بهذا الخصوص مرسوما من لدن الحكومة العامة سنة 1859، يقضي بتحديد عدد الكتاتيب بكل مقاطعة، ويشترط على من يريد فتحها الحصول على شهادة الكفاءة الصادرة من المدارس الحكومية (العربية الفرنسية) وهو ما لم يكن متاح للجزائريين المهتمين بهذا القطاع.

---

1. عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص. 77.
2. المكان نفسه.
3. عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص. 77.

2- وجود معارضة من أطراف عدة ترغب في تحقيق أهدافها من خلال توجيه البرامج التعليمية، فالمعمرون وأنصارهم في المجالس الفرنسية - خاصة الجمعية الوطنية - يُؤكدون على تطبيق التعليم المهني واليدوي، بالأخص في المجال الفلاحي لتوفير اليد العاملة التي تحتاجها المستعمرة، ففي مؤتمرهم لعام 1908 جاءت التوصيات لتُؤكد على هذا التوجه[1]، في حين وجد أنصار فكرة الإدماج في المدرسة ضالتهم ووسيلتهم الفعالة لتحقيق هذه الغاية، وكانت مراسيم الثمانينات والتسعينات من القرن 19 شاهدة على ذلك.

3- شح الموارد المالية المخصصة لهذا النوع من المدارس بعد أن أصبحت خاضعة للبلديات، بدعوى إمكانية التحاق أبناء الأهالي بالمدارس المختلطة (écoles mixtes) والأرقام المتضمنة في الجدول الآتي توضح ذلك :

المدارس العربية الفرنسية : ماذا حققت من أهداف ؟

- جدول قروض (بالفرنك) التعليم العام في الجزائر (1902-1908)[2]

السنة	التعليم العام للكولون	التعليم العام للجزائريين
1902	5081823	13689274
1903	5558978	1179165
1904	5732003	1299424
1905	7847368	1314324
1906	8189649	11385064
1907	8955390	1549464
1908	9923368	1617639

1. Guy pervillé, les étudiants algériens (1880-1962), casbah, 2004, p. 17.

2. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص. 142.

4- السن المتأخرة للتلاميذ الجزائريين (8 سنوات فأكثر) يُشكل عائقا أمام اكتساب لغة جديدة غريبة عن المحيط العام، فالسن الأولية (2 إلى ست سنوات) هي الأنسب ليس لاكتساب لغة جديدة فقط، وإنما الانفتاح على نمط حياة جديدة[1].

5- إن التخوف المعبر عنه من جانب الجزائريين والحساسية المفرطة من جانب المعمرين، ليست السبب الوحيد الذي حدّ من انتشار التعليم في أوساط الأهالي، بل هناك عوامل موضوعية ترتبط أساسا بالحالة الاجتماعية المزرية لهؤلاءِ السكان، فالدراسة التي قُمت بها بهذه المناسبة حول أولى المدارس التي أنشأت في بلديتنا (عين ولمان) (Colbert) سابقا تُؤكد ذلك.

لقد فتحت المدرسة أبوابها سنة 1924 بـ 03 أقسام و 60 تلميذ، وبتفحص سجل قيدها (registre matricule) توصلنا إلى الملاحظات التالية :

1- من بين 115 تلميذ مُقيد في السجل، هناك 29 تلميذ فقط مسجلين بتاريخ ميلاد مضبوط، والباقي بتدوين العمر فقط، مما يُؤشر إلى تأخر واضح في الحالة المدنية.

2- سن الملتحقين بالسنة الأولى يتراوح بين 08 و 15 سنة.

3- من بين العدد المسجل (115) هناك 91 تلميذ غادروا المؤسسة قبل إكمال الفترة اللازمة للتعليم الابتدائي، بل أن 29 تلميذا غادروا مقاعدها قبل إتمام السنة الأولى من المرحلة الابتدائية.

4- من بين العدد السابق (115) هناك 18 تلميذ يتيم و 08 توفوا أثناء فترة الدراسة.

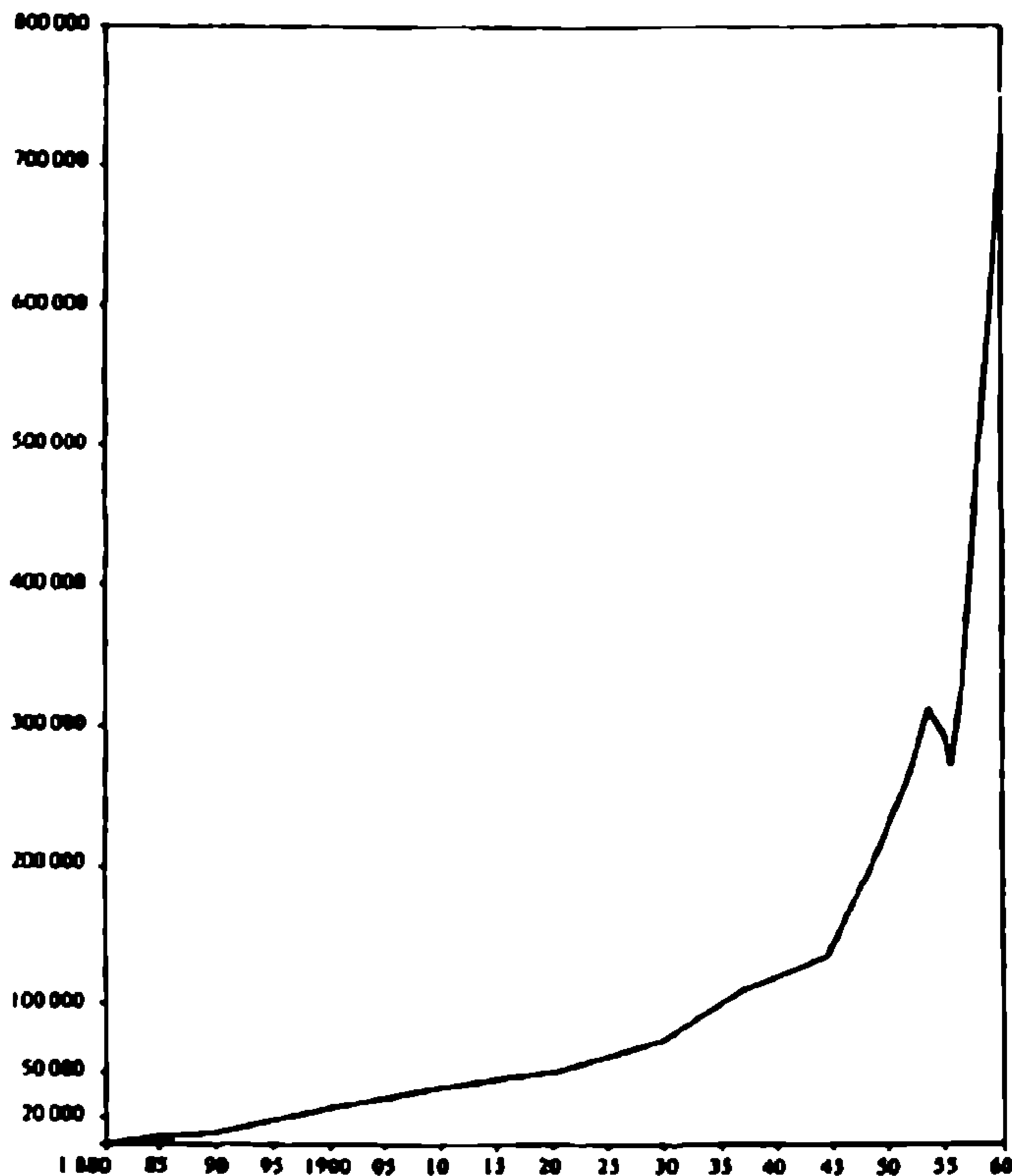
1. Yvonne Turin, opcit, pp. 162-163.

5- دائما من بين العدد السابق(115) هناك 72 تلميذ غادروا المدرسة بسبب الفقر والظروف الاجتماعية المزرية، فقد حمل سجل القيد ملاحظات تُؤكد ذلك، نذكرها باللغة التي دونت بها :

(Vafaireleberger- souventmalade- adisparu- passerl'âge- quitterl'école.)

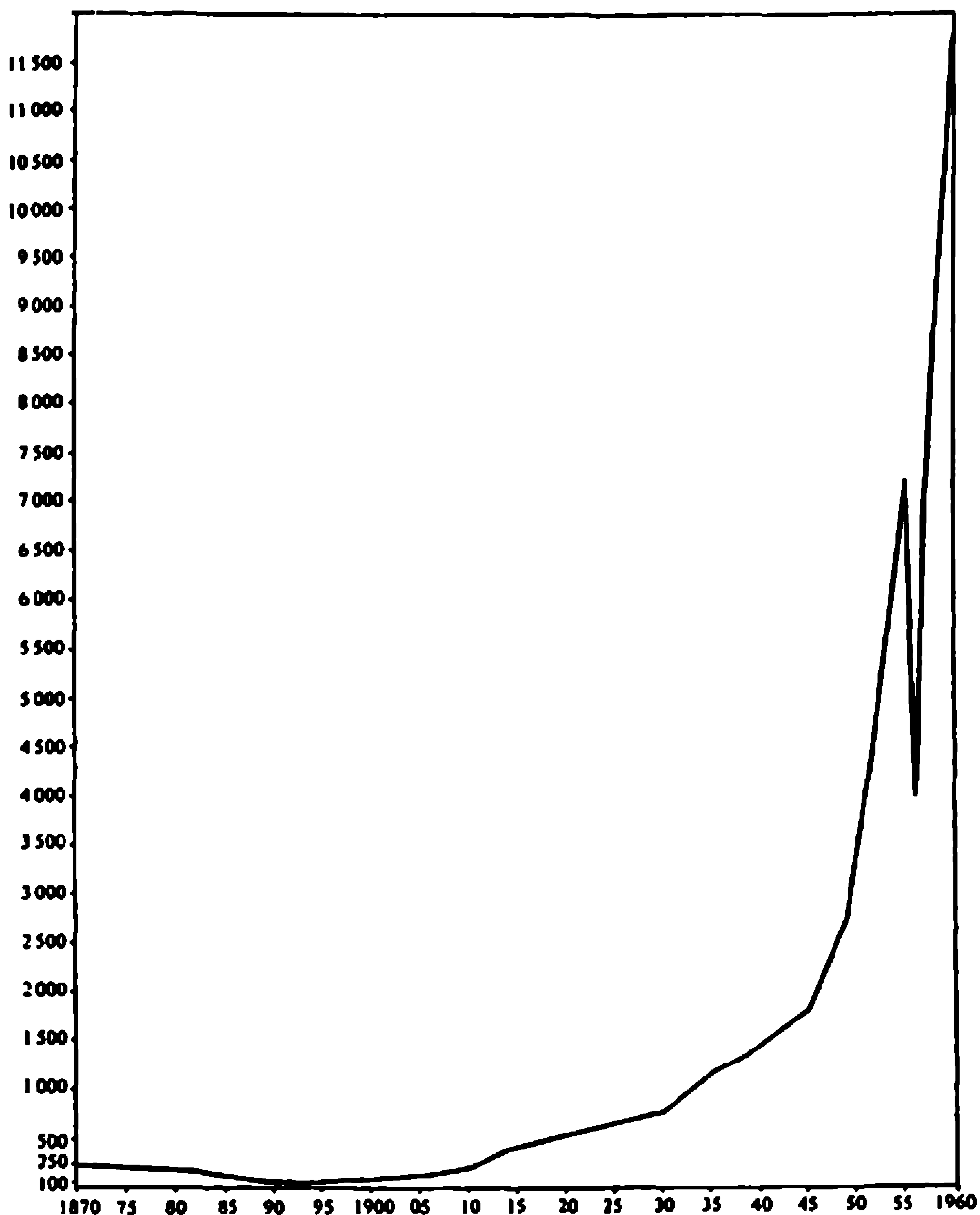
خلاصة : رغم الانتقادات والنقائص وسوء نية المؤسسة الاستعمارية فان هذا النوع من التعليم وفّر في وقت من الأوقات نخبة مثقفة - على قلة عددهم - ساهمت بتنظيم وتأطير الحياة السياسية قبل الاستقلال في إطار الحركة الوطنية وبعد الاستقلال في إدارة دواليب الدولة الجزائرية المستقلة بالرغم من أن وسيلة إبداعها كانت اللغة الفرنسية التي تعتبر غنيمة حرب لا أكثر.

ملحق رقم 01 : تطور عدد المتمدرسين الجزائريين المسلمين في الطور الابتدائي (1880-1962)



سابقا. Colbert أرشيف مدرسة : الاخوة بوقرن، عين ولمان [1]

ملحق رقم 02 : تطور عدد المتمدرسين الجزائريين المسلمين في الطور الثانوي (1870-1960) [2]



1. المصدر : Guy Pervillé : opcit, p. 19.

2. Guy Pervillé : opcit, p. 21.

ملحق رقم 03 : مرسوم 30 سبتمبر 1850

مرسوم 30 سبتمبر 1850

باسم الشعب الفرنسي

رئيس الجمهورية

نظرا لاقتراحات الحاكم العام للجزائر ورأي مجلس الحكومة بتاريخ 24 جانفي 1850 حول مشروع تنظيم التعليم العام للمسلمين.

نظرا لقرارات رئيس المجلس المكلف بالسلطة التنفيذية المؤرخة في 16 أوت و 9 ديسمبر 1848، التي تعتبر انه من الضروري وضع تحت الرقابة وإدارة الحكومة كل مؤسسات التعليم العام للمسلمين، ونظرا لتقهقر المدارس التي كانت تتابع بها الدراسات العليا الإسلامية والتي وحدها يمكنها تخريج مرشحين للمناصب : المفتي، القاضي، الإمام، الخوجة، وغيرها من الوظائف المخصصة للأهالي في المصالح الإدارية بالجزائر.

- يقرر :

الفصل الأول

التعليم الابتدائي والثانوي

المادة الأولى : التعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي المقدمان في المدارس الإسلامية يوضعان تحت الرقابة السامية للحاكم العام والتي تمارس بواسطة الحكام في الأقاليم المدنية، وفي الأقاليم العسكرية من طرف قادة المقاطعات.

لم يطرأ أي تغيير في شروط الوجود وفي طرق التعليم المنتهجة حاليا.

المادة الثانية : ينشأ صندوق سنوي مسجل في ميزانية الدولة سوف يخصص لمنح مكافآت للمعلمين المتميزين والتلاميذ النجباء.

الحاكم العام للجزائر سيقرر تقسيم هذه الصناديق بالنظر إلى الإقتراحات التي ستقدم له من طرف القادة والحكام، يقوم الحاكم العام بتقديم تقرير إلى وزير الحربية حول ذلك.

الفصل الثاني :
المدارس العليا الإسلامية

المادة الثالثة : تؤسس على حساب الدولة في كل من: المدية، تلمسان، وقسنطينة، مدرسة عليا (medersa) من اجل تكوين مترشحين للوظائف المرتبطة بمصالح العبادة، العدالة والتعليم العام للأهالي والمكاتب العربية.

المادة الرابعة : التعليم في المدارس العليا مجاني ويتضمن :

درس في القواعد والأدب (النحو).

درس في القانون والاجتهاد (فقه).

درس في الدين (التوحيد).

المادة الخامسة : فريق العمل في المدرسة يتكون من:

- مدير مكلف في نفس الوقت بالقيام بتدريس أحد الدروس الثلاثة والذي يتلقى راتبا شهريا قدره

.................................2100 فرنك.

- أستاذان براتب شهري قدره ......1500 فرنك ......3000 فرنك

وقاف..600 فرنك.

المادة السادسة : مدير وأساتذة المدارس العليا الإسلامية يُعينون من طرف وزير الحربية باقتراح من الحاكم العام للجزائر.

الوقاف يعيّن من طرف الجنرال قائد المقاطعة، تحت إشراف مدير التربية.

المادة السابعة : كل مدرسة عليا سيكون مقرها قرب أحد المساجد التي كانت بجوارها مدارس.

يقدم دعم قيمته 100 فرنك كل سنة للعشر تلاميذ الأوائل في كل مدرسة، كما يسمح لهم بالإيواء في المؤسسة إذا كان المحل يتسع لذلك.

المادة الثامنة : توضع المدارس العليا تحت رقابة الضباط العاملون وقادة المقاطعات، هذه الرقابة تمارس بواسطة المكاتب العربية.

المادة التاسعة : تفتيش المدارس العليا كل سنة من طرف أحد الضباط الفرنسيين الملحقين بالشؤون العربية، ومن طرف احد أساتذة كرسي اللغة العربية المعيّن من طرف الحاكم العام للجزائر.

المادة العاشرة : المصاريف الناتجة عن إنشاء المدارس العليا الإسلامية تتكفل بها الميزانية الحربية.

المادة الحادية عشر : يكلف وزير الحربية بتنفيذ هذا المرسوم.

حرر بالإيليزي : في 30 سبتمبر 1850.

إمضاء ل.ن. بونابارت

وزير الحربية دوهوتبول

نظر من أجل تطبيقه في الجزائر

الجزائر في 3 أكتوبر 1850

الحاكم العام للجزائر

إمضاء ف. شارون

ملحق رقم 04 : قرار 16 فيفري 1876

قرار 16 فيفري 1876

الحاكم العام المدني للجزائر

- نظرا لمرسوم 3 سبتمبر 1850

- نظرا لمرسوم 15 أوت 1875، المنظم للتعليم العمومي العام في الجزائر والذي يرخص للحاكم العام إنشاء المدارس الإسلامية بأنواعها.

- **يقــرر :**

المادة الأولى : المدارس الإسلامية للتعليم العالي (مدرسة) الجزائر، وتلمسان و قسنطينة، تمارس تحت سلطة الحاكم العام بواسطة :

1- قادة المقاطعات العسكرية من أجل المراقبة السياسية والإدارية

2- مدير التربية فيما يخص إدارة التعليم والانضباط الداخلي لهذه المؤسسات.

المادة الثانية : المدارس الإسلامية والتعليم العالي تهدف إلى تكوين مرشحين لوظائف الديانة الإسلامية، العدالة والتعليم الإسلاميين وكذا الوظائف التي يمكن - استنادا إلى مرسوم 21 أفريل 1866 - ان تشغل من طرف المسلمين الغير المتجنسين.

المادة الثالثة : كل سنة يحدد الحاكم العام، حسب الحاجات المحتملة لمختلف الوظائف، وفي حدود الموارد المخصصة لهذه المؤسسات، عدد التلاميذ الذين يتم استقبالهم في المدارس الإسلامية العليا.

لا يقبل أي مترشح ما لم يبرهن أمام لجنة امتحان تنصب لهذا الغرض من طرف الحاكم العام باقتراح من مدير التربية أنه يملك المعارف

اللازمة لمتابعة دروس السنة الأولى، و يجب عليه أن يبرهن انه مسلم من الأهالي سنه يتراوح بين 18 سنة على الأقل و 25 سنة على الأكثر.

برنامج الامتحان يقرر من طرف الحاكم العام، باقتراح من مدير التربية. لكي يتقدم لهذا الامتحان على المترشح ان يسجل نفسه شهرا قبل تاريخ الامتحان في مكاتب مدير الأكاديمية بالنسبة لمدارس الجزائر، وفي مكاتب مفتشية الأكاديمية بالنسبة للمدرستين الأخريين، يجب ان يثبت أنه من الاهالي، ويثبت سنه وسلوكه.

قائمة مرتبة حسب الاستحقاق تضعها (كذا) من طرف لجنة الامتحان ويعين الحاكم العام على أساس هذه القائمة التلاميذ الناجحين.

المادة الرابعة : مدة الدراسة في المدارس الإسلامية للتعليم العالي محددة بثلاث سنوات تشمل :

-1 تعليم اللغة الفرنسية، التاريخ والجغرافيا، الحساب وبعض مبادئ القانون المدني، القانون الجزائي، والقانون الإداري.

-2 تعليم اللغة والأدب، علم التوحيد والشريعة الإسلامية.

المادة الخامسة : قانون محضر من طرف مدير التربية، مصادق عليه من طرف الحاكم العام يحدد في كل سنة دراسية توزيع المواد المدرسية.

لا ينجح احد في السنة الثانية ولا إلى السنة الثالثة ما لم يثبت أمام اللجنة المذكورة في المادة الثالثة (03) انه قادر على متابعة الدراسة في المستوى الأعلى، لكن الأهالي الحاملين لشهادة الدراسات الإسلامية للتعليم الخصوصي يسمح لهم بمتابعة الدراسة في السنة الثانية.

المادة السادسة : في نهاية السنة الثالثة، يحدد امتحان التخرج عدد النهائي للتلاميذ الذين أنهوا دراستهم، هؤلاء يُعلمون - من بين الوظائف

المتوفرة لهم - عن الوظيفة التي اختاروها، وفي حالة عدم شغور الوظيفة الحالية يعلنون عن طبيعة الوظيفة التي يرغبون في الحصول عليها، لهذا الغرض تحجز لهم - فضلا عن كل المسلمين - الوظائف المذكورة في الجزء الأول للمادة الثانية (02) من هذا القرار عن شغورها.

يعطى الحق لهذه الطلبات حسب رقم الترتيب.

التلاميذ الباقون خارج هذا الترتيب يفقدون أي حق في العمل أو الوظيفة.

المادة السابعة : تلاميذ المدارس العليا يعالون من أموال السنتيمات الزائدة المضافة إلى الضرائب المقبوضة عن الأهالي في المنطقتين (المدنية والعسكرية).

المقاطعات والبلديات وأرباب العائلات يمكنهم التكفل بمنحة التلاميذ الأهالي بشرط ان يثبت هؤلاء التلاميذ شروط الشن والقدرة والسلوك المطلوبة في المادة الثالثة (03).

المادة الثامنة : تخضع المدارس الإسلامية العليا لتفتيش المفتش وكذا الأساتذة من الفرنسيين والأهالي يعينون من طرف الحاكم العام، يوضح التفتيش تحت سلطة مدير الأكاديمية ويقدم تقاريره.

يعين العمال الأقل شانا من طرف قائد المقاطعة باقتراح من مدير المدرسة.

المادة التاسعة : إلى أن يقرر غير هذا، يحدد رواتب المفتش وعمال المدارس الإسلامية العليا كما يلي :

- مفتش المدارس الإسلامية العليا .... 8000 فرنك
- مصاريف الزيارات .... 1000 فرنك

- **المدراء :**	الدرجة	الأولى	3000 فرنك
	الدرجة	الثاني	2700 فرنك
	الدرجة	الثالثة	2400 فرنك
- **الأساتذة :**	الدرجة	الأولى	3000 فرنك
	الدرجة	الثانية	2700 فرنك
	الدرجة	الثالثة	2400 فرنك
- **الوقاف :**	الدرجة	الأولى	3000 فرنك
	الدرجة	الثانية	2700 فرنك
	الدرجة	الثالثة	2400 فرنك

المادة العاشرة : يتكفل بمصاريف المدارس الإسلامية للتعليم العالي كلا من القروض المفتوحة بميزانية الجزائر وكذا المسجلة في ميزانية الصندوق المشترك العام والصناديق المشتركة الفرعية لبلديات الأهالي في الجزائر.

المادة الحادية عشر : يمكن قبول التلاميذ الخارجيين أيا كانت جنسيتهم وبعد موافقة رئيس الأكاديمية لمتابعة الدروس تحت الشروط التي ستعين في قوانين لاحقة.

المادة الثانية عشر : كل الإجراءات المخالفة لهذا القرار ملغاة.

المادة الثالثة عشر : قادة المقاطعات ومدير التربية مكلفون بتنفيذ هذا القرار.

حرر بالجزائر : 16 فيفري 1876.

الإمضاء : الجنرال شانزي

ملحق رقم 05 : مرسوم 23 جويلية 1895

مرسوم 23 جويلية 1895 :

رئيس الجمهورية الفرنسية،

بعد تقرير وزير التعليم العام، الفنون الجميلة والعمارات

المجلس الأعلى للتعليم العام.

يرسّم :

العنوان الأول :

عن المدارس :

المادة الأولى : مدة الدراسة بمدارس الجزائر،قسنطينة وتلمسان حددت بأربع سنوات.

المادة الثانية : يجب على المسلمين الذين يتقدمون للقبول في هذه المؤسسات أن يكونوا حائزين على شهادة التعليم الابتدائي والخضوع لامتحان الدخول.

المادة الثالثة : يشمل التعليم المواضيع التالية :

1- اللغة الفرنسية، مبادئ التاريخ والجغرافيا والقانون المعمول به والتنظيم الإداري.

2- الحساب، مبادئ في الهندسة والعلوم الفيزيائية والطبيعية.

3- اللغة العربية.

4- الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها العملية.

5- علوم الدين الإسلامي.

المادة الرابعة : في مدرسة الجزائر يشمل التعليم أيضا، بالنسبة لفئة

التلاميذ معينة من طرف الحاكم العام للجزائر، اللغة القبائلية والقانون العرفي القبائلي.

المادة الخامسة : التلاميذ الذين يجتازون بنجاح امتحان التخرج في نهاية السنة الرابعة يتحصلون على شهادة دراسات المدارس.

العنوان الثاني :

عن القسم الأعلى لمدرسة الجزائر

المادة السادسة : يؤسس قسم أعلى في مدرسة الجزائر.

المادة السابعة : مدة الدراسة به عامين.

المادة الثامنة : يجتاز التلاميذ من بين المسلمين المتحصلين على شهادة الدراسات المذكورة في المادة الخامسة أعلاه.

يستثنى عن هذه القاعدة بقرار خاص من الحاكم العام للجزائر.

المادة التاسعة : الدراسة في القسم الأعلى تشمل المواضيع التالية:

-1 علوم الدين الإسلامي وتفسير القرآن.

-2 الشريعة الإسلامية ومصادرها.

-3 الأدب العربي، البلاغة والمنطق.

-4 تاريخ الحضارة الفرنسية.

-5 مبادئ القانون الفرنسي والتشريع الجزائي.

المادة العاشرة : التلاميذ الذين يجتازون بنجاح امتحان التخرج في نهاية السنة الثانية يتحصلون على ديبلوم الدراسات العليا للمدارس.

المادة الحادية عشرة : بعد ثلاث سنوات من العمل في إحدى الوظائف العمومية التي ستحدد بقرار من الحاكم العام يمكن للمسلمين الحاصلين

على شهادة الكفاءة المذكورة في المادة الخامسة متابعة الدراسة في السنة الثانية للقسم الأعلى لمدرسة الجزائر من أجل الحصول على ديبلوم الدراسات العليا.

المادة الثانية عشرة : البرامج وشروط امتحانات الدخول والتخرج المتضمنة في المواد 2-5-10 المذكورة أعلاه سوف تحدد بقرارات الحاكم العام للجزائر باقتراح من مدير التربية للجزائر.

المادة الثالثة عشرة : بتفويض من وزير التعليم العمومي والفنون الجميلة والديانات يكلف الحاكم العام للجزائر بتنفيذ هذا المرسوم.

حرر بباريس في : 23 جويلية 1895

فيليكس فور

من طرف رئيس الجمهورية : وزير التعليم

العمومي والفنون الجميلة والديانات

ر. بوانكاريه

الهجرة غير الشرعية في الجزائر والمشكلات الاجتماعية

- مقاربة سوسيولوجية -

الأستاذة نجاح بوالهوشات

مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة.

المقدمة :

لطالما كان الهدف الرئيسي للإنسان في مختلف الأزمنة والعصور هو البحث عن العوامل الضرورية لبقائه، الشيء الذي كان يفرض عليه الهجرة من مكان إلى آخر من أجل الحصول عليها. حيث كانت هجرته في القديم لا تخضع لنفس الميكانيزمات المعقدة التي تخضع لها في الوقت الحالي، فبتطور الحياة الاجتماعية للبشر بجميع أبعادها خاصة فيما يخص البعد السياسي، والذي تجسد تطوره بظهور أنظمة الحكم المختلفة وبتحديد الحدود الإقليمية الخاصة بكل دولة، أصبحت الهجرة من أجل الحصول على ظروف معيشية أفضل هي الأخرى محددة بقوانين

واتفاقيات ومراسيم دولية متنوعة ومتباينة تميل إلى تقنينها و تقليصها، الشيء الذي تسبب في ظهور نمط آخر من الهجرة لا يعترف بمصداقية هذه القوانين الدولية، وهو ما أصبح يصطلح عليه بـ : "**الهجرة غير الشرعية**" أو "**الهجرة السرية**". و لقد صاحب ظهور هذا النمط من الهجرة في مختلف دول العالم تفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية مثل: البطالة، الإدمان على المخدرات، السرقة، الاغتصاب، القتل... الخ، لكنّ المتأمل في العلاقة التي تربط كل من متغيري الهجرة غير الشرعية و المشكلات الاجتماعية، يجد بأنّ كل منهما يعتبر سببا ونتيجة للآخر، و هو ما يفرض على الحكومات إيجاد حلول فعّالة من شأنها أن تقلل تفاقم كلا الظاهرتين في نفس الوقت. و لأنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من هذا العالم فقد شهدت هي الأخرى في السنوات الأخيرة زيادة في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية صاحبتها في المقابل زيادة انتشار مختلف المشكلات الاجتماعية، الشيء الذي يثير عدّة تساؤلات محيّرة حول خلفيات هذه العلاقة التي تربط بين هاتين الظاهرتين، والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال إثارة عدّة نقاط في هذه المداخلة، و المتمثلة أساسا في :

1 – تحديد الإطار المفاهيمي للموضوع :

قبل التطرق لأي موضوع اجتماعي و الولوج في مختلف جوانبه، لابد أولا من تحديد الإطار المفاهيمي الذي يرتكز عليه، فمن المستحيل أن نتمكن من إعطاء الأبعاد الواقعية و الحقيقة لأي ظاهرة اجتماعية دون تعريف مفاهيمها بشكل دقيق وصحيح ينقلها من المعاني النظرية التجريدية إلى المعاني الميدانية الواقعية. و بناء على هذا الطرح تتمثل المفاهيم الأساسية لموضوع هذه المداخلة في ما يلي :

1 – 1 الهجرة غير الشرعية :

إنّ الهجرة بصفة عامة حسب العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية، ظاهرة تمتد جذورها إلى العصور القديمة من التاريخ، حيث كان لها الفضل حسب رأيهم في إعمار الأرض من خلال تلاقي مجموعات بشرية مختلفة من حيث الثقافة، الشيء الذي سمح بحدوث تلاقح ثقافي ساهم في بناء حضارة إنسانية مشتركة. و تعرّف الهجرة لغة و اصطلاحا كما يلي :

1 – 1 – 1 لغة :

الهجرة بصفة عامة اسم من هجر يهجر هجرا وهجرانا، و قال ابن فارس: الهاء و الجيم و الراء أصلان، يدل أحدهما على القطيعة، و الآخر على شد الشيء و ربطه. و يقال هاجر القوم من دار إلى دار أي تركوا الأولى للثانية. و لقد أكدّ ابن المنظور بأنّ الهجر هو الخروج من أرض إلى أرض[1]. إنّ التعريف اللغوي الذي قدّمه ابن المنظور يقترب إلى حد كبير من التعريف الاصطلاحي الذي يعطى للهجرة بصفة عامة كحركة ديمغرافية في الوقت الحالي.

1 – 1 – 2 اصطلاحا :

لكي نقوم بتعريف الهجرة غير الشرعية كظاهرة فرضت نفسها في الوقت الحالي، يجب أولا أن نقوم بتعريف مفهوم الهجرة بصفة عامة، و الذي عرف هو الآخر عدّة تعاريف نذكر من أبرزها ما يلي :

- عرّفت الهجرة بأنّها : " ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية على شكل تنقل سكان من مكان إلى آخر، و ذلك بتغيير مكان الاستقرار

1. إبراهيم محمد عياش : " الهجرة غير الشرعية – الجزء الأول "، [www.ahewar.org]، (2 ماي 2010)، على الساعة 10 : 00، ص1.

الاعتيادي للأفراد، وهي جزء من الحركة العامة للسكان "[1]. ركز هذا التعريف على البعد الديمغرافي لظاهرة الهجرة باعتبارها سلوك بشري مارسه الإنسان منذ أقدم العصور من خلال تنقله من مكان إلى آخر.

- و قد عرّفت الهجرة أيضا بأنّها : " ظاهرة اجتماعية يتم فيها التقاء الجماعات البشرية و التحامهم، عرفتها البشرية منذ ظهور الإنسان القديم، حيث أنّها كانت ملازمة للإنسان فرضتها عليه الظروف الاجتماعية و السياسية و الحروب و المنازعات و انتشار الأوبئة و الأمراض، حيث كانت الجماعات البشرية تتحرك من مناطق إقامتها العادية نحو مناطق أخرى يتحدد قربها أو بعدها وفقا للإمكانيات المتاحة لهذا الإنسان "[2]. أما هذا التعريف فقد ركز على البعد الاجتماعي للهجرة، و ذلك باعتبارها ظاهرة اجتماعية ساهمت العديد من الظروف المحيطة بالإنسان في ظهورها و انتشارها.

- أما بعض المختصين فقد عرفوا ظاهرة الهجرة بأنّها : " عملية انتقال... جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى، سواء داخل البلد الواحد أو إلى منطقة أخرى خارج حدود البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الجماعة أو بغير إرادتهم، وإما بإضرارهم إلى ذلك "[3]. أشار هذا التعريف إلى أنواع الهجرة حسب الحدود الإقليمية التي تنتقل إليها الجماعة المهاجرة، بالإضافة إلى تطرقه إلى مختلف الحالات التي تلجأ فيها هذه الجماعة المهاجرة إلى مغادرة مكان إقامتها الاعتيادي.

---

1. المرجع السابق : ص1.
2. محمد أعبيد الزناتي إبراهيم : الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2008، ص119.
3. المرجع السابق : ص 143.

هذا فيما يخص التعريفات التي أعطيت لظاهرة الهجرة بصفة عامة، أما فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية فقد عرّفت بأنّها : " شكل من أشكال الهجرة الدولية التي يهاجر فيها الأفراد خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى بطريقة سريّة مخالفة لقانون الهجرة المتعارف عليه دوليا "[1]. إذن يتضح من خلال هذا التعريف أنّ الهجرة غير الشرعية هي من الظواهر الاجتماعية المعتلة، التي لا تلقى استحسان عند جميع دول العالم دون استثناء، وذلك لأنّها تهدد بطريقة أو بأخرى الأمن القومي لكل دولة، الشيء الذي يجعل هذه الدول تحرص على تطوير مختلف الإجراءات الأمنية لحماية حدودها الإقليمية من الوافدين عليها بطرق غير قانونية، كما يجعلها أيضا تلجأ إلى التعاون الدولي من أجل مواجهتها، والذي يتجسد أساسا كما سبق الذكر في التوقيع على الاتفاقيات و المراسيم التي من شأنها أن تساهم في تناقصها، أو تمّكن على الأقل من السيطرة و التحكم فيها.

وحسب موضوع هذه المداخلة فإنّ الهجرة غير الشرعية تعني : **انتقال المواطنين الجزائريين الذين ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة من موطنهم الأصلي إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط بدون وثائق رسمية أو بتأشيرات مزورة، وذلك بطرق مختلفة من أبرزها القوارب البحرية، لتحقيق أهداف مختلفة تحددها الوضعية الاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين.** و لعل خير دليل أصبح يؤكد الانتشار الملفت لهذه الظاهرة في المجتمع الجزائري هو إطلاق تسميّة محلية عليها لا نجدها في أي دولة في العالم، وهي تسميّة "**الحرقة**" التي كانت فئة الشباب الجزائري مصدرها الأساسي، أما بالنسبة للأشخاص الذين يمارسونها فتطلق عليهم تسميّة "**الحراقة**". إنّ الهجرة غير الشرعية

1. إبراهيم محمد عياش : مرجع سبق ذكره ، ص1.

أو " الحرقة " بالتعبير العامي المحلي لها علاقة وثيقة بمختلف المشكلات الاجتماعية التي أصبحت هي الأخرى تعرف انتشارا ملفتا للانتباه في المجتمع الجزائري، حيث سنحاول في العناصر اللاحقة توضيح طبيعة هذه العلاقة بشكل أكثر أدق.

1 – 2 المشكلات الاجتماعية :

ليس هناك تعريفا واحدا و شاملا للمشكلة الاجتماعية، و على الرغم من تعدد التعاريف فإنّها تتميز بوجود صفة عامة و مشتركة بينها، وهي أنّها مظهر من مظاهر عدم التنظيم الاجتماعي أو مظهر لتفكك وتحلل المجتمع، وهي تؤثر على الفرد و الجماعة و المجتمع بصورة عامة [1]. و تعرّف المشكلة الاجتماعية لغة و اصطلاحا كما يلي :

1 – 2 – 1 لغة :

المشكلة في اللغة من أشكل أي التبس، و المشكل هو الملتبس، و هو عند الأصوليين ما لا يفهم حتى يدل عليه دليل من غيره [2]. فانطلاقا من هذا التعريف اللغوي نفهم أنّ المشكلة هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية.

1 – 2 –2 اصطلاحا :

من أبرز التعريفات التي أعطيت للمشكلة الاجتماعية من طرف مختلف المختصين في مجال العلوم الاجتماعية نذكر ما يلي :

– عرّفت المشكلة الاجتماعية بأنّها : " ذلك الظرف أو الموقف الذي

1. إحسان محمد الحسن : موسوعة علم الاجتماع، لبنان، الدار العربية للموسوعات، ط1، 1999، ص 594.

2. عصام توفيق قمر وآخرون : المشكلات الاجتماعية المعاصرة – مداخل نظرية، تجارب عربية، أساليب المواجهة – ، الأردن ، دار الفكر ناشرون و موزعون، ط1، 2008، ص17.

يعتبره أعضاء المجتمع تهديدا بطريقة ما لقيّمهم، و بعبارة أخرى أكثر بساطة فإنّ المشكلات الاجتماعية هي ما يظن الناس أنّها كذلك "[1]. إنّ هذا التعريف يقترب كثيرا من الحقيقة الموجودة في الواقع، وذلك من خلال توضيحه بأنّ المشكلة الاجتماعية هي ما يظن الناس أنّها كذلك، فما نجده نحن مشكلة تهدد النظام القيّمي لمجتمعنا قد لا يعتبرها الأفراد في مجتمعات أخرى خطرا يهدد تماسك النظام الاجتماعي لديهم .

- كما عرّفت المشكلة الاجتماعية أيضا بأنّها : " التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع و بين ما ترغب مجموعة هامة من هذا المجتمع بصورة جديّة أن يكون، و يتأثر مدى هذا التناقض من خلال طريقتين وهما : رفع المستويات التي يكون لها فاعلية وعمومية في المجتمع، أو باستمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدّة هذا التناقض أو التباين "[2]. إنّ التناقض بين ما هو كائن و بين ما ينبغي أن يكون، و الذي يتجسّد في شكل مشكلات اجتماعية متنوّعة حسب ما ورد في هذا التعريف من شأنه من أن يزعزع استقرار كل مجتمع من خلال تعرضّه لخطر التفكك، وخطر انتشار السلوك الإجرامي فيه.

و حسب موضوع هذه المداخلة فإنّ المشكلات الاجتماعية هي : **تلك الانحرافات في السلوك الاجتماعي للأفراد في المجتمع الجزائري، والتي تتسبب في حدوث اختلالات في مختلف النظم الاجتماعية الموجودة فيه، حيث تعتبر إلى جانب ذلك من العوامل المتسببة في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى مختلف الفئات الاجتماعية في الجزائر، كما تعتبر في نفس الوقت من النتائج التي تفرزها هذه الظاهرة.** ومن أبرز

1. علي عبد الرازق جلبي : المشكلات الاجتماعية - دراسات معاصرة قي العنف والجريمة المنظمة - مصر، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، ط 1، 2005، ص19.
2. عصام توفيق قمر وآخرون : مرجع سبق ذكره ، ص 18.

المشكلات الاجتماعية التي أصبحت تعرف انتشارا ملحوظا في المجتمع الجزائري نذكر : السرقة، القتل، الإدمان على المخدرات، الاغتصاب، العنوسة، البطالة، الانحلال الخلقي، الجريمة المنظمة... الخ .

2- الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري :

لقد اختلف المختصون و العلماء في مختلف العلوم الاجتماعية في البحث عن الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري، حيث تنوّعت وتعدّدت بتعدد وجهات نظرهم التي تنطلق أساسا من تخصصاتهم. لكن على العموم يمكن أن نجملها في العوامل التالية :

2 – 1 العوامل الاقتصادية :

حيث نقصد بالعوامل الاقتصادية هنا على وجه الخصوص الدخل الفردي للأفراد، وحسب موضوع هذه المداخلة الذي يوضح العلاقة الموجودة بين الهجرة غير الشرعية و المشكلات الاجتماعية، فإنّ تدني الدخل و محدودية القدرة الشرائية في ظل تقلص فرص العمل أو بمعنى آخر انتشار مشكلة البطالة[1]، يجعل الأفراد في أي مكان من العالم على اختلاف ثقافاتهم يفكرون في الذهاب إلى الأماكن التي تتوفر فيها فرص أحسن لزيادة الدخل الذي يلبي احتياجاتهم، أو التي تخلصهم من مشكلة البطالة. و بإسقاط هذا الطرح على المجتمع الجزائري نجد أن العامل الاقتصادي كان من أبرز العوامل التي ساهمت في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة بعد التوجه إلى الرأسمالية الحديثة وتشجيع الخوصصة اللذين ساهما في زيادة حدّة ظاهرة البطالة لدى مختلف الفئات الاجتماعية في الجزائر، فكما هو

1. محمد الحريري : " الهجرة غير الشرعية "، [www.maktoobblog.com]، (7 ماي 2010)، على الساعة 8:45، ص2.

معروف فإنّ التحوّل الاقتصادي الذي عرفته الجزائر من نظام الاقتصاد الموّجه إلى نظام اقتصاد السوق أفرز العديد من الآثار السلبية، و التي كانت من أبرزها : التخلص من العمالة الزائدة في المؤسسات العمومية، إفلاس البعض منها، و انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، فكان الحل السحري أمام المواطنين الجزائريين الأكثر تضررا من هذه الآثار السلبية هو الهجرة بمختلف الطرق، فإن لم تتحقق هذه الرغبة بالطرق الشرعية، فإنّ الطرق غير الشرعية أيضا مباحة في سبيل توفير مستوى معيشي أفضل.

ولعل أكثر المظاهر الاقتصادية التي ساهمت في ترسّخ فكرة الهجرة غير الشرعية في أذهان الكثير من المواطنين الجزائريين، هي رجوع المهاجرين إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط إلى أرض الوطن وهم في وضع اقتصادي أفضل من خلال امتلاكهم للسيارات و شرائهم للعقارات - بعد أن كانوا في وضعية اقتصادية متدهورة -، حيث كانت هذه النماذج بمثابة المحفز الرئيسي للكثيرين من أجل الهجرة بشتى الطرق الشرعية منها و غير الشرعية.

2 – 2 العوامل السياسية :

ويقصد بالعوامل السياسية هنا على وجه الخصوص، الإجراءات التي اتخذتها مختلف الحكومات الأوروبية من أجل الحد من عدد المهاجرين إليها بصفة عامة، و عدد المهاجرين غير الشرعيين بصفة خاصة، والتي من أبرزها فرض نظام تأشيرة الدخول الذي كان له هو الآخر الدور الجوهري في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو الدول الغربية على العموم، وذلك من باب أنّ كل محظور مرغوب [1].

1. إبراهيم محمد عياش : " الهجرة غير الشرعية – الجزء الثاني "، [www.ahewar.org]، (2 ماي 2010)، على الساعة 10:05، ص1.

والجدير بالذكر في هذا المقام أيضا أنّ الصورة التي روجتها مختلف وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية عن الرفاهية التي تتمتع بها المجتمعات الغربية في مختلف مجالات الحياة، جعلت عامل فرض التأشيرة من أجل الدخول إلى أراضي هذه الدول الغربية، خاصة منها تلك الواقعة على الضفة الشمالية للبحر المتوسط محفز قوي للمغامرة بشتى الطرق من أجل اكتشاف حقيقة الحياة في هذه الدول بجميع أبعادها [1]، وعندما نذكر هنا عامل المغامرة من أجل الاكتشاف فإنّ فئة الشباب الجزائري نظرا للخصائص التي تتميز بها تعتبر الفئة الأكثر إيمانا بهذا العامل.

أما الجانب الثاني للعوامل السياسية التي ساهمت في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر فيتمثل في العامل الاستعماري، فرغم الجهود التي بذلت من طرف الدولة و مختلف المثقفين الجزائريين، إلا أنّ الرغبة في الهجرة إلى الدول التي كانت تستعمر دول شمال إفريقيا مازالت تسيطر على الكثير من الجزائريين مهما كانت الطرق المستعملة لتحقيق تلك الرغبة [2].

2 – 3 العوامل الاجتماعية و الثقافية :

وإلى جانب كل من العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية، فإنّ هناك العديد من العوامل الاجتماعية و الثقافية التي ترسّبت مع مرور الوقت لتوّلد رغبة قوية لدى فئات اجتماعية مختلفة في الجزائر للجوء إلى الهجرة غير الشرعية كخيار من شأنه أن يخفف عليهم الآثار السلبية لهذه

1. عبد الحق عباس: " الهجرة غير الشرعية – الحراقة – "، [www.chihab.com]، (9 ماي 2010)، على الساعة 11:00، ص1.
2. محمد معمر : " أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية - دراسة ميدانية - "، [www.aljazeera.net] ، (3 ماي 2010)، على الساعة 12:00، ص 3.

العوامل، التي باتت تطرح نفسها على الساحة الوطنية بشدّة في حوارات المثقفين و المفكرين و الأخصائيين الاجتماعيين. فحالة الاغتراب مثلا التي أصبحت موجودة بين المواطن الجزائري و بين كل ما ينشط شعور الانتماء لديه إلى الوطن و الاعتزاز بوجوده فيه تعتبر حقيقة من أبرز المشكلات السوسيوثقافية التي زادت من حدّة انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، وهو ما جعل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يطلق عليها اسم" فقدان الروح الوطنية " في خطابه الذي ألقاه في مدينة بجاية في 29 مارس 2004، اثر ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية ونسبة الانتحار من خلال تفجير النفس باسم تنظيم القاعدة لدى فئة الشباب الجزائري [1]، حيث أنّ فتور شعور المواطنة لدى أفراد المجتمع الجزائري جعل البعض منهم يبحث عنه من خلال اعتزازه بثقافات دول أخرى غربية عن ثقافة موطنه الأصلي. وعندما نتأمل في أصل هذه المشكلة نراها تضرب بجذورها إلى أفكار ومعلومات غير سليمة من الناحية التربوية، تلقاها المواطن الجزائري منذ مرحلة الطفولة، فلطالما رأينا الآباء والأمهات عندما يقتنون أي سلع أو منتوجات أجنبية لأطفالهم يقولون لهم بأنّها ذات جودة عالية لأنّها مستوردة ولم يتم صنعها محليا، حتى وإن لم تكن تلك السلع و المنتوجات الأجنبية تتصف بالجودة المطلوبة. و مع أنّ هذا السلوك قد يبدو للبعض عادي و لا يستحق الاهتمام، إلا أنّ آثاره السلبية على المستوى البعيد أخطر بكثير من بعض القضايا التي نراها اليوم جوهرية، فمثل هذه الأفكار حينما ينشأ عليها أي فرد في أي دولة كانت سوف يكون لديه مركب نقص نحو انتماءه إلى موطنه الأصلي، و هو ما نلاحظه اليوم في الواقع لدى الكثير من أفراد المجتمع الجزائري، الشيء

1. هيثم رباني : " الشباب الجزائري بين مشاعر اليأس وتهمة فقدان الروح الوطنية "، [www.ara/spcials/switzerland.com]، (8 ماي 2010) ، على الساعة 15:15، ص1.

الذي ينتهي بهم في الأخير إلى اختيار الهجرة غير الشرعية كأحد حلول للتخلص من مركب النقص الذي لازمهم لسنوات من عمرهم.

2 – 4 العوامل النفسية :

تعتبر العوامل النفسية في أغلب الظروف المنبع الأصلي للعديد من المشكلات الاجتماعية في أي مجتمع كان، و حسب موضوع هذه المداخلة فإنّ حالة الإحباط الشديدة التي تعاني منها بعض الفئات الاجتماعية في الجزائر جعلتها تقبل على الهجرة غير الشرعية، حتى و لو كانت هذه المغامرة سوف تنتهي بالموت، و لعل خير دليل على هذه الحالة تلك الكتابات الحائطية التي نراها مكتوبة على جدران مختلف الشوارع في الجزائر، و إذا أخذنا مدينة قسنطينة كأنموذج و ذلك من خلال الملاحظة البسيطة التي قامت بها الباحثة في عدد من شوارعها، فإنّ الكتابات الحائطية مثل : " **يكلنا الحوت وما يكلناش الدود** "، " **كرهنا من الشوماج** "، " **نكون بلاكا سطوب في الخارج ولا القعدة في هذي لبلاد** "، تعكس حقيقة درجة اليأس الكبيرة التي وصلت إليها الفئات الاجتماعية التي قامت بكتابتها، والتي من شأنها أن تتسبب في زيادة مختلف المشكلات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، مثل : السرقة، القتل، الإدمان على المخدرات، الاغتصاب، العنوسة، البطالة، الانحلال الخلقي، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية في المقام الأول بما أنّها الموضوع الرئيسي لهذه المداخلة. فحسب الدراسات العلمية في مجال علم النفس فإنّ السلوك الإجرامي ينتج دائما عن أشخاص يعانون من ضغوطات و أزمات نفسية، التي تتطور في حالة عدم علاجها إلى سلوكات غير متوازنة متفاوتة الخطورة قد تصل إلى حد ارتكاب الجرائم [1].

---

1. الحسن بن الشيخ محمد يربا : " الهجرة السرية و الجريمة "، [www.alwatanrim.net] ،

3- الفئات الاجتماعية الأكثر ممارسة للهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري :

قبل التحدث عن الفئات الاجتماعية الأكثر ممارسة للهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري سنحاول أن نقدم تفاصيل بعض عمليات الهجرة غير الشرعية التي سجلّت في مناطق مختلفة من الوطن و خارجه، و التي من شأنها أن تدعم الطرح الذي سوف تقدمه.

فحسب ما صرّحت به مصلحة حراس الشواطئ بالغزوات التابعة لولاية تلمسان، فقد تمّ إحباط عملية للهجرة غير الشرعية، تمّ القبض فيها على 20 مهاجرا غير شرعيا (حراقا)، من بينهم 6 نساء من أعمار مختلفة، ومعهن ثلاثة رضع تمت المغامرة بهم في محاولة فاشلة للوصول إلى الضفة الأخرى من المتوسط، و من بين المهاجرين غير الشرعيين أيضا على متن نفس القارب وجدت عائلة متكوّنة من شخص و زوجته رفقة ابنيهما اللذين تتراوح أعمارهما بين 11 شهرا و 6 سنوات [1].

في حين صّرحت السلطات الاسبانية بأنّها قامت بتوقيف 50 مهاجرا غير شرعيا من أصل جزائري في الساحل المعروف باسم " بولا " على دفعتين، أولها كانت مكوّنة من 12 شخصا، فيما تضم الثانية 38 شخصا من بينهم 5 قصر و امرأة حامل في شهرها الثالث [2]. كما أكدّ مندوب الحكومة الاسبانية في مورسيا أنّ خمسة أطفال من أصل 38 مهاجرا جزائريا وصلوا يوم 5 جوان 2010 على متن ثلاثة زوارق بالقرب من سواحل قرطاجنة

(9 ماي 2010)، على الساعة 15:20، ص3.

1. ب. سميح : 6 نساء و3 رضع ضمن قافلة للحراقة في تلمسان، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 2922 ،(الاثنين 3 ماي 2010)، ص7.

2. نوارة باشوش : توقيف 50 حراقا بينهم قصر وامرأة حامل بسواحل اسبانيا، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 2956 ،(الاثنين6 جوان 2010)، ص3 .

و جميعهم كانوا في صّحة جيّدة، كما صرّح نفس المتحدث لوكالة الأنباء الاسبانية أنّ كل المهاجرين الجزائريين قد قدموا على متن خمس قوارب موضحا أنّ جميعهم باستثناء القصر سيتم ترحيلهم إلى الجزائر [1].

وقد تمكّنت مجموعة من الشباب تتكوّن من 6 مهاجرين غير شرعيين، تتراوح أعمارهم ما بين 17 و19 سنة- ينحدرون من مدينة بني صاف من بينهم تلميذين مترشحين لاجتياز شهادة البكالوريا لدورة جوان 2010 - من الوصول إلى السواحل الاسبانية. بالإضافة إلى ذلك ألقت مصالح حراس السواحل لوحدة " بوجار" يوم 5 جوان 2010 القبض على 12 مهاجرا غير شرعيا من بينهم امرأة، كانوا على متن قارب ذي أربعة أمتار في عرض البحر بالقرب من جزيرة " أبيباس "، و من خلال التحقيق الأولي مع الموقوفين تبيّن أنّ معدل أعمارهم يتراوح ما بين 20 و 35 سنة، ينحدرون كلهم من ولاية وهران و ما جاورها متجهين إلى سواحل اسبانيا من خلال عملية للهجرة غير شرعية [2].

من خلال استعراض هذه المحاولات للهجرة غير الشرعية التي سجلت في مناطق مختلفة وطنية منها وأجنبية، يتضّح لنا جليا أنّ هذه الظاهرة شملت جميع الفئات الاجتماعية في الجزائر، النساء منهم و الرجال، البالغين منهم و القصر، المتعلمين منهم وغير المتعلمين، الشباب منهم والكهول، البطالين منهم و الموظفين، و حتى أصحاب النشاطات الحرّة. ولكنّ المتأمل في تقارير مصالح حراس السواحل الوطنية منها و الأجنبية، وتقارير ودراسات قيادة الدرك الوطني، خاصة منها تلك الدراسة التي أنجزت من طرف خلية الاتصال التابعة لها، والتي توصّلت إلى أنّ القضايا

1. المرجع السابق : ص 3.
2. سعيد كسال : مترشحان للبكاوريا ضمن 6 " حراقة " وصلوا السواحل الاسبانية، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 2956 ،(الاثنين 6 جوان 2010) ، ص3.

المعالجة التي تخص عمليات الهجرة غير الشرعية في الجزائر قد ارتفعت بنسبة 300 بالمائة، كما ارتفعت نسبة المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين إلى 669 بالمائة، بالإضافة إلى أنّ أغلب " الحراقة "هم شباب تتراوح أعمارهم بين 18 و28 سنة[1]، يدرك بأنّ فئة الشباب الجزائري تعتبر أكثر الفئات الاجتماعية ممارسة لهذه الظاهرة على المستوى الوطني، وذلك طبعا يرجع لعدّة أسباب مترابطة ومتباينة، حيث عندما تصطدم تطلعات هذه الفئة من الأفراد مع واقع اجتماعي لا يقدر الإمكانيات التي تتوفر لديهم، بل يعمل على تهميشهم في المقابل و لا يعطيهم الثقة اللازمة في مستقبل زاهر داخل أرض الوطن، فإنّ النتيجة المنطقية هنا هي لجوء هذه الفئة من المجتمع الجزائري إلى الهجرة غير الشرعية من أجل تحقيق مختلف آمالهم و تطلعاتهم.

4- المشكلات الاجتماعية التي لها علاقة وطيدة بالهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري :

كما سبق الإشارة إليه من قبل فإنّ كل من المشكلات الاجتماعية و الهجرة غير الشرعية يعتبران سببا ونتيجة لبعضهما البعض، فبسبب بعض المشكلات الاجتماعية الموجودة في المجتمع الجزائري قد يلجأ بعض الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية كحل للهروب منها، وفي المقابل تعتبر الهجرة غير الشرعية من العوامل المغذية لزيادة حدّة بعض هذه المشكلات الاجتماعية، كما قد تتسبب في ظهور أنماط و أنواع جديدة لها. و من أجل توضيح طبيعة العلاقة التي تربط بين هاتين الظاهرتين بشكل دقيق، يمكن تقسيم المشكلات الاجتماعية التي لها علاقة وطيدة بالهجرة غير الشرعية إلى نوعين رئيسين وهما :

1. شبكة حقوق الإنسان : " دراسة أمنية حول الهجرة السرية في الجزائر تشير إلى تحولها لنشاط إجرامي "، [www.magharebia.com]، (4 ماي 2010) ، على الساعة 10:30، ص 5.

4 – 1 المشكلات الاجتماعية التي تزيد من حدّة ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

- **التفكك الأسري :**

إنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية بوصفها مشكلة اجتماعية تعتبر نتيجة لانتشار العديد من المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إليها في النهاية، حيث يعتبر التفكك الأسري من أبرز المسببات لها، فضعف العلاقات الأسرية و هشاشتها التي باتت السمة المميّزة للمجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، يحول دون توفير التنشئة الاجتماعية السليمة و الرعاية اللازمة للأبناء، و هو ما يفسح لهم المجال و اسعا نحو الانحراف والتورط في مشكلات اجتماعية خطيرة مثل الهجرة غير الشرعية، خاصة إذا كان الوالدين مطلقين، فحسب آخر الإحصائيات الخاصة بوزارة العدل فقد تمّ تسجيل ارتفاع قياسي في عدد حالات الطلاق بالجزائر، حيث تجاوزت 56 ألف حالة مع نهاية سنة 2009، 15 ألف منها تمّت بالتراضي والبقية بإرادة منفردة، كما أنّ 70 % من مجموع حالات الطلاق المسّجلة جاءت بطلب من الزوجة، وقد قدّرت حالات الخلع منها بحوالي 7 آلاف حالة، وهي الأعداد التي قدّرتها الجهات المختصة بـ : 5/1 حالة طلاق من بين كل 5 زيجات [1]. ففي ظل ارتفاع نسبة الطلاق و عدم وضع إجراءات ناجعة للتقليل من حدّتها، فإنّ هناك احتمال كبير بأن تفكر نسبة من الأبناء الذين يعانون من الآثار السلبية لهذه الظاهرة في اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية كوسيلة للهروب من الواقع الاجتماعي المعاش.

1. سلطان ضياء الدين : " الجزائريات في عيدهنّ العالمي "، [www.alayem-dz.com] ، (13 أفريل 2010) ، على الساعة 10:33 ، ص3.

- **البطالة :**

لا يختلف اثنان في أنّ العمل يعتبر من أهم المقومات التي يحافظ بها الإنسان على استمرار حياته، إذ يوفر له المال الذي يشتري به مختلف السلع و الخدمات التي يحتاجها، و في غيابه فإنّه يعاني الكثير من المشاكل التي تهدد استقراره، و من أجل تجاوزها قد يلجأ إلى عدّة طرق من بينها الهجرة غير الشرعية، وهو الطريق الذي انتهجته فئات الاجتماعية مختلفة في الجزائر، خاصة في ظل صعوبة الحصول على منصب عمل دائم يضمن الآمان لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين.

- **التهميش :**

إنّ عدم شعور أفراد المجتمع بأهمية وجودهم، الناتج عن عدم إشراكهم في تسيير الشؤون المتعلقة بحياتهم، يجعلهم يشعرون بالتهميش و بعدم جدوى الدور الذي يقومون به في الحياة الاجتماعية، ومع أنّ أغلبية المختصين في مختلف المجالات العلمية يحملون الدولة بهياكلها المتنوّعة مسؤولية هذه المشكلة، إلا أنّ التحليل الدقيق لهذه الحالة يبيّن بأنّ مسؤولية حدوثها مشتركة تخص جميع الفاعلين الاجتماعين، خاصة إذا نظرنا إلى الآثار السلبية التي تنجم عنها، فالشخص الذي يشعر بالتهميش يمكن أن يعبر عن عدم رضاه تجاه هذه الحالة من خلال عدّة سلوكات منحرفة مثل : الهجرة غير الشرعية و ما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية خطيرة، وذلك بهدف لفت الانتباه و الضغط على مختلف الأطراف المسؤولة للاستجابة لمطالبه، ويعتبر التكفل الجيّد بإدماج الأفراد في مختلف الأوساط الاجتماعية بداية بالوسط الأسري، ثمّ التعليم بجميع أطواره، وصولا إلى عالم الشغل، خير علاج لشعور التهميش الذي يعتبر من الآفات الاجتماعية التي تهدد استقرار المجتمع في أي بلد بما فيها الجزائر.

- **تأخر سن الزواج :**

من أبرز المشكلات الاجتماعية التي أصبحت تعرف زيادة كبيرة في انتشارها على المستوى الوطني نجد مشكلة تأخر سن الزواج لدى كل من النساء و الرجال على حد سواء، فحسب الإحصائيات التي قدّمها الديوان الوطني للإحصاء و المتعلقة بمعدل الزواج في الجزائر، تبيّن بأنّ هذا الأخير شهد ارتفاعا ملحوظا، حيث كشفت الأرقام أنّ معدل سن الزواج لدى الذكور في 1966 كان لا يتعدى 23.2 سنة، قبل أن يرتفع في سنة 1977 إلى 25.3 سنة، بينما بلغ في سنة 1987 معدل 27.6 سنة، ليصل مع سنة 1998 حدود الـ : 31.3 سنة، أما في سنة 2008 ارتفع معدل الزواج لدى الذكور ليصل إلى 35 سنة. أما بالنسبة للإناث، فقد كان معدل الزواج عند المرأة الجزائرية سنة 1966 لا يتعدى الـ : 18.1 سنة قبل أن يرتفع إلى 20.9 سنة في سنة 1977، ثمّ 23.7 سنة في سنة 1987، و27.6 سنة خلال سنة 1998، ليصل مع حلول سنة 2008 إلى 32 سنة فما فوق[1]. وحسب ما توصلت إليه الدراسات العلمية لبعض الباحثين في هذا المجال، فإنّ السبب الرئيسي لتأخر سن الزواج لدى الشباب الجزائري يرجع بالدرجة الأولى إلى أسباب اقتصادية بالدرجة الأولى - بالإضافة إلى عوامل أخرى مساهمة- المتمثلة أساسا في عدم توفر العمل الذي يمّكن الشباب من كراء أو شراء مسكن، والذي يضمن لهم أيضا تغطية مصاريف الأسرة التي سوف يعملون على تكوينها[2]، و بالتالي قد يلجأ بعض هؤلاء الشباب للهجرة غير الشرعية إلى بلدان الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط من أجل

1. مصطفى فتحي : "طابور العزاب يضم 9 ملايين شاب وفتاة بالجزائر"، [www.amajordan.org]، (31 مارس 2010)، على الساعة 13:10، ص2 .

2. آمال بن عيسى : "ظاهرة العنوسة في الجزائر"، [www.swmsa.com]، (29 مارس 2010)، على الساعة 10:30 ، ص 2.

البحث عن العمل الذي يمكّنهم من توفير الإمكانيات اللازمة للزواج في وقت قصير، مقارنة بذلك الذي سوف يقضونه لو اعتمدوا على الأجر الذي يتقاضونه في أي وظيفة داخل أرض الوطن، و بالتالي يتداركون ما فاتهم من الزمن.

4 – 2 المشكلات الاجتماعية التي تزيد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من حدّتها :

- السرقة :

من أجل توفير المبالغ المالية و الوسائل اللازمة، قد يلجأ المهاجرون غير الشرعيون إلى السرقة كأداة لتحقيق هدفهم في الهجرة، خاصة و أنّ ثمن الرحلة ليس في المتناول في أغلب الأحيان، وذلك نظرا للأسعار المرتفعة التي تفرضها شبكات التهريب البشري المسؤولة عن تنظيم رحلات الموت كما يسميها بعض المختصين في مجال الإعلام.

- القتل :

إنّ حالة الإحباط التي يعاني منها المهاجرون غير الشرعيون، الذين يريدون الهجرة أو الذين باءت محاولتهم بالفشل، تجعلهم أكثر الأشخاص انفعالا، بل نستطيع القول أنّهم في وضع نفسي غير سوي يجعلهم قادرين على ارتكاب جرائم خطيرة مثل القتل، خاصة في مواقف معينة كتلك التي تتعلق بملاحقتهم من طرف قوات الأمن على اختلاف تخصصاتها، حيث يرون في أفرادها العدو الذي من شأنه أن يسرق حلمهم الذي تعبوا كثيرا من أجل تحقيقه في الواقع، و بالتالي يظهرون مقاومة كبيرة لهم قد تنتهي بمقتل أحد عناصر هذه القوات الأمنية، كما قد يقبلون على ارتكاب جريمة القتل عندما يلجأون إلى السرقة من أجل توفير المبلغ اللازم الذي يمكّنهم من الهجرة.

- **الإدمان على المخدرات :**

تعتبر مشكلة الإدمان على المخدرات من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تزيد الهجرة غير الشرعية من حدّتها، حيث نميّز هنا حالتين :

الحالة الأولى : قد يلجأ فيها المهاجرون غير الشرعيون لبيع المخدرات كأحد مصادر الربح السريع من أجل توفير المبلغ اللازم للرحلة، و هنا بالطبع ستكون الآثار جد سلبية على تماسك و توازن المجتمع من خلال زيادة عدد المدمنين، و من خلال استفحال جرائم السرقة من أجل شراء المخدرات.

الحالة الثانية : عندما يفشل المهاجرون غير الشرعيون في تحقيق هدفهم في الهجرة، أو عندما يعجزون عن توفير المبالغ المالية اللازمة لها، بالإضافة إلى المحيط الاجتماعي الذي لا يجدون فيه ما يحقق طموحاتهم، فإنّ كل هذه المعطيات تجعلهم يدخلون في حالة من الكآبة و اليأس، الشيء الذي يدفع بالبعض منهم إلى تعاطي المخدرات كوسيلة للهروب من الواقع، التي تعطيهم لحظات من النشوة و السعادة المزيفة، حتى و لو كان ثمن هذه الأخيرة هو حياتهم. و ما يثير الحيّرة هنا تصريحات بعض المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين عندما يتم توقيفهم من طرف القوات الأمنية، التي تقوم بالاستفسار منهم عما إذا كانوا سوف يحاولون الهجرة بطرق غير شرعية من جديد، إذ تأتي إجاباتهم عكس ما يتوقعه العقل والمنطق السليم، فرغم الصعوبات و الأخطار التي واجهوها أثناء الرحلة، إلاّ أنّهم يؤكدون عزمهم على المحاولة من جديد [1]، الشيء الذي يدل فعلا على مدى تدهور وضعيتهم النفسية، من خلال مشاعر الإحباط و اليأس التي يشعرون بها تجاه بيئتهم الاجتماعية.

1. إبراهيم محمد عياش : مرجع سبق ذكره ، ص1.

- الاغتصاب و انتشار الزنا :

إنّ مشكلة تأخر سن الزواج لدى الشباب في الجزائر يعاني منها الرجال و النساء معا كما سبق الذكر، و لكن حسب العرف الاجتماعي المعمول به في المجتمع الجزائري، فإنّ الرجل يتحمل أغلب تكاليف العرس، الشيء الذي يجعله مطالبا بالعمل لعدّة سنوات من أجل توفير هذه المستلزمات في الحالة التي يكون فيها طبعا لديه عمل، أما في الحالة التي يكون فيها بطالا فإنّ فكرة الزواج و تأسيس أسرة تكاد تكون من المحرمات التي يجب أن لا يفكر فيها، خاصة في ظل غلاء المهور و مبالغة بعض الأسر الجزائرية في طلب هدايا و ألبسة و أثاث و حلي غالبا ما تكون غالية الثمن ليست في متناول أي رجل، حيث أنّ هذه العوامل كلها تساهم في حرمان الشباب الجزائري النساء منهم والرجال من تحقيق حلمهم في الاستقرار النفسي والعاطفي من خلال الزواج، كما تحرمهم أيضا من إشباع رغباتهم الجنسية في إطار شرعي، و هو ما يفسح المجال هنا للانحراف السلوكي لدى الجنسين، فبالنسبة للرجال قد تؤدي حالة الكبت لديهم إلى التورط في جرائم الاغتصاب بشتى أنواعها، أما بالنسبة للنساء فإنّ تأخر سن الزواج لديهن ومعاناتهن من ظاهرة العنوسة قد يدفعهن إلى التورط في جرائم الزنا. إنّ هذا الطرح وارد في كل الحالات، و لكنّ احتمال وقوعه عند الذين يرغبون في الهجرة غير الشرعية أو الذين حاولوا من قبل ولم ينجحوا يكون أكثر، و ذلك بحكم أنّهم استنفدوا كل آمالهم في العيش الكريم داخل أرض الوطن، وبالتالي يلجأون إلى استخدام القوة والطرق غير الشرعية المتمثلة هنا أساسا في الاغتصاب و الزنا، من أجل إشباع رغباتهم العاطفية والجنسية التي حرموا منها في الإطار الشرعي.

- النصب والاحتيال والتزوير :

تشير الإحصائيات المقدّمة من طرف قيادة الدرك الوطني إلى تورط المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر في جرائم النصب والاحتيال،

بالإضافة إلى تورطهم في عمليات تزوير العملة و الوثائق الرسمية، حيث يرجع السبب الرئيسي في ارتكابهم لهذه الجرائم إلى رغبتهم الملحة في توفير كل ما يلزم لعملية هجرتهم من الوطن نحو بلدان الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط[1]. و بذلك أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من العوامل المحفزة على ارتكاب جرائم خطيرة تعود بالضرر الكبير على جميع أفراد المجتمع و على اقتصاد البلاد.

- **الجريمة المنظمة :**

لقد اعتبرت الدراسة الأمنية السابقة الذكر لمصالح الدرك الوطني ظاهرة الهجرة غير الشرعية إحدى أهم أولويات هذا الفرع الأمني، بعدما تحوّلت هذه الأخيرة إلى نشاط إجرامي له علاقة وطيدة بالشبكات الإجرامية الأخرى، حيث تفيد التقارير أنّ الجماعات الإرهابية تستغل الأوضاع الصعبة التي يعاني منها المهاجرون غير الشرعيون لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمالها الإرهابية[2]، وذلك فضلا عن كون أنّ عمليات الهجرة غير الشرعية التي يكون اتجاهها من الجزائر نحو بلدان الضفة الشمالية للبحر المتوسط، تنظم حسب ما صرّح به مندوب الحكومة الاسبانية من طرف شبكات إجرام منظمة مختصة في الاتجار غير الشرعي بالبشر، حيث يتراوح المبلغ الذي تتقاضاه هذه العصابات المنظمة عن المهاجر غير الشرعي الواحد ما بين 800 إلى 1200 أورو أو نحو ذلك[3].

وزيادة عن المشكلات الاجتماعية التي تتسبب الهجرة غير الشرعية في زيادة حدّتها، فإنّ هذه الأخيرة تتسبب في خسائر مالية كبيرة للدولة،

1. شبكة حقوق الإنسان : مرجع سبق ذكره، ص 5.
2. المرجع السابق : ص5.
3. نوارة باشوش : مرجع سبق ذكره، ص3.

فحسب تصريحات مصلحة حراس السواحل بوهران فإنّ السلطات الجزائرية تخسر في عملية البحث عن جثة مهاجر غير شرعي واحد في عرض البحر أكثر من 30 مليون سنتيم في كل أربع ساعات، حيث يتضاعف هذا المبلغ كلما امتدت مدّة البحث التي تستغرق في أغلب الأحيان أربعة أيام أو أكثر[1].

5- سبل الوقاية والعلاج المناسبة لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية

حسب المعطيات التي وردّت في الدراسة الأمنية السابقة، التي قامت بها خلية الاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني، فإنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تسّجل ارتفاعا مستمرا في كل سنة، الشيء الذي يتطلب وضع الميكانيزمات والاستراتيجيات اللازمة من أجل التصدي لها على جميع المستويات القبلية والآنية و البعدية، حيث بلغت نسبة زيادتها 50 بالمائة في سنة 2007، وبلغة الأرقام قدّر عدد المهاجرين غير الشرعيين (الحراقة) الذين تمّ توقيفهم من طرف مصالح الدرك الوطني في نفس السنة بـ : 1071 شخصا، أودع 625 منهم الحبس مقابل 446 موقوف استفادوا من الإفراج المؤقت، و لقد تمّ توقيف هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في كل من ولاية وهران، ولاية عين تموشنت، ولاية مستغانم، ولاية تلمسان، ولاية الطارف، ولاية جيجل، ولاية سكيكدة[2].

أما مصلحة حراس السواحل الجزائرية فقد أكدّت هي الأخرى أنّ عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يتوفون خلال عملية العبور قد شهد

1. محمد بن هدار : "البحث عن حراق خلال 4 ساعات يكلف 30 مليون سنتيم"، [www.elkhabar.com]، (9 ماي 2010)، على الساعة 11:10 ، ص1.

2. شبكة حقوق الإنسان : مرجع سبق ذكره، ص5.

زيادة مطردة في السنوات الأخيرة، إذ بلغ عدد الذين عثروا على جثثهم 29 شخصا في سنة 2005، في حين ارتفع عددهم إلى 73 شخصا في سنة 2006، ليصل إلى 83 شخصا في سنة 2007 هذا بالنسبة للذين توفوا [1]، في حين عرف عدد المفقودين أيضا زيادة كبيرة، وذلك بناء على تصريحات الهلال الأحمر الجزائري، حيث يقوم أعوانه بمعالجة أزيد من 50 طلبا خلال الشهر الواحد للأسر التي تبحث عن أبناءها الذين هاجروا وذلك في المرحلة الأولى، ثمّ يتم تقديم هذه الطلبات في المرحلة الثانية- حسب الحالات- لشبكات الصليب الأحمر الدولي من أجل تعقب أثرهم في الدول الأوربية بصفة عامة، و في اسبانيا و ايطاليا بصفة خاصة [2]. إنّ المتأمل في أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية يدرك جيّدا بأنّها مأساة حقيقية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فحالة القلق و التوتر التي يعيشها أفراد أسر المهاجرين غير الشرعيين المفقودين، وحالة الحزن الشديد التي تنتاب أسر أولئك الذين لقوا حذفهم عند العبور، كلها مؤشرات خطيرة تدل على واقع اجتماعي أصبح مثقلا بالمشكلات المتنوّعة والمتباينة، والتي تتطلب إيجاد الحلول المناسبة في أقرب وقت ممكن من قبل جميع الأطراف في الجزائر.

حيث تعتبر الإحصائيات التي قدّمتها مصالح حراس السواحل الجزائرية، فيما يخص عدد الموقوفين من المهاجرين غير الشرعيين خير دليل يؤكد الحاجة لهذا المطلب، إذ وضّحت بأنّ 1530 مهاجرا غير شرعيا كانوا مرشحين للهجرة السرية سنة 2007، منهم1377 مهاجرا غير شرعيا تمّ اعتقالهم خلال معاينة السفن وهي في حالة إبحار، أما 153 مهاجرا غير شرعيا فقد تمّ اعتقالهم فور وصول السفن للموانئ، و بمقارنة عدد

1. موقع مغاربية : "تزايد الهجرة غير الشرعية في الجزائر عام 2007"، [www.magharebia.com]، (4 ماي 2010)، على الساعة 9:00، ص 1.

2. المرجع السابق : ص1.

حالات إيقاف المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر خلال سنة 2007 من طرف مصالح حراس السواحل، بتلك التي سجّلت خلال سنتي 2005 و 2006 يتبين مرّة أخرى بأنّ الظاهرة في تزايد مستمر، حيث تمّ تسجيل 335 حالة في سنة 2005 و1016 حالة في سنة 2006 [1].

وأمام التزايد المستمر لهذه الظاهرة التي باتت آثارها السلبية تمس مصلحة جميع الأطراف، وذلك لأنّها تعتبر أحد أخطر المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع في الجزائر، كما تعتبر في نفس الوقت المنبع الأصلي لزيادة حدّة مشكلات اجتماعية أخرى، فإنّ سبل الوقاية و العلاج المناسبة لها و لما يرتبط بها من انحرافات سلوكية غير مرغوب فيها يجب أن تكون على جميع المستويات من خلال مشاركة جميع الفاعلين الاجتماعين، و نستطيع أن نجمل الحلول التي من شأنها أن تنقص حدّة هذه الظاهرة في النقاط التالية :

1- ضرورة رجوع الأسرة الجزائرية إلى دورها الجوهري في التنشئة الاجتماعية السليمة لأبنائها، النابعة طبعا من أصالة العادات والتقاليد التي يزخر بها المجتمع المحلي، إذ كان الآباء و الأجداد المرجعية الأولى للأبناء في كل ما يتعلق بأفكارهم و اتجاهاتهم و مشاعرهم نحو حب الوطن و المثابرة من أجل تطويره مهما كانت درجة صعوبة الأوضاع الاجتماعية، حيث تعتبر الثورة التحريرية ضد الاستدمار الفرنسي خير دليل على ذلك.

2- تدعيم محتوى المناهج الدراسية في المدرسة الجزائرية بمواضيع تساهم في ترسيخ قيّم المواطنة وحب الوطن، كما تساهم أيضا في تدعيم الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية، وذلك في كل أطوار التعليم العام،

---

1. المرجع السابق، ص1.

ويمكن أن تلعب المدرسة أيضا دورا فعالا في هذا المجال من خلال مختلف النشاطات المدرسية الميدانية مثل : زيارة المتاحف الوطنية المخلدة لأمجاد الثورة التحريرية، تنظيم ندوات مدرسية يحتك فيها التلاميذ بالمجاهدين وعائلات الشهداء، بهدف تنشئة جيل وطني لا يفكر بالهجرة من وطنه مهما كانت الظروف... الخ.

3- أما فيما يخص دور الجامعة الجزائرية في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، فهي تستطيع من خلال وظائفها المتعددة أن تتعمق في إيجاد الحلول المناسبة لها، فمخابر البحث مثلا مطالبة بإعطاء الظاهرة حقها في البحوث والدراسات التي تقوم بإنجازها، وفي إطار ربط الجامعة بالمحيط الاجتماعي فإنّ الملتقيات و الندوات و المؤتمرات، التي يتم تنظيمها في مختلف الجامعات الوطنية يجب أن تتطرق للظاهرة أيضا، حيث أن الدور التحسيسي لمثل هذه التظاهرات العلمية من شأنه أن يدق على الأقل ناقوس الخطر فيما يخص الزيادة المطردة التي تعرفها الهجرة الشرعية، و ما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية.

4- إنّ حالة الإحباط و اليأس وعدم المبالاة تجاه الأحداث الوطنية، التي تعاني منها بعض الفئات الاجتماعية في الجزائر، تتطلب تبني إستراتيجية وطنية من طرف الحكومة تهدف إلى إعادة بناء هوية وطنية قوية تكون مرجعيتها أصالة التاريخ الجزائري بما يزخر به من عادات و تقاليد و ثقافات متنوّعة تكون مصدرا لقوة الأمة لا تتأثر مقوماتها بمدى صعوبة الأوضاع الاجتماعية، بل تكون المحرك الأساسي لبناء حضارة عريقة لا تزول بزوال النساء و الرجال الذين يسهرون على بناءها، فالاستثمار و التنمية الحقيقيين يكمنان في تكوين ثروة بشرية مؤهلة في جميع المجالات، لكي تستطيع هي بدورها تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية المطلوبة لضمان أمان و استقرار البلاد، فتبني

مشروع إعادة بناء هوية وطنية أصيلة سوف يضمن مجيء أجيال متشبعة بالروح الوطنية ترى مستقبلها وآمالها داخل الوطن لا في الهجرة غير الشرعية إلى بلدان الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، كما تساهم بفعالية في حل مختلف المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع.

5- إنّ التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يتطلب حلول وقائية أو على المدى البعيد فقط، بل يتطلب حلول آنية مستعجلة للتخفيف من حدّتها، أولها توفير الدولة للإمكانيات المادية اللازمة لنجاح عمليات تتبع المهاجرين غير الشرعيين من طرف مختلف الجهات الأمنية المخولة و المؤهلة لمثل هذه المهمات، وهو ما قامت به السلطات الجزائرية من خلال استحداث الوكالة الوطنية للرصد بالراديو التابعة لوزارة الاتصال، و التي تتمثل مهمتها الرئيسية في الرصد المتواصل والاستجابة لحالات الإغاثة، والسلامة البحرية بشكل عام[1]، وهو الشيء الذي من شأنه أن يسّهل من مهمة القوات الأمنية في إحباط مختلف عمليات الهجرة غير الشرعية، فحسب الإحصائيات المقدّمة من طرف قيادة الدرك الوطني فإنّ مصالحها قد نجحت في إحباط 21 محاولة للهجرة غير الشرعية في سنة 2005، ليرتفع هذا العدد إلى إحباط 73 محاولة للهجرة غير الشرعية في سنة 2006، مقابل إحباط 114 محاولة للهجرة غير الشرعية في سنة 2007، تمّ بموجبها كما سبق الذكر توفيق 1071 شخص من بينهم 4 نساء، أما خلال الثلاثي الأول من سنة 2008 تمّت معاينة 12 قضية تخص المهاجرين غير الشرعيين، أسفرت عن توقيف 100 شخص أودع 25 منهم الحبس، فيما استفاد 49 منهم من الإفراج المؤقت[2]. إنّ استمرار نجاح القوات الأمنية

1. موقع مغاربية : "تزايد الهجرة غير الشرعية في الجزائر عام 2007"، مرجع سبق ذكره، ص 1.

2. شبكة حقوق الإنسان : مرجع سبق ذكره، ص 5.

في إحباط عمليات الهجرة غير الشرعية من شأنه أن يكون إجراءا ردعيا فعالا للتخفيف من حدّة هذه الظاهرة، وما ينجر عنها من مشكلات اجتماعية خطيرة من شأنها أن تزعزع استقرار و توازن المجتمع الجزائري.

6- و من بين الإجراءات الردعية أيضا التي تساهم بفعالية في التخفيف من حدّة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، نذكر ضرورة تشريع نصوص قانونية صارمة في حق الشبكات المسؤولة عن تنظيم رحلات الموت، التي يذهب ضحيتها أشخاص من جميع الفئات الاجتماعية، كما يجب في المقابل تشريع عقوبات ردعية في حق المهاجرين غير الشرعيين لكي تحميهم من أنفسهم، حيث اعتمد البرلمان الجزائري في سنة 2008 تعديلا للقانون الجنائي يقضي بتجريم الهجرة غير الشرعية، وبمعاقبة الأشخاص الذين يحاولون ممارستها بالسجن لمدّة قد تصل إلى ستة أشهر، أما بالنسبة للمتورطين في التجارة غير الشرعية للمهاجرين، فإنّ عقوبتهم قد تصل إلى عشر سنوات، خاصة لما يتعلق الأمر بضحايا تقل أعمارهم عن 18 سنة، أو عندما يقومون بإخضاع المهاجرين غير الشرعيين للمعاملة المهينة وغير الإنسانية[1]. و لكن من أجل السهر على تطبيق هذه القوانين بالشكل المطلوب الذي يمّكن من التخفيف من حدّة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، يجب أن يكون هناك تنسيق جيّد ومستمر بين مختلف الجهات المسؤولة، ابتداء من مصالح الأمن وصولا للمحاكم التي تفصل في مثل هذه القضايا.

7- مع أنّ المهاجرين غير الشرعيين في نظر القانون الجزائري – كما سبق الذكر – يعتبرون من المذنبين الذين يتوجب معاقبتهم، إلا أنّ ذلك لا ينفي حقهم في الحصول على الرعاية النفسية المناسبة، فلكي يتم التوصل

1. موقع مغاربية : " الجزائر تعتزم تجريم الهجرة غير الشرعية "، [www.magharebia.com]، (4 ماي 2010) ، على الساعة 10:00 ، ص3.

إلى الأسباب الحقيقية التي جعلتهم يقبلون على المغامرة بحياتهم من أجل الهجرة إلى بلدان الضفة الشمالية للبحر المتوسط، يجب أن يخضع كل مهاجر غير شرعي إلى علاج نفسي يخفف عنه حالة الإحباط و اليأس التي يعاني منها، كما يتم من خلاله البحث عن الأسباب التي جعلته يقبل على هذا السلوك، حيث أنّ هذا الإجراء سوف يسمح للجهات الوصيّة بالوقوف على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها هذه الفئة من المجتمع الجزائري، لكي تضع لها الحلول المناسبة التي من شأنها أن تساهم في التقليل من حدّة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

8- إنّ منظمات المجتمع المدني الموجودة في الجزائر تعتبر أيضا من الجهات المعنية بالتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، فبحكم احتكاكها المباشر بأفراد المجتمع تستطيع تنظيم حملات للتوعية في الأحياء، توضح لأفرادها الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها أي شخص يمكن أن يفكر في الهجرة باستخدام الطرق غير الشرعية، كما يمكن أن تساهم في المقابل في التخفيف من حدّة المشكلات الاجتماعية التي يمكن أن تدفعهم للتفكير في الهجرة غير الشرعية و أولها البطالة، فبالتنسيق مع الولاة و مسؤولي البلديات يمكن خلق مناصب شغل للبطالين الموجودين على مستوى كل حي من خلال إدماجهم في دورات تكوينية يتعلمون منها حرفة تقليدية تضمن لهم العيش الكريم، حيث يعتبر العمل الجواري اليوم من أهم الاستراتيجيات المتبعة على المستوى الدولي – خاصة لدى البلدان المتقدمة – لمواجهة مختلف المشكلات التي يعاني منها أي مجتمع مهما كانت خصائصه، وذلك نظرا للنتائج الايجابية التي حققتها هذه الإستراتيجية في الميدان.

9- وفيما يخص مشكلة الشعور بالتهميش التي تعاني منها بعض الفئات الاجتماعية في الجزائر، خاصة فئة الشباب، التي تعتبر أكثر الفئات

إقبالا على الهجرة غير الشرعية، فإنّ الأحزاب السياسية الجزائرية هنا بالتنسيق مع الحكومة يمكن أن تكون الشريك الاجتماعي الفعّال، الذي يقضي على هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة، وذلك من خلال فتح أبواب المشاركة السياسية لهم بجميع أبعادها (الترشح في الانتخابات التشريعية، وإدماجهم في المجالس البلدية والولائية... الخ)، و إشراكهم في اتخاذ القرارات المهمة التي تخص البلاد، الشيء الذي من شأنه أن يخلصهم من هذا الشعور الذي يعتبر السبب الكامن وراء ارتكابهم للكثير من السلوكات المنحرفة.

10- أما وسائل الإعلام على اختلافها أو السلطة الرابعة كما تسمى، فهي وسيلة شاملة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و ذلك نظرا لما تتميز به من خصائص لا توجد في باقي الوسائل الأخرى، فهي تعتبر وسيلة للتصدي القبلي و الآني و البعدي في نفس الوقت، حيث يمكن أن تستعمل في عملية التنشئة الاجتماعية السليمة التي تدعم قيّم المواطنة لدى الأجيال القادمة، وذلك كوسيلة مساعدة للدور الذي تلعبه الأسرة في هذا المجال، أما فيما يخص المعالجة الصحفية لقضايا الهجرة غير الشرعية فإنّ تركيز وسائل الإعلام على المخاطر التي يواجهها " الحراقة " أثناء رحلتهم، بالإضافة إلى إبراز المتابعة الأمنية و القضائية الصارمة لهم، يخلق نوع من الردع النفسي عند الذين حاولوا الهجرة من قبل أو عند الذين يريدون المحاولة.

زيادة على هذه الحلول المقترحة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية - التي عرفت معدلات زيادتها في المجتمع الجزائري تطورا كبيرا -، فإنّه من الضروري هنا التأكيد على أهمية المحافظة على القيّم الأخلاقية، التي لطالما شكّلت الجهاز المناعي لكل النظم الاجتماعية الموجودة في الجزائر ضد كل

السلوكات المنحرفة التي تهدد توازنها، كقيّم التضامن وقيّم التكافل، التي بدأت تنقص فعاليتها في المدن الكبرى للبلاد، و هو ما جعلها تعاني من انتشار المشكلات الاجتماعية أكثر من بقية المدن الأخرى، التي من أبرزها " الحرقة " أو الهجرة غير الشرعية. حيث أنّ عادة "**التويزة أو لملمة**" التي مازالت تستعمل في بعض المناطق فقط، كانت تساهم في حل العديد من المشكلات الاجتماعية، التي تتطلب من الدولة اليوم وضع استراتيجيات وطنية لمواجهتها، إذ كانت مشكلات مثل : البطالة، عدم توفر الإمكانيات المادية لدى الشباب من أجل الزواج، المحافظة على نظافة الشوارع، بناء المساكن أو ترميمها، إعالة العائلات المعوزة... الخ، تحل كلها على مستوى كل حي من خلال هذه العادة الأصيلة، التي تضرب بجذورها إلى سماحة تعاليم الإسلام.

الخاتمة :

رغم أنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست المشكلة الاجتماعية الوحيدة التي يعاني منها المجتمع الجزائري، إلا أنّ خطورة الآثار المترتبة عنها تقتضي بالضرورة إعطاءها اهتماما أكثر، خاصة وأنها تستهدف الثروة الحقيقية للبلاد و المتمثلة في فئة الشباب، هذه الأخيرة التي تعتبر سلاحا ذو حدين فكما يمكن أن تكون أداة فعّالة لتحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات - إذا نالت الاهتمام والرعاية المطلوبين-، يمكن أن تكون أيضا معول هدم يزعزع استقرار المجتمع و يهدم البنى التحتية التي يرتكز عليها إذا لم تحظى بالعناية اللازمة من طرف جميع الفاعلين الاجتماعيين، خاصة في ظل الضغوطات التي تمارسها العولمة بجميع أبعادها على الدول السائرة في طريق النمو مثل الجزائر، و حتى على الدول المتقدمة في حد ذاتها، حيث أصبحت اليوم مسألة الحفاظ على الهوية الوطنية وحمايتها

من التيارات المتضاربة والمتباينة للعولمة الثقافية، رهانا صعبا لكل دول العالم بما فيها الجزائر، خاصة في ظل تطوّر تكنولوجيات وسائل الاتصال و الإعلام التي تعتبر من أبرز الوسائل المستعملة للترويج لمختلف الثقافات الغربية وللأفكار المستحدثة، التي لم يسبق لأفراد المجتمع الجزائري أن عايشوها أو أن تعرفوا عليها من قبل، حيث تبقى درجة تقبل هذه الثقافات والأفكار المعولمة - إن صّح التعبير- متفاوتة بين مختلف الفئات الاجتماعية في الجزائر، وذلك رغم أنّ المعطيات الميدانية للحياة الاجتماعية اليومية ترشح فئة الشباب أكثر من غيرها لتقبل الثقافات والأفكار المستوردة كبديل لموروث ثقافي محلي فقد مصداقيته و تأثيره و أصبح غير مقنع، فالإقبال الكبير لهذه الفئة الاجتماعية على الهجرة غير الشرعية، يعتبر خير دليل على القطيعة التي ساهمت العولمة في حدوثها بين المواطن الجزائري و بين كل ما يدفعه للاعتزاز بمقوماته الوطنية.

قائمة المراجع المستخدمة :

I - الموسوعات والكتب :

I-1 الموسوعات :

1- إحسان محمد الحسن : موسوعة علم الاجتماع، لبنان، الدار العربية للموسوعات، ط1، 1999.

I-2 الكتب :

1- عصام توفيق قمر وآخرون : المشكلات الاجتماعية المعاصرة - مداخل نظرية، تجارب عربية، أساليب المواجهة -، الأردن، دار الفكر ناشرون و موزعون، ط1، 2008.

2- علي عبد الرازق جلبي : المشكلات الاجتماعية - دراسات معاصرة قي العنف والجريمة المنظمة - مصر، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، ط1، 2005.

3- محمد أعبيد الزناتي إبراهيم : الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2008.

II. الجرائد :

1- ب. سميح : 6 نساء و3 رضع ضمن قافلة للحراقة في تلمسان، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 2922، (الاثنين 3 ماي 2010).

2- سعيد كسال : مترشحان للبكاوريا ضمن 6 "حراقة" وصلوا السواحل الاسبانية، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 2956، (الاثنين 6 جوان 2010).

3- نوارة باشوش : توقيف 50 حراقا بينهم قصر وامرأة حامل بسواحل اسبانيا، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 2956، (الاثنين 6 جوان 2010).

III. المواقع الالكترونية :

1- آمال بن عيسى : " ظاهرة العنوسة في الجزائر "، [www.swmsa.com]، (29 مارس2010)، على الساعة 10:30 .

2- إبراهيم محمد عياش : " الهجرة غير الشرعية - الجزء الأول "، [www.ahewar.org]، (2 ماي 2010)، على الساعة 10:00.

3- إبراهيم محمد عياش : " الهجرة غير الشرعية - الجزء الثاني "،[www.ahewar.org]، (2 ماي 2010)، على الساعة 10:05.

4- الحسن بن الشيخ محمد يربا : " الهجرة السرية و الجريمة "، [www.alwatanrim.net]، (9 ماي 2010)، على الساعة 15:20.

5- سلطان ضياء الدين : " الجزائريات في عيدهنّ العالمي "، [www.alayem-dz.com]، (13 أفريل 2010)، على الساعة 10:33.

6- شبكة حقوق الإنسان: " دراسة أمنية حول الهجرة السرية في الجزائر تشير إلى تحولها لنشاط إجرامي "، [www.magharebia.com]، (4 ماي 2010)، على الساعة 10:30.

7- عبد الحق عباس : " الهجرة غير الشرعية — الحراقة — "، [www.chihab.com]، (9 ماي 2010)، على الساعة 11:00.

8- محمد الحريري : " الهجرة غير الشرعية "، [www.maktoobblog.com]، (7 ماي 2010)، على الساعة 8:45.

9- محمد بن هدار : " البحث عن حراق خلال 4 ساعات يكلف 30 مليون سنتيم "، [www.elkhabar.com]، (9 ماي 2010)، على الساعة 11:10.

10- محمد زيان : " الشباب الجزائري بين مشاعر اليأس وتهمة فقدان الروح الوطنية "، [www.ahewar.org]، (7 ماي 2010) ، على الساعة 8:30.

11- محمد معمر : " أسباب و دوافع الإقبال على الهجرة السرية - دراسة ميدانية- "، [www.aljazeera.net]، (3 ماي 2010) ، على الساعة 12:00.

12- مصطفى فتحي : " طابور العزاب يضم 9 ملايين شاب و فتاة بالجزائر "، [www.amajordan.org]، (31 مارس 2010) ، على الساعة 13:10.

13- موقع مغاربية : " تزايد الهجرة غير الشرعية في الجزائر عام 2007 "، [www.magharebia.com]، (4 ماي 2010) ، على الساعة 9:00 .

11- موقع مغاربية : " الجزائر تعتزم تجريم الهجرة غير الشرعية "، [www.magharebia.com] ، (4 ماي 2010) ، على الساعة 10:00 .

12- هيثم رباني : " الشباب الجزائري بين مشاعر اليأس وتهمة فقدان الروح الوطنية "، [www.ara/spcials/switzerland.com]، (8 ماي 2010) ، على الساعة 15:15.

سجون الأسرى المسيحيين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني

الأستاذة حفيظة خشمون
باحثة بمخبر الدراسات الاجتماعية التاريخية حول حركات الهجرة
أستاذة بجامعة سكيكدة

إن نشاط عمليات الأسر في البحر المتوسط، ووجود عدد كبير من الأسرى المسيحيين من مختلف الجنسيات بالجزائر خاصة خلال القرن 17 م [1]، يُعدّ من أهم مظاهر قوة البحرية الجزائرية خلال العهد العثماني.

مع وصول السفينة التي تحمل أعدادًا من الأسرى إلى ميناء مدينة الجزائر تُقاد مباشرة إلى دار الإمارة وذلك حتى يأخذ الداي نصيبه من الأسرى الجدد، و المقدر - استناداً إلى شهود عيان من صفوف الأسرى - [2]

1. خشمون حفيظة : مهام مفتديي الأسرى و التزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، مذكرة ماجستير، تحت إشراف أ.د. كمال فيلالي. 2006-2007، ص. 64.

2. اعتمدنا على شهادة "ايمانوال دارندا" في كتابه :

DE ARANDA (Emanuel), Relation de la captivité et liberté de sieur Emanuel d'Aranda Jadis esclave à Alger, Édit. 3, Bruxelles, 1662.

بالثمُن $(\frac{1}{8})$ أي أسير واحد عن كل ثمانية أسرى. بعدها يرسل الباقون إلى السجون «Les Bagnes» ليعرضوا صباح اليوم الثاني للبيع في سوق الرقيق (البدستان) أين يتم شراؤهم من طرف الراغبين في امتلاكهم[1].

وعليه، نجد أغلب الدارسين، يُصنفون الأسرى حسب الجهة المالكة إلى :

- أسرى الملك (الداي) « Les captifs des Roi » : منهم من يقيم في القصر وبعضهم في السجون « Les Bagnes »[2].

- أسرى الدولة (البايلك) « Les esclaves de l'état » : وكانوا موزعين على مصالح البايلك، حيث يعملون في القطاع العام.

- أسرى الملاك الخواص : ويطلق عليهم أحيانًا " أسرى الفدية " « Les captifs de Rachat » وهم موزعون على سكان المدينة على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية[3].

كان جل هؤلاء الأسرى يتوجب عليهم قضاء الليل في سجون البايلك التي أنشئت خصيصا لهذا الغرض[4].

لقد أسالت قضية الأسرى المسيحيين وحياتهم بسجون مدينة الجزائر الكثير من الحبر في العالم الأوروبي حيث كانت الموضوع الرئيسي والسهل لأغلب الأعمال الأدبية الأوروبية[5] والتي تعرف بأدبيات الأسر والفداء.

---

1. Ibid, pp. 32 - 33.

2. T. Yacine, Les Bagnes d'Alger d'après Cervantès, Revue d'histoire Maghrébine, N°: 21 - 22, Avril, 1981, p. 89.

3. GRANDCHAMP (Pierre), L'esclavage chrétien en Barbarie au XVII^{e} siècle, par le Docteur Albert SACERDOTI, R. A. 1949, p. 134.

4. سعيدوني (ناصر الدين)، ورقات جزائرية، - دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني -، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص. 194.

5. BRAUDEL (Fernand), La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, Paris, 1976, p. 200.

من هنا جاء موضوعنا الذي سنحاول من خلاله زيارة سجون الأسرى المسيحيين بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني ونتعرف على أوضاع هؤلاء الأسرى بها.

وسنحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات منها :

- ما هي السجون الرئيسية التي كانت تأوي الأسرى المسيحيين بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني ؟
- كيف كانت أوضاعهم في هذه السجون ؟
- ماذا كانت تمثل بالنسبة إليهم ؟

وسنعتمد في الإجابة على هذه الأسئلة المصادر التالية :

- كتابات أسرى عاشوا في سجون مدينة الجزائر حيث يعتبرون شهود عيان ومادة للدراسة في آن واحد.
- مؤلفات مفتديي الأسرى ورجال الدين المسيحيين الذين تكفلوا بمهام فداء الأسرى بالجزائر.
- كتابات القناصل ورجال السياسة، الرحالة... الخ. بالإضافة إلى الدراسات الحديثة والمتأخرة التي كتبت بأقلام عربية وأخرى أجنبية.

1) سجون الأسرى المسيحيين،

معالم في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني :

السجن هو المبنى الذي يبيت فيه الأسرى، ويسمى بالتركية زنديون (أي الزنزانة) « zindún »[1]، ويعرف في الجزائر بالبانيو « Le Bagne » أو « Le Prison ». وهو عموماً عبارة عن بناء على الطراز التركي، يستقبل النور من الداخل وعادة ما تكون مساحته الداخلية حوالي 80 قدماً طولاً، و20 قدماً عرضاً، و85 قدماً ارتفاعاً[2]. كان عدد هذه السجون بمدينة الجزائر أيام "هايدو" « HAËDO » اثنين (02)[3]، أمّا الأب دان فأشار إلى ستة سجون[4] وذكر "دابر" « DAPPER » ستة (06) سجون أيضا[5]، بينما أقر "بايصونال" « PAYSSONEL » بوجود خمسة (05) سجون[6]. أمّا فونتير "دو بارادي" « VENTURE DE PARADIS » فأشار إلى ثلاثة سجون فقط[7].

1. EMERIT (Marcel), Un Mémoire sur Alger par Pétis de la Croix (1695), Annales de L'Institut d'Etudes Orientales d'Alger, T. XI, 1953, p. 19.

2. METZON (Gerrit), Journal de mes aventures durant une captivité et esclavage pendant deux ans et sept mois à Alger, Traduit par G.-H. Bousquet et G. W. Bousquet-Mirandolle, A. I. E. D. 1954, T. XII, Faculté des lettres et sciences humaines, Université d'Alger, p. 56.

3. السجنان اللذان أحصاهما "هايدو" و وصفهما هما : السجن الكبير « Le grand Bagne »، سجن الباستارد « Le Bastarde »، انظر :
- HAËDO (Fray Diego de), Topographie et histoire générale d'Alger, trad. Monnereau et Berbrugger, R. A. 1870.

4. DAN (Pierre), Histoire de la Barbarie et de ses corsaires, Des Royaumes, et des villes d'Alger, De Tunis, de Salé, & de Tripoly, Édit. 2, Paris 1637, livre 5, p. 412.

5. DAPPER (D'O, D. M.), Description de l'Afrique, Wolfgang Amsterdam 1686, p. 170.

6. PAYSSONEL (Jean - André), Voyage dans les Régences de Tunis & d'Alger, Présentation et notes de Lucette Valensi, Éditions la Découverte, Paris, 1987, p. 251.

7. VENTURE DE PARADIS (Jean-Michel), Tunis et Alger au XVIII^{e} siècle, Mémoires et observations rassemblés et présentés par Joseph Cuoq, Édit. Sindbad, Paris, 1983, p. 153.

يبدو أن هذا التباين يعود إلى اختلاف فترة تواجد هذه الشخصيات في الجزائر من جهة، وإلى إهمال ذكر السجون الموضوعة في الاحتياط من قبل البعض من جهة أخرى.

تركز أغلب المصادر والمراجع على أربعة سجون رئيسية وهي التي كانت مشغولة أما الأخرى فهي صغيرة الحجم تستعمل عندما تكون الغنائم كثيرة بها عدد كبير من الأسرى، أمّا في الحالات العادية فغالبًا ما تبقى مغلقة [1].

تتمثل السجون الرئيسية فيما يلي :

أ) سجن الملك (Bagne de Roi) : يسمى أيضًا بالسجن الكبير، يقع في حي السوق الكبير Grand sauk الذي يمتد من باب عزون إلى باب الواد، وهو مربع الشكل، طوله 70 قدمًا و عرضه 40 قدمًا، يتكون من طابقين وهو مقسم إلى غرف صغيرة له ساحة يتوسطها صهريج ماء، في أحد جوانبه السفلية توجد أسقفية يقام فيها القداس طوال السنة [2] وهي أوسع الأسقفيات الموجودة على مستوى السجون، مهداة من طرف آباء تنظيم الثالوث المقدس، كما يوجد به مستشفى يضم طبيب وحلاق وصيدلي يعملون بانتظام ويتقاضون أجورا حسنة.

يأوي هذا السجن أسرى الخواص الذين التزموا بدفع فدياتهم، أودعهم ملاكهم في هذا السجن ويطلبونهم عند الحاجة [3].

يشرف على السجن حارس السجن Le Gardien Bachi وحاكم عام يلقب

1. TOURNIER (Jules), Jean Le Vacher, Prêtre Consul de France & martyr (1647 - 1683), Les Éditions la Porte, Rabat, 1947, p. 166.

2. HAËDO (Fray Diego de), Topographie et ... op. cit., R. A., pp. 394.

3. MASCARENHAS (João), Esclave à Alger, (1621 - 1626), Trad. Du portugais, annoté et présenté par Paul Teyssier, Éditions Chandeigne - Librairie Portugaise, 2ème Édition, Paris, janvier 1999, pp. 6.

بـ Bachi Gardien Bachi، وهو المسؤول عن إخراج الأسرى للعمل يوميا كما يقوم بإعداد تقرير يومي حول ما يجري في السجن من أحداث[1].

ب) سجن الباستيد أو الباستار : ويسمى أيضا بسجن البايلك أو سجن الدوان[2]، مستطيل الشكل، يتكون من ثلاثة طوابق مقسمة إلى شقق بدون نوافذ باستثناء الشقق العليا التي لها فتحات بقضبان حديدية. حُوِّلَ الطابق الأرضي إلى حانات يديرها مسيحيون يدفعون ثمنا باهظا للحصول على رخصة لبيع الخمور والمأكولات بها، يحيط بالطابق الثاني والثالث ممر واسع يصل إلى غرف طويلة وضيقة ينام بها العبيد في إطارات مربعة على أربعة طوابق.

في وسط السجن، يقع بئر يستخرج منه الماء وصهريج يزود من قنوات المياه التي تخترق المدينة[3].

يأوي هذا السجن أسرى البايلك ويسمون أيضا بعبيد المخزن، يشغلهم الأغا والإنكشارية في الأعمال ذات المنفعة العامة[4].

تغلق أبواب السجن على أسرى البايلك ليلا وتفتح نهارا لكل الذين يرغبون في ممارسة أعمالهم على أن يعودوا للنوم قبل ساعتين من غروب الشمس[5].

ج) سجن غاليرا سجن (المجدفين) : سمي بهذا الاسم لأنه كان ينزل به في السابق العبيد الذين يجدفون في السفن الجزائرية وعندما

1. LAUGIER DE Tassy, Histoire du Royaume d'Alger, Préface Noël Laveau & André Nouschi, Éditions, Loysel, Paris 1992, p. 144.

2. TOURNIER (Jules), op. cit., p. 167.

3. كاثكارت، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص. 58.

4. HAËDO (Fray Diego de), Topographie et… op. cit., R. A., pp. 394 - 395.

5. LAUGIER DE Tassy, op. cit., p. 144.

أعيد بناؤه احتفظ بتلك التسمية وذلك لأن جماعتين من نابولي قد هربتا بسفينتين تابعتين لذلك البلد والتجأ أفرادها إلى الجزائر وكانوا أول من نزل بهذا السجن سنة 1750م.

يتكون هذا السجن من طابقين مقسمين إلى غرف صغيرة مستطيلة الشكل كما يوجد فوق السطح صفان من الغرف الصغيرة، يعلو أحدهما الآخر يسكنها الأسرى الذين يستطيعون دفع إيجارها.

يتصل بهذا السجن مستشفى كما خصص به جناح لتربية مجموعة من الحيوانات كالأسود و النمور[1].

د) سجن علي بتشين أو سجن أميرال الجزائر : يتكون من طابقين، يوجد بالطابق السفلي المضاء بمصباحين أو ثلاثة، خمارة ضيقة أين كان الأسرى يبيعون الخمرللجنود الإنكشارية والبحارة الأتراك. أما بالطابق العلوي، فهناك مستشفى صغير تحت حماية القديس « روش » يديرها قس من بين صفوف الأسرى[2].

توجد سجون أخرى مثل : سجن سيدي حمودة، سجن الباترون « القديسة كاترين »، سجن سيدي حسن، سجن الكراغلة، سجن علي مامي، سجن شلبي... إلخ[3].

نلاحظ أن هذه السجون أو البانيوات Les bagnes كانت إما ملك للإيالة وإما ملك للرياس الأغنياء، وعلى الرغم من أنها تختلف من حيث الحجم،

1. كاثكارت، المصدر السابق، ص ص. 59 – 60.

2. BERBRUGGER (A.), captif et patronne à Alger 1640, R. A., T8, p. 305.

3. Comité du Vieil Alger, Fondateur Henri Klein, Feuillets d'El-Djazar, T. 1, Éditions du Tell, Blida, Algérie 2003, p. 157.

إلا أنها تتشابه من حيث الطراز المعماري الذي صممت وفقه وذلك حتى تفي بالأغراض التي أنشئت من أجلها [1].

نشير إلى أن هذه السجون كانت تستعمل للأرقاء الرجال فقط أمّا النساء والأطفال فقد كان يحتفظ بهم إذا لم يقيموا عند مالكيهم في مؤسسات أخرى منفصلة عن الرجال.

2) أوضاع الأسرى بسجون مدينة الجزائر خلال العهد العثماني :

إن الحقيقة حول واقع حياة الأسرى و أوضاعهم بسجون مدينة الجزائر لا تزال غامضة خاصة في غياب مصادر محلية تناولت الموضوع بدقة وجدية. إذ تبقى المادة المصدرية التي أسهبت في الحديث عن هذا الموضوع هي مذكرات الأسرى الذين دونوا تفاصيل يومياتهم في سجون الجزائر، بالإضافة إلى كتابات قساوسة الفداء. وهي كلها مشحونة بروح العداء للإسلام والمسلمين، بالغت كثيرا في تصوير وحشية المجتمع الجزائري مقارنة مع الكتابات الأقل تطرفا المتمثلة خاصة في مؤلفات القناصل ورجال السياسة والرحالة ... الخ.

لخص القس " هايدو " « HAËDO » معاناة الأسرى المسيحيين بمدينة الجزائر وسجونها في هذه العبارات : " يعيش الأسرى في الجزائر البربرية حياة بائسة، أقسى من أي حياة أخرى في العالم، حيث يعاملون معاملة لا إنسانية، إننا هنا لا نجني إلاّ الأشواك التي تؤلمنا وتدمينا، نحن رعايا بائسين، لا نحيى حياةً وإنما بلاءً ... فهذه الوضعية أفقدت بعضنا الفرحة، والبعض الآخر الهدوء والسكينة وبعضهم الثروة أو الصحة، ونزعت منهم الشرف والكرامة والشجاعة والشهرة ... وفي بعض الأحيان تحدث كوارث

1. وولف (جون ب.)، الجزائر و أوروبا (1500 م - 1830 م)، ترجمة و تعليق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص. 231.

يذهب ضحيتها أصدقاؤنا ومنهم من يفقد إخوانه، آباءه وأبناءه ... إن الأسر قدر صعب ومشؤوم "[1].

أما الأسير الإيطالي الشاعر (بانانتي)، فقد عبر عن ذلك بقوله: « عندما أفكر في الأسر بالجزائر، أجد الدناءة والاستبداد الذي يمارس ضد الأسرى... لا يمكن أن أنسى أنني كنت بين القضبان الحديدية معرض في أي لحظة إلى القتل... إن الذي لم يجرب الأسر يوما لا يستطيع أن يتصور حياة العذاب التي يعيشها الأسرى بالجزائر... أنا كنت شاهد عيان على حالتهم المزرية »[2].

للوقوف على بعض الحقائق المتصلة بالموضوع، نحاول التعرف على أوضاع أسرى سجون الجزائر من حيث : الأشغال والأعمال التي يقومون بها، وضعهم الصحي والروحي، طريقة معاملتهم داخل السجون... الخ.

أ) الأعمال والأشغال المكلفون بها : بالنسبة لأسرى البايلك، كان بعضهم يرسل لصنع الحبال والأشرعة للسفن تحت مراقبة الحراس ويُسخّر البعض الآخر لنقل الحجارة والأخشاب لصنع السفن مكبلين عادة بسلاسل حديدية أما الأقل حظا، فهم أولئك الذين يكلفون بتسريح قنوات المياه القذرة[3].

أشار كاثكارث إلى وجود عدد ممّن كانوا يبيتون معه في " سجن جاليرا " تولوا عملية تنظيف قصر الداي ونقل القمامات منه.

1. HAËDO (Fray Diego de), De la captivité à Alger, trad. par Moliner-Violle, Alger, 1911, pp. 13 - 15.

2. PANANTI, Relation d'un séjour à Alger, contenant des observation sur l'état actuel de cette régence, les rapports des états barbaresques avec les puissances chrétiennes, et l'importance pour celles-ci de les subjuguer, Trad. de l'anglais par Blanquiere, Le Normant, imprimeur - libraire, Paris, pp. 119 -120.

3. Ibid, pp. 121 – 122.

أما بالنسبة إليه، فقد عمل سنة 1787 م بمعمل للنجارة كما تولى عملية شحن وإفراغ السفن الحربية والتجارية أما أيام الجمعة، فكان يرسل للعمل في مخازن باب الواد ونقل الحجارة الكبيرة كما شغل فيما بعد منصب قهوجي[1].

فيما يتعلق بأسرى الخواص، فقد تولوا أعمال البستنة والأمور المنزلية المتنوعة مثل: الطبخ، الغسيل ... الخ حيث كانت بيوت مدينة الجزائر تعج بالأسرى الأوربيين من مختلف الجنسيات[2].

في هذا الموضوع، ساق إلينا « بانانتي» حوارا دار بينه وبين حارس السجن حيث قال له هذا الأخير : « أتيت إلى الجزائر كعبيد وانطلاقا من الغد سيصبح لديك الأمل في الحصول على منصب لم يحصل عليه آخرون أتوا قبلك إلى هنا منذ مئة سنة ». أجاب الأسير قائلا : « أية تعزية هذه تقدمها لواحد بين القضبان الحديدية ؟! ».

يجيبه الباشا : « ... إنك أسير، لكنك تتمتع بذكاء كبير وتتكلم جيدا وأنت بالنسبة إلينا مكسب كبير، سوف تصبح ذات يوم مترجم، أو أمين الداي ... إنك تسبح في الثروة».

يبدو أن المكانة الاجتماعية التي كان يتمتع بها الأسير في بلاده وذكاءه ومزاجه الاجتماعي[3] تتحكم في نوعية العمل الذي يسند إليه والمعاملة التي يتلقاها حيث أن الأرقاء الذين كانوا يحملون الأثقال أو يعملون في الفلاحة أو يجدفون السفن هم غالبا ممن كانوا يقومون بالأشغال الشاقة في أوربا

1. كاثكارت، المصدر السابق، ص ص. 109، 112.

2. LAUGIER DE Tassy, op. cit., p. 61.

3. LAUGIER DE Tassy, op. cit., p. 166.

قبل الأسر، ولم يكلف أهل الثقافة ورجال المهارات بالأعمال المنحطة إلا استثناء.[1]

ب) الرعاية الصحية للأسرى المسيحيين بسجون مدينة الجزائر :

تحدث الدكتور "ناصر الدين سعيدوني" في بحث له حول : "الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي في الجزائر خلال العهد العثماني"، عن المؤسسات الإستشفائية بالجزائر خلال العهد العثماني، فحصرها في بعض المصحّات وملاجئ العجزة. مشيراً أيضاً إلى مستشفيات رجال الدين المسيحيين، وأهمها :

- المستشفى الاسباني بالجزائر الذي أقامه الأب الأسباني "سيباستيان دي بور" « Père Sébastien Du port »[2] سنة 1551 م وكان أول مستشفى مسيحي بالجزائر.[3]

- المستشفيات التي أنشأها الراهب "بيدرو قاريدو" « Pedro Garrido » على نفقته عام 1662 م داخل سجون الجنينة بالقرب من باب عزون[4]، حيث قام بتأسيس مواردها وجعلها في الخدمة المداومة. وكان عددها خمس (05) مستشفيات، اثنين (02) منها في سجن الباشا (الجنينة) « Le bagne de génin »، والمستشفيات الأخرى في سجن الدوان « Douane »، وسجن شلبي، وأخيراً مستشفى « Santa catalina ».[5]

1. وولف (جون ب.)، المرجع السابق، ص. 213.

2. سعيدوني (ناصر الدين)، المرجع السابق، ص. 560.

3. BEN MANSOUR (Abd El Hadi), Alger XVI^{e} - XVIIe siècle, Journal de Jean - Baptiste Gramaye, «évêque d'Afrique», Préface par André Mandouze, Éditions du CERF, Paris, 1998, p. 163.

4. Comité du Vieil Alger, op. cit., T. 1, p. 158.

5. BERBRUGGER (A.), Charte des Hôpitaux Chrétiens d'Alger en 1694, R. A., N° 08, année 1949, pp. 235 -236.

- المستشفى الإسباني بالجزائر :

استناداً إلى الوثيقة التي أوردها " بربريجر " « Berbrugger » وتخص أقدم المستشفيات المسيحية في الجزائر [1]، فإن هذا المبنى تأسس سنة 1551 م على يد الأب الإسباني " سيباستيان دي بور " « Père Sébastien Du port » [2]، وهو من أصحاب الثالوث المقدس من " برغوس " « Burgos » الإسبانية،

تحصل على تصريح من الباشا [3] يسمح له بإقامة هذا المستشفى بالسجن الكبير.

في البداية لم يكن هذا المستشفى سوى مستوصف صغير وفقير، لا يحتوي إلاّ على بعض الأفرشة الرثة المحشية بأوراق الذرة الصفراء وهذا رغم المجهودات التي بدلها الأب " سيباستيان دي بور " « Père Sébastien Du port» في تجهيزه بمواد التخدير والأدوية طيلة خمس (05) سنوات قبل أن يتركه ويتوجه باستدعاء من الملك الأسباني " شارلكان " إلى مدريد سنة 1556 م، وبقي ذلك المستشفى مهملاً [4].

شهد هذا المستشفى بعثا حقيقيا من طرف مجموعة من الآباء [5] على رأسهم " دون برنار مونروا " «Père Don Bernard Monroy» حيث أقام في كل غرفة اثني عشرة (12) سريراً وأعاد هيكل العبادة « L'Autel » الخاص

1. هي وثيقة هامة للأب برنار مونروا «Père Bernard Monroy»، بتاريخ 16 مي 1662 م، انظر :
– BERBRUGGER (A.), Charte des Hôpitaux Chrétiens… ,op. cit., p. 235.

2. Ibid., p. 236.

3. كان ذلك إمّا في عهد حسن باشا بن خير الدين (1546 م – 22 سبتمبر 1551 م)، وإمّا في عهد جعفر « Saffa » باشا (22 سبتمبر 1551 م – أفريل 1552 م).

4. TOURNIER (Jules), op. cit., p. 171.

5. Ibid., p. 172.

بالثالوث المقدس لمكانه، وظل يقدم خدماته لهذا المستشفى إلى غاية وفاته سنة 1622 م.

في سنة 1619 م استفاد المستشفى من عوائد (مبالغ مالية) تقدر بـ 20 قطعة ذهبية قدمت له من طرف « P. Grimaye » الموصي له بأملاك القنصل الفرنسي بالجزائر. عندها قام كل من « P. Aquila » و« P. Palacio » بهيكلة أسقفيات في كل السجون الأخرى و بثوا فيها الخدمات.[1]

استفاد المستشفى من هبات أخرى عندما قدم قساوسة المهام « Prêtres de la mission » للإقامة في القنصلية الفرنسية سنة 1646 م.

بُعث هذا المستشفى من جديد من طرف أحد المبشرين وهو : « Pierre de la Conception » انطلاقا من سنة 1661 م[2]، حيث تلقى عناية كبيرة من طرف آباء الفداء « P. Rédempteurs » وعملوا على إنشاء ثلاثة مستشفيات أخرى في السجون المتبقية.

كان المستشفى الإسباني والمستشفيات الملحقة به تحت إشراف تنظيم الثالوث المقدس، يديره ثلاثة من رجال الدين، أعلاهم الأب المدير العام « père Administrateur » الذي يتمتع باحترام كبير من طرف الجميع[3] و قد شغل هذا المنصب منذ سنة 1688 م الأب " ديسبينوزا " «Père Antoine d'Espinosa».[4]

1. Ibid., p. 174.

2. Ibid., p. 175.

3. PAYSSONEL (Jean - André), Voyage dans les Régences de Tunis & d'Alger, Présentation et notes de Lucette Valensi, Éditions la Découverte, Paris, 1987, p. 254.

4. Comité du Vieil Alger, op. cit., p. 158.

لقد حرص رجال الدين الأسبان على صيانة هياكل هذا المستشفى وتجهيزها أكثر وتمتعت هذه المؤسسة بحماية السلطات الجزائرية[1]. فحسب الوثيقة المتعلقة بأقدم المستشفيات المسيحية بالجزائر - دائماً - فقد منحت لها امتيازات كثيرة خاصة في عهد الحاج شعبان (1592 م - 1595 م)، داي وحاكم الجزائر منها :

- منح رخصة للمدير العام « Père Administrateur » للمستشفى وخلفائه بصنع كمية محدّدة من الخمر بدون أي غرامة مالية.
- يُعفى المدير العام للمستشفى من دفع أي دِيْن لصيانة المستشفى.
- النقود المتعلقة باللباس والأدوية وكل أنواع الصيانة للمستشفى والاستعجالات المقدمة فيها يمكن أن تدخل بحرية إلى المدينة وعندها تكون معفاة من جميع الإلتزامات[2].

بعد هذه اللمحة التاريخية حول بناء المستشفى المسيحي الإسباني بالجزائر والمستشفيات التي ألحقت به تِبَاعاً، نحاول تسليط الضوء على الأدوار الهامة التي كانت تقوم بها من خلال وقائع وشهادات تاريخية.

في الحقيقة، لم تكن لهذه المؤسسات أهمية كبيرة في بدايات القرن السابع عشر الميلادي (17 م)، سواء من حيث المهام التي كانت تؤديها أو من حيث التجهيز[3].

مع مرور الوقت، أصبح لهذا المستشفى وغيره دور اجتماعي حيوي،وقد وضح ذلك التقرير المفصل الذي ساقه إلينا الأسير الأمريكي " كاثكارت " مبدياً احترامه لأصحابها في قوله : " إن هذا المستشفى يعتبر من أكبر

1. Ibid., p. 158.
2. BERBRUGGER (A.), Charte des Hôpitaux…, op. cit., p. 239.
3. MASCARENHAS (João), op. cit., p. 63.

المؤسسات الخيرية في العالم، حيث أنه يقدم رعايته لجميع الأسرى دون أن يأخذ في الاعتبار عقائدهم وطوائفهم الدينية وقومياتهم، وأي مصير كان يواجه العبيد الذين وقعوا ضحايا وباء الطاعون لولا وجود هذه المؤسسة التي تستقبلهم عندما يهتك المرض قواهم وصحتهم نتيجة الأعمال الشاقة ؟ يعود الفضل في هذا العمل الإنساني إلى هؤلاء القساوسة الذين يسمحون حتى للعبيد الذين لم يصابوا بالمرض حقيقة وإنما هم مصابون بالعياء والإرهاق، ليبقوا في المستشفى أسبوعاً أو عشرة (10) أيام ليستريحوا و يجددوا قواهم [1].

لقد كان الطعام جيدًا وصحيًا في هذا المستشفى، يعالج المرضى في قاعة واسعة وينامون على أفرشة صوفية مزودة بملاحف ووسائد، كما توجد غرف خاصة بعبيد الداي ورجال الحاشية مراعاة لمكانة أسيادهم. هذا ويتكفل المستشفى بإجراءات الدفن في حالة الموت بمقبرة المسيحيين خارج باب الواد [2].

كان جميع العبيد المسيحيين من مختلف المذاهب، الكاثوليك، البروتستانت يقبلون على المستشفى دون مراعاة لعقائدهم، وذلك نظراً لتسامح رئيس الأطباء والصيدلي. كما تفيد بعض الروايات أن المستشفيات الاسبانية بالجزائر كانت مفتوحة أيضًا أمام رجال التجارة والبحرية المسيحيين وحتّى بعض السكان المسلمين من الأتراك والحضر خاصة [3]، فقد كان أمراً عجيباً بالنسبة إليهم أن يروا الأرقّاء المسيحيين

1. كاثكارت، المصدر السابق، ص. 103.
2. كاثكارت، المصدر السابق، ص. 108.
3. DAN (Pierre), op. cit., Livre 06, p. 485.

لهم مثل هذه المؤسسة في مدينة الجزائر... ولم يكن لديهم مؤسسة مماثلة لمرضاهم ..."[1] لذا كانوا يقصدون هذه المستشفيات لطلب العلاج خاصة خلال القرن الثامن عشر ميلادي[2].

نحن لا نستبعد ذلك بناءً على بعض المعطيات المتمثلة في :

- عدم وجود مؤسسات استشفائية ذات أهمية تذكر خاصة بمسلمي الجزائر .
- كثرة الأمراض والأوبئة ممّا يجعل أمر العلاج ملحاً وضرورياً وبالتالي التوجه إلى المؤسسات المسيحية.

ج) الرعاية الروحية للأسرى المسيحيين بسجون مدينة الجزائر :

كانت الرعاية الروحية للأسرى ملازمة للرعاية الصحية[3]، فقد كانت بسجون مدينة الجزائر ثلاث كنائس خاصة بهم في شكل أسقفيات ؛ واحدة في سجن الملك وإثنان في سجن علي بتشين، وكانت هذه الكنائس كلها تُزين بشتى أنواع الزينة، و تضاء في ليالي الاحتفالات والمواسم بمئات القناديل المختلفة الألوان. وعندما تقام الاحتفالات الدينية بهذه الكنائس يدخل رهبان الإرساليات إلى سجون الأسرى لإقامة الصلوات في الصباح الباكر، أما في أزمنة الوباء فيقيم هؤلاء الرهبان باستمرار في المحتشدات من أجل معالجة الأسرى وتلقينهم العقيدة عند الموت[4].

1. DAN (Pierre), op. cit., Livre 06, p. 485.

2. وولف (جون)، المرجع السابق، ص. 225.

3. A. Berbrugger, Charte des Hôpitaux..., op. cit., p. 235.

4. الجيلالي (عبد الرحمان بن محمد)، تاريخ الجزائر العام، ج 3، دار الثقافة، بيروت، 1400 هـ / 1980 م، ص ص. 361 – 362.

يتضح لنا دور هذه الكنائس و المعابد، من خلال الوصف الذي قدمه القس " هايدو " عن دور كنيسة أو معبد المسيحيين بالسجن الكبير « Le Grand Bagne »، أين كان الأسرى المسيحيون يؤدون القداس اليومي ويحتفلون بأعيادهم الدينية « Les fêtes solennelles »، حيث ترتل الأناشيد، بطريقة متناسقة بحضور القساوسة الذين عادة ما يفوق عددهم الأربعين، رفقة فئات مختلفة من دكاترة، معلمين، رجال الدين و كهنة ...الخ.[1]

أمّا الأسير البرتغالي " ماسكاروناس " « Mascarenhas » فقد ركز على دور القساوسة في أداء الاحتفالات أيام الأعياد الدينية من خلال عروض وصفية مثيرة إذ يقول : " يوجد أربع سجون للمسيحيين، لكل سجن كنيسته الخاصة، وهناك يقام خمسة عشر (15) قداساً يومياً، بأبواب مفتوحة تسمح حتى بدخول وحضور الأتراك والمغاربة ".

وفي أيام الأعياد هذه، تفرش الكنائس بأقمشة منسوجة من الحرير أو القطن، يعيرها الأتراك لأسراهم. ويكون القداس صارخاً و مرفوقاً بمعزوفات موسيقية بحضور قساوسة من مختلف التنظيمات و الطوائف المسيحية الذين يتكفلون بمصاريف الشمع و النفقات الأخرى، إلى جانب مساهمات الأسرى ببعض المبالغ التي يوفرونها.[2]

إن الهدف من هذه الأعمال، في اعتقادهم، هو ضمان الاتصال الدائم مع الرّب حيث يطلبون إمدادهم بالقوة و الصبر من أجل احتمال ظروف الأسر والحصول جزاء ذلك على الأجر.[3]

1. HAËDO (Fray Diego de), Topographie et…, op. cit., R. A., p. 394.
2. MASCARENHAS (Joao), op. cit., pp. 71 - 72.
3. D'ESTRY (Stephen), histoire d'Alger (depuis les temps les plus reculés jusqu'a nos jours, Édit. 3, tours admame & cie, imprimeurs, Libraires - 1845, p. 20.

فهذه الشعائر الدينية - طالما داوموا على أدائها - تجعل الأسرى حسب رأيهم أكثر طاعة وأقل فساداً وشذوذاً [1]، كما تهدف هذه الخدمات الروحية إلى مواجهة حركة اعتناق الإسلام من قبل الأسرى المسيحيين [2].

3) مساوئ ومحاسن سجون الجزائر من خلال شهادات :

ارتبطت مساوئ سجون الجزائر بنقص الغذاء وشروط الصحة والنظافة وكثرة حوادث السرقة، العنف والشغب التي تحدث خاصة في ملاهي وخمارات السجون [3]. بالإضافة إلى العقاب والمعاملات القاسية التي يتعرض إليها بعض الأسرى خاصة من طرف بعض رؤساء السجون الذين عانوا حياة الأسر في السجون الأوروبية [4] وفي هذا السياق، يروي " كاثكارت " قصة حول الرايس إبراهيم مدير سجن البايلك، الذي قضى أربعة عشر (14) سنة في الأسر بمالطة، ونظراً لأنه عومل بقسوة على ظهر السفن المالطية، فقد قرر الانتقام لنفسه من الأسرى في الجزائر، حيث كان غالباً ما يجلس عند الباب الخارجي للسجن قرب المشنقة وعند المدخل يقف حراس السجن في صفين يحملون العصي و الحبال الغليظة، أمّا حيطان الباب الخارجي فكانت مزينة بالهراوات و حبال الشنق والسلاسل والقيود، وهناك كان الرايس إبراهيم يخاطب أسراه بقوله : " ... إنكم جميعاً في صحة جيدة، وملابسكم من النوع الفاخر التي لا تليق بالعبيد، سوف أعطيكم شيئاً لتسلية أنفسكم يوم الغد في باب الواد، هناك سوف أريكم كيف كان المالطيون يعاملونني... إنكم أنتم المسيحيون إذا لم

1. GRAMMONT (Henri - Delmas De), Histoire d'Alger sous la domination turque (1515 - 1830), Éditions Bouchene, 2002, p 126.

2. BEHAMISSI (Moulay), Alger, L'Europe et La guerre secrète (1518 - 1830), Edit. Dahlab. P. 27.

3. كاثكارت، المصدر السابق، ص ص. 56 – 60.

4. كاثكارت، المصدر السابق، ص ص. 53 – 54.

تلحقوا أذى بمسلم، فليس ذلك عن قلة رغبة أو ضعف إرادة، بل بسبب عدم امتلاككم القوة الكافية... "[1].

رغم هذه المساوئ، فإن سجن الجزائر و بحكم ما يضمه من فسيفساء بشرية من مختلف الجنسيات، يعتبر نادياً للتعارف و اكتساب مناهج الحياة، حيث عبّر عن ذلك "إيمانوال داراندا" في قوله : "لا توجد جامعة أحسن من سجن الجزائر، فهناك نتعلم الطب، الجغرافيا، العلوم التجريبية، اللغات المكسيكية و الفرنسية و الكندية و الشرقية... فالرِّق ضروري للمسيحيين إذ يعلِّمهم الانفتاح[2]. ففي سجن الجزائر ألف "سرفنتيس" كتابا من أحسن ما ألف في الأدب العالمي، رواية "دون كيشوت"، التي أكسبته شهرة كبيرة، حيث كتبها باللغة الإسبانية وترجمت إلى لغات أخرى[3].

أمّا "دو طاسي" « DE Tassy » الذي كان سجيناً في حرب إسبانيا سنة 1706 م، وتلقى هناك معاملات لا إنسانية قاسية، فقد صرح قائلاً : "أفضل قضاء عشر (10) سنوات كرقيق في سجون الجزائر على أن أقضي سنة واحدة في سجون اسبانيا "[4].

كما أن « Francis Knight » أكد بأن آلاف من البحارة المسيحيين يفضلون الإقامة في سجون الجزائر على التعفن في سجون ليفورن الايطالية أو على الموت من الجوع و البرد في سجون الإنجليز[5].

1. كاثكارت، المصدر السابق، ص. 53 – 54.

2. T. Yacine, Les Bagnes d'Alger d'après Cervantès, Revue d'histoire Maghrébine, N°: 21 - 22, Avril, 1981, p. 89.

3. ميكاييل سرفنتيس، دون كيشوت، تعريب و تلخيص أكرم الرافعي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1975.

4. LAUGIER DE Tassy, op. cit., p. 194.

5. FISHER (Sir Godfrey), Légende Barbaresque : Guerre, Commerce et Piraterie en Afrique du

في الأخير يمكن القول أنه مهما كانت تجربة الرق محطمة لنفوس الأسرى المسيحيين بسجون مدينة الجزائر، فإن أوضاعهم كانت أحسن بكثير مقارنة بأوضاع الأسرى المسلمين بما فيهم الجزائريين في سجون البلدان الأوروبية خلال تلك الفترة، وهذا ما أكده الدكتور مولاي بلحميسي في دراسته المعمقة حول الموضوع بعنوان: « Les Captifs algériens & l'Europe Chrétienne (1518 - 1830) »

Nord de 1445 à 1830, Trad. et Annoté par Farrida HALLAL, Office des Publications Universitaires, Alger - 1991, p. 157.

صورة الأخر في رحلة سليمان ابن صيام الملياني إلي باريس (1852)

الأستاذ محمد كراغل
باحث بمخبر الدراسات السوسيوتاريخية
حول الهجرة والرحلة
أ. بجامعة فرحات عباس سطيف

تشكل الرحلة إحدى المظاهر البارزة للتلاقي الحضاري بين الشعوب والمجتمعات، ومعلما هاما من معالم الحراك الاجتماعي في تاريخنا المعاصر، وهي أيضا وسيلة من وسائل الإطلاع على الآخر. ويزخر الموروث الثقافي العربي بنماذج عديدة من الرحلات الجماعية والفردية عبر مراحل التاريخ، خاصة في العصر الحديث أين شدّ الرحال كبار العلماء والأدباء نحو مناطق شتى من العالم خاصة الغرب والتي كان لها بالغ الأثر على التطورات الحاصلة في مختلف المناحي. وقد أدركت فرنسا الكولونيالية أهمية الحراك والرحال وسط الثقافة الجزائرية وحجم تأثيره وقدرته على خلق عوامل جديدة كفيلة بمساعدتها على

تثبيت وجودها، لذلك سعت إلى تأطير عدة رحلات لبعض العناصر من المجتمع الجزائري [1].

وتعد رحلة سي سليمان ابن صيام من بين هذه الرحلات ونموذجا لافتا للانتباه في هذا المجال، وتكتسي أهمية خاصة تستمدها من عدة جوانب أبرزها الظرف الذي جاءت فيه ومكانة صاحبها وهدف الاستعمار منها وصداها خاصة بعد نشرها في جريدة المبشر [2]، زيادة على مضمون الرحلة كنموذج للانا المغيبة وصورة الانبهار بالآخر التي عبرت عنها. فمن هو صاحب الرحلة ؟ وما هي أسباب وظروف الرحلة ؟ وما هي مظاهر الانبهار من خلال هذه المشاهدات ودرجة الانفعال معها؟ وما مدى عمق وسطحية هذه النضرة ؟ وما هو صداها ؟

1 / التعريف بصاحب الرحلة :

سي سليمان بن محمد خوجة بن صيام من عائلة ارستقراطية تعود جذورها إلى عهد حسان باشا ابن خير الدين الذي أحاط نفسه بمجموعة من العلماء كان من بينهم جد عائلة ابن صيام شغل منصب وكيل باي الغرب [3]، والذي اتصف بصفات الانضباط و الحزم، وهذا المنصب توارثه أحفاده فيما بعد حيث يرد ذكر محمد خوجة بن صيام وكيلا ماليا

1. من هؤلاء العسكريون رجال السيف والبارود ومن الأعيان كبار العائلات والمدنيين وبعض الكتاب و الخوجات والقضاة، ويعتبر عصر بيجو Bugeaud من أنشط العهود في هدا الميدان حيث كانت بداية هذه الرحلات سنة 1838 حيث كان ضمن هذه الرحلة مصطفى بن إسماعيل زعيم الدواير والزمالة ومصطفى بن المقلش

2. نشرت جريدة المبشر والتي تعتبر أول صحيفة ناطقة بالعربية في الجزائر رحلة ابن صيام ابتداء من العدد 115 الصادر بتاريخ 1852/06/15 واستغرقت خمسة حلقات حتى يوم 1852/08/15.

3. وكيل باي الغرب هو ممثل الباي في الجزائر.

لباي الغرب مكلف بالرقابة وتسيير الدنوش وهي مهمة خطرة ومحرجة، وهذا الأخير كان له ولدان سي حمدان و سي سليمان صاحب الرحلة [1].

ولد سليمان ابن صيام سنة 1817 [2] وسط جو أرستقراطي وهو الذي أصبح رئيس العائلة بعد وفاة أخيه سي حمدان وتزوج من أرملته وتبنى ابنه، وشهد له مشواره تفانيه في خدمة فرنسا حيث شغل منصب أغا مليانة ثم كاتبا لقريبه بن عمر باشا الملياني، ويصفه الجنرال مارغريت Marguerite " . بأنه الرجل المرموق الكبير الأهمية في كامل الوطن وأنّ نزاهته وثقافته وكرمه الذي لا يتأثر أمام أي تضحيات وغناؤه قد أكسبوه نفوذا كبيرا " ويضيف مارغريت انه علم ابن صيام اللغة الفرنسية كما تعلم هو بدوره العربية عنه وتفاصيل الحياة الدينية وأسرارها وهو ما يدل على الثقافة الواسعة التي يتمتع بها صاحب الرحلة، ويصل إلى القول بان ابن الصيام مثل في هذا الوقت الشمعة التي أضاءت الطريق للفرنسيين في منطقة مليانة و الشلف [3]. كما أن لويس رين يقول فيه : "... انه من أقدم وأحسن المتعاملين مع الإدارة الفرنسية في الجزائر حيث عمل علي إخضاع عدد كبير من سكان مليانة... وقد ساعدته مكانته و ذكاؤه الحاد ووعيه الصافي ودوره في دعم الحملات العسكرية على أن يصبح حاكم مليانة... " [4].

1. Marthe et Edmond Gouvion : Kitab Aayane El Maghariba département d'Alger, imprimerie fontaine Frères, Alger, 1920, p. 8.

2. لم تذكر جميع المصادر والمراجع خاصة تلك التى تناولت الرحلة بالدراسة مثل الزبير سيف الإسلام و نقولا زيادة تاريخ الميلاد فقط الموقع الالكتروني المتعلق بالمكتبة الرقمية الفرنسية الذي أشار إلي هذا التاريخ، وهو ما يتوافق مع المصادر التي تذكر بان ابن صيام ولد مع بداية القرن 19.

3. Marthe et Edmond Gouvion : Op. Cit. p. 11.

4. Louis, Rinn : Deux documents indigènes sur l'histoire de l'insurrection de 1871 in R.A.F 1891, p. 35.

وحضي سي سليمان بالعديد من التكريمات التي تدل على علو كعبه من جهة وخدماته الجليلة للإدارة، ومنها هدية خاصة من الإمبراطور نابليون الثالث وحفل غذاء على شرفه، وعين ضابط بجوقة الشرف في 1860/09/18 بقرار رسمي رفقة محمد بن علي الشريف، وسمي عضوا في اللجنة الإدارية للقضاء الإسلامي في 1866/03/07 بمقتضى قرار إمبراطوري [1]، و تحصّل على عدة ألقاب ونياشين وأوسمة، وقد ترك فراغًا كبيرًا بعد وفاته سنة 1896 حيث دفن بمقبرة سيدي محمد ببلكور في موكب جنائزي رسمي مهيب [2].

أما فيما يخص علاقته ببني جلدته فقد كان كريما، ففي سنوات القحط والمجاعة التي أصابت الجزائر ما بين 1869/1863 قدم خدمات جليلة للسكان وأعانهم على مواجهة تلك الكارثة [3]، غير أنه ومن جانب آخر يقال بأنه كان يكره الأمير عبد القادر، كما يذكر لوي رين (Loui Rinn) أن ابن الصيام قد تكون له علاقة بثورة 1871 حيث أن بعض أصحاب المقراني يقولون بان أغا مليانة قال للمقراني كن رجلا وسيطر على كافة المنطقة الشرقية من البلاد في حين أسيطر أنا على المنطقة الغربية حتى تلمسان [4]، غير أن تعاقب الأحداث وعدم ورود اسم ابن الصيام في هذه الثورة وعدم محاكمته من قبل الإدارة الاستعمارية يطرح أكثر من سؤال، لكن وجود اسم هذا الأخير ضمن قائمة الموقعين على الرسالة المؤرخة في 1865/10/02 والتي كانت مليئة بالشتائم ضد المتمردين في الثورات السابقة وحتى في ثورة أولاد سيدي الشيخ يبعد هذا الدور عنه [5].

1. Bulletin Officiel du Gouvernement General de L'Algérie, V 06, Alger, 1866, p. 98.
2. Marthe et Edmond Gouvion, Op. Cit. p. 13.
3. الزبير سيف الإسلام : فن الكتابة الصحفية عند العرب في القرن 19، الطبعة 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 21.
4. Louis, Rinn : Op. cit. p. 35.
5. إبراهيم لونيسي : القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1870/1847 رسالة ماجستير،

2 / أسباب الرحلة :

تدخل هذه الرحلة في إطار إستراتيجية عامة نفذتها الدولة المستعمرة، حيث تأتي في خضم سلسلة الزيارات للقيادات العربية من الجزائر نحو فرنسا. كانت تنظمها الإدارة الاستعمارية من الحين إلى الآخر ونشطت كثيرا مع بدايات الاحتلال، ومعظم الذين زاروا فرنسا كانوا من الأعيان والمثقفين ويتحدثون الفرنسية، وكانت موجهة من قبل الإدارة الفرنسية وهي المسئولة عن الزوار. تأخذهم عن قصد إلى أماكن خاصة كفيلة بان تؤثر فيهم بالقدر الذي يخدم مصلحتها كما تتخللها جميع مظاهر الإغراء من تقديم الهدايا الثمينة والأوسمة العقارات وحتى أسمى عبارات التقدير و الشكر من قبل أعلى السلطات[1].

إن هذه الإستراتيجية المتعددة الأبعاد ركزت على ترسيخ فكرة الفارق الحضاري خاصة، إلى جانب الترويج لنزاهة المستعمر بناء على تفوقه الثقافي، وتجنيد الرحالة كوسيلة لتجنيد الرأي العام بحكم موقعه السوسيولوجي، ودعم أعوان الإدارة الاستعمارية من السكان المحليين وتحفيزهم للاستمرار في خدمة المستعمر واستقطاب اكبر عدد منهم لتسهيل المهمة[2].

جاءت هذه الرحلة علي اثر دعوة الإمبراطور نابليون للقيادات العربية في شهر ماي 1852 لحضور الاحتفالات بمناسبة توزيع الرايات لفرق الجيش و ذلك تيمنا لما كان يقوم به عمه نابليون بونابرت وكتبت جريدة

جامعة الجزائر، 1993/1994، ص ص 55-65.

1. المرجع نفسه، ص60.

2. محسن خالد : نزهة المستعمر في ديار المستعمر، الأنا المغيبة وراء المنفستو السياسي للآخر في ثلاث رحلات جزائرية إلى باريس، في أبحاث ندوة الرحالة العرب والمسلمين- اكتشاف الذات و الآخر- دورة الجزائر -2005 الطبعة 01 دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2005، ص486.

المبشر حول خصوصية هذه الرحلة قائلة : " ...إنّ بعض ولاة العرب كانوا قد سافروا إلي فرانسة سابقا بقصد الزيارة والتنزه فقط خلال هذه الموجبة، التي لزم من حصل له الإذن في السير بالقيام مقام غيره ليكون من حضر هناك بمنزلة الوكلاء عن ابناء جنسه وأهل رعيته... "[1] وهي بذلك تكتسي طابع تمثيل أكثر منها رحلة تنزه. وأوردت حول سبب هذه الدعوة بأن رئيس الجمهورية قرر دعوة بعض ولاة العرب من الجزائر : " ... لأنهم مسحوبين) كذا (تحت رعاية الدولة وجناحها ولا فرق بينهم وبين الفرانساوية، فانتخب إذ ذاك) كذا (من كل عمالة بعض الاعيان من أولاد الخيم الكبرى المشهورين بالثروة واليسار)كذا...) "[2].

ومنه فإنّ سبب هذه الرحلة هو استجابة لدعوة رئيس الجمهورية لحضور الاحتفالات وليس كما أشار إليه الزبير سيف الإسلام الذي قال إنّ هذه الرحلة هي وليدة ظروف خاصة نتيجة الاستفتاء الذي وقع في فرنسا سنة 1852 اعتلى علي إثره لويس نابليون عرش فرنسا[3]. ومما يؤكد الرأي الأول ما ذهب إليه صاحب الرحلة بنفسه في تحديد أسبابها قائلا : " ...أمرني من يجب علي امتثال أمره وهو وال دائرة الجزاير... سعادة القوبرنور راندون... فامتثلت أمره السعيد وكان ذلك اليوم عندي كالموسم الجديد... كما أمر أسعده الله رؤساء الإيالتين أعني وهران و قسنطينة بالسفر مثلنا لينخرط الجميع في سلك أولئك الأفاضل يوم اجتماع المحافل لتفريق البنود على كبراء الجنود... "[4].

---

1. جريدة المبشر، 30 أفريل 1852.
2. إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 53.
3. الزبير سيف الإسلام، فن الكتابة الصحفية عند العرب في القرن التاسع عشر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص21. .
4. بن صيام سليمان، رحلة سليمان بن صيام إلى بلاد فرانسة، طبع ببلد الجزاير 1852، ص2.

أما عن الظروف التي جاءت فيها هذه الرحلة فالجزائر كانت تعيش وضعا صعبا خاصة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية كالجفاف والجراد 1847-1850 الذي ضرب عمالة قسنطينة وجزء من عمالة وهران تضررت على إثره أحوال السكان مما دفعهم إلي مغادرة أراضيهم والتوجه نحو المناطق غير المتضررة، وهو ما اعتبرته السلطات الاستعمارية عصيانا سارعت إلى محاربته، زيادة على سياسة الجمهورية الثانية الداعمة لسياسة الاستيطان وما ترتب عنها من مصادرة الأراضي وترحيل السكان و قساوة الضرائب. أما في فرنسا فكانت الأوضاع مضطربة بسبب ثورة 1848 وتخوف النظام السياسي من تأثير هذه الثورة على الجزائريين. كل هذا جعل فرنسا تسعى لكسب الزعامات المحلية، فتقدم من حين لآخر على إقامة حفلات وتقديم الأوسمة و عبارات الشكر والتقدير للحفاظ على الاستقرار.

3 / صور الانبهار بالأخر في الرحلة :

يعتبر سليمان ابن صيام من القلائل الذين دونوا مشاهداتهم من خلال مقالات صدرت علي صفحات جريدة المبشر في خمسة حلقات ثم من خلال كتيب، وتعتبر بحق عن رؤية العربي للأوروبي في هذه المحطة من التاريخ كما يقول بول دو موليניس[1] أحد الصحفيين الفرنسيين الذين تناولوا هذه الرحلة.

بدأ رحلته بشكر الله عز وجل الذي هيأ له هذه الفرصة ثم تقديم اسمي عبارات الشكر والتقدير للإمبراطور لويس نابليون والحاكم العام بالجزائر راندون، معرجا على أسباب الرحلة، ثم يصف كيف خرج من مقر سكناه مليانة متوجها إلى الجزائر ثم إلي فرنسا، ويصف في إعجاب

1. Paul de Molènes, Journal des Débats du 7 juillet 1852, in Précis de l'Histoire et du Commerce de l'Afrique Septentrional, 4ème édition, Paris, 1852, pp. 434-439.

كبيرا لباخرة وينقل أبياتا تصف البحر والسفن. وأول المدن الفرنسية التي حط الرحال بها هي مدينة سيط Cette هنا يبهر صاحب الرحلة بإحدي معجزات الحضارة الغربية ألا وهي السكة الحديدية في تلك الفترة والقطار حيث أطلق عليه إسم كروسة الدخان، والذي ركبه متوجها إلي مدينة مونبليي Montpelier وقدم لنا وصفا يدل علي حالة الذهول : «... جعلوا شرائط من حديد من أول الطريق الي أخرها في غاية التمكن بمسامر من حديد مع استوائها تسير الكروسة فوق تلك الشرائط وذلك اختراع عظيم، وجعلوا هذه الشرائط في الارض يمينا وشمالا مربعة مرتفعة وقوسة في اسفلها...تجري رودة الكروسة... وذلك من أغرب ما يكون مع استواء الطريق ووزنها بموازين الهندسة... ومهما تعرض لهم جبل شاهق في الطريق دخلوا تحته بالثقب... والكروسة في داخلها آلات يقال كآلة مراكب الدخان يقدونها بحجر أسود...يسمونه فحم الأرض...هو المدير لتلك الرودات... وذلك من أعجب ما رأينا وليس الخبر كالمعاينة...»[1].

ويتوقف عند مونبليي أين يعجب بمياهها وحدائقها حيث يصف منتزه بيروا قائلا : « ... ولما دخلنا إلي ذلك المنتزه وجدناه من أحسن ما يكون... » ثم في أفينيون Avignon حيث يزور قصر البابوات وأهل العلم في الدين المسيحي، ثم ليون Lyon هنا يبدي صاحب الرحلة انبهار لا مثيل له حيث يصفها : « ... لم تر العيون مثلها ولا سمعت الأذان بشبهها... »وفي الحقيقة فإن صاحب الرحلة دخل في هذه المحطة إلي رمز من رموز الحياة الحضرية الحديثة، ويصف لنا الآثار التي بهرته وينوه بأهلها وأدبهم ولياقتهم ولا ينس أن يصف دار الآثار التي وقف أمامها مدهوشا لما فيها من فن معماري وأطلق عليها دار التصاوير حيث يقول : « ... مملوءة بالتصاوير المنحوتة من الرخام والمرمر الجيد و تصاوير... تشهد بحسن

---

1. سليمان بن الصيام، كتاب الرحلة إلي بلاد فرانسة، 1852، ص 4، 5.

الصناعة لا فرق بيتها وبين الآدمي إلا بعدم الكلام... فيالها من صنعة غريبة...»[1].

وبقي مبهورا أمام أسلاك التليغراف وهو اختراع لم يصل بدوره إلي الجزائر وقد وصفه وصفا دقيقا بقوله : « ...رأيت بجانب الطريق نحوا من ستة خيوط من سلك الحديد أرق من الخنصر ممدودة فوق الأرض... محمولة فوق أعمدة من الخشب... سالت عنها فأخبرت... يبعثون بواسطتها الخبر من باريس إلي ليون ومن ليون إلي باريس في مدة طرفة عين... وهذا من أغرب ما رأيت والأمر لله من قبل ومن بعد...»[2].

كما اهتم الرحالة أيضا بجوانب أخري من المشاهدات والمتعلقة بوصف الطبيعة والسكان حيث كتب يقول : ...من دخلنا هذه البلاد بأسرها لم نرى بها موضعا خاليا من الغراسة والحراثة وكثرة الأشجار المثمرة... وكثرة مداينها وقراها وعمارتهم ونظافتهم... وأما أهل فرانسة في الاعتناء بالغراسة والحراثة والنظافة والتشييد وتكثير التجارة والصنايع فهو أدل دليل علي صلاح رأيهم... « وهنا نجد الرحالة يستذكر بعض أبيات البحتري التي قيلت في دمشق.

أما دمشق فقد أبدت محاسنها وقد وافي لك مطريها بما وعدا

وعند دخوله باريس وصفها قائلا : « ...وجدتها أحسن مما وصفها الوصافون ولا يمكن لشخص إن يستوعب جميع محاسنها... » ثم يصف طبيعتها وعمرانها كما يصف هذا الشعب الباريسي وأخلاقه وطبائعه ويشيد بما هو عليه من الحذاقة والفهم والإطلاع الواسع وانتشار الثقافة بين الباريسيين، ويلاحظ إن الباريسيين غير مقلدين حيث يقول : « ...

1. المصدر نفسه، ص. 7.
2. المصدر نفسه، ص. 9.

وليسوا بالمقلدين أصلا بل يطلبون دائما إدراك معرفة فصل الشيء والاستدلال عليه حتي إن عامتهم يعرفون القراءة والكتابة ويدخلون مع غيرهم في الأمور العميقة...»[1] ثم يعرض لمزايا نابليون حيث يقول: «...انه سلطان كبير... ذو قدر جليل شهرته أغني من الوصف وفخره لا يحتاج إلي إيضاح... وهو المعظم الأنجد سيدنا لوي نابليون... أما الوزراء وكبراء الدولة فهم أخيار... ». وبقي صاحب الرحلة مندهشا من انهار باريس وحدائقها وقاعة الأوبرا التي أطلق عليها موقع اللعب والمرح ويتعجب أكثر حين ذهب إلي السيرك ورأي تلك الحركات البهلوانية إلي درجة الاندهاش، ثم يعرج علي دار صناعة الدراهم ثم يصف قصر فرساي وصفا ومفصلا يدل علي انبهاره وإعجابه «... وتعجبنا من ذلك التشييد الغريب...»[2].

ولا يغيب علي صاحب الرحلة الملاحظات المتعلقة بالحياة العامة ومنها إشاعة العدل بين الناس واحترام المرأة والاعتناء بالفقراء وتوفير الأمن حيث يقول... وأعلم أن ملوك فرنسا لو اتصفوا بالظلم والجور وعدم الرفق بالرعية لما قدروا علي تحصيل بعض الغرض من عمارة البلدان... و لو اتفق بعض النسوة... لقطع المسافة من شرق البلاد إلي غربها من غير معارض... »، واهتمامهم بالثقافة كجمع الكتب من جميع أنحاء الأرض حتى كتب المسلمين، ولم يتوقف انبهار صاحب الرحلة عند هذا الحد بل شمل طرق الاستقبال و حفاوتها وحسن الخطاب و اللباس و الاستعراضات العسكرية متعجبا في كل مرة مستذكرا الله تعالي من خلال قوله ولله الأمر من قبل ومن بعد. وقد ختم صاحب الرحلة زيارته إلي باريس التي لم يستطع فراقها حيث كتب يقول: « ... وشرعنا في الخروج من حسناء

1. المصدر نفسه، ص. 12.
2. المصدر نفسه، ص. 17.

باريس... وما كدت أستطيع فراقها لأن أهلها كانوا للمغلوب مغناطيسا وأن أفكارنا متعلقة بتلك المعاهد والأزهار وتلك الجنة التي تجري من تحتها الأنهار... »[1].

4 / دلالات وأبعاد :

تقدم لنا هذه الرحلة الصورة التي ارتسمت لدي صاحبها عن الآخر، وبغض النظر عن الظروف التي أحاطت بها أو المسعى منها فإنه يمكننا استنباط مجموعة من الأحكام.

إنّ المشاهدات المكسوة بعبارات الدهشة والتعجب تبرز تفوق الآخر ماديا، مما دفع الرحالة إلي إيجاد تفاسير لأسباب هذا التقدم والتي أرجعها إلي إشاعة العدل وغياب التقليد وحسن التعلم وذكاء العقل، كما يقدم لنا قراءات من خلال عقد مقارنات ضمنية خفية تبرز وعي بالذات المتحسرة، فيمكننا أن نقف عند بعض ما ورد في الرحلة كقوله وحتى عامتهم أيضا يعرفون القراءة والكتابة، لم نرى بها موضعا خاليا من الغراسة، وفي مدة إقامتنا ما رأينا إنسانا مد يده لأخذ الصدقة دلالة علي غياب التسول.

لجوء صاحب الرحلة إلي استعمال ألفاظ لغوية غير عربية مثل الرودة والكروسة يدل علي تفوق الآخر لغويا، كما أن عدم تمكن الرحالة من تسمية العديد من المخترعات كالقطار والتلغراف يدل علي اتساع الهوة بين المستعمر والمستعمر حيث عجز في كثير من المرات عن إيجاد مرادف لغوي وحتى علمي لما كان يواجهه ويستعمل رصيده المحلي رغم ثقافته الواسعة دون أن يفلح في ذلك كقوله وصعدوا محلا مرتفعا كالمنبر، إن هذا العجز عند وصف منجزات الأخر يعكس التخلف، فيلجا إلي الماضي

1. المصدر نفسه، ص. 26.

لتفسير الحاضر كما حدث في الأشعار، وحتى الإشارة إلي توفر فرنسا علي جميع الكتب بما فيها المتعلقة بتاريخ الجزائر يوحي بالفراغ الثقافي التي كانت تتخبط فيه الجزائر.

تقدم الرحلة اعتراف صارخ بتفوق الغرب عامة وفرنسا خاصة وتثبت تغييبا للذات لصالح الآخر، حيث وجد الرحالة نفسه داخل مسار معين ملزم، يعبر عن صورة الخضوع، حيث يكرر عبارات الامتنان والدعوات والامتثال للأوامر، مما يوحي بغياب الحرية، ولذلك جاءت الرحلة لتخدم إستراتيجية غير معلنة ترمي إلي تبييض صورة المستعمر لدي الجزائريين من خلال الرحالة وهو ما يؤكده بول مولينس في قوله : « ...يمكننا الاعتقاد بأن هؤلاء سيحملون ذكريات قوتنا وعظمتنا، حتى ولو لم نتمكن من تحويلهم إلي فرنسيين، يمكننا الاعتقاد بأنهم لم يعودوا عربا بالكامل. ان هذه المشاهدات لها الآن جسد ولون وذوق سيجذب أكثر من قلب. »[1].

علي المستوي الشخصي يصلح هذا الرأي إلي حد بعيد علي صاحب الرحلة، حيث لاقت استحسانا لديه وأصيب بالغبطة والسرور، وما عبارات الثناء والشكر والامتنان إلا دليل علي ذلك، أما علي المستوي الجمعي فلا نكاد نعثر علي تأثير ايجابي بالمفهوم الاستعماري، لعدة اعتبارات لعل أهمها كون أن الرحلة صدرت في حلقات علي جريدة المبشر التي كانت تصدر بأعداد قليلة وبالتالي فحجم مقروئيتها محدود ويقتصر علي رجال الإدارة و الأعيان وهم غير معنيين بهذا الإشهار من جهة ومن جهة أخري كانت المبشر تقرأ في الأسواق الأسبوعية التي يقصدها في الغالب كبار السن والمكان لا يسمح بحسن الإصغاء وبالتالي التأثر، علما انه يقتصر علي قراءة المناشير والقوانين باعتبارها وسيلة دعائية لسلطات الاحتلال.

1. Paul, De Molènes, op. cit. p. 434.

ومجمل القول إن هذه الرحلة وبغض النظر عن الظروف التي تحكمت فيها و الأهداف المبتغاة منها، فقد عبرت في بعض جوانبها السطحية عن التأثر بالآخر، خاصة ما تعلق بالماديات بحكم التفوق الواضح، لكن علي المستوي الضمني لا نلمس أي دعوة للتغريب أو الأخذ بمظاهر حياة الآخر ونقل عاداته وتقاليده و الدليل علي ذلك اللباس الجزائري الذي بقي يلازم صاحب الرحلة وأثار إعجاب حتى زوجة الإمبراطور.

— 98 —

N° 63. — *ARRÊTÉ portant nomination d'un membre de la Commission de l'Administration de la Justice musulmane.*

—

DU 17 MARS 1866.

—

AU NOM DE L'EMPEREUR.

Le Maréchal de France, Gouverneur Général de l'Algérie,

Vu l'arrêté du Gouverneur Général de l'Algérie, en date du 13 février et portant institution d'une commission chargée d'étudier diverses questions relatives à l'administration de la justice aux indigènes,

ARRÊTE :

ART. 1er. — Si Sliman ben Slam, agha honoraire de Miliana, est nommé membre de la Commission instituée par l'arrêté du 13 février, en remplacement de Si Tahar ben Mahi Eddin, bach-agha des Beni-Sliman, empêché pour raison de santé.

ART. 2. — Le Général de division, Sous-Gouverneur, est chargé d'assurer l'exécution du présent arrêté.

Fait au Palais du Gouvernement, à Alger, le 17 mars 1866.

Mal DE MAC-MAHON.

———

RELAT

IONDUDFATIONR2

هذا

كتاب رحلة

السيد سليمان بن صيام

الى بلاد فرانسه



۞۞۞۞۞
۞۞۞
۞

۞ طبع ببلد الجزاير في مطبعة الدولة ۞

١٤

صورة تذكارية لبعض القيادات العربية ومنها صاحب الرحلة : الواقفون من اليمين إلى اليسار سي سليمان بن صيام و سي محمد السعيد بن علي الشريف و سي عبد القادر بن داود والجالسون بوعلام بن شريفة وبن يحي بن عيسى و سي الطاهر بن محي الدين.



هجرة الأسرة المشرفية إلى المغرب الأقصى في عهد الاحتلال الفرنسي وإسهاماتها الثقافية

الأستاذ فارس كعوان
باحث بمخبر الدراسات والابحاث جول حركات الهجرة
أستاذ بقسم التاريخ
- جامعة فرحات عباس -
سطيف

المقدمة :

نتج عن الاحتلال الفرنسي للجزائر وانهيار المقاومة حركة هجرة جماعية نحو المغرب الأقصى وخصوصا إلى فاس، لما تكتسيه هذه المدينة من أهمية بسبب وجود ضريح مولاي إدريس بها.

وقد أطلق المهاجرون الجزائريون على أنفسهم اسم " المهاجرين " اقتداء بهجرة الأنصار مع الرسول (ﷺ) من مكة إلى المدينة لإضفاء شرعية دينية على هجرتهم.

ويلاحظ أن المشرفيّن لم يعيروا اهتماما كبيرا لقضية هجرتهم إلى فاس وهذا لأنهم اعتبروا المغرب وطنا ثانيا لهم يحكمه سلطان مسلم [1].

1- التعريف بالأسرة المشرفية :

تمثل الأسرة المشرفية أو المشارف كما كانت تعرف محليا إحدى أهم الأسر العلمية العريقة التي استوطنت سهل غريس بمعسكر، و يعود نسب هذه الأسرة إلى الأشراف الأدارسة [2]، فهم ينتسبون إلى قطب الراشدية الحاج يوسف بن عيسى دفين الكرط، والذي ينتهي نسبه إلى المولى عيسى بن إدريس بن إدريس، وفي هذا يقول أبو حامد المشرفي في مخطوطه ياقوتة النسب الوهاجة :"وشرفاء الشهرة بغريس الراشدية وهم جموع كثيرة منهم المشارف، جدهم الأوسط قطب الراشدية سيدنا الحاج يوسف بن عيسى دفين الكرط عرهبى من أولاد عرهب شرفاء فجيج.

ويضيف المشرفي أن جد المشارف انتقل من فجيج إلى وطن الراشدية غريس بمعسكر فنزل ببئر الشقران بسفح جبل الذهب [3].

واشتغل معظم أفراد هذه الأسرة بالعلم والفقه، وأدت دورا كبيرا في الحركة العلمية والثقافية بالجزائر نهاية القرن الثامن عشر وطيلة القرن التاسع عشر بالجزائر والمغرب الأقصى [4].

1. محمد أمطاط : الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830-1962 مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر، دار أبي رقراق، ط1، الرباط : 2008، ص 45.

2. الطيب بن المختار الغريسي المختاري : كتاب القول الأعم في بيان أنساب قبائل الحشم، ضمن كتاب مجموع النسب و الحسب والفضائل و التاريخ و الأدب في أربعة كتب للهلشمي بن بكار، مطبعة ابن خلدون، تلمسان : 1961، ص 334.

3. أبو حامد المشرفي : ياقوتة النسب الوهاجة وفي ضمنها التعريف بسيدي محمد بن علي مولى مجاجة، مخطوط بالكتبة البوعبدلية ببطيوة أرزيو – ولاية وهران، ص 18.

4. عبد المنعم القاسمي الحسني : الأمير عبد القادر من خلال مخطوط نادر، مداخلة

2- دوافع الهجرة إلى المغرب :

قسّم الفقهاء العالم إلى قسمين دار إسلام ودار كفر، واعتبروا أن دار الكفر هي الأرض التي بيد العدو الكافر حتى وإن كان سكانها من المسلمين ما دام لا يطبق فيها حكم الإسلام [1]، وقد سار فقهاء المغرب على هذا المنوال واعتبروا المغرب الأقصى دار إسلام تطبق فيه الأحكام الإسلامية وتوجد به سلطة سياسية يمثلها السلطان تسهر على ضمان أمن و سلامة المسلمين وتكفل لهم حرية ممارسة عقائدهم الدينية.

وفي المقابل اعتبروا الجزائر بعدما خضعت للاحتلال الفرنسي دار حرب إذ أن الفرنسيين قد دمروا أراضيها وضيقوا على سكانها الذين عجزوا عن مقاومتهم، وصدرت في هذا الشأن فتاوى من علماء المغرب منذ سنة 1837 ثم في الجزائر سنة 1842 تبيح للجزائريين الهجرة باتجاه المغرب، وحمل بن عبد الله سقاط المشرفي مجموعة من الأسئلة منها سؤال ورد في الفصل الرابع من المسألة الرابعة حول " حكم من ساكن العدو الكفور و رضي بالمقام معه فيما لهم من البلاد والثغور ". [2]

وأكد علماء فاس ضرورة الهجرة إذا استولى العدو على أرض الإسلام، ولكن الأمير عبد القادر لم يكن يحبذ في ذلك التاريخ 1837 هجرة الجزائريين إلى المغرب لأنه كان بحاجة إلى دعم بشري لاستمرار المقاومة [3].

بالملتقى الدولي الخاص بالامير عبد القادر بالحامة – الجزائر العاصمة ،ماي 2005، ص. 2.

1. محمد بن عبد الكريم : حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر : 1981، ص. 34-35.

2. محمد أمطاط : المرجع السابق، ص. 40-41.

3. عبد القادر بن محي الدين الجزائري : حسام الدين لقطع شبه المرتدين، ضمن كتاب حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية، ص. 45-46.

ولكن تراجع المقاومة جعل الأمير عبد القادر يصدر فتوى بالجزائر سنة 1842 اعتمادا على فتوى علماء المغرب تبيح الهجرة للجزائريين خارج وطنهم باتجاه المغرب الأقصى [1].

وأكد الأمير في فتواه تلك على وجوب الهجرة اعتمادا على ما أجمع عليه علماء الإسلام في القديم والحديث مستدلا في ذلك بأدلة شرعية كثيرة تدور كلها حول "وجوب الهجرة من دار غلب عليها الشرك و الخسران إلى دار الأمن والأمان. [2] "

وبدأت أفواج من المهاجرين تغادر الجزائر باتجاه تونس والمغرب ولكن الهجرة إلى المغرب كانت أكبر عددا خصوصا من الغرب الجزائري، وعبّر أبو حامد المشرفي عن سبب ذلك قائلا : "فولاية أهل النبوة أمان لهذه الأمة من عذاب الدنيا وعذاب الآخرة وهذا هو أحد الأسباب التي جاءت بنا للمغرب معشر المهاجرين واخترنا الهجرة إليه دون الهجرة إلى تونس وما ورائها من الأمصار التي يحكم فيها سواهم وقال عليه الصلاة والسلام ولاية أهل بيتي أمان لأمتي".

وبعد استسلام الأمير زادت حدة الهجرة إلى المغرب وكتب السليماني في هذا الشأن يقول : "ولما استقرت الدائرة بوادي غريس تمكن أشرافه وعلماؤه من مفارقة الأمير وصاروا يتسللون على التوالي إلى مدينة فاس فأكرم أمير المسلمين وفادتهم وأنزلهم من كرامته منزلتهم ونصبهم في صف العلماء وأنجز لهم جرايتهم. "

1. محمد بن الأمير عبد القادر : تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، المطبعة التجارية، الإسكندرية : 1903، ص 268 – 277.

2. عبد القادر بن محي الدين الجزائري : حسام الدين لقطع شبه المرتدين، المصدر السابق، ص. 47.

وأما عن تاريخ هجرة هذه الأسرة فيقول الباحث المغربي محمد أمطاط " وفي سنة 1844 قدمت أسرة المشرفي إلى المغرب. "[1]

موقف المخزن المغربي من هجرة الأسرة المشرفية :

يبدو أن سلاطين المغرب قد تأثروا كثيرا لما أصاب الأسر الجزائرية فقد أقدم السلطان عبد الرحمن بن هشام وخلفاؤه على منح الأسرة المشرفية والمهاجرين عامة مساعدات مالية وعينية في المناسبات والأعياد الدينية كل سنة، كما أصدر السلطان المذكور ظهيرا في 15 شوال 1247 هـ/ 18 مارس 1832 م يعفي بمقتضاه الأسرة المنحدرة من الشيخ عبد القادر المشرفي من أداء الضرائب وجدد هذا الظهير السلاطين المتعاقبون على حكم المغرب وآخرهم السلطان عبد العزيز في 16 شوال سنة 1315 هـ/ 10 مارس 1898 م[2].

وأعطيت الأوامر والتعليمات السلطانية للمسؤولين بفاس أن يعملوا على إدماج هذه الأسرة في المجتمع المغربي وذلك بالاستفادة بطاقاتها وخبراتها العلمية والعملية وفتح باب العمل أمام كل مريد وطالب حسب الاختصاص وهكذا عين أبو حامد المشرفي في سلك التدريس وعين محمد بن محمد المشرفي في سلك القضاء والفتوى[3].

1. محمد أمطاط : المرجع السابق، ص. 46.
2. محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي : الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية، دراسة وتحقيق إدريس بوهليلة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار أبي رقراق، الرباط : 2005، ص. 58-59.
3. محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي : الحلل البهية، المصدر السابق، ص. 59.

نماذج من الأسرة المشرفية :

1 * بن عبد الله سقاط المشرفي :

هو بن عبد الله بن مصطفى بن الشيخ بن عبد الله المشرفي الهاشمي حفيد سيدي يوسف الفقيقي المدفون بقرية القرط الذي ينحدر من سيدي عيسى بن إدريس بن إدريس بن عبد الله الكامل من فرع الشرفاء الأدارسة [1].

يعد بن عبد الله سقاط أول من قدم من الأسرة المشرفية إلى فاس حيث جاء موفدا من الأمير عبد القادر سنة 1252 هـ/ 1837 م في مهمة دبلوماسية وعاد من مهمته في نفس السنة ويبدو إنه قد عاد إلى المغرب مرة أخرى وأقام بفاس، وصحب معه مكتبته التي كانت تتألف من 1600 مجلد [2]، وقد وصفه أبو حامد في الياقوتة بقوله : " العلامة النحرير ذو الفصاحة والبلاغة والتحرير فريد عصره ووحيد مصره شيخ الجماعة بمدينتي أم العساكر ووهران سيدي عبد الله بن الشيخ المشرفي الملقب سقاط حفيد سيدي عبد القادر بن عبد الله إمام الراشدية، كان عالما مشاركا في جميع الفنون درس ومارس كأنه أسد بن الفرات في علم الفروع أو سيبويه في النحويات أو سعد الدين التفتزاني في العلميات البيانية والأصولية، درس في التلخيص وجمع الجوامع وسبك بن السبكي المعاني التي صاغها و انفرد في وقته بعلم المعاني والبيان وعلم النطق والميزان وله الباع الطويل في علم العروض كان شاعرا مفلقا يعرف طويله وبسيطه وهجزه ورجزه... وكان في السير النبوية حافظا حجة لا يفوته فيها سؤال يحفظ البخاري متنا وإسنادا،

1. - E. Michaux-Bellaire : Les musulmans d'Algérie au Maroc, in Archives marocaine vol XI , 1907, p. 44.

2. محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي : الحلل البهية، المصدر السابق، ص. 58.

وكذلك صحيح مسلم ودرس في التفسير بالبيضاوي وله تقاليد عليه من أوله إلى آخره وكان يستخرج معاني السينية من غوامض الاعتزال فصيح اللسان ثبت الجنان عبارته حال الإقراء تبين للبليد مثل ما يجهله أخذنا عنه النحو والفقه وعلم العروض وحضرنا مجلسه الحائي في سرد جامع البخاري الصحيح وقرأنا عليه في التفسير أحزابا قراءة تحقيق وتدقيق "[1].

تولى بن عبد الله سقاط القضاء سنين عديدة في أواخر العهد العثماني وكان عليه الاعتماد في مشكل النوازل و كذا في عهد الأمير عبد القادر، حتى أنه كان يعرف في مدينتي معسكر و وهران بشيخ الجماعة و " تولى و اعتمر ولقي أشياخا أخذوا عنه و أخذ عنهم وفهرسته تشهد له بذلك "[2] كما كتب عنه المشرفي.

وتوفي بن عبد الله سقاط في الطريق المؤدية إلى مكناس في ظروف غامضة، وأثناء قدومه الأخير صحب معه مجموعة من أفراد الأسرة المشرفية منهم أربعة من أبناء إخوته هم : عبد القادر بن الشيخ المشرفي والطاهر المشرفي ومحمد المشرفي وابن عبد الله المشرفي. واستقر أفراد آخرون بفاس ومنهم من كان رعية لفرنسا كما كان سعيد المشرفي[3].

2 * أبو حامد المشرفي :

هو أبو حامد محمد العربي بن عبد القادر بن علي بن محمد... بن إدريس بن إدريس، فقيه، عالم، مؤرخ، لغوي وأديب جزائري، عاش في القرن التاسع عشر، عاصر نهاية الوجود التركي وبداية الوجود الفرنسي، ينتمي المشرفي إلى إحدى الأسر العلمية العريقة في الجزائر والتي أدت

---

1. أبو حامد المشرفي : ياقوتة النسب الوهاجة، ص. 20-21.
2. أبو حامد المشرفي : ياقوتة النسب الوهاجة، ص. 21.
3. E. Michaux-Bellaire : Op cit,p. 47-48.

دورا كبيرا في الحركة العلمية والثقافية بالجزائر نهاية القرن الثامن عشر وطيلة القرن التاسع عشر [1].

ولد أبو حامد العربي المشرفي بقرية الكرط الواقعة بسهل غريس، من أسرة علمية عريقة، اشتغل معظم أفرادها بالعلم والفقه، وكان أبوه عبد القادر المشرفي فقيها وقاضيا يفصل بين الناس في الخصومات والمنازعات، التي كانت تحدث بينهم، وإن لم تعينه السلطات التركية، فقد كانوا يلجئون إليه لعلمه وصدقه ورعه وأنه كان لا يخشى في الله لومة لائم، وقد شارك والده في المقاومة الشعبية في بداية الاحتلال [2].

ولم يعرف بالضبط تاريخ ميلاده لأن المصادر لا تسعفنا بذلك، إلا أننا نستطيع أن نضع احتمال مولده في بداية القرن التاسع عشر، لأنه قد بلغ مرحلة الرجولة عند دخول الاستعمار الفرنسي سنة 1830. [3]

شرع في طلب العلم منذ الصغر على عادة أهل بلده، فدرس العلوم المعروفة في عصره وهو أواخر العهد التركي، فتعلم أولا في مسقط رأسه بمعسكر، أخذ النحو والفقه والعروض عن بن عبد الله سقط، وقرأ عليه بعضا من التفسير، وأخذ أيضا عن الشيخ أحمد بن التهامي والد مصطفى بن التهامي خليفة الأمير عبد القادر، أخذ عنه علم الفقه، و تردد على مجلسه الشريف بجامع وهران الأعظم.

كما أخذ عن الطيب بن عبد الرحمن ألفية بن مالك درسا وتحقيقا، ثم انتقل بعدها إلى مستغانم حيث درس على يد كل من : الشيخ محمد بن

1. عبد المنعم القاسمي الحسني : أعلام التصوف في الجزائر، دار الخليل القاسمي، بوسعادة : 2005، ص. 227.
2. عبد المنعم القاسمي الحسني : الأمير عبد القادر من خلال مخطوط نادر، ص. 2.
3. أبو القاسم سعد الله : مؤلفات المشرفي المعاصر للأمير، مجلة الثقافة، ع 75، ماي-جوان 1983، ص. 75.

صابر والشيخ محمد بن عامر البرجي ودرس أيضا بوهران على الشيخ مصطفى بن عبد الله الدحاوي [1].

شارك المشرفي في المقاومة في بدايتها مع والده الذي يظهر أنه كان من قادتها الكبار قبل مبايعة الأمير عبد القادر، وقام بإنشاء رباط حول وهران، وجاء في " طرس الأخبار " : " وضممنا إلينا الإخوان الذين خرجوا من وهران ـ بعد احتلالها ـ وزودناهم بما قدرنا وكسوناهم بما وجدنا، بعد أن تركوا متاعهم ونهب المحاربون بضائعهم " [2].

وقال في موضع آخر : " وشاهدنا في تجهيز موتاهم فوران المسك من قبور روضاتهم، وصحبتهم في القتال تزيد لذة الرجال " عند الحديث عن المعارك التي خاضها الجزائريون في بداية المقاومة [3].

ويعد المشرفي من العلماء الأوائل الذين هاجروا إلى بلاد المغرب الأقصى واستقروا هناك بعد انتهاء مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري، ويبدو أنه كان قد تجاوز فترة الشباب عند مغادرته للجزائر.

عُرف المشرفي باهتمامه بالتاريخ وحبه لرواية الأحداث التاريخية، ويظهر لنا ذلك من خلال سرده للأحداث والوقائع التي مرت بها البلاد، وكتاباته العديدة في مجال التاريخ، والتي تمثل معظم مؤلفاته [4].

في مدينة فاس اشتغل بالتعليم، تعليم الصبيان القرآن الكريم، أو معلم من الطبقة الثانية كما يقول هو عن نفسه " وكل هذا إني معدود من

---

1. عبد المنعم القاسمي الحسني : الأمير عبد القادر من خلال مخطوط نادر، المرجع السابق، ص. 228.
2. المرجع نفسه، ص. 229.
3. المرجع نفسه، ص. 229-230.
4. أبو القاسم سعد الله : مؤلفات المشرفي، المرجع السابق، ص. 76 - 77.

حزب الغرباء وإن كنت عندهم من جملة الأدباء وفي الطبقة الثانية من المدرسين". وقد استنتج الدكتور سعد الله من ذلك : "أن مستواه العلمي لم يكن عاليا، إنما كان من الطبقة المتوسطة من المتعلمين"، لكنا نجده يدافع عن نفسه بأن هذا الأمر نتيجة عدم اعتراف بسعة المغاربة علمه، وأنهم كانوا يعتبرونه أجنبيا عنهم، وقد كان دائم الشكوى من معاملة المغاربة له ـ لذا لم يولوه أرفع المناصب العلمية، وهو كلام قد يكون على جانب كبير من الصحة [1].

زار المشرفي الجزائر مرتين بعد هجرته وذلك في أثناء طريقه إلى الحج، و كانت الزيارة الأولى سنة 1265 هـ / 1849م و الثانية سنة 1294 هـ / 1877 م، وهو ما ذهب إليه جميع من أرَّخ لحياته مثل "بيريس" و"ابن سودة"، وهو ما يؤكده قوله : "... فقد زرت ضريحه المبارك (الإمام الثعالبي) في رمضان عام خمسة وستين في سفري لحجة الضرورة، وزرته زورة أخرى أربع وتسعين ومائتين وألف"، وتعرف فيها على مجموعة من العلماء الجزائريين، وسجل لنا بعض آرائه عنهم. [2]

عرف عن المشرفي كثرة الردود والمهاترات ويتجلى لنا هذا من خلال الردود التي كتبها على بعض العلماء والشيوخ، وهو الأمر الذي تسبب له في معاداة العلماء المغاربة له، فتركوه واجتنبوه لطول لسانه وصراحته الزائدة عن الحدود.

وأما عن وفاته فقد أورد ابن سودة تاريخا لوفاته هو 1313هـ / 1895م [3]، وأورد سعد الله تاريخا ثانيا لوفاته مع إشارته إلى وجود تاريخين لوفاته

1. عبد المنعم القاسمي الحسني : الأمير عبد القادر من خلال مخطوط نادر، المرجع السابق، ص. 3-4
2. المرجع نفسه، ص. 4.
3. ابن سودة : دليل مؤرخ المغرب الأقصى، ص. 56.

لسنا ندري أيهما الأصح، والثاني هو 1311هـ/ 1893م، و مكان و فاته هو مدينة فاس وبها دفن.[1]

ترك المشرفي العديد من المؤلفات، بلغت واحدا وعشرين مصنفا على الأقل، و كان كاتبا مكثرا، وكتب في مجالات متنوعة من أدب وفقه ولغة وتاريخ وتصوف وسيرة وما إليها من العلوم والفنون، وهو ما يعكس اهتماماته المتنوعة واطلاعه الواسع على مختلف علوم عصره. ومما يلاحظ أيضا انه قد كتب أغلبها في حياة الاستقرار بمدينة فاس أين تولى مهمة التعليم والتدريس، وتحتل مؤلفاته أهمية كبيرة في التاريخ الثقافي للمنطقة.[2]

3 * محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي :

هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن مصطفى الأحمر المشرفي ولد في غريس بمعسكر حوالي سنة 1255 هـ/ 1839 م، وهاجر إلى فاس في حدود سنة 1260 هـ/ 1844 م مع والده الذي " كان عالما فاضلا شهما شجاعا " وهناك تلقى تعليما تقليديا ثم التحق بعد مدة بجامع القرويين ودرس على عدد من مشايخ عصره في مقدمتهم محمد بن العربي جنون والعربي المشرفي وعمر بن سودة المري.

و اشتغل محمد المشرفي بالتجارة وارتحل إلى الجزائر بحكم عمله في التجارة كما ارتحل إلى مصر كما حج مع والده الذي توفي بمصر سنة 1275 هـ/1858 م. كما عين قاضيا بالحيايينة سنة 1310 هـ/ 1892 م وزيادة على منصب القضاء فقد مارس الفتوى وظل يؤلف في مسائل مختلفة حتى وفاته سنة 1334 هـ/ 1911 م[3].

1. أبو القاسم سعد الله : مؤلفات المشرفي المعاصر للأمير عبد القادر، ص. 32.
2. عبد المنعم القاسمي : الأمير عبد القادر من خلال مخطوط نادر، ص. 4-5.
3. محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي : الحلل البهية، المصدر السابق، ص 65-68.

خاتمة :

هكذا تبدو لنا هجرة الأسرة المشرفية للمغرب الأقصى ذات اثر واضح في توطيد العلاقات بين الجزائر والمغرب إذ إن هذه الأسرة رغم محاولات إدماجها في المجتمع المغربي إلا انها ظلت تتوق دوما لترصد أخبار الجزائر وزيارتها كلما سنحت لها الفرصة بذلك.

جدول بمؤلفات أبي حامد العربي المشرفي

اسم التأليف :	مكان وجوده :	مضمونه :
1- تاريخ الدولة العلوية.	-المكتبة الفاسية.	يقع في مجلد و يتضمن تاريخ الملوك العلويين بالمغرب الأقصى إلى عهده.
2- رحلة إلى شمال المغرب.	- المكتبة الملكية بالرباط، تحت رقم 2420.	-رحلة رافق فيها السلطان الحسن الأول إلى شمال المغرب وقد ألّف هذه الرحلة سنة 1306 هـ/، تقع في مجلد وسط وبخط واضح وليس لها عنوان.

3- الرحلة الجزائرية.	أشار إليها ابن سوده في دليله بقوله : " وله رحلة إلى بلاد الجزائر تقع أيضا في مجلد توجد بالجزائر. " وقد ترجمها للفرنسية المستشرق الفرنسي ريني باصي ونشرها سنة 1883.	
4- الرحلة العريضة في أداء الفريضة.	تقع في مجلد يوجد قسم منها في خزانة أحمد بن سودة بالمغرب.	تتضمن تفاصيل رحلة حجه وقد حج المشرفي مرتين الأولى سنة 1849 والثانية سنة 1877م.
5- رحلة القبائل الجبلية.	توجد في مكتبة محمد الفاسي الفهري كما أخبر بذلك ابن سوده.	تتضمن تفاصيل رحلته لجبال شمال المغرب مع السلطان الحسن.
6- طرس الأخبار بما جرى آخر الأربعين من القرن الثالث عشر للمسلمين مع الكفار في عتو الحاج عبد القادر وأهل دائرته الفجار.	توجد منه عدة نسخ بالجزائر والمغرب.	هو تأريخ لمقاومة الأمير عبد القادر ونقد لسياسته.

7- نزهة الأبصار لذوي المعرفة والاستبصار تنفي عن المتكاسل الوسن في مناقب سيدي أحمد بن محمد ووالده سيدي الحسن.	مخطوط بالخزانة العامة بالرباط وقد حقق كرسالة جامعية بكلية الآداب بالرباط.	
8- ياقوتة النسب الوهاجة وفي ضمنها التعريف بسيدي محمد بن علي مجاجة : أو " اليواقيت الثمينة الوهاجة في التعريف بسيدي محمد بن علي مولاي مجاجة.	هو كتاب مخطوط يوجد الأصل بخط مؤلفه بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 1534 ومنه نسخة بخط الشيخ المهدي البوعبدلي بها 38 ورقة أصل مصور من النسخة الأصلية بخط يد مؤلفها والموجودة بمكتبة الرباط تحت رقم 2163 ومنه نسخة أيضا مصورة على الميكروفيلم بالمكتبة الوطنية بالحامة تقع في 88 ورقة	انتهى من تأليفه سنة 1300هـ/ 1882 م وهو يؤرخ لعائلة المشرفي ويترجم فيه بمحمد بن علي المجاجي،

9- تقاييد على شرح المكودي.	وهو شرح نحوي	
10- ديوان المشرفي		ديوان شعر تضمن اغراض مختلفة
11-فتح المنان في شرح قصيدة ابن الونان أو المواهب السنية في شرح الشمقمقية.		
12- تقييد على شمائل المصطفى.		كتاب في السيرة النبوية
13- الآيات الحوادث		
14- أثمد الأبصار والجفون فيمن بعهد الله يوفون.		
15-أقوال المطاعين في الطعن والطواعين.		تأريخ للطواعين التي عرفها المغرب حتى عهده هو وقد حققه الطالب المغربي ... كرسالة جامعية بكلية الآداب بالرباط.
16- تقييد في ذم البلديين أهل فاس.		كتاب في هجاء بعض علماء فاس الذين كانوا على خلاف معه.

-17الحسام المشرفي لقطع لسان الشاب العجرفي الناطق بخرافات الجعسوس سيء الظن كنسوس.		رد فيه على العالم المغربي العجرفي
-18 الدر المكنون في الرد على العلامة جنون.		رد فيه على العالم المغربي كنون
-19 عجيب الذاهب والجائي في فضيحة الغالي اللجائي.	- يوجد بخزانة محمد إبراهيم الكتاني.	- رد فيه على الغالي بن محمد العمراني الحسني اللجائي، حيث كان يتنطع على الأمير عبد القادر وكان المشرفي ينتصر له ويدافع عنه.
-20 ذخيرة الأواخر والأول فيما ينتظم من أخبار الدول.	- به عدة نسخ بالجزائر والمغرب.	- كتاب في التاريخ العام من أيام سيدنا آدم عليه السلام إلى يوم التاريخ 1299 هـ/ 1881 م يتكون من مقدمة و ستة أبواب وخاتمة، وضعه صاحبه تلبية لطلب أحد أقاربه وطلبته.

21- العجالة في أهل البصبور الحثالة.		انتقد فيه سياسة الحكومة المغربية التي فرضت جواز السفر على المغاربة الراغبين في السفر للخارج.

مؤلفات محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي :

اسم التأليف :	مضمونه :
1- السهام الصائبة لنحر الهفاف السائبة في رد دعاويه الكاذبة وكشف سفسطاته الفارغة.	رد على أحمد المجاهد الغريسي الذي طعن في إحدى فتاوى المشرفي.
2- منهاج البشرى وسعادة الدنيا والأخرى والتحذير والإغراء.	-هو عبارة عن نصيحة أسداها المشرفي للسلطان الحسن
3- الدر المكنون في التعريف بشيخنا سيدي محمد جنون .	- هو تعريف بشيخه هذا و ذكر فيه أسماء بعض شيوخه الآخرين.
4- الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية .	- هو شرح لقصيدة الغالي بن سليمان في تاريخ ملوك الدولة العلوية.
5- العمدة في ذكر من اشتهر نسبه الشريف بعمالة وجدة.	- توسّع في ذكر فروع الأدارسة الذين استقروا بوجدة .
6- رحلة إلى مشرع الرمل.	- هي رحلة نثرية من فاس إلى مشرع الرمل لتقديم البيعة للسلطان عبد الحفيظ.

7- إظهار العقوق في الرد على من منع التوسل إلى التوسل إلى الله تعالى بالنبي والولي الصدوق.	- هو تأليف في الفقه هو عبارة عن جواب على فتوتين بعث بهما بعض علماء مصر إلى أبرز علماء فاس.
8- إيقاظ أهل الغفلة والمنام والنيابة عمن استيقظ ولم يقدر على الكلام.	- عبارة عن قصيدة أراد من خلالها أن يوقظ الضمائر النائمة الخاملة التي استسلمت للكسل والراحة.
9- قصيدة في هجو القاضي محمد بن الرشيد العراقي .	- تتألف من 54 بيتا حاول فيها أن يدحض مزاعم وافتراءات هذا القاضي.
10- ديوان شعر.	- تضمن أغراض مختلفة.
11- تأليف في الرد على ابن مهنا.	- رد فيه على ابن مهنا القسنطيني الذي كتب تعليقات على رحلة الورثلاني اعتبر فيها أن النسب الشريف وحده غير كاف لإحراز المكانة وإنما على الشريف العمل وعدم الاتكال على نسبه.

جدول بأسماء عدد من المهاجرين من الأسرة المشرفية :

الاسم :	مكان الإقامة بالمغرب وبعض المعلومات عنه :
- عبد القادر بن الشيخ المشرفي.	مقيم بفاس، ترك ولدين : سي محمد وهو رعية فرنسية كان مقيما بفاس سنة 1907، وابن آخر مقيم بالرباط.
- الطاهر المشرفي.	مقيم بفاس، وعاد للجزائر ومات بها وترك ولدا مات هو الآخر بالجزائر.
- محمد بن الشيخ المشرفي.	
- سعيد بن سي محمد بن مصطفى بن عبو المشرفي.	مقيم بفاس سنة 1907 وهو رعية فرنسية.
- أبو حامد العربي المشرفي.	مقيم بفاس اشتغل بالتعليم والفقه والتاريخ.
- محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي	مقيم بفاس واشتغل بالقضاء وكان أديبا فقيها ومصلحا.

الهجرة والتيه في الشخصية اليهودية
من خلال رواية رولان دخان [1]
برشت (البداية والتكوين)

ترجمة للأستاذ أحمد سيساوي
قسم التاريخ جامعة منتوري

الهدف من هذه الترجمة هو إظهار أهمية الهجرة من خلال هذه الراواية التي جاءت في شكل أدبي حضري (أنتج أول مرة في الحواضر والمدن على يد سكانها). وهذا النوع من الفن تطور في بيئة المنشأ خلال الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية بأوروبا وأمريكا، وما صاحب ذلك من ظهور ظاهرة العمران.

وعليه فإن هذه الظاهرة الفنية تعد وافدا على أقطارنا مكانا وزمانا. ولأن هذا النمط الأدبي الفني وليد بيئة المدينة فإن مجاله كان بامتياز ذلك الوسط يقول المفكر الألماني بالزاك (حقا ليس هناك رواية أجمل من

1. Nedjma Benachour-Tebbouchen Constantine et ses romanciers, Résumé du roman, Berechit, Paris, Denoël, 1991 de Rolland Doukhan.

تلك التي تتناول حياة مدينة) أما نحن فلسان حالنا يقول: إن أجمل رواية المدن هي تلك التي تناولت حياة مدينة قسنطينة. لأن قسنطينة متفوقة على قريناتها متفردة بتجدرها التاريخي وبموقعها الحافظ للذاكرة وهي إلى ذلك كله مدينة الخيال. فهي كوجه اعتقدنا أننا ألفناه و لكنه في لحظة خاطفة يرفض التوقف هنيهة لنتأمله. ويحول في أشكال متعددة وتعلن قسنطينة وجودها في الكثير من الكتابات الروائية التي جادت بها قرائح الكثير من الروائيين. من أمثال مالك حداد، كاتب ياسين، رشيد بوجدرة، الطاهر وطار، جمال علي خوجة، رشيد ميموني، نور الدين سعدي، مالك سليمان، و رولان دخان... الخ.

والروايات التي تناولت قسنطينة، و بالأحرى جعلت مدينة قسنطينة مجالا لها متنوعة تنوع مشارب و أفكار الروائيين. لذلك شكلت الرواية عن قسنطينة مشاريع عقائدية و أدبية كثيرة.

وقد بلغت بعض الروايات التي تناولت قسنطينة ذروة الإبداع الأدبي و ذاع صيتها. فتجاوزت حدود الجزائر. كما هو الحال لرواية نجمة لكاتب ياسين.

والجدير بالملاحظة أن الولع بقسنطينة مدينة الصخر العتيق قد امتلك الكثير من المبدعين من أبناء المدينة من الذين وفدوا عليها و أقاموا بها بعض الوقت، و حتى من الأجانب الذين مروا عليها زائرين نذكر منهم على سبيل الحصر "رحلة الى قسنطينة" للكاتبة لويس رجيس Louis Regis و الذي قام بنشرها و تحقيقها أ.د كمال فيلالي سنة 2004.

ويعد الكاتب اليهودي رولان دخان Roland Dokhan القسنطيني المنشأ فرنسي الجنسية الجامع بين كل عناصر العلاقة بمدينة قسنطينة. فقد ولد بها وعاش ردحا من الزمن بفضاءاتها المتنوعة الأعراق والنّحل والملل

ثم غادرها خلال حرب التحرير وعاد إليها في أعقاب الاستقلال وهو بذلك يمثل النماذج الثلاثة للروائيين الذين تناولوا قسنطينة. فهو ابنها والمقيم بها وأخيرا الزائر العابر لها. لهذا السبب الذي نراه وجيها اخترنا ملخصا لرواية هذا الكاتب حول مدينة قسنطينة. ولكن احترازا على قارئ الرواية - كاملة - وهي، ها هنا ترد في شكل مقتطفات فقط. عليه أن يدقق النظر في كل عبارة من عباراتها ؛ لأن الأمر لا يتعلق برواية غايتها الإبداع الفني بقدر ما يتعلق برواية ضالتها خدمة مشروع عقائدي.

وفي عنوان الرواية من الدلالة الكافية لما قلناه. "فبرشت" هي مفردة عبرية توراتية وهي تسمية السفر الأول للكتاب المقدس التكوين أو برشت باللغة العبرية.

وفي جملة ملخصة هذه نظرة خاطفة عن هذه الرواية.

في رواية رولان تقاطعات بين شخصيات متعددة في شخص رجل واحد والغاية المرجوة من ذلك هي التذكير بالهجرة والوجود اليهودي بمدينة قسنطينة والحنين إلى الماضي بها. و العنصر المركزي في الرواية هو التركيز على صورة المكان. أما ضمير الرواية فهو الأم اليهودية التي تنصح وتوجه وتوقظ في نفوس الأبناء الأمل والتشبث بالحياة والحذر كل الحذر من الآخرين... ولكن أي آخرين إنهم غير اليهود و بدون استثناء.

و الرواية بألفاظها وأفكارها وقيمها توراتية (مستوحاة من التوراة).

فاليهودي في حله وترحاله يخاف الآخر (غير اليهودي). و هو باستمرار يتخذ من العهد القديم (التوراة) مرجعا له.

و تعد رواية برشت الرواية الأولى للكاتب الفرنسي اليهودي رولان دخان (Roland Dokhan) و قد أختار الروائي لعمله هذا العنوان تيمنا بسفر التكوين فاتحة العهد القديم (التوراة) يقول : و مهما يكن من أمر فقد

كان لزاما علي. أن أراجع كل شيء و أن أكتب مدققا كل شيء صغيرا وكبيرا، البداية كما قال لي جوزيف عواط Joseph Aouat) (كل شيء موجود في البداية والتوراة تسمى البداية برشت تذكروا جيدا برشت في كل وقت أقص عليكم فيه قصص جوزيف عواط ص 9 وفي نهاية الرواية يعطي الراوي المعنى الثاني لكلمة برشت عنوان الرواية. "لقد سألت العارفين فأجابوني أن برشت تعني كذلك التكوين" ص. 358 أما البعد الثاني لكلمة برشت فيحيلنا على دلالات إضافية ذات بعد روحي ديني ذلك أن الرواية حفلت بنصوص الكتاب المقدس وبالأخص النصوص التوراتية لأن برشت تقوم أساسا على فكرة ولادة رواية. فالقارئ يعيش أطوار حمل ووضع ومخاض وضعها بإتقان وإبداع الروائي الراوي في الوقت نفسه جون عطال (jean Attal)

يقول جان عطال في كل حصة من حصص التحليل النفسي التي أخضع فيها شخصا مسعفا بتحليل مراحل حياتها متقمصا شخصيتها ويعرف الشخص موضوع التحليل على المسعف جوزيف عواط.

و تبدأ الرواية باستنفار طبيب إسعاف متمثلا في شخص الدكتور جان عطال (Dr. Jean Attal) لإسعاف شخص يشرف على الهلاك وقد عثر عليه في مدخل مقبرة في الضواحي الباريسية. وفي سباق مع الزمن لتقديم الإسعافات الأولية للمجهول المنهك يسمع الطبيب المسعف عبارات خافتة من فم المجهول عبارات من اللغة العبرية. تتكرر (الإله ربنا الإله واحد...).

توجس الطبيب جان عطال في نفسه إحساسا غريبا واستيقظت في ذاكرته صدى عميق هز كيانه... إن العبارات نداء قادم من بعيد... وفي لحظات تأمل يسترجع الطبيب العبارات الخافتة (ص. 10).

إن هذا اللقاء العارض بين المسعف (الطبيب) و المسعف (الرجل المجهول). كان بمثابة باعث ومحرك قوي جعلت الكاتب يبدع حبكة أدبية غاية في الرونق والجمال.

ومن خلال الشخص الذي تصوره و أنشأ ونسج حول روايته يقوم جان عطال مستلهما بكشف قصة سيرته الذاتية.

قصة جوزيف عواط خطت بأشكال كتابية تنقطع بانتظام بحصص لدى الطبيب النفسي وفي الرواية تشكل الكتابة إضافة إلى حصة الطبيب النفسي علاجا. وفي الرواية بعد المحلل النفسي أول قراءاته تفاصيل الرواية :

(هناك كلمات و أسماء لا يمكنني أن أوجدها لم يبق لي سوى الكتابة. فالارتماء في أحضان الخيال أذكى من أن يلقى الفرد نفسه في نهر السين (la Seine) فإذا كان الأنا هو فعلا شخص آخر فإذا يمكنني أن أبدأ بالكذب ففي ذلك سرد للحقيقة.

إن هذا الخيال الممثل بقصة عواط تمجيد للحقيقة بقدر ما يحجب الواقع. أوليس ذلك هو المبدأ الأساسي للإبداع الفني الخالص خاصة الروائي ؟

* الواقع أن جون عطال (Dr. Jean Attal) يمتهن في باريس طبيب جراح أسنان. فأمام شدة ضيق مجهول المقبرة (المُسْعَفْ) ينصت الطبيب جون عطال باهتمام وتأثر كبيرين، ويحاول بكل ما أوتي من قوة إنقاذه لقد حرك هذا اللقاء في نفس جون عطال شعورا حذا به للكتابة والتأليف..

" وهكذا وجدت نفسي ذات مساء أحمل قلمي وفي لحظة خيل إلي أن القلم وهو أداة كتابة يتحول إلى مشرط (مبضع) لطبيب جراح آلة جراحة لاستعمال للكتابة بل لقراءة ما أنجح أنا في حل طلاسمه وقد أطلقت اسم

جوزيف عواط (Joseph Aouat) على المسافر عبر الزمن دون أن يعلم المسعف (مجهول المقبرة) بمشروع هذه الرحلة ص 18 "

إن هذا القلم المشرط (le stylo scalpel) سيمكن مجهول المقبرة (المسعف) من كتابة قصته عبر سفرية أسندت فيها مهمة (دور) صانع الأحداث (البطل) لشخص جوزيف عواط.

رويدا رويدا فهم القارئ أن سبب الحيرة و التمزق اللذان يعصفان بكيان جون عطال (Jean Attal) الداخلي هو في الحقيقة أصول عائلته وثقافتها.

فالرجل طبيب فرنسي. و مع ذلك فإنه لا يستطيع أن يتخلى عن ماضيه وثقافته الموغلة في القدم، ثقافة يهود السفريد (يهود الشرق يهود قسنطينة.

فبرشت Bercht إذا تتكون من قصة "جون عطال" (Jean Attal) في عيادة المحلل النفسي و قصة جوزيف عواط (joseph Aouat) والسردان (مثنى سرد) يقاطعهما سرد ثالث متمثل في الثقافة الشفاهية اليهودية متمثلة فيما يرد على لسان أم عطال و عواط (la mère de Attal et Aouat). و هي لحظات - تعد - مرجعية للثقافة اليهودية.

و يبرز السردان (les deux récits) تاريخ أجداد عواط و عطال. وهم من يهود الشرق أو ما يعرف شيوعا " بالسفريد " يبرره في تفاصيله الدقيقة منذ خروجهم من الأندلس على عهد الملكة إزبيلا (Isabella) وكل ما صحبه تنقلهم عبر مدن الجزائر بدء بتلمسان وحلولا بقسنطينة.

ويمضي السياق الروائي بجزئياته مركزا على المشروع الإيديولوجي (لبريشت) فيتوغل في الماضي السحيق بحثا بالأصول عائدا إلى البداية إلى التكوين تيمنا بسفر التكوين أول أسفار الكتاب المقدس مركزا على

الهوية وقد رصدت قسنطينة مسقط رأس عواط وعطال كمحطة من المحطات الفاعلة في هذا الماضي.

ويبرز اسم قسنطينة أول ما يبرز في الصفحة 22 بأسلوب إعلامي " كل شيء بدأ ذات مساء من شهر نوفمبر يسارع أليكس لامبار (Alexis Lambert) بقسنطينة إنك تتحدث عن اسم لشارع ! و الحاصل هناك بذات الشارع ولدت " و ليس هدف الرواية بهذا الإيضاح المستفيض هو المدينة بل الغاية منه هو إظهار ما يكتسيه الشارع المذكور من أهمية بالغة.

فشارع أليكس لمبار بالنسبة لكل قسنطيني هو مجال يحمل معاني التعددية به يحمل معاني تقاطع الثقافات.

ويبدأ الشارع من وسط الشارع الوطني مقابل المدرسة وينتهي إلى مدخل شارع " تيير "« Thiers » وهو الشريان الرئيسي الذي يخترق الشارع. وإذا فإن هذا الشارع المعروف بشارع حاخام شريف (rabin charif) يمثل تقاطع حارتي جاليتين (الجالية العربية والجالية اليهودية) أو المدينة العربية والمدينة اليهودية.

و شارع ألكسيس لمبار هو اليوم شارع إبن باديس و يعرف " بشارع العلم "

* يمثل حاييم طوليدانو (Haim Toledano) جد عواط في الرواية مرجع الجالية اليهودية بطليطلة الأندلس و قد وجد الرجل نفسه بعد سقوط آخر قلاع الدولة الإسلامية بالأندلس عام 1492 في مفترق الطرق بين أمرين عسيرين إما اعتناق المسيحية والتخلي عن دين الأجداد ما يمكنه من المكوث بالأندلس، أو مغادرة البلاد فكان أن اختار المغادرة نجاه بالعقيدة والعرض والوجود ليجد نفسه رفقة أمه وأخته وأخيه ببلاد المغرب كما يحلو للمفكر مالك بن نبي تسميته في كتاب شاهد على القرن.

و قد كان فيما مضى مركز إشعاع ثقافي وقد ضم الكثير من المرافق الثقافية والنوادي (جمعية العلماء المسلمين، المطبعات، مقرات الجمعيات الثقافية ومعهد ابن يمينة... الخ وفي الصفحة 23 يعطي الروائي تفصيلين دقيقين : " قدمت ذات مساء من شهر نوفمبر إلى مدينة صخور، مدينة تحمل إسم إمبراطور روماني سمتان للمدينة يمكن من سمعهما فهم مغزى كلام الروائي ".

و يبدأ سرد جوزيف عواط محتشما في القسم الثالث :

فحياته في البداية و يعرض لحياته في بداية ممارستة المهنية، حيث شغل أستاذا بإحدى ثانويات ضاحية باريس. و في تلك الأثناء يقترن بسارة و تنجب له بنية سميت " روث " (ruth). لكن الزوجة الشابة تنتحر و لما تتجاوز ابنتها عتبة الطفولة. و في وحدته ينهض الأب بكفالة الطفلة " روث " و لكن الطفلة سرعان ما تموت في بداية الرواية و تعد هذه الحادثة الأليمة دافعا لإيقاظ الماضي الذي ينام في كيان " عواط " فينطلق محدثا نفسه : " ما هو مصدر هذه الشعلة و ذلك الأنين الذي ينبعث من داخل كياني راقصا كقنديل السهرة (veuilleuse) ؟ ما هو مصدر هذه الشعلة و ذاك الأنين من أين تأتي هذه الموسيقى، و ذلك التلجلج و التعتعة ؟ إن الشعلة الصغيرة تتحرك. تريد أن تقول اسمها، مدينتها، مولدها. أيتها الشعلة الصغيرة الصامدة في غربتها، لا تتركيني، كلميني : اسمي قنديل السهرة (veuilleuse). لست سراج بل قنديل سهرة. وأنا من الزيت وحركات أسبوعية، ولدت في الجزائر في تخوم طفولة وموت. في تلك الشوارع الضيقة في تلك الساعات المتقاطعة كالسلع في السوق ذات صباح (ص. 32-33).

و تجيء قسنطينة في الرواية لتحقق من وطء الآلام، ألام فقدان الطفلة " روث " (ruth) " : لأن " ذكرى المكان لها قوة عاطفية عجيبة ". وتقحم

قسنطينة في السرد الروائي من خلال مكان آخر متمثلا في شارع " تيير " « thiers » الذي يقدمه الروائي على النحو التالي :

" إن شارع " تيير " « thiers » بقسنطينة هو الشارع الرئيسي لحي اليهود. شارع هادئ محاط بأقواس رحبة مضيافة " (ص. 41). وهكذا تكون نقطة البداية و مزيد من معالم مميزة " الشارع " و بها تبدأ قصة " جوزيف عواط " بكنيته " أدوناي " (Adonaï).

ويدخل هذا الحيز الفضائي الجغرافي المجال القصصي من خلال مكانين مميزين :

شارع " تيير " (thiers) وكنيس المدينة. وينال المكان الأخير الحظ الأوفر من السرد الروائي : و هو يصف هذا الصرح العمراني (الكنيس) و يتحدث عن دوره الرائد في حياة يهود المدينة روحيا واجتماعيا وسياسيا. و من ذلك ما يردده في القسم السادس واصفا احتفالية " البر متشافا " « Bar Mutshaf ». هذا الاحتفال الرائع. و فيه يغادر الطفل اليهودي طور الطفولة بالإيمان و علبة السجائر. و هي احتفالية شبيهة بعيد وحدة الشعور لدى النصارى la communion. ما أغبى النصارى في عيدهم. عيد يوم نجد أنفسنا في وحدتنا... (ص. 77).

و في موقف مناقض شهده الصرح نفسه (الكنيس). يقول عند بلوغه نبأ وفاة أخيه الأصغر يسرع جوزيف نحو الكنيس ينشد المواساة بجوار الحاخام " شلومو... "

و من خلال التركيز على " الكنيس " يتجلى جليا أن هذه المؤسسة ليست مجرد صرح عمراني بل هي مؤسسة جامعة للجالية اليهودية. معبرة عن أمانيهم و مشاعرهم. داخل مجتمع متعدد الأعراق و اللغات و الديانات... الخ. إن هذا البعد (الحياة الروحية لليهود) يمجد محطة هامة في الرواية

من خلال كلام الأم الذي يأتي أشبه ما يكون باللزوميات (شكل توصيات لا ينبغي تجاوزها) و فيه ترديد منتظم للتأكيد على أهمية البحث و التحري الثقافي للحفاظ على الهوية اليهودية المغاربية.

إن هذا البعد الحقيقي الرمزي في آن واحد يسند سرده في رواية " برشت " إلى الأم، الأم النكرة. أم نكرة و لكنها أم لكل يهود قسنطينة.

و الأم المجهولة تمثل في الواقع كل الأمهات اليهوديات المغاربيات اللائي يختزلن الذاكرة الجماعية. التي تعد بدورها مجهولة. و في هذا الشأن يقول " دوكا " « Dugas » : " إن رمز الأم يكتسي أهمية كبيرة... و تعتمد بعض الروايات في شكل الحوار الحميمي في استنطاق هذه الأم المجهولة. والأم إلى ذلك تمثل رمزا كليا للوجود اليهودي فهي تخلد الحكايات والقصص و هي تمثل الرباط الأكثر ثقة و آمانا و الأكثر تشبثا بالماضي في تراث يهود الشرق (السفريد). فهي مشاركة في صناعة الحدث التاريخي التراثي و حافظة للذاكرة الجماعية في آن واحد.

و الذاكرة من أنجع الوسائل في نقل الثقافة الشفهية و في سرد الأم يقرأ متصفح رواية " بريشت " الوصية التالية : تقول أمي : " حذار ! أيها الأبناء، حذار لا تنسوا الذاكرة، لا تنسوا أبدا، تذكروا الزمن، تذكروا الأسماء، فإني أخاف عليكم يوما تنسون أنفسكم فلا تعرفون من أنتم. فالبلدان كثيرة و الناس متنوعون، و قليلون هم قليلون الذين يحبون اليهود. تذكروا أبنائي. كانت أمي تردد هذه الوصايا كلما ينتابها الخوف مساء " (ص. 269).

و في هذا الإيضاح تحمل عبارة " ذاكرة " دلالتين : أما الأولى فهي قدرة الضمير الذهني على الاحتفاظ بذكريات الماضي. و أما الثانية فهي صوت التواصل والاستمرار للجذور الثقافية للأسلاف. و " الذاكرة هي السبيل إلى البحث الداخلي " كذلك كانت أمي تقول. وتردف :

* تعطي الأم الرواية اليهودية لهلاك أشهر بايات قسنطينة صالح باي :

"تحكي أمي قصة العذريين اللتان انتقمتا من أجمل بنات يهود قسنطينة بحرم الباي. وكيف أن إحداهن تمكنت من خنق الباي. و تنهي حكايتها بأغنية تقول فيها : بعمامته الحريرية يموت صالح باي خنقا على يد ريت " اللينة الرقيقة ".

" أبنائي هناك سبل كثيرة لبلوغ أي مدينة. بيد أنه لبلوغ الذات ليس هناك سوى سبيل واحد ". (ص. 272)

إن هذا السرد و الأقاصيص المتعلقة بالذاكرة العائلية و الجماعية تعكس مدى ثراء الذاكرة الشفاهية في الثقافة اليهودية و في هذا السياق يقول " مكسل " « Muxel »

إن عبارات هذه الذاكرة (الأثرية) هي أقل من ذكريات. بل هي سرود وأقاصيص معدودة مسبقا، و في بعض الأحيان هي أساطير تداولت على مدى جيلين أو ثلاثة... "

و " برشت " هي ترنيمة لهوية يهود الشرق (السفريد) و مع ذلك فإن حاجز المكان والجغرافيا لم يمنع من ورود إشارات ليهود الغرب (الأشكيناز) وفي الرواية تحلق بنا سارة في جزء من تاريخ الجالية اليهودية بأوربا. و سارة في الرواية ضحية من ضحايا النازية (معاداة السامية).

وتمثل عائلة سارة التي قضى أفرادها تحت التعذيب النازي كل الضحايا اليهود في المحرقة الألمانية.

وإذن فإن " برشت " هي إيماءة، لكل اليهود الذين كانوا في البداية (برشت) موحدين ثم شتتوا و تفرقوا عبر العالم. فكان من نتائج ذلك التفرق والتيه عبر أقطار العالم. ظهور يهود الشرق (السفريد) و يهود الغرب (أوربا وأمريكا) الإشكيناز.

و في الرواية تقابل قسنطينة في الجزئين الرابع و السادس بالحي اليهودي. و في الجزء الثاني عشر، و بالتحديد إبتداء من الصفحة 146 ترسم المدينة في مشهد عام.

أما في الزيارة لمدينة قسنطينة فيقودنا " جوزيف " إلى تسكع مطول في مختلف شوارع المدينة. فهو لا يريد أن يدخل البيت العائلي الكائن بشارع فرنسا « la Rue de France ».

* سارة يهودية بولندية المنشأ هلك أبواها في معسكر النازية. و قد تعرفت على جوزيف في باريس في إطار نشاط نضال في حزب يساري مناهض للفاشية. و يعمل من أجل استقلال الجزئر. و حين عرفت سارة لاحقا من خالتها " بيكا " « Péka » ظروف نهاية أمها التي انتحرت باستعمال مسدس جلادها النازي بعد أن تخلصت منه. انتحرت بدورها باستعمال المنومات. فكان أن تكفل جوزيف بتربية ابنتهما " ريت " بمفرده.

و يستطيع قبول رؤية جثة أخيه و هي ملقاة على الأرض. ملفوفة بالكفن الأبيض و لا يستطيع سماع تراتيل مزامير داوود (ص. 148). فينطلق متنقلا. راجلا.أرجاء وسط المدينة. و عند نزوله النهج الموازي لوادي الرمال متأملا باعجاب ملاك النصب التذكاري (الأمر يتعلق بنصب تذكاري للأموات). وصل إلى الثانوية (ثانوية دومال D'aumal) و جبل شطاطة... و شارع فرنسا (Rue de France) الذي يشكل جزءا من الحي اليهودي.

و حين يسرع " جوزيف " في الخروج من شارع تيير Thiers هروبا من الطقوس الجنائزية لأخيه ينتهي به المطاف إلى شارع المحطة. "ينزل بسرعة شارع تيير Thiers الطويل : الشريان الرئيسي "للغيتو اليهودي" فهو يريد بلوغ المحطة على الفور. لأن سماع صفارة القطار و الرائحة التي تنبعث من عرباته. و شم البخار الرمادي المسحوق بخبث الفحم

الحجري. الذي ينبعث منه يوحي له بوجود عالم آخر (مدن أخرى، أناس آخرين، عقائد أخرى و أنماط معيشية مغايرة...) ما ينسيه طقوس الموت (ص. 48). إن البحث عن مكان آخر هروبا من رائحة الموت. انتهى به إلى حي فوبور لامي Faubourg Lamy، و هو حي أوربي. و به يحل على أستاذه للغة الفرنسية. فيستضيفه هذا الأخير لليلة واحدة. و تعد هذه الليلة التي قضاها بعيدا عن البيت العائلي و حي الجالية بمثابة سفرية تدريبية. " فجوزيف " الذي كان يدرك أن قسنطينة ليست " الشارع " فقط، يريد أن يؤكد من خلال رسمه لمشهد عام لمدينة على التعدد و التنوع الموجودان بمدينته. وتبدأ السفرية من مكان حقيقي و رمزي في آن واحد. متمثلا في المحطة. محطة القطار و يقع موضع المحطة مقابل مخرج جسر القنطرة.

و باستدباره للمحطة، فإن جوزيف يجتاز الحدود. يغادر الصخر و الشارع ليدخل مجالا مغايرا. هو المدينة الأوربية. و هو مجال غريب عنه.

و في الرواية تمثل الإقامة القصيرة التي قضاها جوزيف في الجزء الآخر من المدينة.

* عند عبور الجسر من جهة شارع تيير " Thiers " فإن هذا المعلم يفصل أحياء الصخر عن المدينة الأوربية في واقع. درسا و ليس وصفا و تخصصا للمكان.

و كما سبقت الإشارة فإن رواية " برشت " هي مجال التصادم الكثير من السرود من :

- حصص تحليل نفسي لدى الطبيب المحلل.
- سرود الأم ذات علاقة بالتراث الشفهي اليهودي الجزائري.
- سرود على لسان " جوزيف عواط " و هي مستويات ثلاثة.

أما الأول فمجاله مدينة " باريس " و يرتبط " بسارة "، ريت Ruth et Sara و نضالها من أجل القضية الجزائرية. و هما يقصان تفاصيل نشاطهما على الحاخام " وايل " « Weil ».

و أما الثاني فمجاله مدينة قسنطينة و يتعلق بالماضي : من طفولة و مراهقة و ما عاشه جوزيف بقسنطينة.

و أما الثالث فيروي بتفصيل عودة " جوزيف " إلى قسنطينة بعد الإستقلال.

و مع أن " كل تلك الأقاصيص "، السرود تدور أحداثها بأماكن متفرقة. فإن قسنطينة تظل و باستمرار في كل أجزاء الرواية، تمثل نقطة الالتقاء بينها. و لذلك فإنك تلاحظ أن " جوزيف " و هو بباريس يحس و كأنه بقسنطينة.

" قسنطينة "، أمشي بقسنطينة، هذا غير ممكن ! ها أنا أحس أنني غادرت المدينة أكثر مما غادرتني... " (ص. 162).

" حتى ثلج باريس يربطني بمدينتي الأصلية (قسنطينة). رغم أن هذه الأخيرة مدينة الشمس و الحرارة... " يقول جوزيف مخاطبا الحاخام :

" قلت لك إن الثلج تساقط تلك الصبيحة على باريس، و تساقطه يوافق مولدي، تاريخ مولدي بهذه السنة. و في الوقت ذاته أرى كياني بعيون أخرى، بأعين أكثر شبابا... شباب يافع ".

و يربط هذا القوس الإيضاحي بآخر : " كان الثلج هذا الصباح يتساقط على قسنطينة. ثلج حبيباته صلبة قاسية تماما كالوجه البارد للرداءة. يكاد الثلج لفرط تساقطه يحجب أشجار الكاليتوس الضخمة المحيطة لفناء الثانوية " (ص. 183). إن قسنطينة بتاريخها العريق وخصوصياتها غدت مدينة " جوزيف عواط " : " لا أريد أن أقول أن قسنطينة لا تقع

بالجزائر، لا أبدا، و لكن مدينتي وبكل بساطة انسحبت من التاريخ ودخلت تاريخي... " (ص. 192).

وهكذا فإن الوجود الدائم لقسنطينة في كل تفاصيل الرواية هو ما يفسر ذات التخصيص المكبوت للمدينة المنشأ. و في هذا المضمار فإن قارئ الرواية يلاحظ اندماج كل (تناقض) بين شخصية " جوزيف عواط " و مدينة قسنطينة. فقسنطينة سكنت " عواط " و لذلك يريد أن يورثها ابنته " ريث " Ruth " تماما كما يورث تركته المادية :

" إنه يكرس كل وقته لابنته " ريت " فيفرغ حقيبته التي طالما حملها، و لا ينسى الشوارع التي لعب و مرح بها في طفولته. و كل التفاصيل : لغته، ألعابه، و مدحرجاته... يفعل ذلك على أمل وضع " ريت " في الصورة : " سأعطيها مدينتي، كل مدينتي، لتفعل بها ما تشاء، تصنع منها حلما، فكرة أو عصا، تعينها على المضي إلى الأمام، بعيدا... " (ص. 211-217).

و في الجزء الثامن عشر (18) من الرواية يأخذ الإرث شكلا سرديا حقيقيا تحت عنوان " رسائل إلى ابنتي ".

و لتأبين ابنته يقوم " جوزيف عواط " بإحياء رثاء (تأبين) سيتعرف من خلاله الماضي و ذكرياته واصفا مدينة المنشأ (مسقط الرأس، مدينة يهود قسنطينة: " إن سرد الذكريات يغني عن صلاة الأموات. و تجد كل تفاصيل الماضي التي جاءت في رسائل الجزائر ". و السهرة التأبينية هي رحلة عبر الزمن للالتقاء بالجالية اليهودية بقسنطينة.

إن هذا القسم من الجزء الثامن عشر (18) من " برشت " يعد بمثابة رسم معلم مكاني و زماني. و جاء تحت عنوان " في الحانة " يوم 17 ماي 1980 (ص 170).

و في الحانة عبارة تدلنا على مكان مجهول. و لكن ذلك لا يفتر تركيز

و اهتمام الروائي. و الحقيقة أن هذا المجال المكاني الحقيقي لا يهمه فتركيزه ينصرف باستمرار إلى قسنطينة. و هي مجال الرواية بامتياز.

و لتأبين ابنته " ريت " « sa fille Ruth » يكتب " جوزيف عواط " يوم 24 ماي 1980 نص في شكل مذكرة يورد فيه سفرية عودة إلى مدينة مسقط رأسه و قد تمت الرحلة فعلا في أفريل 1963 بمساعدة صديقه " قدور" المتمثل حقيقة في شخص " السيد حداد " : " هذا شهر أفريل 1963 " أجل " أفريل 1963 " ها هو " قدور " بعد أن لزم الصمت ثلاث إلى أربع سنوات. يخرج عن صمته و قد وضعت الحرب أوزارها (حرب التحرير الجزائرية 1954-1962). و يتصل بي محفزا : " إني بانتظارك في مدينتك، في مسقط رأسك، أنتظرك أنت و زوجتك... " إن مدينتك مازالت شاخصة، صامدة على الصخر، هل تعلم- لا أحد يطلب أوراق الهوية، كل شيء معد بعناية... إن اليهود الصغار هم الغائبون، المفتقدون في المدينة... الكل حاضر هنا. و المشهد قد اكتمل " (ص. 211-218).

و رحلة العودة هذه قد تمت بشكل فعلي. و قد عاد اليهودي إلى قسنطينة عقب الاستقلال في أفريل 1963. كما ذكر.

ذلكم هو ملخص لأبرز محاور رواية " بريشت " لصاحبها " رولان دخان " الجزائري المنبة. فرنسي الجنسية و اليهودي المعتقد. و أبرز ما في هذه الرواية هو تعلق اليهودي بالذاكرة مكانا و زمانا و الحنين إلى الماضي. و ربط كل ما حدث بالمفاهيم و القيم التوراتية. و كان اليهودي يريد أن تظل كل أحداث الكون تدور ضمن مضمار يتأكد فيه كل شيء كما حدثت أسفار التوراة. فالعهد القديم هو مرجع اليهودي. و فيه حث على التقوقع داخل المجتمعات المستقبلة (المضيفة) لليهود لإن أخشى ما يخشاه اليهودي بعد الموت. هو الذوبان.

الهجرة الجزائرية لسوريا في القرن الـ 19 وأثرها السياسي والإعلامي

أ. نصر الدين بوزيان
قسم علوم الإعلام والاتصال.
جامعة منتوري قسنطينة

مقدمة :

لقد عرفت البشرية منذ القدم ظاهرة الهجرة التي تعددت أسبابها وتنوعت باختلاف الظروف والأزمنة، فمنها ما ارتبط بأسباب اقتصادية كالبحث عن الأراضي الصالحة للزراعة والمناسبة للعيش قديما أو البحث عن العمل والاستقرار والراحة النفسية حديثا، ومنها ما ارتبط بأسباب دينية كالهجرة إلى الأراضي المقدسة، ومنها ما ارتبط بأسباب معرفية كالبحث عن التعليم والمعرفة والفضاءات المناسبة للإبداع وتعزيز المعارف والمدركات. وبغضّ النظر عن الأسباب لقيت وما زالت تلقى اهتماما كبيرا في الوسط الأكاديمي، كونها تمكن من إيجاد معرفة وفهم جيد لتاريخ

الشعوب وحاضرها، لذلك انصبت جهود الباحثين والمؤرخين على كشف خفايا الماضي والاستفادة منها في الحاضر والمستقبل مستندين في ذلك على مناهج علمية دقيقة ووثائق رسمية وغير رسمية متنوعة تعيد إلى حد بعيد بناء الواقع الذي عرفته المجتمعات وتسليط الضوء على مراحل مهمة في تاريخ تطورها.

وقد حظي موضوع الهجرة في الجزائر بعناية الكثير من الباحثين و الدارسين الجزائريين وغير الجزائريين الذين تنافسوا على كشف حقائق تاريخية مهمة خصوصا في الفترة الاستعمارية التي استقطبت اهتماما كبيرا كونها تمثل فترة بمنتهى الأهمية والحساسية في تاريخ الجزائر، ناهيك عن الأحداث المهمة التي عرفتها هذه الفترة. لكن الملاحظ هو ميل الباحثين بشكل ملفت إلى دراسة موضوع الهجرة نحو الجزائر في القرن التاسع عشر و الهجرة من الجزائر باتجاه دول أخرى وعلى رأسها فرنسا في القرن العشرين في حين يتم إهمال هجرات الجزائريين نحو المغرب العربي وأيضا المشرق العربي أو على الأقل عدم إعطاء هذه الهجرات ما تستحقه من عناية. فصحيح أن الهجرة الأوروبية نحو الجزائر ابتداء من سنة 1830، أي تزامنا مع الاحتلال الفرنسي، تمثل موضوعا جديرا بالبحث والدراسة خصوصا في ظل وجود الكثير من التساؤلات التي أرقت الباحثين وأثارت اهتمامهم والمتعلقة أساسا بالتسيير الإداري للهجرة الأوربية إلى الجزائر والضوابط التي تحكمها وأيضا حجم هذه الهجرة وتأثيراتها على مختلف الأصعدة. وصحيح أيضا أن هجرة الجزائريين إلى أوروبا في القرن العشرين كانت لها نتائج جد مهمة في تفعيل النضال السياسي وتطويره وإسماع صوت الجزائريين دوليا وأيضا خلق قوة عمالية مطالبة بالحقوق ومؤثرة في السلطة الاستعمارية إلى حد كبير. لكن الهجرات الجزائرية في القرن التاسع عشر باتجاه عدة مناطق وعلى رأسها تونس والمغرب وليبيا

وكذا بلدان المشرق العربي وعلى رأسها سوريا ولبنان، لها من الأهمية ما تستحق الدراسة والاهتمام، وهو ما دفعنا إلى محاولة تسليط الضوء على جزء من هذه الهجرات وبالضبط على موضوع الهجرة إلى سوريا، قصد محاولة إبراز آثارها على الصعيدين السياسي والإعلامي.

وتسعى هذه الورقة البحثية في المقام الأول إلى محاولة تحديد حجم الهجرة الجزائرية باتجاه المشرق العربي بشكل عام وإلى سوريا بشكل خاص، وتحديد الأسباب المختلفة التي كانت وراء هذه الهجرات وأيضا ظروف استقبال المهاجرين الجزائريين وموقف فرنسا والدولة العثمانية منها، ثم العمل على تبيين أثر هذه الهجرات من الناحية السياسية والإعلامية، كما تسعى هذه الورقة في المقام الثاني إلى تحديد أسباب استقطاب سوريا للمهاجرين الجزائريين بشكل ملفت دون باقي الأقطار العربية الأخرى التي لم تسجل هجرات مهمة ومؤثرة من الناحية السياسية مثلما هو الحال بالنسبة لسوريا، ولذلك سيتم التركيز على دور هذه الأخيرة في تطوير العمل السياسي الجزائري في الفترة الممتدة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

1- الأوضاع العامة للجزائر في المنتصف الثاني من القرن الـ 19:

لقد سعت الحكومة الفرنسية منذ دخولها إلى الجزائر إلى تبني سياسة محكمة تضمن لها السيطرة بإحكام على كامل التراب الجزائري وتوسيع هيمنتها ونفوذها ليشمل مختلف ربوع الجزائر. وحتى قبل دخولها للجزائر، كانت فرنسا تعمل على تجميع كل المعلومات المتعلقة بالجزائر، فمعروف أن " نابليون" الرامي إلى تحقيق مشروعه الاحتلالي سبق و أن طلب من المواطنين الفرنسيين الذين لهم دراية بالشؤون الجزائرية بمده

بكل المعلومات التي يمتلكونها حول الجزائر [1] كما قام "بوتان" Boutin وهو أحد الضباط العسكريين الأكفاء عند "نابليون" بدراسة كل ما يتعلق بالشؤون الأهلية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا و انجاز خرائط ورسومات دقيقة لتحصينات المدن ومواقعها الحساسة، وذلك بعدما أقام بالجزائر 68 يوما جاب فيها البلاد من الشرق للغرب [2].

وقد اعتمدت فرنسا بمجرد دخولها إلى الجزائر على تشجيع الهجرة الأوروبية، حيث نجد معمرين أوروبيين من أصول إيطالية، إسبانية، برتغالية، ألمانية وأخرى كون فرنسا لم تكن تمتلك العنصر البشري الكافي لاعمار الجزائر نظرا للثورات الشعبية الدامية التي مرت بها [3]. ويؤكد مؤرخون أن فرنسا باشرت فعليا سياستها الاستيطانية المشجعة للهجرات ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر، وذلك بمنح قطع واسعة من الأراضي للمؤسسات (sociétés d'exploitations) والمستوطنين [4]، حيث كان واضحا إرادة فرنسا استبدال الشعوب الأصلية (العرب والبربر والمسلمون) بشعوب أوروبية من خلال مشاريع الإبادة والقمع والقتل المعتمدة من طرف المستعمرين [5]. وفي نفس الوقت كانت فرنسا بجيشها المنظم والحديث تشن حربا على الشعب الجزائري المهيكل في قرى

1. عمار هلال. ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة. ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون. الجزائر. 1994. ص. 38.
2. المرجع السابق. ص. 40.
3. المرجع السابق. ص. 63.
4. Temine Emile. La migration européenne en Algérie au XIXe siècle : migration organisée ou migration tolérée. Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°43, 1987. Monde arabe : migrations et identités. p. 33
5. Kateb Kamel,. La gestion administrative de l'émigration algérienne vers les pays musulmans au lendemain de la conquête de l'Algérie (1830-1914). In : Population, 52e année, n°2, 1997 p. 400.

ومداشر ضعيفة غير موحدة فيما بينها لأسباب تعود إلى ما قبل الاحتلال الفرنسي، هذا الأخير الذي استطاع احتلال الجزائر بسهولة لا زالت لحد الآن تثير الباحثين، فارتكبت فرنسا أبشع المجازر منذ دخولها إلى الجزائر نذكر على سبيل المثال لا الحصر "مذبحة قبيلة العوفية" المتواجدة قرب الحراش.

وبالتالي يمكن القول أن الجزائريين كانوا يعيشون أوضاع قاهرة جراء السياسة الاستعمارية القاسية واللاانسانية المتبعة من طرف الفرنسيين، وكان كل ما يحركهم هو حب الأرض والغيرة عليها ورفض التواجد الأجنبي على أراضيهم، لذلك حاولوا ما استطاعوا في بداية منتصف القرن التاسع عشر وقبله التصدي لبربرية ووحشية السلطات الاستعمارية لكن الحل كان يكمن في الاتحاد، وهو ما ترجمته عدد من الثروات التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة كثورة الزعاطشة بقيادة الشيخ بوزيان 1849، ومقاومة الشريف بوبغلة 1951، ومقاومة الأغواط 1852 ومقاومة جرجرة بقيادة الشريف بوحمارة وغيرها من المقاومات الآخرى كمقاومة لالا فاطمة نسومر والشيخ المقراني.

2- أسباب الهجرة الجزائرية :

تظهر الأوضاع العامة التي كانت تعيشها الجزائر في منتصف القرن التاسع السابق الإشارة إليها في عجالة كونها بمثابة المدخل فقط لهذا العنصر، تظهر الوضعية الصعبة التي كان يعيشها الجزائريون في هذه الفترة وقبلها أي منذ بداية الاحتلال الفرنسي، لكننا ركزنا على هذه الفترة لسببين أساسيين يتمثل أولهما في تمكن السلطة الاستعمارية في هذه الفترة من السيطرة على بايلك الشرق وبايلك الغرب، فضلا عن تبنيها لسياسة جديدة ترتكز على تقديم امتيازات للمستوطنين و استصدار الأراضي

من الجزائريين، إضافة إلى توسع رقعة السلطة الاستعمارية. أما السبب الثاني فيتمثل في ظهور حركات الهجرة ابتداء من هذه المرحلة. ويمكن تلخيص أسباب الهجرة الجزائرية وردها إلى مجموعة الأسباب المتراوحة بين الأسباب السياسية، الاقتصادية، الثقافية وخصوصا الدينية، والتي نوجزها كما يلي :

- الأسباب السياسية : ادعت فرنسا منذ دخولها إلى الجزائر أنها ترمي إلى غرس المدنية في الشعب الجزائري وتعليمه مظاهر التحضر ودفعه نحو التطور لكن السياسة التي كانت تطبقها في أرض الواقع هي سياسة القمع و التقتيل والتهجير، وأبرز سياساتها هي سعيها الدؤوب لاستبدال الشعب الجزائري بالشعوب الأوروبية. ومن أجل ذلك قامت بمباشرة سياستها التهجيرية التي شملت الأتراك في أول وهلة أي سنة 1830، ثم توسعت لتشمل القبائل والمداشر وخصوصا تلك التي قامت بمقاومة الاحتلال، حيث تم نفي قواد هذه الثورات ومن بينهم الأمير عبد القادر إلى عدة أماكن ووجهات مختلفة. كما عمدت فرنسا إلى توجيه عائلات للسفر كما حدث مع عائلة "سي صديق" البالغ عددها 60 فردا[1]. وفي نفس الوقت كانت فرنسا تسعى إلى استقطاب الفرنسيين والأوروبيين إلى المنطقة من خلال تقديم التحفيز والتشجيع للراغبين بالالتحاق بالجزائر، ففي مقدمة أحد مؤلفات الشاعر الألماني "هاين هاينريش" Heine Heinrich نجده ينقل هذه الحقيقة على لسان أحد المواطنين الأمان المتوجهين إلى مدينة الجزائر الذي يقول أن السلطات الاستعمارية وعدتهم بتمكينهم من الاستيطان في ظروف حسنة[2] فيما يذهب الرحالة الألماني "ولهالم شيمبار" Wilhem Schimpet إلى طرح قضية أخطر بكثير تتمثل في توجيه

1. Ibid. p. 402.

2. عمار هلال. مرجع سابق. ص. 60.

الاتهام لفرنسا على أنها قامت بتنصيب عملاء في ميناء "لوهارفر" يتولون تهريب الألمان إلى الجزائر[1]. وتوضح الأرقام صراحة نجاعة هذه السياسة، حيث ارتفع عدد المهاجرين الأوروبيين في الجزائر من 28 ألف سنة 1840 إلى 220 ألف سنة 1870 [2] ولقد ساعدت الظروف القاهرة في أوروبا فرنسا في تشجيع الأوروبيين على الاستيطان هروبا من الضرائب المرتفعة وظروف العيش والعمل الصعبة. وتظهر المراجع انخفاض عدد قطاع الشرق الجزائري بسبب الهجرات من 80 ألف نسمة في 1830 إلى حوالي 20 ألف سنة 1843، ومعلوم أن الهجرات في هذه الفترة راجعة أساسا إلى محاولات فرنسا القيام بما يمكن تسميته بالاحتلال المدني[3].

- **الأسباب الاقتصادية** : لقد أثر تعيين "روفيقو" كحاكم عسكري عام للجزائر أثرا كبيرا على تشجيع الهجرة، كونه أثقل كاهل الأهالي بالضرائب وقمع كل المحاولات المتمردة ضده أو الرافضة دفع الضرائب كما حصل مع قبيلة العوفية التي أبادها عن بكرة أبيها، فضلا عن اغتصاب أراضي الجزائريين الذي قدرته بعض المصادر بنسبة 85 بالمائة ويؤكده بطريقة غير مباشرة تقرير صادر عن "لوسياني" Luciani في 1889 بعدما كلف من طرف الحاكم العام الفرنسي بإجراء تحقيق حول الهجرة إلى سوريا، حيث أكد أن البيع الإرادي للأراضي من قبل المهاجرين جد محدود[4] الأمر الذي يمكن أن يفهم على أنه تمسك قوي بالأرض كان يخضع في بعض الأحيان إلى القهر الاستعماري ويرجح فرضية أن انتزاع الأراضي

1. المرجع السابق. ص. 64.
2. عميراوي أحميده. جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري. ط2. دار الهدى. عين مليلة. الجزائر. 2005. ص. 48.
3. المرجع السابق. ص. 49.
4. Rapport Luciani sur l'émigration en Syrie. 1889. p. 2.

من الجزائريين كان يدفع البعض إلى الهجرة، خصوصا في ظل قلة موارد العيش في الجزائر وفي شمال القارة الإفريقية عموما وكذا الحالة الاقتصادية المتدهورة التي زاد من حدتها الاحتلال الفرنسي، وهو ما دفع بالجزائريين إلى البحث عن أماكن أخرى للعيش. وقد كان للعلاقات الاقتصادية التي تربط الجزائريين بالدولة العثمانية أثرا لا يمكن نكرانه في اختيار مناطق خاضعة للدولة العثمانية كوجهة للاستقرار والعيش، فضلا عن سهولة التواصل والعيش في الأقطار العربية وأيضا سهولة الاندماج في الحركية الاقتصادية لهذه المناطق.

- **الأسباب الثقافية** : يرى عدد من المؤرخين والباحثين في التاريخ الثقافي للجزائر أن الدولة العثمانية أهملت بشكل ملفت الجانب التعليمي في الجزائر وفي المغرب العربي عموما، وهو الأمر الذي جعل المشرق العربي يتفوق ثقافيا. كما كان لجملة من الأسباب التاريخية، منها نزول القرآن بالمشرق والقرب الجغرافي لدول المشرق من حضارات عالمية من الوزن الثقيل وانتشار المكتبات الزاخرة بمؤلفات راقية، دورا أساسيا في تحول هذه المنطقة إلى قبلة للعلم. وقد شجعت هذه الخصائص الثقافية عددا من الجزائريين إلى الهجرة إلى دول المشرق وعلى رأسها سوريا خصوصا وأن عددا من الشيوخ والشخصيات المؤثرة آنذاك كانت تحج إلى هذه البقاع لتحصيل العلم والمعرفة سيما في المجال الديني. لكن المرجح أن سهولة الاندماج في الثقافة السورية والتقارب في كثير من العادات والتقاليد كان هو السبب وراء الهجرة.

- **الأسباب الدينية** : لقد كان العامل الديني سببا رئيسيا في الهجرة الجزائرية إلى تونس والمغرب والمشرق العربي، فرغم كون الكثير من المؤرخين يميلون إلى إنكار هذا السبب والتقليل من تأثيراته إلا أن الشعب الجزائري رفض منذ البداية العيش تحت لواء دولة غير مسلمة لدرجة

جعلت السلطات الاستعمارية تلجأ إلى السلطات الدينية في القاهرة ومكة والحصول على فتاوي منها تسمح للجزائري العيش تحت لواء دولة غير مسلمة[1]، وهو السبب الذي يفسر توجه المهاجرون الجزائريون باتجاه الدول المسلمة ونقل حتى ممتلكاتهم، ويفسر أيضا الهجرة الجماعية و قلة الهجرات الفردية، وهو الأمر الذي يعطي دلالة قاطعة على أن المحرك الأساسي والحاسم في اختيار الوجهة هو سبب ديني محض، خصوصا اذا ما علمنا أن فرنسا عملت على تنصير الشعب الجزائر وأضفت على الاحتلال بعدا دينيا، وهو ما يبرزه قول " دوطونير " قائد الحملة " لقد أرادت العناية الالاهية أن تثار حمية جلالتكم في شخص قنصلكم على ألد أعداء المسيحية، ولعله لم يكن من باب الصدفة أن يدعى ابن لويس التقي لكي ينتقم للدين والإنسانية.. وربما يساعدنا الحظ لننشر المدينية بين السكان الأصليين، وندخلهم في النصرانية "[2] كما عملت فرنسا بعد الاحتلال على تحويل المساجد إلى كنائس وإفراغها من محتواها، و هو ما كان يحررك الوازع الديني و الجهاد ضد " المسيحي الكافر " انطلاقا من المقوم العسكري والفكري[3].

3- الهجرة إلى سوريا :

في تاريخ الهجرة إلى سوريا يمكن الوقوف عند مجموعة من السنوات المهمة والتي عرفت حركات هجرة معتبرة، وهي : 1855، 1860، 1875، 1888، 1890، 1892، 1898، 1899، وانطلقت هذه الهجرات من مختلف مناطق الوطن. وبالإضافة إلى الأسباب السابق ذكرها والمتمثلة في وجود

1. Kateb Kamel. Op. cit, p. 403.

2. عمار هلال. مرجع سابق. ص. 50.

3. عميراوي أحميده. مرجع سابق. ص. 52.

جملة من العوامل والقواسم المشتركة كاللغة وخصوصا الدين، وأيضا الظروف الاقتصادية الصعبة والمتدنية التي دفعت الجزائريين إلى البحث عن أماكن عيش جديدة، فإن هناك جملة من الأسباب التي جعلت سوريا تستقطب أعدادا كبيرة من الجزائريين، وهو ما لفت انتباه السلطات الفرنسية ودفعها إلى التحرك، الأمر الذي تؤكده رسالة الجينرال شونزي الحاكم العام للجزائر الموجهة إلى محافظ الجزائر بتاريخ 23 مارس 1874، حيث أكد له أن ظاهرة الهجرة أخذت أبعاد خطيرة وعبر له صراحة عن تخوفه من الانعكاسات التي قد تحدها بالنسبة للسلطات الفرنسية، وقرر بموجب ذلك رفض طلبات الهجرة[1].

وبالعودة للحديث عن الأسباب التي وجهت الجزائريين إلى سوريا، فإن ذلك راجع أساسا إلى الاستقبال الجيد من طرف السلطات العثمانية التي كانت تتولى تقديم المعونة والأراضي للجزائريين[2] وقد استحدث لهذا الغرض السلطان عبد الحميد الثاني مكتبا خاصا أوكل له مهمة تهجير أكبر عدد من المغاربة إلى الولايات العثمانية وأوفد أيضا مبعوثين من اسطنبول لحمل الجزائريين على الهجرة. كما يفسر بعض الباحثين ذلك بالدعاية الكبيرة التي كانت تقوم بها عدد من الطرق وعلى رأسها الطريقة الرحمانية[3]، حيث يرى هؤلاء الباحثين أن الدافع الديني كان حاسما في استمالة الجزائريين وتوجيههم إلى سوريا خدمة لأغراض سياسية. كما كان لهجرة الأمير عبد القادر دورا محوريا في توجيه الهجرة إلى هذه المنطقة، فابتداء من 1855 و بعد استقرار الأمير بسوريا، بدأت الظاهرة تشد انتباه السلطات الفرنسية التي عملت على تجميع الأرقام المتعلقة

1. Kateb Kamel. Op. cit, p. 404.
2. Ibid. p. 409.
3. Ibid. p. 409.

بعدد المهاجرين في سوريا انطلاقا من الأرقام التسلسلية التي تزودها بها قنصليتها في دمشق لكن الأكيد أن بعض الأرقام المتواجدة بها والتي سبق وأن ركزت عليها عدد من الكتابات المتعلقة بالموضوع لا تبرز حقيقة الوضع على اعتبار أن أغلبية الهجرات كانت سرية وغير معلنة. ومع ذلك تظهر بعض الدعائم التاريخية أن هذه الهجرات كانت واسعة تشمل كل المغرب العربي والجزائر بشكل خاص نظار للظروف التي تعيشها، حيث ذكرت جريدة " المعلومات " التي تصدر بالقسطنطنية في عددها رقم 128 الصادر بتاريخ 10 أوت 1899 وصول 10 ألاف مهاجر [1] وتطرقت في الأعداد التي سبقت هذا العدد إلى وجود لجنة مركزية لاستقبال المهاجرين ببيروت والتي تتولى تسهيل الهجرة، كما تطرقت للظروف المناسبة التي تتمتع بها سوريا لاستقبال المهاجرين [2].

4- الأثار السياسية والاعلامية للهجرة الجزائرية لسوريا :

لقد تحولت الهجرة إلى سوريا إلى موقف جزائري سياسي مناهض للتواجد الفرنسي فوق الأراضي الجزائرية الأمر الذي دفع بالكثير من الطُرقيين والمشايخ والمفكرين إلى الدعوة إلى الهجرة وتشجيعها وجعل السلطات في مأزق كونها تظهر للعالم صورة مغايرة عن نفسها وتناقض الأسباب التي بررت من خلالها تواجدها في الجزائر، وهو ما تؤكده المراسلة التي قام بها الإمبراطور نابليون سنة 1863 الموجهة إلى الماريشال ملاكوف، Malakoff حيث قال " ...اليوم علينا أن نقنع العرب ونؤكد لهم بأننا ما دخلنا الجزائر لنظلمهم وننهبهم بل لنتحفهم بفوائد التمدن... " [3] وقد

1. Rapport Luciani. Op. cit. p. 8.
2. Ibid. p. 7.
3. عميراوي أحميده، مرجع سابق. ص. 60.

تزامنت هذه المراسلة مع عدة تقارير كانت تشد انتباه القادة الفرنسيين وفي وقت باتت فيها وتيرة الهجرات تعرف مَنحا تصاعديا، خصوصا في ظل انتقال الأمير عبد القادر إلى سوريا والاستقبال المميز الذي كان يحظى به الجزائريين.

وبالتالي يمكن القول أن هذه الهجرات التي كانت بمثابة رد فعل طبيعي ضد سياسات القمع والتقتيل والإبادة تحولت إلى فعل سياسي مؤثر وقوي بات يقلق السلطات الفرنسية. كما مكنت هذه الهجرات المتعددة إلى سوريا من تعزيز التواجد الجزائري في الخارج وحشد التأييد الخارجي، والأهم من ذلك اكتساب المعارف و العلوم، خصوصا وأن الجزائريون كانوا في أمس الحاجة إلى التعليم والعلم كونهم عانوا لعقود من السياسات التعليمية العقيمة للدولة العثمانية إن لم نقل من الإهمال التام للجوانب الثقافية والعلمية في الجزائر من قبل الدولة العثمانية التي انصب اهتمامها على القوة الحربية فكانت باختصار تؤدي ثلاث وظائف تتمثل في حفظ الأمن في البلاد وحماية الحدود وجباية الخيرات[1].

فالهجرة إلى سوريا ساهمت في رفع الوعي السياسي لدى الجزائريين وخلقت لهم منبرا جديدا للتعبير عن انشغالاتهم ونقل حقيقة ما يجري في بلدهم إلى الغير. ورغم كون الهجرات جماعية في مجملها إلا أن الارتباط بالأرض كان دائما يحرك الجزائريين بالخارج والدليل على ذلك عودة الكثير منهم إلى أراضيهم بعد سنوات لدرجة جعلت المحتل يصدر قرارا يمنع الجزائريين الذين غابوا عن أراضيهم أكثر من ثلاث سنوات من العودة إليها.

1. المرجع السابق. ص. 31.

وكان من الواضح أن الفترة الوجيزة التي قضوها بالخارج خلقت لديهم إحساسا سياسيا فتح أعينهم على الأحداث التي تدور حولهم وعلى الواقع المر الذي عاشوه في ديارهم، وجاء رد الفعل على المآسي المرتكبة في الجزائر والحرمان من الوطن والأملاك بتشكيل تجمعات معادية للسياسة الاستعمارية الفرنسية انطلاقا من سوريا، وجاء التنديد كلاما وكتابة على ما يحصل في الجزائر.

كما استطاع الجزائريون أن يتحولوا بسوريا التي وجدوا بها المناخ المناسب إلى قوة سياسية خصوصا بعد تميز عدد من المهاجريين نذكر منهم الشيخ طاهر الجزائري الذي ينسب إلى دمشق موطن ولادته ونشأته وإلى الجزائر موطن أسرته واصله الذي يعود إلى منطقة "وغليس" ببجاية، إضافة إلى القائد الفذ الأمير عبد القادر والشيخ المهدي مقدم الطريقة الرحمانية الذي غادر الجزائر نحو سوريا سنة 1847 متبوعا بعشرات العائلات وعدد من تلامذته وغيرها من الأسماء الأخرى التي استطعت أن تبرز وتتميز وبالتالي أن تؤثر وتغير.

وأدرك الجزائريون أن الصحافة تعد أحد الوسائط والوسائل المهمة والمؤثرة للتعبير عن المشكلات والانشغالات التي تعيشها الجزائر والجزائريون سواء المتواجدون بديار الغربة أو الذين يعانون ويلات الاستعمار الغاشم، ومن أجل هذا الغرض تم تأسيس جريدة خاصة بالهاجرين أطلق عليها اسم " المهاجر "، وهي صحيفة أسبوعية تصدر بدمشق وتقوم أساسا على التنديد بالسياسة الاستعمارية المنتهجة من قبل فرنسا في الجزائر والدفاع عن حقوق المهاجريين المغاربة بالمشرق العربي[1] كما كانت الصحيفة تؤدي أدوارا مهمة في الجانب

1. عمار هلال، مرجع سابق. ص. 82.

التوعوي ورفع الحس الوطني والوعي السياسي عند المهاجرين وخلق الرابط الذي يجمعهم ويحرك فيهم شعور الوطنية. كما كانت الجريدة بمثابة الانفتاح على العالم الخارجي ونقل أخبار المهاجرين والقضية الجزائرية إلى العالم بأسره، خصوصا وأن أحد المثقفين البارزين في هذه الفترة كان الذي يشرف على رئاسة تحريرها و هو محمد شطة. وحسب المراجع المتوفرة فإن علي بن الأمير عبد القادر هو الذي هو الذي كان يشرف على شؤونها المالية ومن المحتمل أن يكون قد أسس الصحيفة من ماله الخاص[1].

وقد كان لسوريا دور كبير في بعث الصحافة العربية المستقلة غير الخاضعة للحكم والإدارة الاستعمارية كما كان الحال مع جريدة " المبشر " وغيرها من الجرائد الأخرى التي بادرت فرنسا بإنشائها وتمويلها خدمة لأهدافها الاستعمارية. وفي الفترة التي تم خلالها إنشاء جريدة " المهاجر " عرفت الخلافة العثمانية بعدم تقييد الصحافة بل وبدعمها خصوصا لما تولى عبد الحميد الثاني الحكم، حيث عرفت هذه الفترة نشر انتقادات ومقالات بكل حرية مست حتى شخص السلطان ونشرت جملة من القضايا الحساسة حتى تلك المتعلقة بمقتل الوزراء في دار الخلافة و خلع السلطانين عبد العزيز ومراد الخامس عن العرش[2].

وبالنظر إلى طغيان الاستعمار الفرنسي وعدم تشجيعه لصدور الصحف العربية ما لم تكن مؤيدة له[3]، فقد وجد الجزائريون المناخ مناسبا بالمهجر وبالضبط في سوريا لإنشاء جرائد تعبر عن انشغالا تهم

1. المرجع السابق. ص. 83.
2. أديب مروة. الصحافة العربية : نشأتها وتطورها. دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان. 1960. ص. 147.
3. المرجع السابق. ص. 224.

ومشاكلهم، وتربطهم بقضيتهم الأساسية التي لم ينسهم فيها البعد عن الوطن بل على العكس من ذلك، خصوصا وأن الأعداد المعتبرة المتواجدة بسوريا طورت شكلا من أشكال الرفض للتواجد الاستعمار من خلال موقفها الداعي للهجرة والذي أثر على صورة فرنسا الدولية ولفت الانتباه للجرائم والسياسات القمعية التي تقوم بها في الجزائر. كما مكنت الهجرة إلى سوريا من تحصيل العلوم والمعارف وتطوير الوعي السياسي أي تجاوز عقبة من العقبات الاستعمارية المتمثلة في تجهيل الشعب الجزائري ونشر الخرافات في أوساطه وقمع المثقفين وتهميشهم بل ونفيهم إلى الخارج كونهم يشكلون خطرا على الأهداف الاستعمارية.

الخاتمة :

إن دراسة الهجرة إلى سوريا في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر و البحث في حيثياتها وتفاصيلها أمر بمنتهى الأهمية، فهو في الحقيقة بحث في تاريخ الجزائر المعاصر ومحاولة لإعادة رسم الواقع الاجتماعي و الاقتصادي للجزائر في هذه المرحلة الحساسة التي تركت تأثيراتها واضحة على المراحل اللاحقة سيما في بداية القرن العشرين الذي تزامن مع ظهور عدة أحزاب سياسية وحركات إصلاحية كان لها دورا محوريا في المطالبة بحقوق الجزائريين وتنويرهم والمحافظة على هويتهم العربية الإسلامية من الطمس.

وقد جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة متواضعة لتسليط الضوء على ظاهرة مهمة وهي الهجرة، والتي تعكس في طبيعتها حركية المجتمع و فكره ويمكن أن تكون المدخل الملائم لفهم النفسية الجزائرية آنذاك و الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي كان يعيشها الجزائريون في هذه المرحلة.

ولعل العقبة الأساسية التي حالت دون الاهتمام الكافي بهذه الهجرة هي صعوبة إجراء مثل الدراسات سيما في ظل غياب الوثائق الرسمية والتراث العلمي الذي تناول هذه الهجرات بالدراسة رغم أهميتها البالغة في تقديرنا كونها كانت خلفية لإسماع صوت الجزائريين بالخارج وتكوين قوة ضغط على فرنسا لإضعاف سياستها الخارجية وتكسير الصورة التي كانت ترسمها عن نفسها والمبررات التي تبرر بها احتلالها للجزائر و التي تقوم على الادعاء بتحضير الجزائر، فضلا عن دور هذه الهجرة في رفع الوعي والمعرفة السياسية وإدماج أسلحة جديدة في شحد العزائم وترسيخ روح الانتماء والمتمثلة في العمل الإعلامي الذي كان يتم من خلال الجرائد والمطبوعات والمنشورات.

قائمة المراجع :

1- عمار هلال. أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة. ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون. الجزائر. 1994.

2- عميراوي أحميده. جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري. ط2. دار الهدى. عين مليلة. الجزائر. 2005.

3- أديب مروة. الصحافة العربية : نشأتها وتطورها. دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان. 1960.

4- Temine Emile. La migration européenne en Algérie au XIXe siècle : migration organisée ou migration tolérée. Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°43, 1987. Monde arabe : migrations et identités.

5- Rapport Luciani sur l'émigration en Syrie. 1889.

6- Kateb Kamel,. La gestion administrative de l'émigration algérienne vers les pays musulmans au lendemain de la conquête de l'Algérie (1830-1914). In: Population, 52e année, n°2, 1997.

النفي في العهد الاستعماري الفرنسي بالجزائر : دراسة مصطلحيّة وعرض قانوني

إعداد الأستاذ عاشور بوشامه
باحث بمخبر الدراسات التاريخية الاجتماعية حركات الهجرة
استاذ بقسم التاريخ جامعة الامير عبد القادر

1- النفي اصطلاحيا بين اللّغتين العربية والفرنسية :

تعود منظومة القوانين الفرنسية المتعلّقة بالنفي إلى ما قبل احتلال فرنسا للجزائر في سنة 1830، **كما أن النفي سلوك اجتماعي سلطوي بشري قديم**، من ذلك أن العرب عرفوه في جاهليتهم مكانا ملازماً لمصطلح " الموالي "، وهي فئة من فئات القبيلة العربية بفئاتها أو طبقاتها الرئيسية : الصرحاء – الموالي – العبيد، وقد جعل الإسلام " النفي " إحدى الوسائل العقابية تأديبا للفرد وحماية للمجتمع منه بدلاً من السجن، وعزلاً له عن المجتمع مثلما يعزل المصاب بالأمراض المعدية La quarantaine.

ورد" النفي " في اللغة العربية بعدّة ألفاظ : النفي : النبذ، الإبعاد، العزل، الخروج، وكلّها تؤدّي معنى أصليا واحدا وهو " إبعاد أو ابتعاد فرد عن مجتمعه أو اجتثاثه لفعل خطير لا يستحق القتل" لا يعود إلى مجتمعه إلاّ إذا ثبت تخلصه من تلك الصفة قطعيا ونهائيا. مما ورد في القرآن : ابتعاد السيدة مريم عن قومها، هجرة الرسول عن كفار قريش، خروج بني إسرائيل من موسى من مصر، نفي اليهود عن شبه جزيرة العرب ثم فلسطين على يد عمر بن الخطاب... الخ.

أما في اللغة الفرنسية فقد وردت بكلمات عديدة Déportation وهي عقوبة على جرائم سياسية، Transportation التي هي ليست عقوبة وإنما طريقة لتنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة في حق مدانين بموجب القانون العام، و Relégation وهي نوع من عقوبة النفي طبق بموجب قانون 27 ماي 1885 في حق من تكررت جرائمهم السياسية أو العامة Récidivistes وهكذا فهي عقوبة إضافية للعقوبات الأصلية في حالة تكرار الجريمة.

Exil : وهي الحالة الاجتماعية والنفسية والسياسية والاقتصادية لشخص ما، غادر مختارا أو مرغما تحت ضغط استحالة العيش مع مجتمعه، فيغادره أو يجبر على مغادرته بأمر قضائي، الأمر الذي يستلزم مواجهة الاغتراب اللغوي والاجتماعي والمتعلق بالهوية، والشعور بالحنين والاجتثاث من الجذور ، وبتأمّل الكلمة الفرنسية exil نجد أنها تتطابق مع كلمة " **عزل** " العربية ".

ويرتبط بهذه المصطلحات التي تشترك في المعنى الأصلي " النفي "من الناحية القانونية بمصطلحات أخرى : السجن prison، بناية محصّنة Enceinte fortifiée، المعتقل Bagne، الإبعاد، العزل exil، المنع Bannissement.

2- النفي في القانون الفرنسي قبل احتلال الجزائر :

أدخل النفي في النظام العقابي الفرنسي خلال القرن 18 بدلا من " عقوبة الإعدام " peine de mort بشأن من يرتكب جرائم تمس بأمن الدولة، وبالتالي فالنفي في أصله عقوبة سياسية، وهذا في الحالات القصوى، أي الحالات التي لا تحمل تخفيفا، وقد ألغي النفي من القانون الفرنسي في عهد الرئيس ديغول بموجب أمرية 04 جوان 1960.

تضمن القانون الجنائي الفرنسي الموضوع في 25 سبتمبر 1791 مع الثورة الفرنسية عقوبة النفي (المادة 1، البند 1) ضمن عقوبات أخرى : " ... إن العقوبات التي ينطق بها المحلفون ضد المتهمين المدانين هي : الإعدام peine de mort، القيد بالسلاسل بصفة دائمة، السجن، الاعتقال، الإنزال في المكانة */* dégradation civique، النفي déportation، التشهير le carreau..." . [أنظر: code pénal français 1791].

ثم صدرت قوانين أخرى مكملة ومفصلة، منها :

- القانون الخاص بالنفي إلى غويانا في 26 أوت 1792 بشأن الرهبان المنشقين عن الدولة.

- القانون الخاص بالمهاجرين بفرنسا الصادر في 28 مارس 1793 الذي تضمن النفي ضمن عقوبات أخرى، في المادتين 78 و 79.

- في 7 جوان 1793 صدر قانون بالنفي لانتفاء المدنية déportation pour incivisme، مخولا المحاكم العادية النطق بعقوبة النفي، وفي 15 أكتوبر 1793 و 1 نوفمبر 1793 صدر تعديلان على التوالي على هذا القانون ليطبق أيضا على المتسولين غير المرتدعين mendiants récidivistes نفيهم إلى مدغشقر.

- صدرت ثلاثة قوانين متتالية مكملة بعض البعض في موضوع عقوبة النفي: قانون 1795، قانونين في سنة 1797، قانون 17 جانفي 1797 الذي عين جزيرة أوليرون Oléron مكانا مؤقتا للنفي.

- في 13 ماي 1802 صدر قانون مشيخي sénatus cousulte يقرر النفي إلى السيشل Seychelles.

ثم صدر " القانون الجنائي الفرنسي" الجديد في سنة 1810 مؤسسا على القانون الجنائي لسنة 1791 والقوانين اللاحقة عليه.

3- النفي في القانون الفرنسي منذ احتلال الجزائر (1830-1848) :

تضمن النفي مفهوما قانونيا جديدا منذ سنة 1830، فأصبح يعني أيضا " الموت المدني " Mort civile، على الرغم من أن الحكومة قد سمحت لبعض المنفيين بممارسة بعض حقوقهم المدنية دون النص على ذلك قانونيا. فقد صدر قانون في 28 أفريل 1832 أضاف حكما للقانون الجنائي الفرنسي (1810) ينص على عدم تحديد ممارسته الحقوق المدنية من عدمه من طرف المنفي ضمن سلطة القاضي، مثال ذلك : الحكم الصادر في حق دوق دي بولينياك بالموت المدني la mort civile (النفي) عقب ثورة 1830، ثم تم العفو عنه بموجب هذا القانون الجديد.

كما ادخل إصلاح القانون الجنائي الفرنسي في سنة 1832 Réforme du code pénal عقوبة الاعتقال Détention (دون مدة محدودة للعقوبة)، وعقوبة فرض " إقامة في مكان محدد " أو " المنع من الإقامة بالموطن " */* مع أداء أعمال قاسية Bannissement، مع اعتبارها عقوبة من الدرجة الثالثة بعد النفي والاعتقال، على اعتبار أنها مهينة Infamante وغير ردعية pas effictive.

وهكذا لم تطبق عقوبة النفي إلاّ في حالات قليلة وإنّما طبقت العقوبتان الثانية والثالثة، وتعود الأسباب الرئيسية إلى :

- الصراعات السياسية في أصلها كانت بين شخصيات نبيلة.

- تفشي الفقر والعجز الاقتصادي.

- انغماس فرنسا في تطبيق مشروعها الاستعماري الاستيطاني في الجزائر، من خلال تجنيد عامة الفرنسيين وترغيبهم في الاستيطان فيها وليس نفيهم إليها.

وعلى ذلك النهج القانوني الجنائي الفرنسي أضيفت المادة 17 إلى القانون الجنائي الفرنسي في سنة 1835، نصت على ما يلي :

« ما لم يحدد مكان النفي يخضع المدان لدوام عقوبة الاعتقال بالسجن Détention، إما بسجن المملكة أو بسجن خارج إقليم المملكة بالقارة (الأوربية) بإحدى الممتلكات الفرنسية يحدده القانون، وفق ما ينطق به القضاة نصيا في قرار الإدانة ».

مثال ذلك : سجن أوغيست بلانكي Auguste Blanqui بعدّة سجون فرنسية قبل نفيه إلى الجزائر.

4- النفي في القانون الفرنسي منذ ثورة 1848 [1] إلى 1850 :

غيرت ثورة 1848 في فرنسا وإعلان الدستور كثيرا من الأمور، فقد نصت المادة 5 منه على « إلغاء عقوبة الإعدام في الشأن السياسي»، في حين ناقش المجلس التشريعي الوطني عقوبتي النفي déportation

1. توافق سنة 1848 أيضا مع توقف المقاومة المنظمة بالجزائر باستسلام كل من الأمير عبد القادر وأحمد باي في هذه السنة.

والأعمال الشاقة المؤبدة Travaux forcés à perpétuité بشان المخالفات السياسية، بين شهري أفريل وجوان 1850 بشأن إصدار قانون بخصوص النفي، وشاركت شخصيات بارزة في التاريخ والثقافة الفرنسيين فيها : أراغو Arago، لاموريسيار Lamoricière، لامارتين Lamartine، فيكتو هوغو Victor hugo، في الوقت الذي أصبح فيه لويس نابوليون بونابرت (نابوليون الثالث) رئيسا للجمهورية، الذي كان قد قدم مشروع قانون في 12 نوفمبر 1849، نصت المادة 1 منه على :

« في جميع الحالات التي تلغى فيها عقوبة الإعدام بموجب المادة 5 من الدستور، يتم تعويض هذه العقوبة بالنفي إلى حصن يعينه القانون خارج الإقليم الفرنسي بالقارة الأوربية ».

هكذا طرحت التناسب بين القوانين الجنائية من حيث التناسب بين الجرم والعقوبة، فتم إعلان تقرير برلماني في 9 فيفري 1850، الذي توصل في خلاصته إلى أن تطبيق عقوبة النفي على الجرائم والمخالفات السياسية التي كانت تطبق عليها عقوبة الإعدام تؤدي إلى المساواة بينها وبين الإدانات التي كانت تطبق عليها عقوبة النفي فحسب.

وفي الوقت نفسه كان النواب يحضرون القانون المتعلق بتطبيق عقوبة النفي على المتمردين في شهر جوان 1848 بالجزائر، وهكذا صدر قانون 8 جوان 1850 الذي ميَّز بين درجتين من النفي ونظام الحرية المشروطة Régime de liberté accordée في مادتيه 4 و 5 بحسب الجريمة المرتكبة، التي نصت على :

المادة 4 : تعيين وادي فايتاهو وجزر المركيز مكانا للنفي تطبيقا للمادة 1 من هذا القانون، أي النفي إلى بناية محصنة خارج فرنسا.

المادة 5 : تعيين جزيرة نوكا هيفا، إحدى جزر المركيز مكانا للنفي تنفيذا للمادة 17 من القانون الجنائي.

النفي إلى جزيرة نوكا هيفا أو النفي البسيط déportation simple، طبقت وفق القانون في الحالات التي تنطبق عليها المواد 86، 96 و 97 من القانون الجنائي لسنة 1810، التي تخص على التوالي:

- المساس بحياة أو شخص الإمبراطور، ثم الملك (بحسب تطور نظام الحكم في فرنسا)، ثم رئيس الجمهورية، هذا في حالة تمام الفعل من طرف عصابة (المادة 97).

- الاعتداءات المقترفة من طرف عصابات مسلحة ضد أمن الدولة (المادة 97).

كما استبدل قانون 8 جوان 1850 الموت المدني mort civique بت الحط من الشأن المدني dégradation civique، فقد نصت المادة 3 على:

« لا يمكن أن تؤدي عقوبة النفي إلى الموت المدني بأي حال من الأحوال، بل تؤدي على الحط من الشأن المدني ».

وبما أن المنفيين لا يخضعون إلى إلزامية العمل، فإنّ الدولة ملزمة بالعناية بنفقاتهم، فقد نصت المادة 6 على :

« تحدد الحكومة وسائل العمل التي تسلم للمنفيين إن طلبوها وأن تعتني بنفقات المنفيين الذين لا يعملون أعمالا تدر عليهم دخولا ».

5- قوانين نابوليون الثالث الخاصة منذ سنة 1851 :

بعد تحويل لويس نابوليون بونابرت الحكم بفرنسا إلى إمبراطورية وتسميه بنابوليون الثالث في 2 ديسمبر 1851 أنشأت مجالس عسكرية حلت

محل المحاكم ضد خصوم الحكم بفرنسا وبمستعمراتها، أما الأمر الثاني الذي طرا مع هذا التحول فهو صدور مرسومين خاصين في 14 فيفري 1853 وفي 12 مارس 1853، بموجبها استبدلت عقوبة النفي في مرحلة أولى إلى أعمال شاقة ثماني سنوات خارج فرنسا.

صدر قانون في 10 جوان 1853 نص على أن من يقوم باعتداء يهدف منه إلى نقض أو تغيير الحكومة يعاقبون بالنفي والإقامة بحصن منيع. (المادة 87 من القانون الجنائي).

نص القانون المتعلق بالأمن العام الصادر في 27 فيفري 1858 على ترتيبات جديدة خاصة بعقوبة النفي، فأصبح النفي في كثير من الحالات لا يصدر عن محاكم أو مجالس عسكرية وإنما إجراءات إدارية يتخذها الجهاز التنفيذي في الدولة (mesure administrative exécutives).

صدر قانون جديد في 23 مارس 1872 يستند إلى القانون الجنائي لسنة 1791 و 1810 و 1832 وإلى مرسوم 1850، ومرسوم 27 فيفري 1858 من حيث الإجراءات، حدد كاليدونيا الجديدة مكانا للنفي، وهو الذي طبق على رجال ثورة المقراني، وثوار واحة العمري في 1876، وثوار الأوراس في سنة 1879، وثوار الجنوب الوهراني في 1880.

صدر قانون في 31 مارس 1931 ألغى كاليدونيا الجديدة مكانا للنفي، وحوّل المنفى الوحيد الباقي وهو شيخو سيسي السينيغالي إلى غوبانا.

6- نصوص أهم القوانين الفرنسية المتعلقة بالنفي :

أ- مواد القانون الجنائي الفرنسي لسنة 1810 :

المادة 7 : المواد الردعية والزجرية هي : -1 الإعدام -2 الأعمال الشاقة المؤبدة -3 النفي -4 الأعمال الشاقة المؤقتة -5 السجن.

الأعمال الشاقة :

المادة 15 : يشغل الرجال المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة في أشق الأعمال، يجرون في أرجلهم كرة معدنية، أو يقيدون زوجيا في صفوف بالسلاسل عندما تسمح طبيعة العمل الذي يصخرون له.

المادة 16 : لا تشغَّل البنات والنساء المحكوم عليهن بالأشغال الشاقة إلا داخل مكان محصن مغلق.

المادة 19 : تحدد الإدانة بالأعمال الشاقة المؤقتة بخمس سنوات على الأقل وعشرين سنة على الأكثر.

المادة 20 : كل من يحكم عليه بالأعمال الشاقة المؤبدة يساق إلى الساحة العامة ويكوي بحديد ساخن على كتفه الأيمن.

تكون هذه العلامات : TP الأعمال الشاقة المؤبدة، الحرف T بالنسبة للأعمال الشاقة المؤقتة عندما يستوجب الأمر ذلك.

ويضاف الحرف F (Faussaire) إلى إحدى العقوبتين المذكورتين عندما يتعلق الأمر بمزور.

العرض أمام الجمهور :

المادة 22 : ما من فرد يحكم عليه بإحدى عقوبات الأعمال الشاقة المؤبدة، الأعمال الشاقة المؤقتة، أو السجن، يربط على عمود بالساحة العامة، ويظل معروضا أمام أنظار الشعب لمدّة ساعة، ونعلق فوق رأسه لائحة يكتب عليها بالحروف الكبيرة لتكون مقروءة اسمه ومهنته وعنوانه، عقوبته وأسباب إدانته، هذا في حالة الأعمال الشاقة المؤبدة، أما في حالة الأعمال الشاقة المؤقتة والسجن، فيمكن للمحكمة أن تأمر في قرارها بأن لا يعرض المحكوم عليه على الجمهور إن لم يكن قد تكررت إدانته من قبل،

علما أن العرض أمام الجمهور لا تطبق أبدا على من سنه 18 سنة وعلى من تجاوز السبعين من العمر.

المنع القانوني :

المادة 29 : كل فرد يحكم عليه بالأعمال الشاقة المؤقتة، بالحبس الاحتياطي أو السجن، يكون فضلاً عن ذلك في حالة منع قانوني، فيتعيَّن له ولي ومساعد لإدارة ممتلكاته.

المادة 31 : لا يتلقى المحكوم عليه طيلة مدّة محكوميته أية مبالغ مالية أو مؤن أو أي قسم من مداخيله.

الإبعاد le bannissement :

المادة 32 : كل فرد يحكم عليه بالإبعاد ينفى بأمر من الحكومة خارج أرض الإمبراطورية. تكون مدة الإبعاد خمس سنوات على الأقل وعشر سنوات على الأكثر.

النفي :

المادة 17 : تتمثل عقوبة النفي déportation في النقل والبقاء بصفة مؤبدة في مكان محدد من طرف الحكومة خارج أرض الإمبراطورية القارية. وإذا عاد المنفي إلى ارض الإمبراطورية، يحكم عليه بمجرد التعرّف على هويته بالأعمال الشاقة المؤبدة.

أما المبعد الذي لا يعود إلى أرض الإمبراطورية القارية و إنما إلى إحدى ممتلكاتها في خلال مدة محكوميته، فيحكم عليه بالنفي بمجرد التعرف على هويته.

المادة 97 : يحكم بالنفي على كل فرد وإن لم يلق عليه القبض في مكان تمرد قاده أو شارك في قيادته.

المادة 98 : ... يحكم على الأفراد الذين يلقى عليهم القبض بمكان التمرد وينتمون إلى عصابات بالنفي وإن لم يمارسوا أية قيادة أو وظيفة.

المادة 18 : تؤدي الإدانة بالأعمال الشاقة المؤبدة وبالنفي إلى الموت المدني Mort civique، لكن يمكن للحكومة أن تسمح لمحكوم عليه بالنفي بمكان النفي بممارسة الحقوق المدنية أو بعض حقوقه.

المادة 70 : لا ينطق الحكم بالأعمال الشاقة المؤبدة أو بالنفي أو بالأعمال الشاقة المؤقتة ضد أي فرد أكمل السبعين سنة من العمر أو أكثر وقت النطق بالحكم.

ب- مرسوم 31 جانفي 1850 متعلق بتنظيم المؤسسة التأديبية المخصصة للمنفيين :

رئيس الجمهورية، بالنظر على القانون الصادر في 24 جانفي 1850 بشأن إنشاء مؤسسة تأديبية خاصة مخصصة للمنفيين بالجزائر، باقتراح من وزير الحرب، يقرر :

المادة 1 : تقام المؤسسة التأديبية المنصوص عليها في قانون 24 جانفي 1850 بإقليم قسنطينة، منطقة لامبيز Lambèse القديمة. يحدد وزير الحرب المخططات والمستلزمات باقتراح من الحاكم العام بالجزائر ورأي مجلس الحكومة.

المادة 2 : يُشَغَّل المنفيون في خياطة الملابس والأحذية، وصناعة الأثاث، وأدوات الحرث والزراعة من كل الأنواع التي يمكن أن يحتاجون إليها

في أعمال البناء، الطرق والزراعة بالمؤسسة العقابية، تباع المنتوجات الفائضة عن حاجتهم لصالح المجموعة.

المادة 3 : يكون تنظيم المؤسسة والنظام الداخلي والإدارة والمحاسبة مطابقة لحكام التنظيم العسكري الصادر في 28 جانفي 1839 في كل ما من شأنه لا يخالف هذا المرسوم.

المادة 4 : يتألف الموظفون الإداريون، فضلا عن الأعوان المعنيين بموجب المادة 24 من التنظيم العسكري الصادر في 28 جانفي 1839، من محافظ مدني خاص، ومن مدرب فلاحي يعينه وزير الحرب.

المادة 5 : يحتجز المنفيون ويشغَّلون بقصبة بونة (عنابة) حتى تصبح المؤسسة المخصصة لهم جاهزة لاستقبالهم.

المادة 6 : يكلف وزير الحرب بتنفيذ هذا المرسوم.

حرر في الإلزيه الوطني في 31 جانفي 1850

هـ- مرسوم 29 أوت 1855 ينظم النظام الجنائي والتأديبي للأشخاص المحكوم عليهم بالنفي في مستعمرات فرنسا في ما وراء البحار :

المادة 1 : كل الأشخاص الخاضعين لعقوبة النفي تحت أي صفة في المؤسسات العقابية بالمستعمرات الفرنسية في ما وراء البحار ملزمون بالعمل، وخاضعون للإلحاق والنظام العسكريين، كما أن محاكمتهم من اختصاص المجالس العسكرية، وتنطبق عليهم القوانين العسكرية.

المادة 2 : تطبق أحكام الفقرة الثانية من المادة 1 من هذا المرسوم على المحكوم عليهم من طرف العدالة الملزمين بالإقامة بالمستعمرة.

المادة 3 : تستمر أحكام قانون 30 ماي 1854 في التطبيق على المحكوم عليهم بالأعمال الشاقة، الذين يقضون محكوميتهم بمستعمرة عقابية.

المادة 4 : يكلف وزراؤنا كتاب الدولة بدائرة البحرية والمستعمرات وبدائرة الحرب، كل منهم حسب اختصاصاته بتنفيذ هذا الرسوم الذي سينشر بنشرة القوانين.

حرر بقصر تويلري في 29 أوت 1855

إمضاء

الإمبراطور نابليون

الأميرال الوزير كاتب الدولة
على البحرية والمستعمرات
هاملان

ز- مرسوم إمبراطوري 2 سبتمبر 1863 يسمح بإنشاء مؤسسات لتنفيذ عقوبة الأعمال الشاقة بكاليدونيا الجديدة :

نابليون،

بفضل الله والإرادة الوطنية، إمبراطور الفرنسيين في الحاضر كلّهم في المستقبل، تحياتي.

بالنظر إلى قانون 30 ماي 1854،

استنادا إلى تقرير وزيرنا كاتب الدولة على دائرة البحرية والمستعمرات، قررنا وسنقرر ما يلي :

المادة 1 : يمكن تأسيس مؤسسات لتنفيذ عقوبة الأعمال الشاقة بأرض كاليدونيا الجديدة.

المادة 2 : تصبح أحكام قانون 30 ماي 1854 ومرسوم 29 أوت 1955 نافذة بهذه المستعمرة.

المادة 3 : يكلف وزيرنا كاتب الدولة على دائرة البحرية والمستعمرات وعلى دائرة الحرب بتنفيذ هذا المرسوم الذي سيدرج في نشرة القوانين.

حرر في قصر سان كلود في 2 سبتمبر 1863

إمضاء

نابليون الإمبراطور

الأميرال الوزير كاتب الدولة
على البحرية والمستعمرات
شاسلو لوبات

و زيادة في إمكانيات الاستفادة من هذا البحث المتواضع الذي اعتمدت في دراسة موضوعه أساسا إلى أمهات المجاميع القانونية الفرنسية بلغتها الأصلية و الكتب اللغوية لفهم و توضيح المصطلحات المفتاحية، فضلا عن بعض عيون الكتب التاريخية، أرفق هذا البحث بأهم النصوص القانونية الفرنسية العائدة إلى العهد الاستعماري مرتبة تصاعديا من حيث تواريخ صدورها مع تبويبها بحسب المفاهيم المتعلقة بالنفي و التهجير و الأعمال الشاقة و غير من المصطلحات الهامة الواردة في هذا البحث، و لمزيد من الاستفادة و الاطّلاع يمكن الرجوع إلى مجلّدات كتاب :

Lefebure : Code annoté.

- 1 -

Articles du code pénal de 1810

▸ **Article 7** : Les peines afflictives et infamantes sont : 1° la mort ; 2° les travaux forcés à perpétuité ; 3° la déportation ; 4° les travaux forcés à temps ; 5° la réclusion.

Les travaux forcés :

▸ **Article 15** : Les hommes condamnés aux travaux forcés seront employés aux travaux les plus pénibles ; ils traîneront à leurs pieds un boulet, ou seront attachés deux à deux avec une chaîne lorsque la nature du travail auquel ils seront soumis le permettra.

▸ **Article 16** : Les femmes et les filles condamnées aux travaux forcés n'y seront employées qu'à l'intérieur d'une maison de force.

▸ **Article 19** : La condamnation aux travaux forcés à temps sera prononcée pour cinq ans au moins et pour vingt ans au plus.

▸ **Article 20** : Quiconque aura été condamné à la peine des travaux forcés à perpétuité, sera flétri sur la place publique par l'application d'une empreinte avec un fer brûlant sur l'épaule droite.

Les condamnés à d'autres peines ne subiront la flétrissure que dans les cas où la loi l'aurait attachée à la peine qui leur est affligée.

Cette empreinte sera les lettres T.P. pour les coupables condamnés aux travaux forcés à perpétuité ; de la lettre T pour les coupables condamnés aux travaux forcés à temps, lorsqu'ils devront être flétris.

La lettre F. sera ajoutée dans l'empreinte si le coupable est un faussaire.

L'exposition publique :

▸ **Article 22 :** Quiconque aura été condamné à l'une des peines des travaux forcés à perpétuité, des travaux forcés à temps, ou de la réclusion, avant de subir sa peine, sera attaché au "carcan" sur la place publique ; il y demeurera exposé aux regards du peuple durant une heure ; au-dessus de sa tête sera placé un écriteau portant en caractères gros et lisibles, ses noms, sa profession, son domicile, sa peine et la cause de sa condamnation. - En cas de condamnation aux travaux forcés à temps ou à la réclusion, la cour d'assises pourra ordonner, par son arrêt, que le condamné, s'il n'est pas en état de récivide, ne subira pas l'exposition publique. Néanmoins, l'exposition ne sera jamais prononcée à l'égard des mineurs de dix-huit ans et des septuagénaires.

L'interdiction légale :

▸ **Article 29 :** Quiconque aura été condamné à la peine des travaux forcés à temps, de la détention ou de la réclusion, sera, de plus, pendant la durée de sa peine, en état d'interdiction légale ; il lui sera nommé un tuteur et un subrogé tuteur pour administrer ses biens..."

▸ **Article 31 :** Pendant la durée de sa peine, il ne pourra lui être remis aucune somme, aucune provision, aucune portion de ses revenus.

Le bannissement :

▸ **Article 32 :** Quiconque aura été condamné au bannissement sera transporté, par ordre du Gouvernement, hors du territoire de l'Empire.

La durée du bannissement sera au moins de cinq années et de dix ans au plus.

La déportation :

▸ **Article 17** : "La peine de la déportation consistera à être transporté et à demeurer à perpétuité dans un lieu déterminé par le gouvernement, hors du territoire continental de l'empire.

Si le déporté rentre sur le territoire de l'empire, il sera, sur la seule preuve de son identité, condamné aux travaux forcés à perpétuité.

Le déporté qui ne sera pas rentré sur le territoire de l'empire, mais qui sera saisi dans les pays occupés par les armées françaises, sera reconduit dans les lieux de sa déportation.

▸ **Article 33** : Si le banni durant le temps de son bannissement, rentre sur le territoire de l'empire, il sera, sur la seule preuve de son identité, condamné à la déportation.

▸ **Article 81** : Tout fonctionnaire public, tout agent, tout préposé du Gouvernement chargé en raison de ses fonctions, du dépôt des plans des fortifications, arsenaux, ports ou rades qui aura livré ces plans à l'ennemi ou aux agents de l'ennemi, sera puni de mort, et ses biens seront confisqués.

Il sera puni de bannissement s'il a livré ces plans aux agents d'une puissance neutre ou alliée.

▸ **Article 82** : Tout autre personne qui, étant parvenue, par corruption, fraude ou violence, à soustraire lesdits plans, les aura livré ou à l'ennemi ou à des agents d'une puissance étrangère, sera punie comme le fonctionnaire ou agent mentionné à l'article précédent, et selon les distinctions qui y sont établies.

Si lesdits plans se trouvaient, sans le préalable emploi de mauvaises voies, entre les mains de ladite personne qui les a livrés, la peine sera, au premier cas mentionné dans l'article 81, la déportation.

▸ **Article 84** : Quiconque aura par des actions hostiles non approuvées par le gouvernement exposé l'État à une déclaration de guerre, sera puni de bannissement, et si la guerre s'en est suivie, de la déportation.

- **Article 94** : Toute personne qui, pouvant de la force publique en aura requis ou ordonné ou fait requérir ou ordonner l'action ou l'emploi, contre la levée des gens de guerre légalement établie, sera punie de la déportation.

- **Article 97** : Dans le cas où l'un ou plusieurs des crimes mentionnés aux articles 86, 87 et 91, auront été exécutés ou simplement tentés par une bande, la peine de mort avec confiscation des biens sera appliquée, sans distinction de grades, à tous individus faisant partie de la bande, et qui auront été saisis sur le lieu de la réunion séditieuse.

Sera puni des peines, quoique non saisi sur le lieu quiconque aura dirigé la sédition ou aura exercé un commandement quelconque.

- **Article 98** : Hors le cas ou la réunion séditieuse aurait eu pour objet ou résultat l'un ou plusieurs des crimes énoncés aux articles 86, 87 et 91, les individus faisant partie des bandes dont il est parlé ci-dessus, sans y exercer aucun commandement ni emploi, et qui auront été saisis sur les lieux seront punis de la déportation.

- **Article 123** : Tout concert de mesures contraires aux lois, pratiqué soit par la réunion d'individus ou de corps dépositaires de quelque partie de l'autorité publique, soit par députation ou correspondance entre eux, sera puni de deux mois de au moins et de six mois au plus, contre chaque coupable, qui pourra de plus être condamné à l'interdiction des droits civiques et de tout emploi public pendant dix ans au plus.

- **Article 124** : Si par l'un des moyens exprimés ci-dessus, il a été concerté des mesures contre l'exécution des lois ou les ordres du gouvernement, la peine sera le bannissement.

Si le concert a eu lieu entre les autorités civiles et les corps militaires, ou leurs chefs, ceux qui en seront les auteurs ou provocateurs seront punis de déportation ; les autres coupables seront bannis.

- **Article 188** : Tout fonctionnaire public, agent ou préposé de Gouvernement, de quelque état ou grade qu'il soit, qui aura requis ou ordonné, fait requérir ou ordonner l'action ou l'emploi de la force publique contre l'exécution d'une

loi, ou contre la perception d'une contribution légale ou contre l'exécution soit d'une ordonnance ou mandat de justice soit de tout autre ordre émané de l'autorité légitime, sera puni de la réclusion.

▸ **Article 189** : Si cette réquisition ou cet ordre ont été suivis de leur effet, la peine sera la déportation.

▸ **Article 199** : Tout ministre d'un culte qui procédera aux cérémonies religieuses d'un mariage, sans qu'il ait été justifié d'un acte de mariage préalablement reçu par les officiers de l'état civil, sera pour la première fois, puni d'une amende de 16 à 100 francs.

▸ **Article 200** : En cas de nouvelles contraventions de l'espèce exprimée dans l'article précédent, le ministre de culte qui les aura commises, sera puni, savoir :

Pour la première récidive, d'un emprisonnement de deux à cinq ans.

Et pour la seconde, de la déportation.

▸ **Article 204** : Tout écrit contenant des instructions pastorales en quelque forme que ce soit, et dans lequel un ministre du culte se sera ingénié à critiquer, soit le Gouvernement, soit tout autre acte de l'autorité publique, emportera la peine du bannissement contre le ministre qui l'aura publié.

▸ **Article 205** : Si l'écrit mentionné à l'article précédent, contient une provocation directe à la désobéissance aux lois ou autres actes de l'autorité publique, ou s'il tend à soulever ou armer une partie des citoyens contre les autres, le ministre qui l'aura publié sera puni de la déportation.

Articles communs aux travaux forcés et à la déportation :

▸ **Article 18** : Les condamnations aux travaux forcés à perpétuité et à la déportation emporteront la mort civile. Néanmoins le Gouvernement pourra accorder au déporté, dans le lieu de la déportation l'exercice des droits civils, ou de quelques-uns de ces droits.

▸ **Article 70** : Les peines des travaux forcés à perpétuité, de la déportation

et des travaux forcés à temps, ne seront prononcées contre aucun individu âgé de soixante-dix ans accomplis au moment du jugement.

- 2 -

Décret du 31 janvier 1850

Décret relatif à l'organisation de l'établissement disciplinaire affecté aux transportés.

Le Président de la République, vu la loi du 24 janvier 1850, sur la création en Algérie d'un établissement disciplinaire spécial affecté aux transportés ; sur la proposition du Ministre de la guerre, décrète :

▸ **Article premier** : "L'établissement disciplinaire créé par la loi du 24 janvier 1850 sera fondé dans la Province de Constantine, sur le territoire de l'ancienne Lamboessa. Les plans et devis seront arrêtés par le ministère de la Guerre, sur la proposition du gouverneur de l'Algérie et l'avis du Conseil de gouvernement."

▸ **Article 2** : "Les transportés seront occupés à la confection des effets d'habillement et de chaussure, des meubles, ustensiles et instruments aratoires de toute nature qui pourront leur être nécessaires, aux travaux de construction, routes et cultures sur l'établissement. Les produits fabriqués par eux et excédant les besoins seront vendus au profit de la masse."

▸ **Article 3** : "L'organisation de l'établissement, le régime intérieur, l'administration et la comptabilité seront conformes aux dispositions du règlement militaire du 28 janvier 1839, en tout ce qui n'est pas contraire au présent décret."

▸ **Article 4** : "Le personnel administratif se composera, outre les agents désignés par l'article 24 du règlement du 28 janvier, d'un commissaire civil spécial et d'un moniteur d'agriculture nommé par le Ministère de la guerre."

▸ **Article 5** : "Les transportés seront détenus et occupés dans la casbah de Bône jusqu'à ce que l'établissement à créer soit en état de les recevoir."

▸ **Article 6** : "Le Ministre de la guerre est chargé de l'exécution du présent décret."

Fait à l'Elysée-National, le 31 janvier 1850.

- 3 -

Transportation des condamnés aux travaux forcés (27 mars 1852)

Décret concernant les condamnés aux travaux forcés actuellement détenus dans les bagnes et qui seront envoyés à la Guyane Française pour y subir leur peine.

"Considérant que, sans attendre la loi qui doit modifier le Code pénal, quant au mode d'application des travaux forcés pour l'avenir, le Gouvernement est dès à présent en mesure de faire passer à la Guyane Française, pour y subir leur peine, un certain nombre de condamnés détenus dans les bagnes, décrète" :

▸ **Article premier** : Les condamnés aux travaux forcés, actuellement détenus dans les bagnes et qui seront envoyés à la Guyane Française pour y subir leur peine, y seront employés aux travaux de la colonisation, de la culture, de l'exploitation des forêts et à tous autres travaux d'utilité publique.

▸ **Article deux** : Ils pourront être enchaînés deux à deux ou assujettis à traîner le boulet qu'à titre de punition disciplinaire ou par mesure de sûreté générale

▸ **Article trois** : Les femmes condamnées aux travaux forcés pourront être conduites à la Guyane Française et placées dans un établissement créé dans la colonie. Elles seront employées à des travaux en rapport avec leur âge et leur sexe.

▸ **Article quatre** : Les condamnés des deux sexes qui auront subi au moins deux années de leur peine, tant en France que dans la colonie, et qui se seront rendus dignes d'indulgence par leur bonne conduite, leur travail et leur repentir pourront obtenir :

1ere L'autorisation de travailler aux conditions déterminées par l'Administration, soit pour les habitants de la colonie, soit pour les administrations locales ;

2e l'autorisation de contracter mariage.

3e la concession de terrain et la faculté de le cultiver à son propre compte.

Cette concession ne pourra devenir définitive qu'après 10 années de possession.

Un règlement déterminera :

1° les conditions sous lesquelles les concessions pourront être faites, soit à titre provisoire, soit à titre définitif,

2° l'étendue du droit des tiers, de l'épouse du survivant ou des héritiers du concessionnaire sur les terrains concédés.

▸ **Article cinq :** La famille du condamné pourra être autorisée à le rejoindre dans la colonie et à vivre avec lui, lorsqu'il aura été placé dans la condition prévue dans l'article 4.

▸ **Article six :** Tout individu condamnés dont la peine sera inférieure à huit années de travaux forcés sera tenu, à l'expiration de sa peine, de résider dans la colonie pendant un temps égal à la durée de sa condamnation. Si la peine est de huit années, il sera tenu de résider à la Guyane française toute sa vie. En cas de grâce, le libéré ne pourra être dispensé de l'obligation de résidence que par une disposition spéciale des lettres de grâce. Toutefois, le libéré pourra quitter momentanément la colonie, en vertu d'une autorisation expresse du gouverneur mais sans pouvoir se rendre en France.

▸ **Article sept :** Des concessions provisoires ou définitives de terrains pourront être faites aux individus qui, ayant subi leur peine, resteront dans la colonie, conformément à ce qui est prévu par l'article 6.

▸ **Article huit :** Les condamnés libérés en France pourront obtenir d'être transportés à la Guyane, à la condition d'y être soumis au régime établi par les articles 1, 3, 4, 5, 6 et 7 du présent décret sans préjudice de l'application de l'article 44 du Code pénal, relatif à la surveillance de haute police.

▸ **Article neuf** : Les condamnés pourront obtenir partiellement ou intégralement l'exercice de leurs droits civils dans la colonie. Ils pourront être autorisés à jouir ou à disposer tout ou partie de leurs biens.

"Les actes faits par les condamnés dans la colonie, jusqu'à leur libération, ne pourront engager les biens qu'ils possédaient au jour de leur condamnation, ou ceux qui leur seront échus par succession, donation ou testament, à l'exception des biens dont la remise aura été autorisée."

▸ **Article dix** : Tout condamné à temps qui se sera rendu coupable d'évasion sera puni de deux à cinq ans de travaux forcés. Cette peine ne se confondra pas avec celle antérieurement prononcée. La peine pour le condamné à perpétuité, sera l'application à la double-chaîne pendant deux ans au moins et cinq ans au plus.

▸ **Article onze** : Tout libéré, astreint à résidence à la Guyane, conformément à l'article 6, et qui aura quitté la colonie sans autorisation, sera renvoyé aux travaux forcés pendant une durée de un à trois ans.

▸ **Article douze** : Les infractions prévues par les articles 10 et 11 et tous les crimes et délits commis par les condamnés, seront jugés par le premier conseil de guerre de la colonie, faisant fonction de tribunal maritime spécial, et auquel seront adjoints deux officiers du commissariat de la marine.

▸ **Article treize** : Un arrêté du gouverneur déterminera jusqu'à ce qu'il y soit pourvu, par un décret, le régime disciplinaire des établissements qui seront créés à la Guyane, en exécution des dispositions du présent décret.

▸ **Article quatorze** : Le ministre de la marine et des colonies est chargé de l'exécution du présent décret qui sera inséré au Bulletin des lois.

Fait au palais des Tuileries, le 27 février 1852. Signé Louis-Napoléon. Le Ministre de la Marine et des colonies, Théodore Ducos.

- 4 -

Loi du 30 mai 1854

Loi sur l'exécution de la peine des travaux forcés du 30 mai 1854.

Napoléon, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous présents et à venir, Salut. Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit : Le Corps législatif a adopté le projet de loi dont la teneur suit :

▸ **Article premier :** La peine des travaux forcés sera subie, à l'avenir, dans des établissements créés par décret de l'Empereur, sur le territoire d'une ou de plusieurs possessions françaises autres que l'Algérie.

Néanmoins, en cas d'empêchement à la translation des condamnés, et jusqu'à ce que cet empêchement ait cessé, la peine sera subie provisoirement en France.

▸ **Article deux :** Les condamnés seront employés aux travaux les plus pénibles de la colonisation et à tous autres travaux d'utilité publique.

▸ **Article trois :** Ils pourront être enchaînés deux à deux ou assujettis à traîner le boulet à titre de punition disciplinaire ou par mesure de sûreté.

▸ **Article quatre :** Les femmes condamnées aux travaux forcés pourront être conduites dans un des établissements créés aux colonies ; elles seront séparées des hommes et employées dans des travaux en rapport avec leur âge et leur sexe.

▸ **Article cinq :** Les peines des travaux forcés à perpétuité des travaux forcés à temps ne seront prononcées contre aucun individu âgé de soixante ans accomplis au moment du jugement ; elles seront remplacées par celle de la réclusion, soit à perpétuité, soit à temps, selon la durée de la peine qu'elle remplacera.

L'article 72 du Code pénal est abrogé.

▸ **Article six :** Tout individu condamné à moins de huit années de travaux

forcés sera tenu, à l'expiration de sa peine, de résider dans la colonie dans un temps égal à la durée de sa condamnation.

Si la peine est de huit années, il sera tenu d'y résider pendant toute sa vie. Toutefois, le libéré pourra quitter momentanément la colonie, en vertu d'une autorisation expresse du gouverneur. Il ne pourra en aucun cas, être autorisé à se rendre en France. En cas de grâce, le libéré ne pourra être dispensé de l'obligation de la résidence que par une disposition spéciale des lettres de grâce.

▸ **Article sept** : Tout condamné à temps qui, à dater de son embarquement, se sera rendu coupable d'évasion sera puni de deux à cinq ans de travaux forcés. Cette peine ne se confondra pas avec celle antérieurement prononcée. La peine pour le condamné à perpétuité, sera l'application à la double chaîne pendant deux ans au moins et cinq ans au plus.

▸ **Article huit** : Tout libéré coupable d'avoir, contrairement à l'article 6 de la présente loi, quitté la colonie sans autorisation, ou d'avoir dépassé le délai fixé par l'autorisation, sera puni de la peine de un à trois ans de travaux forcés.

▸ **Article neuf** : La reconnaissance de l'identité de l'individu évadé, ou en état d'infraction aux dispositions de l'article 6, sera faite soit par le tribunal désigné dans l'article suivant, soit par la cour qui aura prononcé la condamnation.

▸ **Article dix** : Les infractions prévues par les articles 7 et 8 et tous crimes ou délits commis par les condamnés, seront jugés par un tribunal maritime spécial établi dans la colonie. Jusqu'à l'établissement de ce tribunal, le jugement appartiendra au premier conseil de guerre de la colonie, auquel seront adjoints deux officiers du commissariat de la marine. Les lois concernant les crimes et délits commis par les forçats, et les peines qui leur sont applicables, continueront à être exécutées.

▸ **Article onze** : Les condamnés des deux sexes qui se seront rendus dignes d'indulgence par leur bonne conduite, leur travail et leur repentir pourront obtenir :

1° L'autorisation de travailler aux conditions déterminées par l'Administration, soit pour les habitants de la colonie, soit pour les administrations locales ;

2° Une concession de terrain et la faculté de le cultiver pour leur propre compte. Cette concession ne pourra devenir définitive qu'après la libération du condamné.

▸ **Article douze :** Le Gouvernement pourra accorder aux condamnés aux travaux forcés à temps l'exercice, dans la colonie, des droits civils ou de quelques uns de ces droits, dont ils sont privés par leur état d'interdiction légale. Il pourra autoriser ces condamnés à jouir ou à disposer tout ou partie de leurs biens. Les actes faits par les condamnés dans la colonie, jusqu'à leur libération, ne pourront engager les biens qu'ils possédaient au jour de leur condamnation, ou ceux qui leur seront échus par succession, donation ou testament, à l'exception des biens dont la remise aura été autorisée. Le Gouvernement pourra accorder aux libérés l'exercice, dans la colonie, des droits dont ils sont privés par les troisième et quatrième paragraphes de l'article 34 du Code pénal.

▸ **Article treize :** Des concessions provisoires ou définitives de terrains pourront être faites aux individus qui ont subi leur peine et qui restent dans la colonie.

▸ **Article quatorze :** Un règlement d'administration publique déterminera tout ce qui concerne l'exécution de la présente loi, et notamment : 1° Le régime disciplinaire des établissements aux travaux forcés ; 2° Les conditions selon lesquelles des concessions de terrains, provisoires ou définitives, pourront être faites aux condamnés ou libérés, eu égard à la durée de la peine prononcée contre eux, à leur bonne conduite, à leur travail et à leur repentir ; 3° L'étendue du droit des tiers, de l'époux survivant et des héritiers du concessionnaire sur les terrains concédés.

▸ **Article quinze :** Les dispositions de la présente loi, à l'exception de celles prescrites aux articles 6 et 8, sont applicables aux condamnations antérieurement prononcées et aux crimes antérieurement commis.

Délibéré en séance publique, à Paris, le 3 mai 1854.

Le Président Signé Billault Les Secrétaires, Signé Joachim Murat, Edouard Dalloz, baron E. Chassériaux. Extrait du procès-verbal du Sénat.

Le Sénat ne s'oppose pas à la promulgation de la loi relative à l'exécution de la peine des travaux forcés. Délibéré en séance, au palais du Sénat, le 20 mai 1854. Le Président Signé Troplong. Les Secrétaires Signé Comte De La Riboisière, Amiral Thayer, baron T. de Lacrosse. Vu et scellé du sceau du Sénat : Signé Baron de T. de Lacrosse.

Mandons et ordonnons que les présentes, revêtues du sceau de l'Etat et inséré au Bulletin des lois, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre ministre secrétaire au département de la justice est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais de Saint-Cloud, le 30 mai 1854. Signé Napoléon Par l'Empereur, le Ministre d'État signé Achille-Fould. Vu et scellé du grand sceau Le garde des sceaux, Ministre secrétaire d'État au département de la Justice Signé Abbatucci.

- 5 -

Décret du 29 août 1855

Décret du 29 août 1855 qui règle le régime pénal et disciplinaire des individus subissant la transportation dans les colonies outre-mer.

Rapport :

"La catégorie des libérés qui, soit par suite de leur transport dans la colonie, soit à raison de l'expiration de leur peine à la Guyane même, y tiennent résidence, sans qu'aucune disposition spéciale permette de leur appliquer le même régime pénal et la même juridiction qu'aux autres transportés auxquels il est cependant nécessaire de les assimiler sous ce rapport." En Algérie la question ne se pose pas : "Les établissements de transportation" étant "englobés dans le régime des zones militaires. "Cet acte s'applique à tous les transportés, indistinctement, qui ont été envoyés dans les établissements pénitentiaires autrement que comme forçats, le régime indiqué par la loi du 24 janvier 1850, et du décret du 8 décembre 1851, c'est-à-dire l'obligation du travail combinée

avec la juridiction, les lois, la subordination et la discipline militaires." "Quant aux forçats libérés et aux repris de justice, ils sont soumis au même régime ; moins l'obligation au travail, qui ne pourrait leur être imposée sans modifier la loi du 30 mai 1854,... ; mais cette exemption du travail obligatoire ne déroge pas à la disposition général du Code pénal, qui soumet les libérés à la surveillance, et cette surveillance leur est applicable telle que l'a définie le décret du 8 décembre 1851. Au moyen de cet acte qui arme les autorités et la justice coloniales d'attributions maintenant bien définies, l'action coercitive et répressive, dans les pénitenciers, sera désormais à l'abri des hésitations qui ont pu... l'affaiblir et la ralentir."

"Notre Conseil d'État entendu, Avons décrété et décrétons ce qui suit :

- **Article premier :** "Tous les individus subissant à quelque titre que ce soit, la transportation dans les colonies pénitentiaires d'outre-mer sont assujettis au travail, et soumis à la subordination et à la discipline militaires. Ils sont justiciables des conseils de guerre ; les lois militaires leur sont applicables."

- **Article deux :** "Les dispositions du second paragraphe de l'article précédent sont applicables et repris de justice tenus à résider dans la colonie."

- **Article trois :** "Les dispositions de la loi du 30 mai 1854 continueront de régir les condamnés aux travaux forcés qui subiront leur peine dans une colonie pénitentiaire."

- **Article quatre :** "Nos ministres secrétaires d'État au département de la marine et des colonies et au département de la guerre, sont chargés, chacun en ce qui les concerne, de l'exécution du présent décret qui sera inséré au Bulletin des lois."

Fait au palais des Tuileries, le 29 août 1855. Signé Napoléon. Par l'Empereur, L'Amiral, Ministre Secrétaire d'État de la Marine et des colonies, Hamelin.

-5-

Décret impérial du 2 septembre 1863

Décret impérial qui autorise la création à la Nouvelle-Calédonie d'établissements pour l'exécution de la peine des travaux forcés,

Napoléon par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, À tous présents et à venir, Salut, Vu l'article 1° de la loi du 30 mai 1854 ; Sur le rapport de notre Ministre secrétaire d'État du département de la marine et des colonies, avons décrété et décrétons ce qui suit :

- **Article premier** : "Il pourra être créé sur le territoire de la Nouvelle-Calédonie des établissements pour l'exécution de la peine des travaux forcés."

- **Article deux** : "Sont rendus exécutoires dans cette colonie les dispositions de la loi du 30 mai 1854 et du décret du 29 août 1855."

- **Article trois** : "Notre Ministre secrétaire d'État au département de la marine et des colonies et au département de la guerre, est chargé de l'exécution du présent décret qui sera inséré au Bulletin des lois."

Fait au palais de Saint-Cloud, le 2 septembre 1863.

Signé Napoléon. Par l'Empereur, L'Amiral, Ministre secrétaire d'État de la Marine et des colonies, comte Chasseloup-Laubat.

-6-

Décret du 17 juin 1938

Le Président de la République française [...] décrète :

- **Article premier** : La peine des travaux forcés est subie dans une maison de force, avec obligation au travail et assujettissement à une épreuve d'isolement cellulaire de jour et de nuit. La durée de l'épreuve cellulaire est de trois années pour les condamnés aux travaux forcés à perpétuité. Pour les condamnés aux travaux forcés à temps elle est de deux années si la peine est de dix ans ou supérieure à dix ans et de une année si la peine est de moins de dix ans.

Cette durée peut être réduite par mesure administrative, soit pour raison de santé, soit pour conséquence de la bonne conduite ou du travail du condamné. L'isolement de nuit est toujours appliqué. La libération conditionnelle ne s'applique pas à des peines de travaux forcés.

▸ **Art. 2** : Les dispositions de l'article précédent ne sont applicables aux condamnés en cours de peine que s'ils n'ont pas encore été transportés au jour de la promulgation du présent décret. Les condamnés déjà transportés continuent à être régis par les dispositions de la loi du 30 mai 1854.

▸ **Art. 3** : Pour tous les condamnés en cours de peine, transportés ou non au jour de la promulgation du présent décret, l'obligation de résidence temporaire, prescrite par l'article 6 de la loi du 30 mai 1854, est remplacée par l'interdiction de séjour pour vingt années.

▸ **Art. 4** : Les transportés libérés actuellement tenus à l'obligation de résidence dans la colonie, seront soumis à l'interdiction de séjour pour une durée égale à celle de l'obligation de résidence restant à courir, et, en cas d'obligation de résidence à vie, à l'interdiction de séjour pour une durée de vingt années, à compter de l'expiration de leur peine. L'interdiction de séjour prévue par l'alinéa 1er du présent article et par l'article précédent sera subie sans préjudice de celle encourue par l'application de l'article 46 du Code pénal.

▸ **Art. 5** : Les infractions prévues par les articles 7 et 8 de la loi du 30 mai 1854 seront jugées, en cas d'arrestation en France, par le tribunal correctionnel du lieu d'arrestation. Les juridictions du lieu d'arrestation en France seront également compétentes pour connaître de tous les autres crimes ou délits commis à la colonie par les condamnés ou libérés. Les infractions prévues à l'article 7 de la loi du 30 mai 1854 seront punies de deux à cinq ans d'emprisonnement en cas d'emprisonnement ; la peine sera de un à trois ans d'emprisonnement en cas d'infraction à la même loi. Ces peines seront subies dans la Maison de force prévue à l'article 1er ci-dessus avec l'obligation au travail. Les dispositions du présent article sont applicables aux infractions commises avant la promulgation du présent décret.

▸ **Art. 6** : Tout condamné aux travaux forcés soumis au régime des travaux forcés soumis au régime de l'article 1er du présent décret qui, durant sa détention et son évasion, aura encouru une poursuite suivie de condamnation, soit pour fait qualifié crime, soit à une peine supérieure à 3 mois de prison pour vol, escroquerie, abus de confiance, abus de blanc-seing, recel de choses obtenues à l'aide d'un crime ou d'un délit, vagabondage ou mendicité, par application des articles 277 et 279 du Code pénal, outrage public à la pudeur, excitation habituelle de mineurs à la débauche, embauchage en vue de la débauche, assistance à la prostitution d'autrui, dans les conditions spécifiées par l'article 4 de la loi du 27 mai 1885, trafic de stupéfiants, extorsion de fonds, violences envers des magistrats, jurés, officiers ministériels, agents de la force publique, citoyens chargés d'un ministère de service public, violences punies par les articles 309, alinéa 1er, et 311 alinéa 2, du Code pénal, évasion conformément à l'article 245 du même code, sera relégué. La relégation sera également prononcée contre tout individu qui, interdit de séjour dans les conditions prévues par les articles 3 et 4 ci-dessus, aura enfreint cette interdiction, ou aura encouru une poursuite suivie de condamnation soit pour crime, soit à une peine supérieure à 6 mois d'emprisonnement pour l'un des délits énumérés à l'alinéa précédent.

▸ **Art. 7** : Tout condamné aux travaux forcés qui, subissant sa peine dans les conditions prévues par le présent décret, se sera évadé ou aura tenté de s'évader, sera puni de la peine prévue par l'article 245 du Code pénal. Cette peine sera subie dans la Maison de force prévue à l'article 1° ci-dessus et avec obligation au travail.

▸ **Art. 8** : En vue de l'application des dispositions du présent décret portant détention, dans les Maisons de force de la métropole, des condamnés aux travaux forcés, il sera procédé, par décret, pris sur le rapport du Garde des Sceaux, Ministre de la Justice, à une réorganisation des Circonscriptions pénitentiaires. Sont prévues, dans les cadres du Personnel des Services extérieurs de l'Administration pénitentiaires, les créations d'emplois indiquées ci-dessous et qui ne pourront résulter que du vote d'une loi spéciale : Deux sous-directeurs ; Deux secrétaires d'administration ; Huit commis ; Quinze premiers surveillants ; Soixante-quinze surveillants ; Un chef d'atelier.

▸ **Art. 9** : Il est ouvert au Ministre de la Justice, sur l'exercice 1938, en addition aux crédits alloués par la loi de finance du 31 décembre 1937 et par des lois spéciales, des crédits s'élevant à la somme totale de 600.000 francs applicables aux chapitres ci-après désignés : Chapitre 16. Services extérieurs pénitentiaires. Traitements : 595.000 Fr. Chapitre 17. Services extérieurs pénitentiaires. Indemnités fixes : 4.000 Fr. Chapitre 18. Services extérieurs pénitentiaires. Indemnités variables : 1.000 Fr.

▸ **Art. 10** : Sur les crédits ouverts au Garde des Sceaux, Ministre de la Justice, sur l'exercice 1938 par la loi de finances, du 31 décembre 1937 et par des lois spéciales, une somme totale de 1.009.110 francs est et demeure annulée au titre des chapitres ci-après du budget de la Justice : Chapitre 19. Ouvriers libres temporaires des Etablissements pénitentiaires. Salaires : 9.110 Fr. Chapitre 50. Approvisionnement des cantines : 1.000.000 Fr.

▸ **Art. 11** : Un règlement d'administration publique déterminera les conditions d'application du présent décret. Des décrets spéciaux règleront son application à l'Algérie et aux colonies. Les dispositions du présent décret entreront en vigueur un mois après la promulgation du règlement d'administration publique prévu par l'alinéa 1° du présent article.

▸ **Art. 12** : Le présent décret sera soumis à la ratification des Chambres dans les conditions prévues par la loi du 13 avril 1938.

▸ **Art. 13** : Le Président du Conseil, Ministre de la Défense nationale et de la Guerre, le Garde des Sceaux, Ministre de la Justice, le Ministre de l'Intérieur, le Ministre des Finances et le Ministre des Colonies sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret, sera publié au Journal officiel.

Fait à paris, le 17 juin 1938. Par le Président de la République, A. Lebrun. Le président du Conseil, Ministre de la Défense nationale et de la Guerre, E. Daladier. Le Garde des Sceaux, Ministre de la Justice, P. Reynaud. Le Ministre de l'Intérieur, A. Sarrault. Le Ministre des Finances, P. Marchandeau. Le Ministre des Colonies, G. Mandel.

أهم المراجع :

القرآن الكريم.

1- Archives parlementaires de 1787 à 1860, par MM. Madival et Laurent.
2- Code pénal français 1791.
3- Code pénal de l'empire français 1810, Edit impériale, Paris, 1810.
4- Code pénal français 1832.
5- Moniteur universel impérial français.
6- Ch. Ribey rolles: Les bagnes d'Afrique, Edit. Jeffs Libraire, Londres, 1853 (264 p).
7- Code pénal annoté et expliqué d'après la jurisprudence et la doctrine, Dalloz Edouard, Bureau de la jurisprudence général, Paris, 1881 (1065 p + 398 p + appendice)
8- Furetière: Dictionnaire français, 1701.
9- Le père Dan, Histoire de Barbarie.
10- Dictionnaire Larousse.
11- Gabriel Audisio : Recherche sur L'origine et la signification du mot bagne, in : Revue pricaine, Tome 101, 1957, pp. 363-379.

12- ابن منظور : لسان العرب.

13- Venture de paradis : Alger au XVIII° siècle, Edit Fagnan, A. Jourdan, Alger, 1898 (Bagnes ottomans, pp. 50-51.)

جوانب من تأثير الاستيطان الأوروبي في المغرب العربي، المجتمع والثقافة نموذجا

د. شايب قدادرة
قسم التاريخ وعلم الآثار
جامعة قالمة

المدخل :

لقد تعرضت منطقة المغرب العربي إلى الهجمة الاستعمارية الشرسة منذ مطلع القرن العشرين وهي تحمل مشروعا استعماريا يشمل كل الجوانب بما فيها الجانبين الاجتماعي و الثقافي وهو ما سأتطرق إليه في هذه المداخلة.

التأثير الاجتماعي :

الوضع الاجتماعي للمغرب العربي :

قبل الحديث عن التأثير الاجتماعي للاستيطان من الضروري إعطاء فكرة عن طبيعة الوضع الاجتماعي في المنطقة.

أ- **العناصر السكانية** : يتألف المجتمع المغربي من عدة عناصر سكانية عاشت في هذه المنطقة منذ القديم، بعضها امتزج مع غيره، وبعضها حافظ على وضعه الاجتماعي عبر العصور.

يتكون المجتمع في المغرب العربي من العناصر التالية وهي : العرب، البربر، اليهود، الأوربيون، والكراغلة.

ويعتبر البربر أصل السكان في هذه المنطقة، و استمر هذا العنصر ولم ينقرض عبر العصور رغم التطورات و الهجرات التي واجهت المنطقة بين الحين و الآخر.

والعرب هم الذين بدأت هجرتهم إلى المنطقة مع الفتح العربي الإسلامي وبعده، فقد هاجرت بعض القبائل العربية وقطنت تلك المنطقة، وبتعاقب الهجرات العربية، فيما بعد أصبحت غالبية السكان من العرب، و امتزج العرب بالبربر. أما اليهود فإن وجودهم في المغرب العربي يرجع إلى التاريخ القديم عندما هاجروا بعد تحطيم القدس على يد الرومان(175 قبل الميلاد) - إلى أوروبا والمغرب العربي، ثم جاءت هجرة يهود اسبانيا مع العرب بعد سقوط الأندلس، والهجرة الثالثة لليهود جاءت في العصر الحديث مع الاستعمار الغربي إلى هذه المنطقة من أوروبا. وطوال تاريخهم لم يندمجوا في المجتمع المحلي من بربر و عرب. ويأتي الزنوج من ضمن العناصر المكونة لهذا المجتمع، ولو أن عددهم محدود في مناطق معينة. و الزنوج أصلا من أفريقيا السوداء هاجروا إلى المناطق الشمالية لأسباب متعددة: منها المتاخمة الحدودية و الدوافع الاقتصادية و تجارة الرقيق و النزاعات القبلية، ولذا تواجد عدد من الزنوج في بعض أجزاء المغرب العربي مثل : موريطانيا و ليبيا.

والكراغلة أساسا في ليبيا ينحدرون من تزاوج الأتراك الانكشارية مع النساء العربيات و البربريات وقد اندمجوا بالمجتمع المحلي.

والعنصر الأخير الذي دخل هذا المجتمع حديثا هو الأوروبي، وجاء مع الاحتلال الغربي لهذه المنطقة في القرنين التاسع عشر والعشرين، ولم يندمج مع المجتمع المحلي.[1]

هذه هي العناصر المكونة لهذا المجتمع وقد عاشت وتفاعلت مع بعضها وصنعت تاريخ المنطقة.

ب- القبيلة :

كان مجتمع المغرب العربي من المجتمعات المتخلفة التي تحكمها قوانين القبيلة غير المكتوبة، شأنها شأن أي مجتمع آخر في مثل هذه المرحلة التاريخية و الظروف الاجتماعية التي مرَّ بها هذا المجتمع.

والوجود القبلي هو تكوين اجتماعي من طبيعة المجتمع عبر تاريخه الطويل وليس دخيلا أو مفتعلا ، لكن هذا الوجود بعقليته القبلية لعب دورا ذا طابع سلبي و ايجابي في تاريخ المنطقة.

إنّ القبيلة تعتبر نفسها كيانا اجتماعيا مستقلا لها أعرافها وقوانينها غير المكتوبة، التي تعتقد بصحتها وبولائها لزعامتها ومنازعة القبائل الأخرى أو الدول، حتى الدولة التي تقع هي ضمن حدودها السياسية إذا لم تكن منسجمة و محققة لطموحاتها ومصلحتها التي يحددها شيخها أو زعامتها التقليدية. فقد تحكمت القبيلة بالكفاح الوطني المسلح في السابق وامتد أسلوبها هذا إلى القرن العشرين في المغرب العربي: كثورة عبد القادر الجزائري بالجزائر، وعبد الكريم الخطابي، ومالك بن عبد القادر بالمغرب وماء العينين بالصحراء العربية، وعمر المختار في ليبيا إلخ...

1. الدكتور محمد مصطفى الشركسي، ص. 14 – 18.

كان طابع هذا الكفاح قبليا، ولكن ذلك لا يعني أنه كان سيئا لكونه قبليا، فقد أدت هذه القبائل دورا هاما في التصدي للاستعمار الغربي في وقت كانت الساحة خالية من الحركة الوطنية. كما أن القبائل التي كانت تشكل المجتمع العربي في هذه المنطقة عانت الكثير من الوجود الاستعماري، بعد أن سلبت أرضها و استخدمت قوة العمل لديها، واضطرت إلى التفكك و الهجرة.

لقد لعب الوضع القبلي دورا هاما في الحفاظ على الشخصية الوطنية لهذا الشعب لأن المجتمع القبلي ظل بعيدا، إلى حد ما، عن تأثير القوى المسيطرة بشكل مباشر فقد كانت بيئة هذا المجتمع الأساسية هي الريف والصحراء والجبال، وتركز الوجود الاستعماري في المدن والسواحل واتخذها مراكز لفرض سيطرته.[1] وقد حدث هذا الأمر في بداية الاحتلال، وبعد ترسيخ أوضاعه استهدف الريف و الأرض القبلية، لأنه كان يصعب عليه اختراق القبيلة فكان يضطرها للهجرة ويأخذ منها الأرض، ولكنه لم يستطع تفكيكها وتغيير عقليتها وأسلوب حياتها.

ج- الدين :

الإسلام هو دين الغالبية من سكان المغرب العربي، وعندما بدأت موجة الاستعمار الغربي في المنطقة شعر رجال الدين و المؤسسة الدينية التقليدية و الشعب عامة أن حماية البلاد و الدين تتطلب مواجهة الاستعمار الغربي في المنطقة شعر رجال الدين والمؤسسة الدينية التقليدية و الشعب عامة أن حماية البلاد و الدين تتطلب مواجهة الاستعمار بكل ثقله العسكري و السياسي و الاقتصادي و الثقافي، وكون الطابع الديني هو الغالب في هذا المجتمع، فإنه يكمل الطابع القبلي لتكوين المفهوم الوطني حيث إن حماية القبيلة و الدين تتطلب الدفاع عن الأرض.

1. المصدر نفسه، ص. 12.

وفي الحقيقة، أن تأثير الدين في تاريخ المنطقة كان واضحا عبر تاريخها الطويل، فالمرابطون و الموحدون و الأدارسة مثلا، قامت دولتهم في المغرب العربي على أساس الدين[1]، وكان الدين عاملا أساسيا فعالا في الفكرة الوطنية ووحدة المنطقة و الدفاع عنه كان بالضرورة يتطلب الدفاع عن الوطن ووحدة ترابه.

د- السكان :

لقد كان مجتمع المغرب مجتمعا قبليا، في غالبه، ولكن الوضع الاجتماعي طبقيا كان ينقسم قبل الاستعمار إلى طبقتين رئيسيتين وهما : الطبقة الإقطاعية، و الطبقة الفلاحية مع وجود بعض الحرفين، أما في الفترة الاستعمارية فقد استبدلت بالطبقة الإقطاعية المحلية طبقة إقطاعية رأسمالية أوروبية بعد أن زحزحت وهدمت الطبقة الإقطاعية المحلية وحلت محلها، الطبقة الأوروبية، أما الطبقة الفلاحية فقد بقيت لكنها تحولت من مالكة للأرض إلى طبقة أجيرة وعاملة لدى المستوطنين الأوروبيين، ولكن الوجود الاستعماري لم يحافظ على ركود المجتمع التقليدي، لأن طبيعة الصراع المباشر وغير المباشر قد تطورت أوضاع هذا المجتمع، وخلقت طبقات اجتماعية جديدة، إضافة إلى إيجاد ظروف أفضل لمواجهة الاستعمار رغم قساوة وعنف إجراءاته وسياساته التي كان يطبقها في المجالات المختلفة في المنطقة، لأن استخدامه لليد العاملة المحلية خلق منها قوة فنية، وهجرة المواطنين إلى الغرب، ليستفيد من طاقتها، ساعدت على بلورة وعيها، وتجنيد أبناء المواطنين في جيوشه هيأ لهم الفرص للمقارنة بين مجتمعهم و المجتمع الغربي، إضافة إلى خبرة العسكرية، هذه الأوضاع قادت، بمرور الوقت، إلى

1. لمعلومات أكثر عن البربر وتاريخهم، أنظر شارل اندري جوليان، تاريخ افريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي و البشير بن سلامة، تونس، الجزائر، 1978، ص. 25، 82.

ميلاد حركة وطنية نشطة وضعت حدا للوجود الاستعماري في المغرب العربي.

وبعد التعرف على صورة الوضع الاجتماعي الذي كان قائما قبل الفترة الاستعمارية وفي حال وجودها نأتي إلى بحث التأثير الاجتماعي للاستيطان في هذه المنطقة.

التأثير الاجتماعي للاستيطان في مجتمع المغرب العربي :

يتصف التكوين النفسي للمستوطن الأوربي بأنه عنصري، فردي يحب فرض سلطته لتحقيق مصالحه، وبأنه من الصعب أن يفهم أن هناك حقوقا لهذه البلاد (عربية أو غير عربية)، وفي اعتقاده أن الأهالي في البلاد الخاضعة لهم ليسوا جنسا يرقى إلى مستوى الجنس الأوروبي، و غنما هو ادنى منه، ويحب أن يكون تابعا له.

لقد كتب في الجزائر أحد الفرنسيين القلائل ذوي الآراء الحرة في الصحيفة الفرنسية (أكسبرس) في 4 جويلية 1900 مايلي:

(هؤلاء الفرنسيون في الجزائر يتشابهون في أكثر من نقطة مع أهل الجنوب في الولايات المتحدة، دعاة الرق في الشجاعة و النشاط وضيق النظرة، و الاعتقاد المخلص في أنهم ولدوا ليكونوا سادة كما ولد غيرهم ليكونوا عبيدا)، ويقول مستوطن فرنسي آخر رأيا مناقضا وهو :

((... يجب أن يفهم كل فرنسي ...، ((أن الكفاح، الذي يقوم به إخوانه المستوطنون في الجزائر لا هدف له سوى الدفاع عن الوطن (الفرنسي) المشترك و حماية الحضارة المسيحية بأوسع ما تنطوي عليه الكلمة من معنى على أرض أفريقيا)).

في الحقيقة أن المستوطن ابن بيئته، وهي بيئة معادية في ذلك الوقت،

ولذلك لابد ان يكون فكره و ممارساته انعكاسا لتلك البيئة الاستعمارية السائدة.

لقد كان الشعب العربي في المغرب العربي في الفترة الاستعمارية يمثل المركز الأدنى في السلم الاجتماعي، ويعيش على هامش الحياة، باعتباره شعبا خاضعا للاحتلال مسلوب الإرادة و الأرض من قبل السلطة الاستعمارية و المستوطنين الأوربيين.

لقد أدّت سياسة الاستيطان إلى تدني مستوى معيشة الجزائريين و حرمانهم من الوظائف الإدارية في بلادهم، و مورست التفرقة العنصرية ضدهم، وأصبحوا لا يملكون الأرض في بلادهم، وغير مستقرين، ويعيشون حالة من الفقر و البطالة و الحرمان، و المستفيد الوحيد من خيرات بلادهم هو الدولة المحتلة و المستوطنون.

وبالرغم من أن المستوطنين كأفراد غير منسجمين عرقيا ويتنافسون فيما بينهم اقتصاديا، فقد كانوا يقفون على أرضية واحدة ويشكلون كتلة واحدة ضد شعب المغرب العربي، وكانت تجمعهم وحدة الفكر، ووحدة المصلحة الاقتصادية و الدعم من الإدارة الاستعمارية.

الاستيطان وهجرة أبناء المغرب العربي :

إن سيطرة المستوطنين على الأرض الصالحة للزراعة و استغلالها أديا إلى فقدان أبناء المغرب العربي لأرضهم خاصة في الريف، وضاقت أمامهم فرص العيش و الحياة المستقرة، فلجئوا إلى الهجرة الفردية و الجماعية، وكانت وجهتها ثلاثة اتجاهات : هجرة داخلية من الريف إلى المدن و الموانئ و المناطق القريبة منها، وهجرة إلى البلدان العربية المجاورة، وهجرة ثالثة إلى الدول الأوروبية، وبخاصة الدول الاستعمارية المحتلة لمنطقة المغرب العربي.

لقد بدأت هجرة المواطنين بشكل مكثف ومؤثر منذ الحرب العالمية الأولى ولهذه الهجرة أسباب مباشرة و أخرى غير مباشرة.

من الملفت للنظر أن وزارة الحرب الفرنسية كانت تشرف على تيار الهجرة من المغرب و الجزائر و تونس، وبخاصة أثناء الحربين العالميتين الأولى و الثانية، وكان الهدف تأمين اليد العاملة لمصانع الأسلحة و للقطاع الزراعي، وتجنيد أعداد كبيرة منهم في الحرب، للاستفادة من تيار الهجرة لخلق ظروف تؤدي إلى تفكيك قبائل الجنوب التي حملت لواء المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين و الإسبان في المغرب الأقصى، وكان لهذه السياسة أثر فعال على المقاومة المسلحة لتلك القبائل، ولم تخرج حركة الهجرة هذه عن إطار السياسة الفرنسية المخطط لها بحيث تخدم أهدافا اقتصادية وعسكرية وسياسية. [1]

إن فرنسا التي تضررت من الحرب العالمية الأولى كانت بحاجة إلى إعادة بناء اقتصادها وكان لأبناء المغرب العربي المهاجرين إليها دور في هذا البناء، فقد كان عدد هؤلاء في فرنسا، مع نهاية الحرب حوالي مائة وعشرين ألفا، ونظرا لحاجة فرنسا إلى الأيدي العاملة من المغرب العربي، لم تطبق عليهم القوانين الاستثنائية خلال الحرب، ولكن وجود هذه الأعداد الكبيرة من أبناء المغرب العربي، ومن الطبقة العاملة، خلق واقعا طبقيا له أبعاده المهنية و السياسية، حيث شهد منتصف العشرينات من هذا القرن ولادة تنظيم ((نجمة شمال أفريقيا)) الذي يجمع العمال من أبناء المغرب العربي في فرنسا، وكان له نضال نقابي وسياسي أصبح له تأثيره في بماء الحركة الوطنية في أقطار المغرب العربي في فترة ما بين الحربين العالمتين.

1. فرانشسكوكورور، تعريب خليفة محمد التيسي، ليبيا أثناء العهد العثماني، طرابلس، ليبيا، 1971، ص. 19، 20.

وقبل بحث أسباب الهجرة و النتائج التي ترتبت عليها، تجدر الإشارة أيضا إلى هجرة اليهود من أقطار المغرب العربي.

لقد أدى قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1947 إلى بداية انطلاق تيار هجرة اليهود من المغرب نحو فلسطين المحتلة ووصل إليها من المغرب الأقصى وحده حوالي 25000 مهاجر يهودي في الفترة ما بين سنة 1947 وسنة 1951.

و الغريب في الأمر أن عدد اليهود الذين هاجروا من المنطقة إلى فلسطين في عام 1951 يقدر حوالي 100 ألف مهاجر يهودي، و أن تيار الهجرة لم يتوقف بعد استقلال دول المغرب العربي، وعند مراجعة خريطة الهجرة تزداد و تتكاثف بعد كل أزمة يواجهها الكيان الصهيوني أو بعد تطور وري يحدث في المنطقة، ولم تتجه هجرة يهود المغرب العربي فلسطين المحتلة فحسب بل اتجهت أيضا وبشكل أساسي إلى الدول الأوروبية، ونستطيع القول إن حركة الهجرة المغربية بكل أشكالها كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بتطورات الظروف السياسية و الاقتصادية التي عاشتها المنطقة.[1]

أسباب الهجرة : بعد معالجة الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الفترة الاستعمارية، أصبح يسيرا معرفة الأسباب و الدوافع للهجرة و نجملها فيما يلي :

أ- الاحتلال و الاستيطان الذي ترتب عليه انتزاع الأرض من أصحابها وتفشي البطالة.

ب- ضع الاقتصادي الذي يحتكره المستوطنون لتحقيق أهداف محددة لصالح الدول الاستعمارية ومصلحة المستوطنين الذين يزاحمون

1. الدكتور رأفت غنيمي الشيخ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، بنغازي، ليبيا 1972، ص. 10، 12.

في العمل، ويفضلون حيث كان المستثمرين يفضلون العامل الأجنبي ويحصل على اجر أعلى.

ج- عدم استقرار في مناطق المغرب العربي في الوضع الاجتماعي و الأمني سواء خلال الحروب القبلية أو حتى في الأوقات العادية.

النتائج :

ماهي النتائج التي ترتبت على هجرة أبناء المغرب العربي هذه و بالأعداد الكبيرة و التي استمرت حتى في فترة ما بعد الاستقلال كما سبقت الإشارة إلى ذلك ؟

1- من الناحية الاقتصادية، تمثل الهجرة اقتطاعا من القوى العاملة الهامة المتوفرة التي تحتاجها هذه الأقطار للتنمية، خاصة في مرحلة ما لعد الاستقلال، كما أنها اقتصاديا توفر يدا عاملة رخيصة للاقتصاد الاستعماري يمكن الاستفادة منها في عملية النهوض الوطني السياسي و الاقتصادي.

2- من الناحية الاجتماعية يخسر المجتمع في هذه المنطقة إمكانيات أبنائه المؤهلة فنيا و علميا و هو بأمس الحاجة إليها.

3- من الناحية الثقافية: بالإضافة لخسارة المنطقة من طاقة الشبان من أبنائها، فإن هجرة أعداد منهم إلى الغرب جعلهم عرضة للتأثر الثقافي. فالاستعمار الثقافي لم يعد يتغلغل في مناطقنا فقط، ولكنه يعمد إلى التأثير المباشر وغير المباشر على عقول أبناء المنطقة بهدف أن يكون لهؤلاء دور سلبي و معوق لعملية التطور في بلادهم فيما بعد.

4- من الناحية السياسية : يشكل هذا العدد الكبير من المهاجرين

من أبناء المنطقة في الدول الأوربية سلاحا تستخدمه تلك الدول للضغط على دول المنطقة متى شاءت لتؤثر على سياسة بلدانها أو تعيق عملية التنمية فيها. إضافة إلى التأثير الثقافي بخلق تيار ثقافي متأثر بالفكر الغربي يمكن أن تكون له مواقع قيادية في بلاده مستقبلا ويؤثر في سياستها باتجاه استمرار التبعية للدول الغربية.[1]

و سنوضح هذه النقطة بشيء من التفصيل في موضوع قادم عند الحديث عن التأثير الثقافي للاستيطان في المغرب العربي.

5- تبقى نقطة لابد من ذكرها عند الحديث عن هجرة المواطنين العرب إلى الغرب. إن عودة هؤلاء مرهونة بتطور الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في بلادهم، فمتى توفر الاستقرار والأمن و التنمية و الديمقراطية و الحرية عاد هؤلاء إلى وطنهم الم دونما حاجة إلى جهد يبذل لإعادة هذه الطاقة البشرية و الكفاءات العلية التي تحتاجها هذه الأمة في مرحلة هامة من تاريخها.

التأثير الثقافي

أ- الواقع الثقافي أثناء الاحتلال :

يأتي التعليم التقليدي الكتاتيبي في مقدمة الأوضاع الثقافية التي كانت سائدة، فقد كان هذا النوع من التعليم الديني مسيطرا، شأنه شأن المنطقة العربية، في المشرق منذ زمن بعيد، وهذا النوع من التعليم أساسه تعليم ديني يقوم على تحفيظ القران قراءة و الكتابة البسيطة، ولم ينفرد بهذا

1. عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، الجزء الأول، ص. 10، الدار البيضاء، 1972.

الأسلوب قطر الوطن العربي أو حتى أقطار المغرب العربي فحسب، وإنما كان هذا الأسلوب السائد في الوطن العربي كله. إن الدور الفعلي الذي قدمه هذا النوع من التعليم عبر الزمن هو الحفاظ على اللغة العربية و تراثها الثقافي و إن كان في إطاره التقليدي الغير متطور. و النوع الثاني من التعليم هو التعليم الأهلي الحديث الذي كان تحت إشراف المنظمات و الأحزاب الوطنية في فترة السيطرة الاستعمارية، وكانت مهمته الأساسية الحفاظ على اللغة العربية كتعبير عن الحفاظ على الشخصية الوطنية. و لقد ساهمت بشكل أساسي جمعية العلماء الجزائريين وحزب الشعب الجزائري وغيرهما من المنظمات الوطنية بدور هام في الميدان.

و النوع الثالث هو التعليم الذي كان سائدا في فترة الاستعمار الغربي لهذه المنطقة و هو التعليم التبشيري، و كان وسيلة هامة من وسائل نشاط الإرساليات المسيحية التبشيرية لنشر المسيحية و تحويل الناس عن دينهم.

و أخيرا، النوع الرابع في فترة السيطرة الاستعمارية التعليم في المدارس التي افتتحتها السلطات الاستعمارية، وكانت المدارس مقتصرة على أبناء المستوطنين الغربيين ابنا الجاليات الأجنبية كان دخولها ممنوعا على أبناء المواطنين إلا بشكل محدود جدا ،و كانت مهمة هذه المدارس خدمة هؤلاء تمشيا مع السياسة الاستعمارية في تطبيق مبدأ الإدماج وتطبيق قانون التعليم الإلزامي لمواطني الدولة الاستعمارية. [1]

إذا، كان أبناء المواطنين محرومين من التعليم الحديث،ليس إمامهم إلا فرصة التعليم الكتاتيبي وهي محدودة وتقليدية، أو المدارس التبشيرية، أو مدارس المنظمات الوطنية التي كانت تتعرض للمحاربة المستمرة من هنا

1. جوان غليسبي، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، ثورة الجزائر، واشنطن، 1920، ترجم في القاهرة، ص. 23، 24.

كان التجهيل و فرض التخلف الثقافي على هذا الشعب ليتسنى للاستعمار الثقافي التأثير عن الطريق جعل الثقافة الاستعمارية بديلا عن الثقافة الوطنية بكل ثقلها التاريخي و اللغوي التراثي.

ب- الاستعمار الثقافي :

إذا كان الوضع الثقافي لأي مجتمع يعتبر انعكاسا لواقعه السياسي وبنائه الاقتصادي و تركيبه الاجتماعي، فقد كانت الأوضاع الثقافية للمغرب العربي منسجمة في الفترة الاستعمارية مع تلك الأوضاع التي فرضت على هذا المجتمع.

لقد كان الاستعمار يؤمن بفكرة إدماج المنطقة في إمبراطورياته، وبذلت فرنسا جهودا كبيرة لإدماج الجزائر في كيانها ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق تطبيق سياسة اقتصادية و ثقافية تستهدف الدمج، لذا بذلت القوى الامبريالية جهودها لتحقيق هذا الهدف وأعطت اهتماما خاصا للجانب الثقافي. وكانت الجهود الاستعمارية تسير في عدة اتجاهات لهذا الغرض :

أولا : إيجاد مجتمع مستوطن من أبناء الدولة المستعمرة في المنطقة يكون له تأثير ثقافي إلى جانب الدور الاقتصادي الذي يمارسه لصالح الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري.

ثانيا : محاربة اللغة العربية عن طريق القضاء على مراكز الثقافة العربية التقليدية التي كانت قائمة في المنطقة والتي تمثلت في المدارس و الزوايا و الجوامع.

ثالثا : نهب التراث الثقافي العربي الذي يعثر عليه في مكتبات المنطقة مثل المخطوطات و الوثائق والكتب وغيرها...

رابعا : بذل الجهود في محاربة الصحافة الوطنية و القضاء عليها مثل جريدة " المنتقد " التي كان يرأسها الشيخ عبد الحميد بن باديس، وجريدة " الجزائر " للأستاذ محمد السعيد الزاهري و جريدة " ميخراب " للأستاذ إبراهيم أبو اليقظان. [1]

وبالرغم من أن المدرسة التقليدية لم تكن تقدم علوما حديثة ولا يعول عليها لإحداث نهضة ثقافية وحضارية، إلا أن الاستعمار كان يدرك دورها الهام في الحفاظ على اللغة العربية و التراث، من هنا جاء تركيزه عليها لأنها كانت عنصرا أساسيا في المقاومة الوطنية و الثقافية و الحضارية ضد الوجود الاستعماري. وبهذا الصدد كتب أحد القادة الفرنسيين تقريرا عن الأحوال في الجزائر عام 1864 قال فيه : " علينا أن نضع العقبات ما أمكننا ذلك في طريق المدارس التقليدية هنا، وهكذا ننزع السلاح المعنوي و المادي للأهالي الوطنيين في الجزائر [2]، إذن، لقد كانت فرنسا رسميا تقف وراء الغزو الثقافي لأنها تعتقد بأنه مكمل لغزوها العسكري و الاقتصادي و السياسي، بل أهم و اخطر على الإطلاق، وبدونها جميعا لا يمكن أن تضمن استمرارها و جودها.

مما يؤكد ذلك الاتجاه أيضا ما جاء في خطاب الوزير الفرنسي (صالفندي Salvandy) سنة 1846 الذي ألقاه أمام جمع من الأطباء العسكريين في الجزائر قال فيه :

مما لا شك فيه أن الحكومة الفرنسية تعترف لكم بجميل إخلاصكم في معاملتكم للجنود، غير أن لكم مهمة أخرى أكثر أهمية، أنتم مدعون إلى القيام بها و هي مؤازرتكم بقسط كبير في العمل على إدخال حضارتنا في

1. تركي رابح، التعليم القومي و الشخصية الوطنية، الجزائر، 1975، ص. 88، 90.
2. عبد الله البارودي، المغرب : الامبريالية و الهجرة، المصدر السابق، ص. 11، 14.

بيئة القبائل العربية البربرية، إن تبشيركم سيكون و لا شك القادر على النجاح خلال السنوات الطويلة المقبلة... و من جهتنا سنقوم بكل مجهوداتنا لنوفر لكم كل الظروف وسط المواطنين للعمل على نشر التعليم الطبي الذي سيصبح نافعا في نفس ألقت للإنسانية و لتثبيت قوتنا في هدا البلد ". [1]

و من قراءة هذا النص نستنتج ثلاث ملاحظات أساسية : **الأولى** - أن هناك ارتباطا وثيقا بين التبشير والاستعمار، و أن للتبشير درا ثقافيا امبرياليا أيضا.

الثانية - أن إشارة الوزير الفرنسي إلى دور هؤلاء في إدخال ((الحضارة الغربية)) في البيئة العربية يعني إدخال الحضارة الغربية في البيئة العربية يعني إدخال الكافة الاستعمارية وليس ايجابيات الحضارة الغربية، بدليل أن استعمار فرنسا للجزائر الذي استمر قرنا وثلث القرن لم يؤد إلا إلى تخلف هذا البلد ونهب خيراته و استيطان أرضه.

الثالثة : أن السلطات الاستعمارية كانت تدعم كل الجهود التي تساعد في التأثير الثقافي في هذه المنطقة بشكل مبرمج ومخطط له.

ولم تكتف فرنسا بتجريد الإنسان العربي، في تلك المنطقة من أرضه، بل عملت جاهدت على إفساد العقول وإبقائها متخلفة، فقد بذلت جهودها للقضاء على الثقافة الوطنية بقطع الروافد التي كانت تغذيها وتنميها ومنعتها من مواكبة حركة التاريخ، إضافة إلى الدور الرئيسي الذي كان يهدف إليه الاستعمار في نشر الجهل و التخلف كأن يسعى إلى تكوين نخبة متأثرة بالثقافة الغربية مفرنسة وتابعة فكريا للغرب، تتبنى النموذج الأجنبي وتتقمص شخصيته وتعمل بشكل مباشر لخدمة سياساته [2].

---

1. عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية ص. 151، 152.
2. عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية ص. 151، 152.

و أول تركيز للثقافة الاستعمارية كان على اللغة العربية، فلم تسلم من تأثير الظروف السياسية و الاقتصادية بل استهدفت بشكل مباشر وغير مباشر. فقد تركز عمل الاستعمار في الميدان الثقافي على تعليم اللغة الفرنسية، ومنع الجزائريين من تعلم اللغة العربية فقد كان على الطفل الجزائري أن يتعلم اللغة الفرنسية كلغة قومية، لأن الاستعمار كان يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر، وقد استطاعت هذه السياسة أن تطبع بعض العقول المحلية بطابع الاستعمار، فهي تفكر اليوم كما كان هو يفكر بالأمس و تحاول ان تعرقل مسيرة التاريخ حيث تبني المنطقة الآن ثقافتها الوطنية العربية رغم الإرث الثقافي الاستعماري الذي كبلها وعاق تطورها، بل كاد يقضي على شخصيتها.

إن الاستعمار بمحاربته اللغة العربية كان يدرك أنها العامل الموحد و المحرر ولأنها السلاح الفكري الفعال في ميدان الصراع بين الشعب و الامبريالية، بين الأصالة وعملية المسخ الاستعمارية.

لقد حاولت الإدارة الاستعمارية أن تقنن إجراءاتها بهدف القضاء على اللغة العربية و الشخصية الوطنية، فقد أصدرت قوانين عدة في هذا المجال منها قانون 1904 الذي طالب بأن يقتصر التعليم في الجزائر على حفظ القرآن وعدم التعرض لتفسير الآيات التي تدعو إلى التحرر و استبعاد دراسة التاريخ العربي الإسلامي و التاريخ الوطني المحلي و جغرافية القطر الجزائري و الأقطار العربية الأخرى إضافة إلى عدم دراسة الأدب العربي، لقد كان هذا القانون يهدف غلى غلق الأبواب بوجه الجزائريين حتى لا يتعلموا لغتهم وتاريخ بلادهم وأمتهم وحتى لا تكون لهم ثقافتهم التي تؤدي إلى نهضتهم و تحررهم.

لقد نجح الاستيطان الاستعماري في رفع نسبة الأميين في المنطقة ونشر الجهل و الشعوذة و الخرافات، وواجه الشعب العربي في المنطقة تحديا

حضاريا أدى إلى عرقلة التعليم في أوساط المواطنين، و ارتفعت نسبة الأمية إلى أكثر من 90 % . ولكن هذه الهمجية الثقافية التي استمرت طوال فترة وجوده العسكري و الاقتصادي و السياسي، و التي بقيت تؤثر بعد رحيله تتراجع اليوم أمام معركة التعريب التي تخوضها المنطقة، رغم أن الاستعمار قد بذل جهودا كبيرة لترسيخ النموذج الغربي و الفرنسي بشكل أساسي في فترة استعماره ولم يكف عن الاستمرار في نهجه و استعماره الثقافي بعد رحيله العسكري و السياسي عن المنطقة.

هذه تجربة استيطانية في مغربنا العربي ولدت غربية و ترعرعت مدعومة بالقوة الإمبريالية و استغلت هذه الأجزاء من الوطن العربي لمدة طويلة و لكنها لم تصل إلى مرحلة إقامة الكيان رغم المحاولات التي بذلت لتحقيق ذلك خاصة عندما تمرد الجيش الفرنسي في الجزائر و المستوطنين عام 1958 ضد قرار حكومتهم بتقرير مصير الجزائر، وبما أن هذا الاستيطان كان يهدف إلى دمج هذه المنطقة بالإمبراطورية الاستعمارية، وبما أن الوجود الاستعماري نفسه قد هزم أمام ثورة الشعب العربي فقد كان ضروريا رحيل المستوطنين وعودة الأرض لأصحابها. أن الدروس المستفادة من تلك التجربة الاستيطانية الغربية هي أن العنف الامبريالي لا يهزمه إلا العنف الوطني، وان الاستعمار الاستيطاني أشرس و اخطر أنواع الاستعمار، وأن مقاومته بحاجة إلى جهود مضاعفة و تضحيات كبيرة للقضاء عليه.

مطبعة ألكسندر /قسنطينة / الهاتف : 18 01 62 031
التنسيق والغلاف : زهير بن عميرة

الهجرة، الحراك والنفي وآثارهم
على الصعيد الثقافي واللغوي

سلسلة مطبوعات الملتقيات السنوية / 2010 (5)
لمخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة
عمارة مخابر العلوم الانسانية
ص ب. 317، جامعة منتوري قسنطينة / الجزائر
الهاتف : 21 34 20 30 213+
الفاكس : 25 81 81 31 213+
البريد الالكتروني : kmlfilali@gmail.com
الويب : http://www.kml-filali.com

ردمك : 978-9947-0-3160-5

سلسلة أعمال ملتقيات
مخبر الدراسات والأبحاث
حول الرحلة والهجرة



Couverture et mise en page : Z. Benamira / Imp. **ALEXANDRE**, Tél. 031 62 01 18